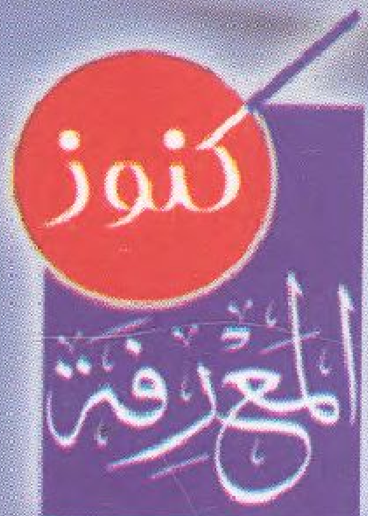
إنعكاسات العولمة

على السيادة الوطنية





الدكتور
حسن عبد الله العايد
أستاذ العلاقات الدولية المساعد
قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية
جامعة الحسين بن طلال/معان/الأردن



انعكاسات العولمة

على السيادة الوطنية

انعكاسات العولمة

على السـيادة الوطنيـة

الدكتور حسن عبد اللّه العايد

أستاذ العلاقات الدولية المساعد /قسم الإعلام والدراسات
الاستراتيجية /جامعة الحسين بن طلال / معان / الأردن

الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (3994/ 11 / 2008)

337

العايد، حسن

انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية/حسن عبدالله العايد. _ عمان: دار كنوز المعرفة، 2008

(408) ص.

ر.أ: (3994/ 11 / 2008)

الواصفات: / العولمة // الاقتصاد الدولي // السياسة الدولية /

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرس والتصنيف الأولية



دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 4655877 6 962+ - موبايل: 5525494 79 962+

ص. ب 712577 عمان

E-Mail: *dar_konoz@yahoo.com*

حقوق النشر محفوظة للناشر

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لدار كنوز المعرفة- عمان- الأردن، ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملا أو مجزءا أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على كمبيوتر أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا

ردمك: ISBN: 978 - 9957 - 74 - 001 - 6

تنسيق وإخراج صفاء نمر البصار 00962796507997 safa_nimer@hotmail.com

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

الى الأستاذ الدكتور أحمد محمد حسن الرشدي

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة

تعبيرا عن محبتنا وتقديرنا له

فهرس المحتويات

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة

الفصل الثاني

العولمة قديماً وحديثاً ووجهات النظر الأردنية الرسمية والشعبية

الفصل الثالث

علاقة الأردن بمؤسسات العولمة المالية والنقدية والاقتصادية

الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على السيادة الأردنية - دراسة تطبيقية-

فهرس الجداول

فهرس الرسوم البيانية

مسرد (قائمة) بأهم المصطلحات الأجنبية المستخدمة

العولمة	Globalization
العولمة	Modularization
السيادة	Sovereignty
الدولة الوطنية	Nation - State
النظام العالمي الجديد	New World Order
توازن القوى (بين السلطتين التنفيذية والتشريعية)	Check and Balances
النظام الكلي	Macro - System
اللبرلة (تحرير)	Liberalization
الأمركة	Americanizing
السلطة العليا	Supreme Powers
دعه يعمل	Laissez Faire
دعه يمر	Laissez Passer
المعرفة (سر التقدم)	Know How
توازن القوى	Balance of Powers
الاقتصاد العالمي	World Economy
الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية	G.A.T.T General Agreement on Trade and Tariffs
عمليات	Process
نظام كلي	Macro System
دولي	International
اقتصاد معولم	Globalized Economy
اعتماد متبادل	Inter - dependence
الألياف البصرية الضوئية	Optic - Fiber
تقرير الخبراء	Staff Report
تخفيف الفقر	Poverty Reduction
الشرطية	Conditionality
دخل منخفض	Law - income
فوائد على أسس تجارية	Market - based Interest
مشروطية مسبقة	Pre - Qualification
القرض الطارئ	C.C.L: The Contingency Credit loan
موافقة واشنطن (وهي موافقة سياسية يعتمدها البنك والصندوق الدوليين لمنح القروض)	Washington Consensus
شهادة حسن السلوك يُصدرها صندوق النقد الدولي للدول المقترضة تبين صحة مسار اقتصاده	I.M.F, Certificate of Good Policy

Structural Adjustment Packages	حزمة التكيف الهيكلي
Constituencies	وحدة تصويتية
Dollar Per Vote System	قوة الدولار التصويتية
Stabilization Programs	برنامج التثبيت الاقتصادي
S.D.R: Special Drawing Rights	وحدة حقوق خاصة
E.A: Extended Agreement	قرض تمويل ممتد
E.F.F: Extended Fund Facility	تسهيل التمويل الممتد
C.C.F.F: Compensatory Financing Facility	التسهيل الطارئ الممتد
Outlay	منحة
I.M.F: International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
I.B.R.D: International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
W.T.O: World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية
Ministerial conference	المجلس (المؤتمر) الوزاري
Market Access	النفاذ إلى الأسواق
TRIPS: Trade - Related Aspects of Intellectual Rights Property	جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة
N.T: National Treatment	المعاملة الوطنية
S.T: State Trading Enterprise	الشركات الحكومية التجارية
Notification	بلاغات (إعلام)
G.A.T.S: General Agreement on Trade ^ Service	الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات
Privatization	الخصخصة
World Bank Group Strategy and Operations	استراتيجية وبرنامج عمل البنك الدولي الموجه للدول للالتزام بها عند طلب القروض
Body	مؤسسة
Privatization: The Jordan Success Story	قصة نجاح الخصخصة في الأردن (يقوم البنك الدولي بتعميم النموذج الأردني في مجال الخصخصة على موقع الشبكة الدولية)
B.O.T: Build Operate Transfer	بناء/ تشغيل/ تحويل
B.O.O.T: Build Operate Own Transfer	بناء/ تشغيل/ تملك/ تحويل
B.T.O: Build Transfer Operate	بناء/ تحويل/ تشغيل
B.O.O: Build Own Operate	بناء/ تملك/ تشغيل
UNIFEM: United Nations Development Fund for Women	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

المقدمة

يعالج هذا الكتاب موضوعين رئيسيين من واقعنا الراهن، هما موضوع العولمة وموضوع السيادة، اللذين باتا يشكلان الشغل الأساسي لدى نخبة من المفكرين والباحثين. وبالرغم من كثرة الكتب التي صدرت في موضوع العولمة ، إلا أنه لا يوجد هناك كتب متخصصة تناولت الموضوع وانعكاساته على السيادة الوطنية من منظور متكامل ، يحيط بجوانبه وأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتناولت الدراسة تحليل الإرهاصات الأولى للعولمة ومحاولة فرضها على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة التي أفسحت المجال للعولمة ليصبح العالم مجالها وملعبها حيث سعت العولمة إلى تغيير دور الدولة من راعية للرفاه الاجتماعي إلى دولة حارسة لمصالح أدوات العولمة وآلياتها.

وتعمل الدولة في اطار العولمة على زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء من خلال رفع يدها عن مراقبة الأسواق و ضبطها . كذلك ساهمت العولمة في تقليص دور الدولة في مجال الخدمات الإنسانية كالصحة والتعليم ... إلخ.

ويتناول الكتاب هذه الموضوعات بحيث يسعى لتقريبها للقارئ بصورة مفهومة وواضحة دون مواربة، وقد اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ (دراسة لحالة الأردن) لكي تعكس صورة دقيقة لتلك الحقبة بالتحليل المفصل.

ومهما يكن من أمر، فسوف يلاحظ القارئ بعد قراءة هذا الكتاب بأن الباحث قد قدم مجموعة من الطروحات المهمة التي تستحق التفكير من أجل فهم أعمق لأبعاد العولمة من منظور قريب إلى القارئ .

كما يقدم المؤلف صورة لمرحلة ما بعد العولمة، وهي أطروحة جديدة يستشرف من خلالها المستقبل، ويتوقع انتهاء العولمة، إذ أنها -أي العولمة- تحمل بذور فنائها.

تمهيد

تعني العولمة من المنظور السياسي أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد في المجال السياسي الدولي، ولكن توجد الآن إلى جانبها مؤسسات دولية النشاط ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من التداخل والتعاون والترابط والاندماج العالمي، بحيث تتكيف الدول مع الأوضاع الحادثة بسبب المتغيرات الدولية الناتجة عن العولمة إذ تصبح السيادة محكومة بضوابط دولية جديدة، التي تأخذ شكلاً جديداً، تحت تأثير الحاجة إلى التبادل التعاوني فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والبيئية والثقافية وغيرها. ومؤدى ذلك، أن السيادة لم تعد لها الأهمية التقليدية من الناحية الفعلية؛ فبعض الدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكنها من الناحية العملية غير مستقلة إلى حد ما، فقد تضطر إلى تعديل وتكييف تشريعاتها للمواءمة مع الأوضاع الجديدة الحادثة في مفاوضاتها واتفاقياتها مع مؤسسات المجتمع الدولي، مما يترك أثراً في حقوق الدولة في التصرف حسب إرادتها، وتصبح السيادة مرنة.

فالعولمة تحولت من تجاوز الحدود ونطاق السيادة الوطنية إلى اختراق النطاقات الوطنية وكذلك الهويات القومية السياسية والاقتصادية والأسواق المحلية فيما سمي بما فوق الإطار الوطني. فأين موضع السيادة الوطنية من كل هذه التغيرات؟

وقد بات من المشروع التساؤل عن مدى تأثير هذه التطورات الراهنة في النظام الدولي. تحت مسمى العولمة. في مبدأ السيادة الوطنية عموماً، وفي حالة الأردن على وجه الخصوص.

على الرغم من المحاولات المختلفة لترجمة كلمة "Globalization" بمعنى "الكوكبة"، إلا أن المفهوم الأكثر شيوعاً في الجدل الدائر في العالم العربي هو "العولمة" المشتقة من "العالم"،

وتأتي على وزن "فوعل". وتدل هذه الصيغة على وجود فاعل يفعل[1]. ويقصد بمصطلح العولمة "Mondialization" أو الكوكبة "Globalization" حسب "قاموس وبستر" إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، وهذا هو تعريف "العالمية". وهو يختلف عن العولمة اختلافاً بيناً ؛ ذلك أن العولمة تفرض أو تتم البرمجة لفرضها من خلال العلم والإبداع في مجالاته وتطبيقاته التي يتحكم بنتائجها رأس المال والقوى المهيمنة[2].

ويلتقي هذا التفريق بين المصطلحين مع قول أولريش بك في كتابه "ما هي العولمة؟" إذ يقول يجب أن نميز بين "العالمية" من جهة والشمولية والعولمة من جهة أخرى. وهذا التمييز يهدف إلى كسر المعتقدات الإقليمية المتصلة بما هو سياسي واجتماعي، تلك التي نشأت مع مشروع الدولة الوطنية (Nation-State)، وتم فرضها فئوياً ومؤسسياً بصورة مطلقة". ويستطرد أولريش قائلاً: إن السّوق العالميّة تزاحم مؤسسات العمل السياسي أو هي تحل محلها، بمعنى أن مذهب سيادة السوق العالمية هو مذهب الليبرالية الجديدة"[3].

إن مشكلة الدراسة تكمن في البحث عن طبيعة النمط السلوكي للعولمة السياسية تجاه السيادة الوطنية للدولة (الأردن : حالة دراسية) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، وذلك لأن هذه المرحلة - كما يرى كثير من المفكرين - تشكل بداية للعولمة بجميع اتجاهاتها السياخسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد عزز وجود العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية من نشوء هذه الظاهرة.

ووفقاً للرأي الراجح في أدبيات العلاقة الدولية، تشكل حرب الخليج الثانية (شباط / فبراير عام ١٩٩١) وانهيار الاتحاد السوفييتي (كانون ثان/ ديسمبر١٩٩١) بداية لإعلان النظام العالمي الجديد ويقصد به "العولمة"، مما أتاح لها الانتشار في جميع أنحاء العالم.

ومن ثم يحاول الباحث معالجة مشكلة الدراسة، التي يمكن بلورتها في الأسئلة التالية:

١. كيف تؤثر العولمة في السيادة الوطنية للدولة" سلباً أو إيجاباً ؟

---

(١) عدنان مسلم، العولمة والمشرق العربي (قراءة تاريخية)، في صالح أبو أصبع وعز الدين مناصرة ومحمد عبد الله (محررون)، العولمة والهوية، عمان : جامعة فيلادلفيا. الأردن ص ص ١٣٣-١٥٥، ص ١٣٣، عمان ١٩٩٩. ويشار له فيما بعد بصالح أبو أصبع وآخرين (محررون)، العولمة والهوية.

(٢) علي عقلة عرسان، العولمة والهوية، مجلة أوراق، فصيلة ثقافية، عمان : رابطة الكتاب الأردنيين، ص ص ٨. ١٥، ص١٠، ٢٠٠٠.

(٣) أولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، ألمانيا : منشورات الجمل، ط١، ص ٢٤، ١٩٩٧.

٢. ما السبل التي يمكن من خلالها تقليل سلبيات العولمة على السيادة الوطنية للدولة، وتعظيم مكاسبها أو إيجابياتها؟

٣. كيف انعكست الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة على حالة الأردن؟ وما حدود الجدل الذي دار بشأن العولمة في الأردن رسمياً، وشعبياً؟

وتستمد الدراسة أهميتها من اعتبارين رئيسين، هما:

أ - الاعتبار العلمي: إذ أن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة الجوهرية حول ظاهرة العولمة وأثرها في السيادة الوطنية. ولما كانت هذه الدراسة تعالج ظاهرة العولمة التي برزت وفرضت نفسها سياسياً على جميع الدول، ومنها "الأردن" وفي فترة محددة، فإن ذلك لا يمنع انسحاب نتائج الدراسة على جميع الدول – ولكن بتفاوت فيما بينها– وفي شتى مجالات العولمة الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ.

ومن جهة أخرى، تسعى هذه الدراسة لاستكمال سلسلة من الدراسات التي عالجت تفاعلات ظاهرة العولمة وبنية قواعدها الفاعلة.

والحق، أن المكتبة العربية لا تخلو من دراسات وأبحاث قيمة عالجت قضايا العولمة، غير أن هذه الدراسة. تختلف عما سبقها من الدراسات من ناحيتين:

الأولى: أنها تركز على بنية قوى العولمة والقوى التي تقف وراءها، أي أنها لا تهدف إلى التعريف بما هو معرف – مظاهر العولمة – إلا بالقدر الذي يسهم في خدمة دراسة ظاهرة أثر العولمة في السيادة الوطنية.

الأخرى : أنها تدرس موضوعاً يحتاج إلى البحث والدراسة. إذ لم يعثر الباحث في المكتبات الأردنية على ما يتصل بهذا الموضوع، وهو يأمل من خلال هذه الدراسة أن يسهم بجهد متواضع في سد هذا العجز.

ب - الاعتبار العملي: على الرغم من وجود تلك الفجوة الواسعة والهوة الكبيرة بين المستوى البحثي والدراسي العربي وبين مستوى صناعة القرار السياسي العربي، فإن هذه الدراسة تحاول تلمس مكامن الضعف في ظاهرة العولمة ومكوناتها واتجاهاتها وجوانبها، من خلال دراسة تأثيرها في السيادة الوطنية، وكذلك معرفة مكامن القوة في تلك الظاهرة، ليتم تداركها وتحييدها قدر المستطاع.

و يمكن تصنيف الأدبيات السابقة التي عرضت لموضوع انعكاسات ظاهرة العولمة على سيادة الدولة وفقاً لأكثر من معيار، منها : المعيار السياسي، والمعيار الاقتصادي، والمعيار التاريخي، والمعيار الثقافي. واعتمدت الدراسة معياراً واحداً وهو معيار الشمول، ويقصد به شمول نظرة الباحث لظاهرة العولمة وتفاعلات جوانبها وجزئياتها.

وثمة نمطان رئيسيان متمايزان من الأدبيات في هذا الخصوص:

١. الأدبيات التي تعالج ظاهرة العولمة بمفهومها الشامل:

ويمثل هذا النمط : كتاب "نذر العولمة"[١]. لعبد الحي زلوم، وكتاب "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة" لبرهان غليون وسمير أمين[٢]، وكتاب "ما العولمة؟" لحسن حنفي وصادق جلال العظم[٣]، وكتاب "العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)" لأسامة المجدوب[٤]. وكتاب "جنون العولمة" (تفنيد المخاوف من التجارة المفتوحة) لجاري بيرتلس وآخرين[٥]. وكتاب "العولمة والجات (التحديات والفرص)" لعبد الواحد العفوري[٦]، وكتاب "العولمة أية عولمة؟" ليحيى اليحياوي[٧]، وكتاب "فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)"، لهانس- بيتر مارتين وهارالد شومان[٨]، وكتاب "قضايا في الفكر المعاصر" (العولمة – صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق والتسامح والديمقراطية ونظام

---

(١) عبد الحي زلوم، نذر العولمة، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

(٢) برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، بيروت : دار الفكر المعاصر، دمشق : دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٩.

(٣) حسن حنفي، وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ بيروت : دار الفكر المعاصر، دمشق : دار الفكر ط١، ١٩٩٩.

(٤) أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ط١، ٢٠٠٠.

(٥) جاري بيرتلس، روربرت ز. لورانس روبرت، إ. ليتان، روبرت. م. شابيرو، جنون العولمة، ترجمة كمال السيد، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشرة، ط١، ١٩٩٩.

(٦) عبد الواحد العفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، القاهرة :مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠ط١.

(٧) يحيى اليحياوي، العولمة أية عولمة، المغرب : أفريقيا الشرق، ط، ١٩٩٩.

(٨) هانس- بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية)، ترجمة عدنان عباس علي مراجعة وتقديم: أ.د. رمزي زكي، سلسلة علم المعرفة، الكويت : المجلس الأعلى للثقافة، ط١، ١٩٩٨.

القيم والفلسفة والمدينة)، لمحمد عابد الجابري[١]، وكتاب "العالمية والعولمة" للسيد يسين[٢]، وكتاب "العولمة الطريق الثالث"[٣]، وكتاب "العولمة والتحولات الاجتماعية في الوطن العربي" لحيدر حسين معلوم وسمير أمين وآخرون، وكتاب "العولمة في ميزان الفكر - دراسة تحليلية -" لعاطف السيد وكتابات إسماعيل صبري عبد الله "الكوكبة"، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية[٤].

وهناك دراسات حديثة أخرى عالجت هذا الموضوع، ومنها دراسة لأحمد يوسف أحمد "العولمة والنظام الإقليمي العربي"[٥]، ودراسة لمصطفى كامل السيد "العولمة والتحول الديمقراطي"[٦]، وكذلك دراسة لحازم حسني "العولمة والمعلوماتية"[٧]، ودراسة لجودة عبد الخالق "العولمة والاقتصاد السياسي للدولة القومية"[٨]، ودراسة لأحمد رشيد "العلاقة بين العولمة والبيروقراطية"[٩] ودراسة لخالد الشقران "العولمة في الفكر السياسي العربي"[١٠].

---

(١) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (العولمة....) بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

(٢) السيد يسين، العالمية والعولمة، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

(٣) السيد يسين، العولمة الطريق الثالث، القاهرة : ميريت للنشر، والمعلومات، ٢٠٠٠.

(٤) انظر قائمة المراجع.

(٥) أحمد يوسف أحمد "العولمة والنظام الإقليمي العربي"، في د. حسن نافعة ود.سيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ص ص ٣١- ٦٩، ٢٠٠٠.

(٦) مصطفى كامل السيد "العولمة والتحول الديمقراطي"، في د. حسن نافعة و د. سيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ٩٥-١٢٢. القاهرة ٢٠٠٠.

(٧) حازم حسني أحمد "العولمة والمعلوماتية"، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ص ص ١٢٥-١٥٨، القاهرة ٢٠٠٠.

(٨) جودة عبد الخالق "العولمة والاقتصاد السياسي للدولة القومية"، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ص ص، ١٦١-١٨٧، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٩) احمد رشيد، العلاقة بين العولمة والبيروقراطية، في د. حسن .... ص ص١٩١-١٩٩.

(١٠) خالد الشقران، العولمة في الفكر السياسي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة ٢٠٠٢.

وتبدو قيمة هذه الأدبيات فيما تقدمه للباحث من نظرة استراتيجية بعيدة المدى لظاهرة العولمة، كما أنها توظف الأبعاد السياسية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية والتاريخية في معرفة أبعاد الواقع وآفاق المستقبل، وهي بذلك تشكل القاعدة المعرفية التي يمكن الانطلاق منها للتعمق في جزئية معينة من ظاهرة العولمة.

والواقع،أنه لا يمكن للباحث في شؤون العولمة أن يتجاوز هذا النمط من الدراسات لما يقدمه من قاعدة معرفية شاملة.

٢. الأدبيات التي تعالج موضوع العولمة وعلاقتها بمبدأ السيادة الوطنية:

بالرغم من عدم توفر دراسات - حسب علم الباحث - تعالج أثر العولمة في السيادة الوطنية في الأردن، إلا أن هناك دراسات تعالج موضوع أثر العولمة في السيادة من نواح مختلفة، أغلبها عالج الموضوع بوصفه جزئية من دراسة العولمة، ومنها كتاب "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما ١٩٩٢[١] .

---

(١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ، بيروت : دار العلوم العربية ١٩٩٨. وكذلك انظر:

- Samuel Huntington, The Clash of Civilization and The Remaking of World Order. New York: Simon and Schuster 1996.

وكذلك ما نشر في الدراسات العلمية المتخصصة ومنها.

The Impact Of Globalization On Sovereignty And The Environment, Smith, Stuart, Canada – United States Law Journal, 1998, Vol.24 Pp263-270.

Globalization, International Institutions And The Erosion Of National Sovereignty And Democracy. Trimble, Philip. R. Michigan Law Review, May 97 Vol. 95 Issue 6, Pp. 1944- 1970.

The Global Economy And The Nation-State, Drunker, Peter, Foreign Affairs, Sep/Act 97, Vol 76 Issue 5 Pp 159-172.

Dos National Sovereignty Has A Future? Minogue, Kenneth, National Review, 12/23/96, Vol. 48 Issue 24 Pp 34-37.

Social Solidarity, Democracy And Global Capitalism. Laxer Gordon, Canadian Review Of Sociology And Anthropology, Aug 95, Vol 32 Issue 3 Pp 287-314.

Toward Obsolescence Sovereignty In The Era Of Globalization, Falk, Richard, Harvard International Review, Summer, 95 Vol 17 Issue 3 Pp34-37.

وكذلك كتاب أفول السيادة (كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا)؟ لولتر ريستون[1]. وكتاب أعمال ندوة أكاديمية في المملكة المغربية، بعنوان الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية[2].

ودراسة لأحمد الرشيدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية. وكذلك بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، المنشور في المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة: الجمعية المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٩. ودراسته الموسومة بـ العولمة ومبدأ السيادة الوطنية[3].

وقد أسهمت هذه الأدبيات أيضاً، في توفير قاعدة معرفية واسعة يمكن من خلالها انبثاق دراسات متخصصة في جزئية معينة من مظاهر العولمة السياسية،إلا أن ذلك لم يتحقق حتى كتابة هذه الأسطر، فليس ثمة دراسة عربية تعالج موضوع العولمة السياسية وأثرها في السيادة العربية عامة وفي السيادة الوطنية للمملكة الأردنية الهاشمية خاصة، وبشكل منفصل عن مظاهر العولمة الأخرى.

وتبدو الحاجة متزايدة، لهذا النوع من الدراسات لا سيما في ظل تبلور خصائص معينة تميز كل مظهر من هذه المظاهر عن المظاهر الأخرى للعولمة.

ومن المفيد أيضاً، التعرف على القوى المسيطرة على زمام أمور العولمة، لأن الكثير من الباحثين مازال مقيداً بانطباع معين، وهو أن ما يجمع بين هذه القوى هو رباط قوي العرى، إلا أن هناك نقاطاً عدة تصنف ضمن مكامن الضعف لدى المجموعات المسيطرة على العولمة واتجاهاتها.

تندرج هذه الدراسة ضمن دراسات النظرية السياسية من جانب والعلاقات الدولية من جانب آخر أيضاً، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة النظرية والفكر السياسي والنظم السياسية ولا سيما دراسة الجماعات السياسية، وانها ذات صلة بدراسة الثقافة السياسية .

---

(١) ولتر ريستون، أفول السيادة (كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا؟)، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة د. إبراهيم أبو عرقوب عمان : دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

(٢) أعمال ندوة أكاديمية المملكة المغربية، الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية المنعقدة بتاريخ ٢٥-٢٨ إبريل ١٩٨٣.

(٣) أحمد الرشيدي، العولمة، ومبدأ السيادة الوطنية، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محرران)، سلسلة الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية، بجامعة القاهرة، ص ص ٧٣-٢٠٠٠،٩٢.

الإطار الزمني: تم تحديد هذا الإطار وفقاً لبروز ظاهرة العولمة وتطورها، وخصوصاً بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩١) وانهيار الاتحاد السوفييتي في العام ذاته، إذ أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ما أطلق عليه بالنظام العالمي الجديد، وقد مثل هذان الحدثان انطلاقة فعلية لظاهرة العولمة بشتى جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠.

الإطار المكاني: ينحصر البحث في دراسة انعكاسات ظاهرة العولمة على السيادة الوطنية عموماً، وتاثير هذه الانعكاسات على المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها حالة دراسية.

وذلك بهدف تحديد هدف وطني، ألا وهو خدمة المصلحة العامة، إسهاماً من الباحث في محاولة معرفة جوانب القوة والضعف الموجودة لدينا في الأردن، بقصد تجنب الآثار السلبية للعولمة ما أمكن وتعظيم الآثار الإيجابية لها. مع إمكانية تماثل نتائج الدراسة على دول الجنوب بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

هناك مناهج متعددة يمكن من خلالها دراسة تطور ظاهرة العولمة ونشأتها، منها: المنهج التحليلي، والمنهج القانوني، إضافة إلى المنهج التاريخي[١] الذي يتتبع التغيرات التي تصيب تلك الظاهرة خلال مراحل تطورها. وهذه المناهج تصلح جزئياً للاستخدام في هذه الدراسة، لا سيما عند البحث في تحديد مفهوم العولمة ونشأتها وتطورها، إلا أن هذا المنهج لا يفي بالغرض عند دراسة ظاهرة السياسة ذات الأبعاد المتنوعة والمعقدة.

ويستخدم هنا أيضاً منهج دراسة الجماعة[٢]، الذي يقوم على افتراض مسبق بوجود عناصر مشتركة بين أفراد يشكلون جماعة متميزة في مجتمع معين، ثم تطرح مجموعة تصورات لمعرفة تطور الجماعة من خلال دراسة علمية ، وتكامل وظائفها. وهذا المنهج يصلح لدراسة القوى المسيطرة على أدوات العولمة، كلٍ على حدة، لكنه لا يصلح

---

(١) محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ، بنغازي منشورات جامعة قار يونس، ص ١٥٧، ١٩٩٠.

(٢) انظر كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت : الربيعان، للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٧. وكذلك.

Gabriel A. Almond, Gbingham Powell, Jr, Comparative Politics, A Developmental Approach,. Merind, Publishing Co., New Delhi, 1972.

لدراستها جميعاً في وقت واحد، لأن تلك القوى تجتمع على عناصر موحدة إلا أنها تختلف عند عناصر أخرى تشكل اختلافاً فقط وإنما تضاداً شاسعاً وبونـا واسـعاً. وتأسيساً علـى ذلك، فإن المنهجين السابقين يصلحان للاستخدام الجزئي في هذه الدراسة.

وكذلك استندت الدراسة إلى المناهج المستخدمة عادة بوصفها أدوات بحث في العلوم السياسية، إذ تداخلت هذه المناهج حتى غدت كأنها منهج واحـد، وقـد وجـدت أرضـية خصبة في المناهج الأكاديمية المتنوعة: التحليلية والمعرفية والتاريخية والقانونية ومنهج النظم، حيث تم التوفيق بينها حسب مقتضيات البحث ودراسة السلوك السياسي الخارجي.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة ستناقش بالبحث والتحليل والعرض دور العوامل البيئية الداخلية والخارجية، وعلاقة الأردن بأدوات العولمة . وقد اقتصرت الدراسة على معالجـة علاقة الأردن بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وانعكاسات هذه المؤسسات على مظاهر العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وكـذلك علاقات الأردن مـع القـوى المهيمنـة علـى أدوات العولـمة، والولايـات المتحـدة خاصـة وانعكاسات ذلك على سياسة الأردن الخارجية، كما عالجت الدراسة علاقـة الأردن مـع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والدول العربية والشرق أوسطية.

إن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة تستند إلى مـنهج يأخـذ بالمـدخلات والمخرجـات بوصفهما زاويتين في المعادلة البحثية التي تقوم عليها دراسة انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية. وقد اشتملت خطـة الدراسـة علـى المـتغيرات الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة والاجتماعية بعد "تحديد مجموعة المتغيرات التي تنتج عنهـا سياسـات ... معينـة"[1]. وهـي تعتبر المتغيرات المؤثرة في الدراسة هذه؛ لما لها من قوة ونفوذ من خلال المؤسسات القائمـة عليها.

وهذه المتغيرات الدولية الخارجيـة تعـد مـتغيراً مـستقلاً، أي أصـيلاً، فهـي تـؤثر في المتغيرات التابعة، أي المحلية أو الوطنية من خلال المتغيرات الوسـيطة أو الناقلـة؛ أي الـتي تعمل على التأثير في نمط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة[2].

---

(١) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة : بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤، ص ٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٨، وكذلك أنظر لنفس الباحـث : تحريـر الـسياسة الخارجيـة، القـاهرة : مكتبـة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨.

وقد أخذت الدراسة بعدة أفكار لبعض من تناولوا منهج اتخاذ القرار، فهي لا تبتعد كثيراً عن فكرة ريتشارد سنايدر (Snyder) رائد منهج اتخاذ القرار السياسي الخارجي[1]..... وكذلك دراسات محمد السيد سليم في اتخاذ صنع القرار؛ إذ تتراوح عملية صنع القرار بين البسيطة والسريعة التي قد تحدث في عقل فرد واحد هو صانع القرار المركزي، إلى عملية اتخاذ قرار معقد تحدث بشكل بطيء في إطار تنظيم بيروقراطي متعدد[2].

أما عملية صنع القرار الخارجي، فهي العملية التي من خلالها يتم تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات. ويقوم الملك في الأردن بدور أساس، إذ تمكنه سلطاته الرسمية من أن يهيمن هيمنة بارزة على السياستين الخارجية والداخلية، فقد ناط الدستور الأردني مهمة توجيه السياسة العامة – بشخص الملك حسب نص المادة (٢٦) التي مفادها أن السلطة التنفيذية تناط بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه[3]. وهو حسب نص المادة (٣٠) مصون من كل تبعة ومسؤولية. يمارس سلطاته التنفيذية بإرادة ملكية، تنفذ من خلال مجلس الوزراء حسب المادة (٤٥/ ١)[4] وكذلك حسب ما نصت عليه المادة (٣٢)[5].

وأعطت المادة (٣٣)، للملك صلاحيات واسعة في إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، إلا أن المادة (٣٣/ ٢) من الدستور حددت الآلية التي يتم بها ذلك؛ فقد نصت على أن "المعاهدات والاتفاقيات التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات أو مساس في حقوق الأردنيين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة. ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة أو اتفاق ما مناقضة للشروط العلنية[6].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت : مطبعة الجامعة، ص٣١.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٣) المادة (٢٦) . "تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وافق أحكام هذا الدستور" (الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢، عمان : مطبوعات مجلس للامة، ١٩٨٦.

(٤) المادة (٤٥/ ١) من الدستور المعدلة بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٩٨ وتعديل ١/ ٩/ ١٩٥٨ "يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى.

(٥) المادة (٣٢) من الدستور "الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقيات.

(٦) بموجب التعديل المنشور في العدد ١٣٩٦ تاريخ ١/ ٩/ ١٩٥٨ من الجريدة الرسمية.

وتمت مراعاة دراسات مايكل برتيشر (M.Brecher) من حيث التفاعلات بين البيئة الداخلية والخارجية والتفاعل بينهما والتغذية العكسية[1]. وهذه التفاعلات الناتجة عن العوامل الكامنة في البيئة الخارجية للوحدة الدولية وتشمل متغيرات النظام الدولي، والعلاقات الدولية، المواقف الدولية[2].

ولكن السياسة الخارجية وسياسة الدولة بشكل عام مرتبطة بصناع القرار إذ يتمثل صانع القرار بـ[3] "الاستعداد لتحمل المخاطر، درجة الذكاء، القدرة الابتكارية، احترام الذات، السيطرة أو الخضوع، الحاجة إلى القوة، الحاجة للإنجاز، للاستعداد لتقبل حالة الغموض وعدم اليقين . ويتمتع صانع القرار في عملية وضع السياسة الخارجية بنمط قيادي وبمهارته وخلفيته الثقافية والفكرية، ومعتقداته الدينية، وبمدى إدراكه للأحداث السياسية الدولية[4].

وفي هذا المجال، يعد الملك صانع القرار الأول وبيده السلطات الحقيقية، وتبدو هيمنته تامة على كافة مؤسسات صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وجميع مناحي الحياة عموماً[5].

إن هذه الدراسة سوف تعتمد على عدة مناهج كما ذكر سالفاً، يمكن من خلالها دراسة تطور ظاهرة العولمة ونشأتها، ومنها المنهج التاريخي[6]، الذي يتتبع التغيرات التي تصيب تلك الظاهرة خلال مراحل تطورها .

وهذا المنهج يصلح جزئياً للاستخدام في هذه الدارسة، ولا سيما عند البحث في مفهوم العولمة وعند دراسة نشأتها وتطورها وكذلك مفهوم السيادة، إلا أن هذا المنهج لا

---

(١) محمود إسماعيل محمد، نحو استراتيجية لسياسة مصر الخارجية، السياسة الدولية، العدد ٦٩،١٩٨٢، ص ٩٠- ٩٣.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق ص ١١٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٧٥.

(٤) انظر عبد المجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، في أمين مشاقبة وآخرين (محررون) في السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات، وثائق المؤتمر الأول، عمان : منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ١٩٩٩، ص ص ٣٣-٧٠، ص ٤٧.

(٥) انظر محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها، عمان : دار عمان، ١٩٩٩، ص ٢٠٥.

(٦) محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ، مرجع سابق، ص ١٥٧.

يفي بالغرض عند دراسة السياسة الدولية بأبعادها المتنوعة والمعقدة.

أما منهج تحليل النظم (Systemic Approach)، فيقوم على مفهوم أساسي هو مفهوم النظام الذي استخدمه وطوره ديفيد ايستون، والذي يقوم على الأخذ بدور البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار(١).

ولهذا، فمن المفيد وضع إطار نظري للدراسة يتألف من مجموعة محددات تشكل في مجموعها حالة الدراسة :

أولاً. إن التفاعلات التي تتم بين المتغيرات المستقلة والتابعة والوسطية(٢)، تحدث بطريقة منتظمة ويمكن تحديد اتجاهات سلوك العولمة السياسية تجاه السيادة الوطنية كمخرجات لهذا التفاعل ويمكن أن يوصف الأول بأنه: التكيف السياسي والهيكلي والاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي مع المتغيرات الدولية الراهنة. والثاني على أنه رفض الانضواء والانضمام في تيارات المتغيرات الدولية والوقوف موقف الانعزال التام. الثالث: المواءمة بين الاتجاه الأول والثاني بحيث تراعي الخصوصية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الانسجام بقدر يخدم المصلحة العامة للأردن.

ثانياً. تتأثر السياسة العامة للدولة بالعلاقات التفاعلية بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية (البيئة). ويعود ذلك إلى الأمور التالية:

أ. إن ثورة الاتصال، وثورة المعلومات، وفتح السماوات لوسائل الإعلام، والعلاقات السياسية، جعلت التأثر بالعوامل والمتغيرات الدولية أمر ممكناً في ضوء ما تتيحه محددات البيئة الداخلية من قابلية للتأثر بهذا المتغيرات .

ب. إن المتغيرات الداخلية مرنة بشكل لم يعد معه أمر التغير صعباً، لأن أغلب هذه المتغيرات الداخلية في حالة تحرك مستمر . وهذه المتغيرات (السياسية والاقتصادية والتكنولوجية)(٣) الخارجية لبيئة هذا العامل قد تغيرت.

---

(١) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) شيوع المصطلحات والمفردات العولمية مثل التعددية السياسية، حقوق الإنسان، التدخل الدولي في الشؤون الدول لغايات إنسانية. وعلى صعيد الاقتصاد، الخصخصة، مشاركة القطاع الخاص في رسم وإدارة السياسية الاقتصادية، وأما التكنولوجية فدخول الإنترنت كل مجالات الحياة وشيوع استعماله من قبل الجميع حتى في البيوت.

ج. إن محتوى البيئة الداخلية تشكل الأساس الموضوعي لسياسة الدولة بشكل عام ويمثل هذا الأساس التي تصاغ بموجبه السياسة العامة للدولة، أشكل التفاعلات التي تصوغ غايات السياسة العامة للدولة في ظل المتغيرات الدولية. فالدولة تصوغ أهدافها العامة، وأولوياتها السياسية والاقتصادية، بناء على عدة متغيرات دولية خارجية ومحلية وداخلية، تفرض نفسها كالحدود القومية، والإمكانات الاقتصادية، والمقدرات الأخرى، وميزات وسمات النظام السياسي والأيدلوجي للدولة من ناحية أخرى.

ومن الواضح بالرغم من تأثر الدول بمجريات السياسة الدولية. إلا أن عامل الحدود القومية للدولة - يعد رغم المتغيرات الخارجية - من مقومات الدول، وأكثر العوامل المادية أهمية وثباتاً.

هذا على صعيد دراسة الحالة بواسطة المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة، وهي نتيجة لتصبح فواعل وآثار هذه المتغيرات ضمن منظومة البيئة الداخلية للنظام كأداة بحث في النظم السياسية؛ ولهذا سوف تتبع الدراسة منهج ايستون في ضوء تفاعله مع منهج المتغيرات المستقلة والوسطية والتابعة، بحيث يعاد ترتيب المنهج على النحو التالي : تصبح المخرجات أولاً ثم العمليات ثانياً، والتغذية المرتجعة ثالثاً، والبيئة المستحدثة رابعاً.

ويصبح المفهوم كالتالي:

أولاً. المخرجات وهي نتائج تأثر المتغيرات الداخلية كمتغيرات تابعة للمتغيرات السياسية الدولية، وكمتغيرات مستقلة وهي بذلك تأخذ شكل سياسات وتشريعات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانياً. العمليات (أو طرق وأساليب التأثر والتأثير) وهي مجمل الإجراءات (Process) التي تجري بين طرفي المعادلة: المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وهي تُلمس على أرض الواقع من خلال: الهيكلية، والتكيف الاقتصادي التحول الديمقراطي، والتأثر الاجتماعي ...الخ

ثالثاً. التغذية المرتجعة: وهي نتائج العمليات التي تؤثر في طبيعة المتغيرات الداخلية (البيئة) وفي طبيعة النظام بشكل عام مرة أخرى ؛ بحيث تجعل العملية دائرية بالنسبة للدول العظمى كالولايات المتحدة، إذ تصبح مخرجاتها بوصفها متغيرات مستقلة أصيلة وتصبح نفسها مدخلات للدول الأخرى في العالم الثالث. كمتغيرات تابعة، وبمعنى آخر تصبح

مخرجات الولايات المتحدة، مدخلات للدول العالم الثالث والثاني أحياناً.

رابعاً. البيئة المستحدثة : وهي البيئة الحادثة والناتجة عن المتغيرات الدولية ومخرجات السياسة الدولية، لقوى العولمة وانعكاسها في دول الجنوب، إذ تحدث أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة نتيجة لانعكاسات هذه المتغيرات المخرجات.

ويعتقد الباحث بأن عملية الخلط والمزج المتعمد، يخرج نظاماً ومفهوماً مطوراً كأداة بحث جديدة تساعد على تحليل تفاعلات المتغيرات الدولية الإقليمية المؤثرة في البيئة والمتغيرات الداخلية في الدولة الوطنية؛ بحيث يقترب هذا المفهوم المعدل من مفهوم التبعية الذي طرحه (كريستوفر هيل) الذي وجد نموذج التبعية النموذج الأفضل عند دراسة السياسة الخارجية للدول النامية[1].

ونموذج التبعية نموذج قديم ومفهوم أصبح مع تسارع التغيرات الدولية الراهنة لا يفي بالغرض لدراسة هذا الجانب، ولا يتلاءم مع دراسات السياسة الدولية والعلاقات الدولية بشكل خاص ؛ ذلك أن الدول المهيمنة على أدوات العولمة قد تعدت مسألة القبول بحالة تبعية الدول النامية والضعيفة لها (سوى دول الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين) بل تسعى إلى التحكم بالدول القوية والضعيفة ودمجها في منظومتها السياسية والاقتصادية والثقافية كأنموذج للحياة.

وبذلك، تكون المناهج قد تداخلت بشكل يجعل منها منهجاً جديداً، أو على الأقل مناسباً كأداة بحث لتناول ومعالجة موضوع العولمة وانعكاساتها على السيادة الوطنية للدولة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصادر بحث مختلفة أولية وثانوية، وباللغتين العربية والإنجليزية. كما اعتمدت على قواعد البينات (Data Base) من خلال الإنترنت، فاشتملت المصادر على الوثائق واللوائح التشريعية والإصدارات الرسمية والصحف، وكذلك المصادر الثانوية والمقالات والدراسات العلمية والتقارير.

وإذ تعتمد الدراسة على هذا المنهج، فإن ذلك لن يحول دون استخدام مناهج

---

(١) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص ١٧. وكذلك :

Christopher Clapham, Foreign Policy Making In The Developing States, Farnborough, English Saxon Hous, 1977, P 8)

أخرى، عندما يكون ذلك ضرورياً.

ما من شك في أن الدراسة العلمية لأي موضوع لا تخلو من صعوبات تواجهها، وهذه الدراسة لا تخرج عن هذا الإطار. والصعوبات التي تواجه هذه الدراسة بعضها نابع من طبيعة الدراسات الإنسانية عامة؛ إذ لا يوجد شي مطلق وثابت لا سيما إذا تعلق الموضوع بقناعات أفراد مجتمع معين نابعة من كون هذه الدراسة جزءاً من أدبيات ظاهرة العولمة، وذلك لأن هذا الموضوع يعد موضوع الساعة، وعليه فإن الآراء المتعلقة بها تكون موضع جدل ونقاش وثمة صعوبات أخرى نابعة من موضوع البحث نفسه، فهو موضوع معاصر ومازالت أحداثه تتفاعل إلا أنه لا يجب الانتظار حتى تصبح هذه الظاهرة شيئاً من الماضي.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وبيان طبيعة ظاهرة العولمة وانعكاساتها على السيادة الوطنية على وجه الخصوص، فقد عالجت هذا الموضوع من خلال خمسة فصول توزعت على النحو الآتي :-

حاول الفصل الأول التعريف بمفاهيم العولمة من خلال أربعة محاور، هي : من منظور تاريخي، ومن منظور سياسي، ومن منظور اقتصادي، ومن منظور اجتماعي ثقافي. وتلا ذلك، المبحث الثاني الذي عالج مفهوم السيادة وتطور هذا المفهوم إلى أن وصل به إلى المرحلة الحالية، كما تناول مفهوم السيادة في الممارسة والفكر الأردني عبر المعاهدات والاتفاقيات الأردنية البريطانية، ومن ثم الدساتير الأردنية.

وجاء الفصل الثاني، ليبين التطور التاريخي للعولمة، متبعاً جذور العولمة الأولى منذ القرن الخامس عشر رابطاً ذلك بظهور الدولة القومية والسيادة معاً في المبحث الأول.

أما المبحث الثاني، فقد تتبع التسلسل الزمني والعوامل والمتغيرات التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، بشكل عام بعد أن أصبح العالم مفتوحاً أمام سيطرة الولايات المتحدة وهيمنتها، فتطرق إلى العوامل السياسية، ومن ثم العوامل الاقتصادية والعوامل التكنولوجية.

وعرض المبحث الثالث للخطاب الرسمي بشأن العولمة، فتناول خطب العرش الملكية الموجهة لمجلس الأمة الأردني خلال فترة الدراسة ١٩٩٠- ٢٠٠٠، مستعرضاً الخطاب الملكي الذي يلقى في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة الأردني في الفترة المذكورة أعلاه. ولأهمية هذا الخطاب، فقد تم رصد مفردات العولمة الواردة به في المجالات

السياسية والاقتصادية مركزاً على أهمية هـذا الخطـاب في توجيـه الحكومـات المتعاقبـة في العمل، وتحديد البرامج، ثم تناول المرحلة الثانية من الخطب الملكية المسماة بكتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة مستعرضاً نماذج منها في بداية فـترة الدراسـة، كمـا تم تنـاول انعكاسات هذه الخطب الملكية على بيانات الحكومة لنيل الثقة وبرامج عملها لاحقاً.

وتعرض المبحث الرابع إلى رؤية المثقفين الأردنيين تجاه العولمة، فبين هذا المبحـث أن هناك انقساماً واضحاً لدى المثقفين؛ فمنهم من يؤيد العولمة، ومنهم مـن يرفـضها، ومـنهم من يريد المواءمة بينها وبين خصوصيتنا وهويتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعالج الفصل الثالث، الذي يعد الحالة النظرية، للعولمـة إذ عـرف بالبنـك الـدولي وعلاقة الأردن به كأحد أدوات العولمة في المبحث الأول، وأوضح هذا المبحـث كيـف أن الدول النامية، ومنها الأردن. لا حول لها ولا وزن في فرض أو إقرار أو حتى المشاركة في وضع السياسات، وكيف أن الدولار وحده هو الذي يحدد وزن كـل دولـة. أمـا المبحـث الثاني، فقد عالج موضوع العلاقة مع صندوق النقد الدولي، وكيف يتدخل لتسهيل مهمة البنك شقيقه التـوأم في سياسـات الـدول الاقتـصادية والـسياسية والاجتماعيـة، ويعـرج المبحث الثالث علي توصيات ووصفة صندوق النقـد والبنـك الـدولي الموجهـة لـلأردن للتعديل وإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وتغطية العجز الحاصل، ومن ثم كيف يراوح الأردن مكانه، ودخوله برنامج تكيف هيكلي بعد خروجه من سابقه.

ويعالج المبحث الرابع، موضوع انضمام الأردن إلى منظمـة التجـارة العالميـة. ويـبين هذا المبحث كيف قام الأردن بتحرير أسواقه وفتح أبوابه للاقتصاد والمستثمر الأجنبي دون حدود أو قيود، فأصبحت السياسات الاقتـصادية ترسـم خارجـاً وتطبـق داخـلاً وتنـازل الأردن عن كل القيود الحمائية التي توفر بيئة مناسبة لتنمية الاقتصاد الوطني.

ويتعرض الفصل الرابع، الذي يعتبر حالة تطبيقية، إلى مدى تغلغل العولمة من خلال استعراض آلياتها التي سعت أدواتها من قبل صندوق النقـد والبنـك الـدولي إلى إيـصال الدول النامية، ومنها الأردن، إلى هذه المرحلة، وهذا ما عالجه المبحث الأول، حيـث تمـت فيه مناقشة إحدى أهم آليات العولمة ألا وهي الخصخصة، إذ ناقش أسـباب الخـصخصة، والأطر المؤسسية لها وأنواعها ومشاريعها، وتعرض لمؤيـديها ومعارضـيها والفريـق الـذي يقف وسطاً بين هذا وذاك. ومدى انعكاس الخصخصة علـى الـسيادة الوطنيـة الأردنيـة، وتناول المبحث الثاني مظاهر العولمة السياسية من خـلال مفـردات ومـصطلحات العولمـة

السياسية وآلياتها ومن خلال مواضيع مثل: الديمقراطية، وكيف أقرت، ومدى تأثرها بالعوامل الدولية وبيئة السياسية الدولية آنذاك، ومن ثم تطرق المبحث نفسه للانتخابات النيابية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان ومؤسساتها وكذلك بيّن كيف انعكست العولمة السياسية على السيادة الوطنية الأردنية.

وتناول المبحث الثالث، مظاهر العولمة الاجتماعية في الأردن من زاوية واحدة وهي المشاركة النسائية في الحياة العامة من خلال مفردات الجندر وآليات إقرارها، والاتحادات النسائية العاملة لتحسين وضع المرأة السياسي.

ومن ثم، تناول المبحث موضوع المؤسسات المعنية بالمرأة، واستراتيجية العمل الخاصة بذلك، من حيث المجال الحكومي وشبه الحكومي المعني بتطور وتقدم عمل المرأة في الحياة العامة، إذ استعرض المواضيع الآتية : اتحاد المرأة الأردنية وآليات عمله وأهدافه وغاياته، ثم تناول الاتحاد النسائي، وبين أهم أهدافه وغاياته، وكيف انعكست العولمة الاجتماعية على السيادة الوطنية الأردنية.

واخيرا خاتمة الدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة

المبحث الأول: مفهوم العولمة

المبحث الثاني: مفهوم السيادة وتطوره

المبحث الثالث: مفهوم السيادة وتطوره في الفكر والممارسة الأردنية

الفصل الأول

مفاهيم الدراسة

يتناول هذا الفصل مفاهيم الدراسة بعرض الاتجاهات المختلفة حولها ولشتى التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية. كما ويدرس مراحل تطورها، وكيف استقرت هذه المفاهيم، في دراسات العلاقات الدولية، وعلم السياسة والاقتصاد، والعلوم الأخرى.

ونظراً لشمول الدراسة على أكثر من مفهوم، فقد خصص لهذا الفصل التمهيدي ثلاثة مباحث، إذ يدرس المبحث الأول مفاهيم العولمة، التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، أما البحث الثاني، فيعالج مفهوم السيادة ومراحل تطوره واختلاف الاتجاهات والمدارس الفكرية التي تناولته بالدراسة والتحليل،فيما يتناول المبحث الثالث تطور مفهوم السيادة أردنياً، متتبعاً مفهوم السيادة في الممارسة والفكر السياسي الأردني منذ نشأة الإمارة وحتى استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

المبحث الأول: مفهوم العولمة

لعل أكثر ما يثير الاختلاف بين الباحثين والمفكرين هو "مصطلح العولمة" الذي تتناوله الأدبيات المعاصرة بكثرة، وبشكل ملفت للنظر فيما يتعلق بأسلوب دراسة هذا المصطلح "العولمة"، تعريفاتها، مدلولاتها، اتجاهاتها، آثارها، أسبابها، وما أثير من اختلاف حولها مثل: هل هي ظاهرة ؟ أم عملية تحول ؟ أم تيار أم هي استمرار للنظام العالمي بغياب أحد قطبيه اقتصادياً وسياسياً ؟ أم أن هذا المصطلح ما هو إلا مرادف للرأسمالية أو لليبرالية الجديدة أو حتى الأمركة ؟ أم هو تطور أنيق للاستعمار الغربي بحلة جديدة لتحقيق السيطرة والهيمنة الغربية؟

وقد ورد هذا المصطلح "العولمة" في الأدبيات وشاع بعد عام ١٩٩٥ إذ لم يكن شائعاً كثيراً قبل ذلك. فصموئيل هنتنغتون[١] صاحب مقالة صدام الحضارات، وكذلك فرانسيس فوكوياما[٢] لم يستعملا المصطلح بعينه، وإنما أشارا إلى فشل النظم الاشتراكية، ونجاح النظرية الرأسمالية الغربية. ولكن ما أن بدأ استعمال المصطلح يأخذ مدلولات متعددة الاتجاهات، حتى برزت التعبيرات الآتية : الكونية، والكوننة، والكوكبة، والأمركة، والغربنة. وهذه الكلمات جاءت مرادفة للمصطلحات في اللغتين الإنجليزية والفرنسية : ,(Globalization) بالفرنسية (Mondalisation).

غير أن تعبير "العولمة" (Globalization) قد شاع واتسع نطاق استعماله، مع مرور الوقت وقد زاحم بذلك ما نادى به الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب من نظام عالمي جديد (New World Order) بعد نهاية حرب الخليج الثانية.

ولكن حتى وقتنا الحاضر، فإن هناك اختلافاً في تفسير وشرح وتحديد مدلولات كلمة (Globalization)، ورغم المحاولات المختلفة لترجمتها كمفهوم الكوكبة، إلا أن المفهوم

---

(١) أنظر : صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط١، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩.

(٢) أنظر : فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ مرجع سابق.

الأكثر شيوعاً في الأدبيات والمؤتمرات في العالم العربي هو "العولمة" المشتقة من العالم "بصيغة فوعلة"، ودلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل [1]. وقد يفهم من مصطلح العولمة "Mondialization" أو "Globalization" أنها تعني حسب قاموس وبستر[2] إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً "وهذا هو تعريف العالمية" التي تختلف اختلافاً بيناً عن العولمة. فإذا كانت العالمية تكتسب بناء على تحقيق صفات ومواصفات في الشيء أو المادة أو الإبداع، فإن "العولمة" على وزن "فوعلة" تفرض أو تتم البرمجة لفرضها من خلال العلم والإبداع في مجالاته وتطبيقاته التي يتحكم بنتائجها رأس المال والقوى المهيمنة.

ولكن -وكما ذكر سابقاً - فإن للعولمة مفاهيم عدة حسب اتجاه التيارات الفكرية والأيديولوجية للمفكرين والباحثين، فهناك عدة اتجاهات تنظر للعولمة على أنها:

١. ظاهرة لتطور تاريخي طبيعي.
٢. ظاهرة سياسية.
٣. ظاهرة اقتصادية وتكنولوجية.
٤. ظاهرة ثقافية اجتماعية

وثمة فريق من الباحثين يرى أن العولمة هي حتمية لا خيار لنا في رفضها وليس أمامنا إلا قبولها والتسليم بها ومعايشتها، والعمل قدر الإمكان على درء مخاطرها والاستفادة من إيجابياتها وحسناتها.

ويرى فريق ثانٍ أن العولمة ما هي إلا خرافة، ولا أساس لها إلا كمصطلح شاع استعماله في الأدبيات الحديثة عبر المؤتمرات والندوات ووسائل الإعلام، وهو على أرض الواقع لا وجود له من خلال الحقائق والأرقام الاقتصادية [3].

وينظر فريق ثالث إلى العولمة على أنها الحقبة الذهبية الممتدة ما بعد عام ١٩٩١ أي السنة التي انهار فيها الاتحاد السوفيتي وقامت حرب الخليج الثانية، وحتى عام ٢٠٠٠،

---

(١) عدنان مسلم، مرجع سابق، ص ١٣٣ .
(٢) قاموس وبستر.
(٣) بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣ الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١.

وأن هناك ما يسمى بعصر ما بعد العولمة ويعزز أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بالحجج والبراهين الدالة على انتهاء عصر العولمة وهو تحكم للولايات المتحدة بالعالم بعد أن سقط الاتجاه الشيوعي الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وانهار حلف وارسو وقد تناول هذا المبحث هذه المفاهيم في أربعة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : المفهوم التاريخي للعولمة.

المطلب الثاني : المفهوم السياسي للعولمة.

المطلب الثالث : المفهوم الاقتصادي للعولمة.

المطلب الرابع : المفهوم الاجتماعي. الثقافي للعولمة.

المطلب الأول: المفهوم التاريخي للعولمة

قد يبدو لمتتبع مظاهر العولمة أن هناك مظاهر لحالات في الماضي مماثلة لما هي عليه العولمة اليوم في عصرنا الحاضر، وأن مفهوم العولمة وإن لم يكن مستخدماً بعينه إلا أن حالة العولمة من سيطرةٍ وهيمنةٍ ثقافية كانت موجودة في العصور السابقة، وهي تتمثل بوجود الحضارات القديمة، مثل : اليونانية والمصرية والرومانية والهندية والفارسية والإسلامية.

بمعنى أنه عندما كانت تسود حضارة كانت تحاول مد هيمنتها ونشر ثقافتها على من حولها من الحضارات الأخرى، وهي، أي الظاهرة، ليست جديدة، وإنما ضاربة في القدم، إذ ويساند هذا الرأي مجموعة من الباحثين الذين ينظرون إلى العولمة : على أنها تتطور ضمن مسارها التاريخي. ويدلل أصحاب هذا الاتجاه على ذلك، فيقول أحدهم: "فإذا ما سيطرت ثقافة وذاعت، وتحولت إلى ثقافة مركزية، وأصبحت باقي الثقافات في الأطراف، وأصبح مسار الثقافة المركزية هو العصر التاريخي والمسار لباقي المسارات ... وحدث ذلك في الحضارة المصرية القديمة ... اليونانية في الغرب والفارسية والهندية في الشرق ... الصين عندما انتشرت ثقافاتها وداياناتها خارج حدودها وأصبحت مركز العالم، وتحولت باقي الثقافات حولها امتدادات لها. ثم ورثت الثقافة الإسلامية الثقافات القديمة .. ثم جاء الغرب الحديث يرث الثقافة العربية الإسلامية ..." (١).

---

(١) حسن حنفي، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، العولمة والهوية في صالح أبو إصبع وعز الدين المناصرة ومحمد عبيد الله، (محررون)، عمان : منشورات جامعة فيلاديلفيا، ١٩٩٩، ص ص ٢٧- ٤٠ ص٢٧.

وكذلك، ينظر باحث آخر من هذا الاتجاه إلى العولمة من ذات الزاوية التاريخية، إذ يرى أن مثل هذا التوجه العالمي كان سائداً منذ العصور القديمة والوسطى، فما سيطرة الحضارة المصرية أو اليونانية أو الرومانية القديمة على بعض أجزاء العالم إلا تجسيد لظاهرة العولمة. كذلك، فإن سيادة الحضارات البيزنطية والإسلامية على أجزاء من العالم المعروف في العصور الوسطى يعني سيادة مفاهيم وقيم واحدة، على أن ظاهرة العولمة اتسع مداها، وتعمقت مدلولاتها مع بدء عصر النهضة الأوروبية الحديثة، والاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر[(١)].

ويتساءل باحث آخر من ذات الاتجاه، إذ يقول : هل العولمة حديثة العهد أم أنها ممتدة منذ مئات بل آلاف السنين؟ [(٢)] ويذهب البعض إلى أن : الجديد في موضوع العولمة (المعاصرة) هو التغييرات النوعية في السياسة الدولية، بمعنى آخر تغيرات في طريقة تفكير الناس والمجموعات؛ كيف يعرفون أنفسهم، وكذلك تغييرات في طريقة تعامل الدولة والمؤسسات والفاعلين الآخرين بكيفية تحقيق مصالحهم[(٣)].

أي أن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء تمثل ظاهرة قديمة، وكل ما في الأمر أنها الآن أصبحت تكتسب من الزخم ومن الآليات، بسبب تزايد ترابط العالم نتيجة الثورة والاتصال، وبسبب هيمنة قوة معينة على النظام الاقتصادي العالمي، مما يوفر لها إمكانية أقوى في أن تصل لأهدافها على النطاق العالمي[(٤)].

---

(١) عبد الباري الدرة، العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم، وحماية الهوية العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص ص ٥٣- ٧٧، ص ٥٣، وانظر أيضاً :

Kevin H. O'Rourk and Jefferey G. Williamson, Globalization and History, The Evolution of Minetenth. Century Atlantic Economy, The MIT press, Cambridge, Massachusetts. London, England Third printing, 2000.

(2) Woods, Ngaire (ed) . The Political Econom of Globalization. New St. Martin's press, 2000 P2.

See too : Ibrahim G. Aoude, Global Impact on Hawaiis Public Policy, Transnationalism: The Impact of Transation processes on the Nation-State- and National Culture, 19-21 June - Amman 2001 P4.

(3) Ali, Abbas J. Globalization of Business: Practice and Theory. New York: International Business Press 2000 P -10-13.

(٤) أحمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص ٣٧.

يرى أصحاب الاتجاه القائل بأن العولمة هي تطور تاريخي طبيعي وأنها جاءت متسارعة في عصرنا الحديث، بفضل ثورة الاتصال، والثورة المعرفية بشكل عام وقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة المتقدمة ظاهرة العولمة في البزوغ كأمر واضح للعيان مما جعل الكون أو العالم كله قرية صغيرة.

ويختلف الباحثون حول تحديد بداية ظهور مصطلح العولمة[1]، ولكن حين اتسع مجال التجارة وأصبحت الظاهرة واضحة بعد أن ظهرت الشركات دولية النشاط، وبسبب التحكم التكنولوجي بوسائل الإنتاج المصاحب للثورة الصناعية الحديثة.

ويمكن تحليل المفاهيم سالفة الذكر من زاوية أو منظور تاريخي، ألا وهو استمرار حركة التاريخ الإنساني مع وجود قوة مركزية غالباً ما تسيطر على زمام الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحاول تسخير حركة التاريخ لصالحها، واستغلال قوتها لفرض سيطرتها وهيمنتها على باقي الأطراف، وهي أي. العولمة. لا تعدو سوى حركة مستمرة، تتوافق الظروف لإيجادها، وتسخيرها واستغلالها الأمثل من قبل قوى المركز وإخضاع مراكز الأطراف لها.

المطلب الثاني: المفهوم السياسي للعولمة

يرى بعض الباحثين أن العولمة جاءت نتيجة أحداث سياسية وتغييرات في الوضع الدولي الراهن، وإذا صح التعبير بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحديداً، برز مصطلح العولمة والنظام العالمي الجديد للتعبير عن إفرازات الحالة السياسية الدولية لما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، أي في العقد الأخير من القرن الماضي.

ولعل استعراض بعض المفاهيم المطروحة، في هذا المجال، تبين لنا الجانب السياسي للعولمة وبعضاً من الجوانب الأخرى.

فيرى أحد الباحثين أن : العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت. إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة

---

(١) سيتم مناقشة هذا الموضوع لاحقاً في المطلب الأول من الفصل الثاني.

والطائفة والجهة والتعصب والمذهبي. والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله[1].

ويتفق مع المفهوم السابق المفكر الأمريكي مارشال بيرمان، إذ يقول : "تقذف بنا (العولمة) جميعاً في دوامة التحلل والتجديد والصراع والتناقض والغموض والألم الشديد في صورة أبدية. وحدة تجعلنا تحت وطأة الهلع والخوف حيث تواجه عالماً "كل ما هو جالس فيه يتبدد ويتحول إلى أثير .."[2]

وطبقاً لأحد الباحثين فإن : للعولمة بعض الوجوه السلبية، ولكن لها تحديات جديدة حيث صممت "ميزان للتوازن الديمقراطي" (Checks and Balances) على المستوى العالمي والمحلي (الوطني)، وكذلك وجدت فرصاً لتنمية الديمقراطية وإن إشاعة الديمقراطية ذاتها هي جزء من سياسات (إجراءات) العولمة كتفاهم عالمي وثيق الصلة وقابل للتطبيق في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الثقافات والقوميات العرقية والجنسيات، والعولمة تربط بين الاقتصاد – الاجتماعي– للجمهور في مختلف بقاع الأرض وبين مجتمع رجال الأعمال الدولي وقوى العمل المحلية للعمل نحو الديمقراطية[3].

وينظر البعض للعولمة على أنها "تعني نظاماً كلياً (Macro-Systmiatic) يتغير فيه السوق العالمي وكذلك طبيعة السيادة، وهي كذلك تحول يؤثر في حياتنا المعيشية يومياً ومن الخطأ النظر إلى العولمة على إنها اقتصادية بحتة"[4].

وثمة تعريف اشمل وأوسع للباحث نفسه، إذ ينظر إليها عبر ثلاثة أوجه، وهي أنها تقلص من صلاحيات الدولة في مجال الاقتصاد والسياسة التجارية، ولكنها أيضاً تدفع الدولة لإيجاد مصادر اقتصادية داخلية، وتسهل بزوغ وانبثاق هويات ثقافية محلية، وتقوي روابط الوحدة الوطنية الفرعية وتضغط من جانب آخر لإيجاد ثقافة، اقتصاديه وسياسة

---

(١) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح الديمقراطي ونظام القيم – بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٤٩.

(٢) محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة، شؤون الأوسط العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٠، ص ص ٤٩ – ٦٨ ص ٤٩.

(3) Globalization and Democracy, International Conference at the Friedrich Ebert Foundation, Berlin Spring 2002. httpp://www.domglob.de, concept.html.

(4) Anthony Giddens, The Great Globalization Debate, Report. Prepared by Taylor Boas, June 15,2000, P.1 web. info@ceip.org.

إقليمية تتخطى الحدود الوطنية[1].

يتبين مما سبق، أن المقصود بالعولمة السياسية أنها نشر النظام الديمقراطي، واتخاذ النموذج الغربي للحكم عبر الأخذ بالتعددية السياسية، وإفساح المجال للمشاركة الشعبية، من خلال أسلوب الانتخابات لجميع مؤسسات المجتمع المدني من : برلمانات، ومؤسسات شعبية وبلديات ....، وإفساح المجال أمام حرية التعبير، وإبداء الرأي، وحرية المرأة، وحقوق الإنسان . ولإدخال النمط الديمقراطي الغربي تطالب قوى العولمة بتطبيق واتخاذ النظام السياسي الغربي نمطاً للحكم، ويمثل عدم تطبيقها تعدياً على حقوق الإنسان، وحقوق الاقليات العرقية والمجتمعات داخل إطار الدولة بشكل عام.

ويمكن تحليل اتجاهات العولمة السياسية حسب المفهوم السياسي ضمن الأمور التالية:

١. أن العولمة السياسية، نظام يتعدى الحدود الوطنية للدولة، وهو يتعدها ويتخطاها لا من خلال الأنظمة التكنولوجية الحديثة من وسائل اتصال وتأثير إعلامي، فحسب، وإنما من خلال فرض أنماط معينة من أشكال النظم الديمقراطية.
٢. إن العولمة ظاهرة، قائمة على التفكيك والتجميع، وإعادة الترتيب ليسهل إعادة تشكيل النظام العالمي، وتزعمه.
٣. تقوم العولمة، على فرض نظام سياسي تضمن فيه آليات المراقبة والسيطرة على مجريات الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدول من خلال قضايا التدخل الإنساني.
٤. إعادة الهيكلة السياسية لأغلب دول العالم بحيث تتوافق مع النظم السياسية الغربية.

وعليه يمكن القول أن مفهوم العولمة السياسية يقوم على العناصر التالية :

١. توحيد أنماط أشكال الحكم، بحيث يعمم النموذج الديمقراطي الغربي نموذجاً للأنظمة السياسية في العالم.
٢. تفكيك أنماط الأنظمة الحاكمة الحالية، لإعادة تشكيلها من جديد حسب ما يتفق مع النموذج الليبرالي الغربي.
٣. التدخل في الشئون الداخلية للدول، من خلال وضع آليات مراقبة أو إقرار معاهدات، تضمن لها حق التدخل في القضايا الإنسانية.

---

(1) Ibide P,2

٤. إقرار معاهدات واتفاقيات، تضمن لها التدخل في الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والشعوب كالمنظمة العالمية للتجارة ومفاهيم الجندر والمساواة بين الجنسين ...الخ.

المطلب الثالث: المفهوم الاقتصادي للعولمة

قد يطغى الجانب الاقتصادي للعولمة على كثير من الجوانب ؛ لأنه الأهم بينها إذ يتأثر الإنسان في دول الجنوب. ومنها الأردن. بالعولمة الاقتصادية أكثر من غيرها لأنها شيء ملموس يمكن مشاهدته.

ومن المفيد طرح بعض المفاهيم لاستجلاء جوانب العولمة الاقتصادية بدرجة أكبر.

هناك مجموعة من الباحثين والمفكرين ينظرون إلى العولمة على أنها اقتصادية بدرجة كبيرة، منهم : من يعرفها بـ "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن (القرن العشرين) تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها..."(١)

لعل المفهوم أعلاه يركز على العملية الاقتصادية الإنتاجية في المقام الأول، إذ يرى بأن الشق الأول من المفهوم يصف ما كان سائداً قبل منتصف القرن الماضي من طرائق الإنتاج وكذلك وسائله. أما الشق الثاني من المفهوم : فهو يحدد مرحلة لانتقال عمليات التبادل التجاري إلى عمليات الإنتاج العالمي. وهو يلخص ذلك بمصطلح اقتصادي إذ يقول هي بمعنى آخر "رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح النمط ومظاهره"(٢) وهذا يدل على أن العولمة مكونة بجانبها الاقتصادي أي أن العامل الاقتصادي يعتبر المحرك الأول للعوامل الأخرى.

وفي هذا الجانب أيضاً، ذهب فريق آخر إلى أن اصطلاح العولمة يركز على التدويل

---

(١) صادق جلال العظم، ما هي العولمة، الثقافة العربية وثقافات العالم، حوار الأنداد، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج الثقافة والاتصال، ١٩٩٩، ص ص ٣٩-٨٦، ص ٤٣.
(٢) ذاته، ص ٤٣.

النسبي لأسواق المال الكبرى والتكنولوجيا ولبعض القطاعات المهمة في الصناعة التحويلية والخدمات وبخاصة منذ التسعينيات[1].

ولا يقر هذا الفريق بأن حجم التبادل التجاري في الوقت الحاضر هو أعلى منه في السابق أي بين الأعوام ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ بل أقل منه[2].

وهناك باحث آخر، يتفق مع هذا الجانب، إذ يبين أن العناصر الأساسية في العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال ....[3]

وهذا التعريف يركز على حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين الدول بفضل السياسات التشريعية التي سهلت حرية انتقال الأموال والسلع والخدمات بين الدول.

وفي معرض وصف أولريش بك للعولمة، يذهب إلى أن السوق العالمية تزاحم العمل السياسي أو هي تحل محله، بمعنى أن مذهب سيادة السوق العالمية هو مذهب الليبرالية الجديدة. فهي أحادية النسب، اقتصادية تختزل الأبعاد المتعددة للعولمة في بعد واحد، هو البعد الاقتصادي...[4]

وقد يكون المفهوم السابق من أوضح المفاهيم المركزة على أن العولمة هي ذات وجه اقتصادي بالدرجة الأولى؛ إذ يسيطر هذا الجانب على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية وهي التي تحدد مسار كل الجوانب.

ومنهم من يرى : أنه ازدهار حضارة استهلاكية عالمية تقوم على أساس من المبادئ الاقتصادية الليبرالية في العالم الثالث والأول والثاني على حد سواء، فالعالم الاقتصادي الإنتاجي الدينامي العظيم الذي خلقته التكنولوجيا المتقدمة يتمتع بقدرة عظيمة على تحقيق التجانس بين الشعوب والدول ..... وعلى الربط بين المجتمعات المختلفة في عالمنا

---

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) نفسه، ص١١.

(٣) جلال أمين، العولمة والدولة، العرب والعولمة، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٨، ص ١٥٣.

(٤) أولريش بك، ما العولمة، مرجع سابق، ص ٢٤.

بفضل إقامة أسواق عالمية "... ويضيف قائلاً : "يتطلب نجاح هذه المساهمة تبني مبادئ الليبرالية الاقتصادية ..."[1].

يركز هذا المفهوم على الاقتصاد وأنماط الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد في الدول الاشتراكية والشيوعية، وهو بعد زوال هذه الأنظمة يرى أن نجاح الدول في إدارة اقتصادها يجب أن يتبع نمط الليبرالية الاقتصادية؛ أي أن هذا النموذج المرشح للنهوض باقتصاديات العالم من خلال إقامة سوق عالمي، تبقى الهيمنة الاقتصادية فيها لدول الشمال من خلال إغلاق "السوق العالمية وقصرها على السلع المتقدمة تكنولوجيا"[2]، بمعنى أن النظام الاقتصادي هو الذي يحدد ويفرض نفسه على بقية أنظمة الحياة بشكل عام.

ويرى أحد أصحاب هذا الاتجاه أن العولمة تعمل على تعزيز التغييرات التي تميل إلى التجمع مع بعضها البعض ويفرز أحدها الآخر وتبدو متسارعة في أثرها التراكمي، وجميعها لها علاقة بتشجيع التبادلات بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية- فهي تضغط تفاعلاتها في الزمان والمكان، وتخفض كلفتها وتتغلب على الحواجز .. وفي معظم الحسابات، تكون القوة الدافعة المتعلقة بالاقتصاد ... الحركة لمنافسة السوق والتجديد التكنولوجي في البضائع (السلع) والخدمات ... وتبدو عبارة التحرير "Liberalization" هي العبارة المعتادة لمثل هذه السياسات ...."[3].

ويعتمد المفهوم السابق على عنصر تراكم العمليات الاقتصادية التي تعمل من خلال سياسات التحرير الاقتصادي لعمليات الإنتاج وتبادل السلع، بعيداً عن الحواجز السابقة التي كانت تقف أمام حرية انتقال السلع والخدمات بعد أن تم إزالة العوائق من خلال سياسات الانفتاح والاعتماد على المنافسة في الأسواق العالمية.

وتحليلاً لما سبق، فإنه يمن القول أن العولمة الاقتصادية تبدو لدى المفكرين الذين أسلفت آرائهم تتجه ضمن مجال العولمة الاقتصادية على النحو التالي :

١. أن العولمة الاقتصادية تتمحور حول التغير في طرق الإنتاج وأنماطه، مما يؤدي إلى

---

(١) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) نفسه فوكوياما، ص ١٠٠.

(3) Schmitter, Philipp C. The Future Of Democracy: Could It Be A Matter Of Scale? Social Research, Fall 99, Vol.66 Issue 3, P933, 26P, P 963.

التغيير الجذري في نماذج وأسلوب وآليات عمل الاقتصاد العالمي، وقولبتها ضمن المفهوم الرأسمالي كنظام اقتصادي عالمي.

٢. إن العولمة هي اقتصادية تعمل على تدويل أسواق المال والتكنولوجيا، وتسعى لزيادة العلاقات المتبادلة بين الدول لصالح الشركات متعددة النشاط.

٣. أن العولمة الاقتصادية هي الاتجاه الأقوى بين العولمة في المجالات الأخرى، وهي بذلك تقود عملية الانتقال من الحقبة الباردة إلى العولمة الاقتصادية والسياسية والعولمة الاقتصادية تعتبر المحرك الأول للعولمة السياسية وتؤثر في الاتجاهات والمجالات الأخرى لها.

٤. اعتمدت العولمة الاقتصادية، على التقدم التكنولوجي، في وسائل الإنتاج، الذي سرع عملية العولمة، وجعلها أمراً ممكناً، بين الأمم والشعوب، من خلال فتح الأسواق وتشجيع أنماط الاستهلاك على مستوى العالم.

ومما تقدم من تحليل لمفاهيم العولمة الاقتصادية يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تتصف بالعناصر التالية :

١. الانتشار والشيوع : وهو إشاعة النمط الرأسمالي من خلال فرض وتسويق نموذج الاقتصاد المفتوح وقوى السوق.

٢. تدويل الأسواق، والعمل على فتح الأسواق الوطنية أمام الشركات متعددة النشاط وإفساح المجال للاستثمارات الدولية.

٣. التغيير الاقتصادي، وهو التركيز على تغيير الأنظمة الاقتصادية الوطنية على مستوى العالم، إذا يقود هذا التغيير بالضرورة إلى تغيير أنماط الأنظمة السياسية والاجتماعية وغيرها.

٤. التقدم التكنولوجي، وهو المعول عليه في تدويل وعولمة مجالات الاقتصاد؛ وسائل الانتاج والاستهلاك.

٥. انتقال رؤوس الأموال، وهو بهذا يوضع رأس المال ذاته كسلعة تجارية، بدلاً من أن يكون ممولاً للعمليات الاقتصادية والصناعية.

المطلب الرابع: المفهوم الاجتماعي- الثقافي للعولمة

لعل أخطر جانب في العولمة هو الجانب الثقافي، إذ يعنى بالإنسان وقيمه وتنميط سلوكه وتصرفاته المعاشة .

إذ يرى باحث في هذا المجال إن : "العولمة تتطلب وجود عناصر مجتمعة أكثر شمولاً لا تقتصر على البعد الاقتصادي وحده. فالعولمة تعمل على انتقال الأفكار والمعلومات، والأمراض، والمشكلات الاجتماعية، بما يفسر أنها تتسبب في ردود أفعال شديدة الحساسية، تتراوح بين المودة والحقد، لكن أثرها الحاسم، يتمثل في كونها تعمل على إنتاج الهويات والمؤسسات العابرة للحدود القومية"[(١)].

وتعني العولمة لدى البعض إرادة للهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصيات، أما العالمية فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي: العولمة احتواء، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني"[(٢)].

ويميز باحث ثان بين العولمة والعالمية. وهذا التميز "يهدف إلى كسر المعتقدات الإقليمية المتصلة بما هو سياسي واجتماعي ... والذي لا يزال تصوره في شكل خاطئ، ولا تتعرض للحديث عن كل الأبعاد الأخرى : العولمة البيئية والثقافية والسياسية والاجتماعية المدنية، إلا في إطار الهيمنة التابعة لنظام السوق العالمية"[(٣)].

وينظر باحث ثالث إلى ثقافة العولمة على أنها أوجدت من خلال - خلق ثقافة الرغبة أو الاستهلاك "بدأت الرأسمالية الأميركية بإفراز ثقافة متميزة غير ذات صلة بالقيم التقليدية للأسرة والمجتمع". ويضيف قائلاً : "افتقرت هذه الثقافة إلى أية علاقة أو ارتباط بالدين أو المعتقدات مبتعدة عن التمسك بالتقاليد المرعية المقررة فضلاً عن تجاهلها للديمقراطية السياسية" ويؤكد أنها "تتلخص في الاستهلاك والاستهلاك كوسيلة لتحقيق السعادة مذهباً لهذه الثقافة الجديدة"[(٤)].

---

(١) ميشل كلوغ، أربع طروحات حول عولمة أمريكا، ترجمة محمد سيف، الثقافة العالمية، العدد ٨٥، ١٩٩٧، ص ص ٥٦- ٦٦ص ٥٦.

(٢) محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر اطروحات، العرب والعولمة مرجع سابق، ص ص ٢٩٧- ٣٠٨ ص ٣٠١.

(٣) أولريش بك، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ٣٧.

وينظر إليها باحث رابع، بأنها عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية، كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود، ويرى أن المجتمع المعولم يشهد ثقافة واحدة بغض النظر عن عدم وجود هيكل حكومة مركزية عالمية(1).

وبهذا الصدد يرى البعض : أن الثقافة تحولت في بعدها العولمي إلى صناعة، وإلى منتجات للاستهلاك، تتوجه إلى سكان العالم أجمع لتوحيد أذواقهم، وحاجاتهم من أجل المزيد في الاستلهام والاستهلاك أولاً وأخيراً(2).

والعولمة، هي التغييرات الإنتاجية الاقتصادية الخاضعة للإشراف الدولي، المتوافقة مع المعايير الدولية القابلة للتحريك وانتقال رؤوس الأموال، والشركات المتخطية للحدود القومية المتزايدة، ومن خلال التغيرات الأيدلوجية التي تؤكد على تحرير الاستثمار والتجارة وإعادة تنظيم القطاع الخاص مع تقليص الاتجاهات عبر وسائل الاتصال التكنولوجية والمعلومات لتوحيد الإشارات العالمية، والانتقال من عالمية البضائع إلى الخدمات، وأخيراً التغيرات الثقافية التي تميل لعولمة الثقافة وتآكل الدولة القومية(3).

ويذهب البعض : إلى أن ثقافة العولمة هي ثقافة الأمركة وهذا قريب من الصواب حيث تُحسّن ثقافة الامركة، من خلال التسهيلات التكنولوجية، والأسواق الحرة التي تدعم نموذج العولمة بحيث تصبح "Americanizing" للثقافة بشكل جدلي تفاعلي، وهذا يدل على رغبة سلب عالم النموذج الأمريكي أو الدبلوماسية العقلانية من قبل الشركات المستفيدة من العولمة، الذي ينكر مقولته أن هناك سيطرة أيديولوجية لدولة على باقي الدولة(4).

---

(1) حمدي عبد الرحمن، أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي، في إسحاق الفرحان (محرر)، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ط١، ص ص ٢٥-٨٤، ص ٣١.

(2) طلال عتريسي، العولمة ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، إسحاق الفرحان (محرر)، المرجع السابق، ص ص ٨٧-١٠١ ص ٩٠.

(3) Laxer, Gordon, Social Solidarity, Democracy And Global Capitalism, Canadian Review of Sociology & Anthropology, Aug 95, Vol. 32 Issue 3, PP287-314 P 288.

(4) Barber, Benjamin R., Democraey at Risk- American. Culture in a Global Calture, world policy Journal, Summer 98, Vol. 15 Issue 2, P P 29-42, P 29.

ومن العوامل التي ساعدت القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة على انتشار هذه الظاهرة[1] :

١. كسب الحرب الباردة بعد فشل التنظيمات الأيديولوجية الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي.
٢. الانفراد بتجاوز المنافسين بامتلاك التفوق في مجالات المعلوماتية المعرفية والتقنية والعلم بشكل عام، مما عزز القدرات التنافسية وامتلاك القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والعسكرية.
٣. محاولة نشر القيم الأمريكية والسلوك الأمريكي ونموذج الحياة الأمريكية في العالم كله، والعمل على تذويب ثقافات الشعوب في ثقافة الأمركة.
٤. التفرد. إلى حد كبير. في صياغة القرار السياسي الدولي في حرب الخليج الثانية وما بعد في الحرب ضد الإرهاب كما تدعي هذه القوى.
٥. إحلال منظمة التجارة العالمية (WTO) محل اتفاقية الغات (GATT).

ويمكن القول أن العولمة الاجتماعية. الثقافية تنطلق من مرتكزات اجتماعية ثقافية تتلخص بالآتي :

١. انتقال الأفكار والمعلومات، وتسهيل إيصالها إلى الشعوب في دول الجنوب من أجل تغيير أنماط الحياة المعاشة.
٢. تفتيت الهويات الثقافية الكبرى وبعث الهويات الثقافية العرقية المندثرة، للعمل على تحجيم الهويات الثقافية الكبرى، لإعادة تشكيلها من جديد.
٣. إحلال منظومة قيم اجتماعية. ثقافية جديدة تعتمد على أساس الحرية الفردية والرغبة الفردية بعيداً عن المعتقدات والعادات والتقاليد.
٤. إيجاد ثقافة الرغبة والاستهلاك، للعمل على إيجاد أرضية لقبول منتجات الشركات دولية النشاط والقبول بنمط الحياة الغربية.

---

(١) أنظر : علي عقله عرسان، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص ١٤. وكذلك
See: Smith Stuart, The Impact of Globalization on Sovereignty and the Environment, Canda-United State Law Journal, Vol 24. Ibid.

٥. تخطي الحدود القومية، وفرض وإيصال رسائل اجتماعية. ثقافية جديدة تعتمد على المذهب الليبرالي الرأسمالي من خلال التركيز على حرية الفرد في شتى المجالات.

٦. وقد تعني العولمة الاجتماعية. الثقافية، أمركة الثقافة العربية وجعلها ثقافة واحدة، لتلغي ما سواها من الثقافات.

بعد استعراض المفاهيم التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، فإنه من المفيد القول إنه ليس هناك حدود فاصلة بين هذه المفاهيم، بل هي مرتبطة معاً بشكل أو بآخر ولعل من الضروري. في نظر الباحث. وضع تعريف للعولمة يعتمد في هذه الدراسة.

فمفهوم العولمة كما يراها الباحث : هي حركة تاريخية تتجه لتغطي جميع مجالات الحياة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتكنولوجياً ومعلوماتياً ومعرفياً. وهي. وان كانت قديمة أو سمة تراكمية للإنجاز المعرفي. إلا إنها تصاعدت حدتها بسرعة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، وبسبب التقدم لتكنولوجي وثورة الاتصال وثورة المعلومات . وسياسياً تضغط العولمة لتشكيل الأنظمة السياسية وفقاً للمنهج الغربي للنظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية وحرية التعبير وحقوق المرأة 'الجندر' وحقوق الإنسان بشكل عام. أما العولمة في الجانب الاقتصادي، فتعني: إشراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني بعد خصخصة القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي، من خلال رفع القيود عن حرية انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال دون قيد وفتح البلاد للاستثمارات الأجنبية، أما في الجانب الثقافي والاجتماعي فهي تعني تعميم نمط ثقافي واحد على مستوى العالم أجمع من خلال تغير منظومة القيم في المجتمعات وإحلال منظومة قيم تعتمد على البسيط السهل بعيداً عن الالتزامات الأخلاقية والدينية ونشرها من خلال وسائل الاتصال والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية بواسطة شبكة الانترنت التي تبث المعلومات وغيرها بعد أن توسعت وشاع استخدامها . واستطاعت أن تغير في البنى الاجتماعية من خلال شيوع نموذج الحياة الغربية وخصوصاً الأمريكية.

ويتضح مما سبق أن عناصر مفهوم العولمة بجميع اتجاهاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية. والثقافية تتمحور حول الآتي :

١. استمرارية حركة التاريخ، ولكن بأشكال مختلفة حسب الزمان والمكان والأدوات المستخدمة وتعتمد على تراكمية المعرفة.

٢. غياب القطبية الثنائية تُعدد الأقطاب، مهد للعولمة السياسية الانتشار في جميع أرجاء العالم.

٣. الثورة التكنولوجية، ساعدت تقدم العولمة وتسريع وتيرتها.

٤. ثورة الاتصالات والمعلومات، جعلت من العالم قرية صغيرة، بحيث يتأثر جميع ساكنيها بما يحدث في أرجائها الأخرى.

٥. تحرير التجارة وفتح الأسواق، جعل من العالم سوقاً مفتوح، تتنافس فيه الشركات دولية النشاط، مقابل الشركات الوطنية البسيطة.

٦. تحرير الأسواق أمام رأس المال، مما جعل تدفقات رؤوس الأموال من خلال إشارات إلكترونية، سهلت عملية الاستثمار الدولي.

المبحث الثاني: مفهوم السيادة وتطوره

السيادة من المصطلحات المعقدة التي تبقى مثاراً للجدل والبحث والدرس، لما لها من أهمية في حياة الدول والأمم والشعوب، وهو مصطلح مهم في علم القانون، وعلم السياسة، وهي تعد أساس الدولة حيث لا تكون بدونها، وإن اجتمعت جميع عناصرها. ومفهوم السيادة كغيره من المفاهيم لم يكن وليد لحظة أو نتاج عصف ذهني، بل فرض ذاته كواقع معاش في مسيرة الدولة الحديثة وإن لم يذكر المصطلح بعينه، فقد جاء نتيجة حتمية للتطور الحاصل في أشكال الدول وأنماطها، من خلال تطور الحضارات والتقدم الحاصل في المطالبة المستمرة بالحرية والمشاركة في الحكم.

فقد بدأت النقاشات حول النظريات المختلفة حول سلطة الكنيسة أو سلطة الدولة، وأيهما الذي يجب أن يمتلك السلطة العليا، فدافع بعض المفكرين عن الرأي المعارض للكنيسة وبذلك أحتدام الصراع على السيادة بين الكنيسة والدولة، إذ بلغ ذروته في القرنين الثالث عشر والرابع عشر[1].

وثمة عدد من المفكرين الذين ناصروا قضية انفصال السلطة البابوية عن الدولة أمثال الفيلسوف جون سالبوري "١١١٠ - ١١٨٠" والقديس توماس الاكيويني "١٢٢٤-١٢٧٤م"، وكذلك دانتي "١٢٦٥- ١٣٢١م". مارسيل دي بادوا "١٢٨- ١٣٤١م"[2].

وما أن بدأ عصر النهضة الأوروبية أواخر القرن الخامس عشر - والذي بلغت فيه الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مداها -، حتى أخذ مفهوم السيادة يتطور ويتطبع أكثر فأكثر على يد المفكر الفرنسي جان بودان.

وقد أسس "الجمهورية" المفكر السياسي الفرنسي جان بودان "١٥٣٠-١٥٩٦م" في

---

(١) أحمد محمد الاصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، ج١، ط١، عمان: دار البشير، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠، ص ١٥٣- ١٥٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٥٤- ١٧٤.

كتابه[1]، لمفهوم السيادة الذي إذ يعرفها بأنها: السلطة المطلقة والدائمة في الدولة، والتي لا يخضع صاحبها لأي إرادة أخرى، وهو الذي يضع القوانين التي تطبق على الأفراد ويلزمهم باحترامها، والخضوع لها، ويستطيع أن يعدل في هذه القوانين كما يشاء دون رقيب عليه من أحد آخر، ولا يمكن أن توصف السلطة المؤقتة بالسيادة، كما أن القائم على رأس هذه السلطة لا يعتبر صاحب السيادة، وإنما هو أمين عليها لصالح الأمير صاحب السلطة المطلقة والدائمة الذي يستأثر بالسيادة مدى الحياة وتنتقل منه بأوصافها إلى خلفه بعد مماته[2].

إن بودان يضع سلطة السيادة في يد الأمير ويضعها بشكل مطلق، وهذا قد يتفق مع العصور الوسطى إلا أنه لا يتفق مع فكر مفكري عصر النهضة، ومع ذلك يبقى وحسب الفقهاء والمفكرين أول من أطر المفهوم الحديث للسيادة.

وهو إذ يعطي الأمير سلطة عليا لا يقاسمه فيها أحد يقف على أهم عناصرها وهو عدم التجزئة. وكذلك، يوجب استمراريتها في الأمير ومن يخلفه من بعده، وهو العنصر الثاني الذي تقوم عليه السيادة، وهو معفى من طلب رضى الرعية. ويخالف بودان بهذا التعريف الأعراف الديمقراطية الحديثة.

ويمثل بودان تياراً من المفكرين القدماء الذين يؤيدون السلطة المطلقة للحاكم، ولكن ظهر بالمقابل مفكرون آخرون يمثلون جيلاً جديداً أطلق عليهم مفكرو مدرسة نظرية العقد الاجتماعي الذين ذهب بعضهم إلى الاتفاق مع بودان أمثال توماس هوبز ١٥٨٦ - ١٦٧٩م إذ يقر للملك سلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد. وقد شهد هوبز حياة سياسية مضطربة، فأيد نظرية السيادة المطلقة للحاكم حيث جسد شخصية وهيئة واحدة حاكماً واحداً ولا يقبل تقسيمها بين الحاكم وهيئة أخرى تشريعية ... وقد فضل النظام الملكي حتى تكون بيده جميع الصلاحيات لاتخاذ القرار وقدر للحاكم أن يكون استبدادياً[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(2) Drucker, Peter, The Global Economy and the Nation State, Foreign Affairs, Sep / Oct. 97, Vol. 76 Issue 5, P 159- 172 - P 160 .

(٣) محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٣٣.

ويتفق هوبز بذلك مع بودان ويزيد عليه في ذهابه إلى أن الحاكم ليس طرفاً في العقد وغير مسؤول وفوق الجميع.

وأما المفكر الإنجليزي جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤، فكان يرى أن السلطة عملية تعاقد بين الحاكم والمحكوم وهو يؤيد النظرية القائلة بأن السيادة للشعب، وقد تنازل الأفراد عن جزء منها للحاكم حتى يدير أمور البلاد ويرى أنهم "أرادوا الانتقال إلى حياة أفضل وأكثر تنظيماً، عن طريق إقامة سلطة تحكمهم وتنشر العدل بينهم" وتعاقد الأفراد مع شخص يتولى مهمة الحكم في الجماعة، وتم التنازل عنه بمقتضى هذا العقد وعن جزء من حقوقهم في سبيل قيامه بأعباء الحكم وحماية حقوق الجميع[(١)].

ويختلف لوك بذلك اختلافاً نسبياً عن هوبز، إذ جعل الحاكم طرفاً في العقد ولم يتنازل الأفراد عن كامل حقوقهم. فالسيادة. عنده. منشؤها الأفراد، وقد أسس لوك بذلك مبدأ المساءلة والمشاركة السياسية، أو ما يعرف اليوم بالتوازن بين السلطات أو الحاكم والمحكوم من خلال إقراره حجب الثقة بمصطلحات عصرنا الحالي.

أما النمط الثالث للسيادة من خلال منظور مفكري العقد الاجتماعي، فهو ما ذهب إليه جان جاك روسو "١٧١٢- ١٧٧٨م"، وهو يعتبر من أهم من أسس للمفاهيم الحديثة للحكم وجعل من الشعب وحده سيداً لنفسه، وقد استند في أفكاره على الحرية والمساواة، وهو يرى أن السيادة مصدرها الأمة أو الإرادة العامة للأمة". فقد اعتبر روسو المجتمع السياسي شخصية معنوية ذات إرادة، هي الإرادة العامة، التي تتمحور دائماً نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للجميع ... ولكن لها وحدها أن توجه قوى الدولة وفق الغاية من تأسيسها ... وهي نزع للمنفعة العامة ...وأن حكم الإرادة العامة دائماً عادل غير جائر، فهي مصدر القوانين.."[(٢)].

تبدو السيادة عند روسو هي السيادة الشعبية، إذ فوض العقد الاجتماعي الفئة السياسية سيادة القوة أو السلطة السيادية على جميع أفرادها ؛ فالسيادة لديه ليست إلا ممارسة الإرادة العامة وهي أفضل من السيادة الفردية المطلقة للحاكم.

---

(١) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٧، ص ٥٧.

(٢) أحمد محمد الاصبحي، مرجع سابق، ص ١٣١٥ - ١٣١٦.

أما المفكر جون اوستن "١٧٩٠ - ١٨٥٩م، الذي يعتبر من رواد النظرية الكلاسيكية في السيادة ومن أهم الكتاب الإنجليز ومؤسس المدرسة التحليلية، فقد "حدد نظرية السيادة على أساس أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف، بوصفها المصدر النهائي للقوة"[1]. ويرى اوستن أن السيادة يجب أن توضع بيد شخص واحد وليس لها أن تقسم بين أفراد الشعب . وقد وجهت لنظريته انتقادات كثيرة وعدت غير ديمقراطية[2].

ولقد تطورت المفاهيم المعنية بالسيادة وكذلك أشكال السيادة في ظل تطور التغيرات في المجتمع الدولي، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أثر تأثيراً بالغاً في مفهوم الدولة ككل ومن ثم السيادة ... ولمعرفة ما هي العناصر المتحركة في السيادة، لابد لنا من استعراض بعض المفاهيم المعنية بهذا الجانب، لنرى كيف تتفاعل السيادة وتتجاوب مع القانون الدولي العام، والتغيرات الحاصلة في منظومة العلاقات الدولية إذ "ترجع سيادة الدولة أساسا إلى مبدأ هام يحكم العلاقات بين الدول ومنذ تكوين الجماعة الدولية في شكل دول، أصبحت السيادة إحدى الركائز والدعائم الأساسية للقانون الدولي العام"[3].

فالسيادة، هي التي تحدد ما إذا كانت العلاقة بين الدول تقوم على أساس متساوٍ - الند بالند - أو غير ذلك. فالدولة، هي شخص اعتباري تتعامل ضمن القانون الدولي وفقاً للمساواة في السيادة.

وعند دراسة ما تقدم به المفكرون الثلاثة نجد أن آراءهم تؤطر لمفهوم السيادة في جميع أشكاله، لما هي عليه اليوم من سيادة ملكية، وسيادة جمهورية، وسيادة شعبية ديمقراطية. وقد تمتزج هذه الأشكال والنموذج الديمقراطي، إلا أنها تبقي الرموز القديمة على ما هي عليه بغض النظر عن نسبية سلطتها السيادية.

وبالعودة إلى مفكري عصر النهضة الثلاثة الذين تم اختيارهم بوصفهم نماذج لنشوء الدولة المرتبطة بطريقة التعاقد والتركيز على الجانب الأهم من مظاهر الدولة وهو السيادة،

---

(١) عبد الهادي عباس، السيادة، دمشق : دار الحصار للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٣) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، القاهرة : دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٥-١٩٩٦ ص ٣٨٠.

نرى اختلافاً واضحاً بين المفكرين الثلاثة. فقد جعل هوبز عملية التعاقد بين أفراد المجتمع وحدهم، فجعل الحاكم خارج نطاق هذا التعاقد، وغير مسؤول عن كل تبعية فهو فوق القوانين. أما لوك، فقد جعل التعاقد بين الأفراد أنفسهم من جهة وبينهم وبين الحاكم من جهة أخرى. فالحاكم مسؤول أمام أفراد المجتمع وهو مطالب بناءاً على ذلك بإقامة مجتمع يحكمه العدل والمساواة وحياة فضلى.

أما روسو، فقد جعل عملية التعاقد بين الأفراد أنفسهم يتنازلون من مصلحة الإرادة الجماعية لمصلحة الإرادة العامة فيصبح الشعب سيد نفسه. وهم بدورهم يحملون صفة الأفراد الطبيعيين، ثم أعضاء الجماعة أو الهيئة السياسية (كما في المدينة الفاضلة).

وهذه القواعد الفكرية تؤسس لثلاثة نماذج من أشكال الحكم التي أعطت الحاكم السلطة العليا المطلقة، كما هي في النموذج الأول الذي يمثله بودان وهوبز وأعطى الشكل الثاني السلطة للحاكم بشرط رضى المحكومين (التوازن بين الحاكم والمحكوم) ويمثله لوك. أما النموذج الثالث، فهو الذي أعطى السلطة العليا للشعب ويمثله روسو.

ولكن ما يميز المفكرين جان بودان وثومس هوبز حسب ما يراه البعض، أنهما أول من بذل جهداً ودرسا بشكل مفصل السيادة في القرن السادس عشر والسابع عشر، وكانا مهتمين بتأسيس الشرعية الداخلية للحاكم الفرد. وكانا يتفقان على وجود القانون الإلهي والطبيعي خصوصاً هوبز، وان السيادة هي القانون، وأن المحكومين ليس لهم الحق بالثورة. وبودان وهوبز يبالغان في السلطة والسيادة المعطاة للحاكم حد المغالاة التي تغري بالاستبداد وهمهما الحفاظ على النظام الداخلي[1].

لقد ركز كل من جان بودان وتومس هوبز على قوة الحكم وضرورة تمركز السلطات العليا بيد واحدة حتى يضمن الأمن والاستقرار الداخلي . وقد يكون ذلك بسبب الفوضى التي عايشاها، مما دعاهما للتمسك بقوة الحاكم وإعطائه الحق بسلطة مطلقة تصل حد الاستبداد.

ومنذ قرون – وبالتحديد منذ إبرام معاهدة ويستفاليا عام (١٦٤٨)- فإن سيادة الدولة كانت المبدأ الموجه للعلاقات الدولية، وكانت الدولة طريق الشعب المنظم من قبله،

---

(1) Krasner, stephen D. Sovereignty, Foreign Policy, Jan / Feb 2001, Issue 122, PP20 - 27, P22.

وكان ينظر إليها بأنها الحصلة الطبيعية الناتجة عن تطور المجتمع الدولي[١].

لقد حددت معاهدة ويستفاليا [٢] مجال التعاون بين الدول، إذ مثلت السيادة المبدأ الأساسي في إقامة العلاقات بين الدول، وهي تعد ركيزة أساسية أيضا في السياسة الدولية.

ويرى باحث "أن مبدأ السيادة كان ولا يزال يمثل أحد المقومات الأساسية التي تنهض عليها نظرية الدولة، سواء في نظام النظم السياسية والقانون الدستوري، أو في نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية"[٣].

إن السيادة مصطلحٌ مرادفٌ لمصطلح الدولة في السياسة الدولية، فلا سيادة بدون دولة ولا دولة بلا سيادة، فالمصطلحان أحيانا يعبران عن كيان اعتباري يمثل وجهين لعملة واحدة، لا تصح بدونهما العلاقات الدولية، ولا يستقيم بدونهما القانون الدولي العام.

"وترجع سيادة الدولة أساساً إلى مبدأ مهم يحكم العلاقات بين الدول، وهو المبدأ القاضي بأن شخص القانون الدولي يتمتع بالسلطات المقررة وفقاً لقواعد القانون الدولي على الأشياء والأشخاص الخاضعة لها. ومنذ تكوين الجماعة الدولية في شكل دول، أصبحت السيادة إحدى الركائز والدعائم الأساسية للقانون الدولي العام"[٤]. وحسب (Thomas Frank) تعد السيادة تاريخياً العامل الأساسي في العلاقات الدولية[٥]. وقد قامت المواثيق الدولية والإقليمية على مبدأ أساسي يعتمد على المساواة في السيادة بين الأعضاء، إذ ورد في ميثاق منظمة الأمم المتحدة[٦] في/ المادة الثانية الفقرة الأولى/ بأن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. كما نصت الفقرة الرابعة من

---

(١) باسيل يوسف باسيل، سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٩، ط١، ٢٠٠١، ص ٨٥.

(2) Krasner, Stephen D. Sovereignty, Foreign Policy, Jan / Feb 2001, Issue 122 PP20-27 P23.

(٣) أحمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانيات تعزيز العمل العربي المشترك، شؤون عربية، العدد ٥٧٧ آذار ١٩٩٤، ص ص ٦٨-٩١، ص ٦٩.

(٤) أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، القاهرة : دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ٣٨٠.

(٥) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية : منشأة المعارف، ج١، ط٣، ١٩٩٢، ص٦١٦.

(6) Trimble, Phillip R. Globalization, International Institutions and the Erosion of National Sovereignty and Democracy Michingan law Review, May 97, Vol. 95, Issue 6, P,1944-1976. p 1954.

المادة نفسها/ على امتناع الأعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأية دولة. ونصت الفقرة السابعة على أن لا تتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدوله.

ويفهم من هذا أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يجب أن يكونوا متساوين في السيادة، وأن الدولة العضو مستقلة استقلال تاماً لا يجوز للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لها ولا للدول الأخرى، وهي بهذا تعطي الوجه السياسي والقانوني السيادي من حيث المساواة في السيادة والاستقلال ؛ أي عدم التدخل في شؤونها .

وعلى صعيد جامعة الدول العربية، نصت المادة الثانية في ميثاقها على: "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها"[1].

ويؤكد ميثاق الجامعة احترام استقلال وسيادة كل دولة عضو فيها . وأن لا تلجأ إلى القوة لفض المنازعات بينها، وان تلتزم بما يقرره المجلس إذا لجأت إلى تحكيمه في خلاف لا يتعلق باستقلالها أو سيادتها أو سلامة أراضيها . (مادة/ ٥)[2].

وكما نصت المادة الثامنة من الميثاق، الذي يشير صراحة إلى مضمون وجوهر مبدأ السيادة الوطنية، على وجوب أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدولة، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها" ويلاحظ الدكتور احمد الرشيدي هذا النص - وان لم يشر بصورة صريحة إلى اصطلاح السيادة - إلا أنه عبر عن أهم مظهر من مظاهر هذه السيادة، ونعني به مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو[3]، في شؤون الأخرى .

المطلب الأول: نظريات السيادة

يتضح مما سبق أن السيادة هي العنصر الذي يحدد شكل وشخصية أفراد القانون الدولي والعلاقات الدولية بين الدول، وهي تعد ركيزة جوهرية في تعامل الدول مع

---

(١) علي صادق أبو رهيف، مرجع سابق، ص ٦٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨٨.

(٣) أحمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية - مرجع سابق، ص ٧٤.

بعضها بعضا، وبدونها تفقد العلاقات الدولية معناها.

ومع التغيرات الدولية الراهنة، فإن موضوع السيادة بدأ يأخذ أشكالاً عدة حسب بعض الباحثين، فقد ظهرت هناك دول بدرجات سيادية مختلفة فمنها من استطاع أن يوسع سيادة خلف أو ما وراء حدودها، كما أنهم كيفوا أنفسهم مع حالة العالم المعولمة[1].

وتتوزع أهم النظريات المصنفة للسيادة على النحو التالي :

١. النظرية التقليدية في سيادة الدولة :

ويمثلها جان بودان الذي عرفها بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين[2] وقد تناول عدد من والباحثين نظرية بودان بالدراسة والبحث وتعرضت للانتقاد، إذ إنها نظرية تقليدية في السيادة، تقوم على أن للسيادة شكلين : شكل داخلي، وشكل خارجي.

أما الشكل الداخلي لسيادة الدولة، فهو سلطتها على الأشخاص وعلى أراضي الدولة داخل حدودها. وأما الشكل الخارجي، فهو إرادتها المطلقة في تحديد علاقاتها الخارجية بباقي الدول وحريتها في عقد المعاهدات والاتفاقيات وحقها في إعلان الحرب أو عقد الصلح أو اتخاذ أي شكل تريده[3].

٢. النظرية الحديثة لمفهوم سيادة الدولة :

ويمثلها جان جاك رسو[4]، وقد واجهت نظرية السيادة في العصر الراهن انتقادات كثيرة يعمل بها على أساس مبدأين هما:

---

(1) Saskia Van Hoyweghen, Mobility, Territorality and Sovereignty in Post – Colonial Tanzania, Transnationalsim : The Impact of Transnational Processes on the Nation- State and National Cultures, Royal Institute for Inter. Faith Studies 19-21 June 2001- Amman PP1- 22 P.6

(٢) انظر : أحمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية – مرجع سابق ص ٧٠.

(٣) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٩.

(٤) انظر عبد الغني بسيوني عبد الله، مرجع سابق، ص ٣٨.

أ. مبدأ سيادة الأمة :

وظهر هذا المبدأ مع الثورة الفرنسية ومفاده أن السيادة في الدولة ليست للمواطنين فرادى بحيث يختص كل منهم بجزء منها وإنما هي للأمة بأكملها ككائن متميز عن الأفراد(١) وان السيادة عبارة عن ممارسة للإرادة العامة، وأنها ملك للأمة جمعاء باعتبارها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها وليست ملكاً للحاكم (٢).

ب. مبدأ سيادة الشعب :

يتمشى هذا المبدأ مع نظام الديمقراطية المباشرة إذ يكون للشعب حق ممارسة السلطة بنفسه، ولكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة، وقد اعتبر هذا المبدأ أكثر ديمقراطية من مبدأ سيادة الأمة(٣).

وهذا المبدأ، يمنح لكل فرد من أفراد الشعب حق المشاركة السياسية، وتوزع السيادة على أساسه حسب عدد أفراد الشعب .

٣. النظرية المعاصرة لمفهوم السيادة :

ويمثلها الفن توفلر وهو يرى أن الدول ستفقد سيادتها بشكل تتساوى فيه الدول القوية والدول الضعيفة على السواء(٤).

وتبحث هذه النظرية كما يراها الباحث في سيادة الدول، وهل تبقى السيادة العنصر الأساس في العلاقات الدولية؟ وهناك نخبة من الباحثين في العلاقات الدولية الذين يرون أن السيادة أصبحت مرنة أو معدومة أحياناً إذ يرى بعضهم أنه في عالم اليوم وفي مجالي السياسة والاقتصاد فإن من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة(٥).

(١) ماجد راغب الحلو، مرجع سابق ص ٧٠.

(٢) عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص ٣٨ .

(٣) عبد الهادي عباس، السيادة، مرجع سابق ص ٣٧.

(٤) انظر : الفن توفلر، اشكال الصراعات المقبلة حضارة المعلوماتية وقبلها، بيروت : دار الأزمنة الحديثة، ط١، ١٩٩٨.

(5) Gherson, Giles, The Press Looks At the Political Future of Canada and the United States In the 21st Century – where do we stand, and where are we headed? (A Canadian perpectived) , Canada – United States law Journal, 1998, Vol. 24, PP347 – 357, P353.

ويرى باحث آخر في بحثه العولمة والمؤسسات الدولية وتآكل السيادة الوطنية والديمقراطية بأنه نتيجة لممارسات متخذي القرار أصحاب السلطة في المنظمات الدولية يحدث انحطاط في جوهر السيادة الوطنية، وسوف يستمر هذا الانحطاط بزيادة إجراءات العولمة في القرن الحالي والقادم (١).

ويرى البعض أن الدولة ذاتها محاصرة في كل مكان وسيادتها تتعرض من الأعلى؛ من قبل قرارات الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وتتعرض للتدمير، من الداخل ومن خلال المطالبة الشعبية بالحصول على المعلومات(٢).

وهناك غير واحد من المفكرين الذين يطرحون تناقص السيادة وتآكلها ومحاصرتها. وثمة آخرون يرون أنها أصبحت مرنة بحيث تستوعب المتغيرات الدولية. ويذهب فريق ثالث إلى القول بأفول السيادة، ومنهم من يرى أن السيادة لن تستطيع مجابهة عالم الشركات دولية النشاط(٣) حيث عمت العالم. وكما يبين باحث آخر إن التطورات التي شهدها النظام الدولي قد نالت ولا ريب من مفهوم السيادة الوطنية في وجهيها الداخلي والخارجي على حد سواء، إلا أن السيادة بقيت أهم معيار يحكم العلاقات الدولية (٤).

وتعدد مفاهيم السيادة، حسب تعدد التوجهات الفكرية والأيدولوجية للباحثين والمفكرين، فمنهم من يرى أن : السيادة هي السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون(٥).

ويستخلص من هذا المفهوم أن السيادة هي السلطة المطلقة التي لا تحددها حدود. وقد عرفها الفقه الرأسمالي. وعلى رأسه المشرع البريطاني بلاكستون (القرن الثامن

---

(1) Trimble, Phillip R, Globolization, International Institutions, and the Erosion of National Sareveignty and Democracy, Micihigan Law Review, May 97, Vol. 95 Issue 6, PP 1944-1976 P 1944 .

(2) Fuller, Graham E., Redrawing the worlds borders, world policy journal, spring 97, vol –14 Issue 1 PP11-22- P17.

(3) Barber, Benjamin R, Democracy at risk, world policy Journal, summer 98, Vol. 15 Issue 2, PP 29- 42, P 39.

(٤) أحمد الرشيدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة الحوار العلمي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٩.

(5) Krasner, Stephen D., Sovereignty, Foreign Policy, Jan / Feb. 2001, Issue 122, PP 26- 27 P 22. G. Marshall : Parliamentry Sovereignty And The Common Wealt – Oxford. 1957, P 70.

عشر). بأنها تعني "السلطة المطلقة العليا وغير المراقبة، التي لا تقاوم[1] وهي بذلك غير قابلة للتغير من خلال المقاومة كما أنها ليست محددة بسلطات غير سلطات السلطة العليا.

وكذلك يعرفها باحثان آخران بأنها تلك التي تزاول السلطة وتفرض المعايير المناسبة[2].

وحسب باحث آخر، فإن السيادة الوطنية هي التي تعكس العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أو بين السلطة السياسية والجمهور، إضافة إلى أن السيادة حقيقة، لكن تفهم بشكل صحيح كادعاء بخصوص أسلوب ممارسة السلطة السياسية[3].

يبين التعريف السابق أن ماهية ونوع ونمط العلاقة القائمة بين السلطة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني هي السيادة التي تحدد من خلال نظام الحكم في هذا البلد أو ذاك البلد.

ويرى البعض أن السيادة تعني "الوظيفة أو العمل، وهو العمل الذي لا يوصف بأنه تدابير سياسية أو اقتصادية فقط، ولكن الذي يوضحها ويبررها كجزء من طبيعة أشياء النظام. وسيادة الدولة ناتجة عن تطور تاريخي للمحددات الاجتماعية والاقتصادية[4]. ويبدو واضحاً أن هذا التعريف لا يقتصر السيادة على الأمور الاقتصادية بل يتعداها بحيث هي، أو صاحب السيادة الذي يبرر أفعاله وهي بنظره تراكم العلاقة الاجتماعية، والاقتصادية، التي تشكل نمط العلاقة. بين هذه المؤسسات والدولة.

ويعرفها باحث آخر، بأنها "صاحب السلطة العليا (Supreme Power) المعطاة له لمسائل محددة[5]. وهذا يفسر ما يعطى للسلطة الفدرالية وتوزيع السيادة بين السلطة المحلية والوطنية.

---

(١) د. غضبان مبروك، بين العولمة والسيادة : مأخوذة عن :

http: //www. univ-batna.dz /droit/ reghod. Htm. P19 .

(2) Jacobsen, Michael, Lawson, Stephania, between globalization and localization: A case study of human rights versus state sovereignty, global governance, Apr- Jun 99, Vol. 5 Issue 2 PP 203- 220 P. 204

(3) Jacobsen, Michael; Lawson, Stephanie, Ibid, P 215.

(4) Ibid, P 215.

(5) Schaefer, Matthew, The Grey Areas And " Yellow Zones" Of Split Sovereignty Exposed By Globalization ...., Canada – United States Law Journal, 1998, Vo. 124 PP 35- 73, P41.

أما الفقه الاشتراكي، فقد وضع مفهوم السيادة من منطلق تفسيره للفلسفة الاشتراكية ذاتها، فهو يرى أن مفهوم السيادة يصدر في الأساس عن منطلق اقتصادي طبيعي كما هو حالهم في إخضاع مختلف الظواهر الاجتماعية. ومنها الظواهر السياسية والقانونية. فيحددون للسيادة معنيين : سياسي وقانوني، يقول الفقيه السوفيتي (ليفن) : إن السيادة السياسية ما هي إلا السلطة العليا للطبقة السائدة في الدولة، والتي تظهر على حقيقتها - سواء في الأشكال القانونية أو غير القانونية - على أنها السيطرة السياسية للطبقة المعتمدة على قوتها الاقتصادية. أما السيادة القانونية، فهي السلطة العليا لأجهزة الدولة المنصوص عليها في القانون، والمطبقة بأشكال قانونية مختلفة[١].

أما الشق القانوني للسيادة، فقد أغناه جون اوستن (John Austin) بحثاً، إذ قدم هذا الفقيه الإنجليزي عرضاً واضحاً لنظرية السيادة القانونية في كتابه (قراءات حول الاجتهاد) [٢]، إذ قدم عرضاً واضحاً لنظرية السيادة القانونية أو الآحادية، وحدد نظرية السيادة على أساس أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة، ومن ثم ليس للشعب ولا الإرادة العامة التي تعتبر شخصية يمكن أن تكتسب السيادة.

ونادى اوستن بالنظرية القائلة إنه في كل دولة هناك جهة واحدة معينة تمتلك السيادة وأن هذه السيادة غير قابلة للتجزئة وغير محددة قانونياً وأن أوامرها وحدها هي التي تخلق القانون[٣]. وعلى الرغم من النقد الذي تعرضت له هذه النظرية إلا أنها لا تزال تعد أساس الفلسفة الحديثة للقانون [٤].

أما فيما يتعلق بمفهوم السيادة، على صعيد الفكر الاشتراكي فلم يحدث فيه جديد إذ

---

(١) انظر ى د. ليفن، السيادة، موسكو، ١٩٤٨، ص ٥٦. (نص روسي) ورد في، حكمت شبر، القانون الدولي العام ج١، بغداد : مطبعة دار السلام، ١٩٧٥، ص ٢١٦.

(٢) عبد الهادي عباس، السيادة، مرجع سابق ص ٢٧.

(٣) رسول حسين علي الجميلي، سيادة الدول على مواردها الطبيعية "دراسة تطبيقية على الوطن العربي" أطروحة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠، بغداد، ص ١١ : نقلاً عن كارفيلد كيتيل . العلوم السياسية، ج١، ترجمة فاضل زكي محمد، مراجعة حسين علي الدنون وايليا زغيب، ط٢، بغداد : مكتبة النهضة، ١٩٦٣، ص ١٣٧.

(٤) عبد الهادي عباس، السيادة، مرجع سابق ص ٢٧.

كانت الاشتراكية متمسكة بسيادتها، واعتبرت مبدأ سيادة الشعب منسجماً مع سيادة البروليتارية التي تمثل صفة ملازمة للدولة في المرحلة الانتقالية في الفكر الاشتراكي(١).

ولكن مع التحولات الحادثة في المنظومة الدولية، فإنها هي الأخرى تحولت عن الفكر الاشتراكي، وأصبحت كغيرها من الأنظمة الرأسمالية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

وقد تطور مفهوم السيادة تطوراً كبيراً في الوقت الراهن، إذ يراها بعض الباحثين المعيار الفاصل لتميزها عن غيرها من الجماعات السياسية التي لا تعد دولاً.

ويراها فريق ثانٍ عنصراً من عناصر الدولة(٢) التي تميزها عن الدول ناقصة السيادة.

المطلب الثاني: مظاهر السيادة

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية السيادة، إلا أن الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية ما زالت تجعل من احترام سيادة الدولة قاعدة جوهرية من قواعد القانون الدولي، كما أن سلوكيات وأفعال الدول في الجانب السياسي والاقتصادي في العلاقات الدولية والثنائية وفي تعاملات المؤسسات الدولية مازالت الدولة تؤكد تمسكها بسيادتها أساساً في تعاملاتها .

فالسيادة، في ظل التغيرات الدولية الراهنة، لم تعد مطلقة، وإنما تحدد سلطتها الأعراف الدولية والاتفاقيات وعضوية المنظمات الدولية مثل : منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد، وغيرها مما يحد بطبيعة الحال من السيادة.

ويرى الباحث أن السيادة هي أعلى سلطة مطلقة داخلياً، وهي دائمة وغير قابلة للتجزئة أو التنازل عنها، وإن تعطلت أحياناً . كما تعني السيادة – خارجياً – التوافق مع منظومة الأعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية، بشرط تنازل الأعضاء في هذه المنظمات عن قدر مساوٍ من السيادة لمصلحة المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي.

وسوف يتم تناول خصائص ومظاهر سيادة الدولة، من خلال ما سبق من استعراض وتحليل للسيادة، عبر تطورها التاريخي وحتى الوضع الراهن :

---

(١) بويترة علي، المساواة في السيادة بين الدول وعدم التكافؤ الاقتصادي، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، ١٩٩٠ص ٢١.

(٢) انظر: علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ١٢٨.

أولاً. خصائص السيادة :

وللسيادة مجموعة من الخصائص، التي لا تكتمل السيادة إلا بها، بحيث إن سقطت ركن من أركانها، تعطلت السيادة، وأصبحت سيادة غير كاملة، ومن هذه الخصائص :

١. الاستمرارية والدوام؛ أي بقاء السيادة باستمرار الدولة.

٢. الخصوصية؛ أي وجود شمولية السيادة لكل أراضي الدولة وما عليها من أشخاص وموارد.

٣. لا تتقادم؛ بمعنى أن السيادة لا تسقط وان تعطل العمل بها لظرف معين.

٤. لا تتجزأ، أي لا توجد أكثر من سيادة واحدة في آن واحد في دولة واحدة.

تتعرض نظرية السيادة في الوقت الحالي لانتقادات أساسية على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الراهنة للمجتمع الدولي، وقد أسيء استخدام نظرية السيادة لتبرير الاستبداد الداخلي. ويرى بعض الباحثين أن السيادة تؤدي إلى إعاقة تطور القانون الدولي، والى عرقلة عمل المنظمات الدولية، وافشال مساعٍ دولية في الشؤون الإنسانية. وقد أصبح القرار النهائي في الحروب بيد الدول القوية (كما حدث في أفغانستان).

وهناك اتجاه لدى الفقهاء يرفض فكرة السيادة بمفهومها التقليدي ويدعو إلى الأخذ بمبدأ السيادة النسبية أي السيادة المقيدة بالقواعد الدولية التي تشارك الدول في وضعها وتقبلها برضى وحرية. ويعني ذلك الأخذ بسيادة الدولة في حدود الضوابط القانونية المشروعة تأسيساً على مبدأ السيادة وقواعد القانون الدولي[1] يكمل كل منها الآخر. الدولة ذات السيادة تشارك على قدم المساواة الدول الأخرى بوضع القواعد الدولية وتعتمد السيادة الركيزة الأساسية التي تستند إليها هي نفسها ؛ لان التعايش الدولي يتطلب قيام كل دولة باحترام متبادل لمصالح وحقوق الدول الأخرى على أساس المساواة والمعاملة بالمثل.

ثانياً. مظاهر السيادة :

للسيادة مظاهر مختلفة تظهر بها الدولة، منها كيفية إدارة الدولة لعلاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، وكذلك قواعد التعامل الدولي إذ يتعلق بعضها بالدولة ذاتها في كيفية

---

(١) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ١٠، وما بعدها.

إدارة إقليمها السياسي، وبسط نفوذها، وسيطرتها على كل ما هو موجود في إقليمها من أشخاص وموارد وثروات. وهذه المظاهر هي:

١. وحدانية السلطة: أي تفرد سلطة عليا مطلقة اليد في ممارسة أعمال السيادة؛ وهذه السلطة، إما للحاكم وإما للأمة وإما للشعب؛ حسب المبدأ المتبع في نظرية السيادة؛ وتختلف من دولة لدولة وهي تعني لا سلطات فوق سلطاتها.

٢. الاستقلال الداخلي: ويعني أن الدولة حرة طليقة في إدارة شؤونها العامة دون تدخل؛ أي أنها تختار شكل نظام الحكم الذي تريده واعتمادها دستورها الذي يتفق مع طبيعتها، وتحدد كيفية تعاملها مع الأشخاص والرعايا والمواطنين والأجانب في إقليمها وهي بعبارة أخرى أن الدولة هي سيدة نفسها داخل أراضيها وعدم تدخل دولة أو جهة أخرى في شؤونها الداخلية.

٣. الاستقلال الخارجي: وهو حق الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية بكل ندية ومساواة، وحسب حاجاتها، ووفقاً لمتطلبات مصلحتها العامة دون أن يكون هناك تدخل أجنبي في ذلك . وتعتبر هذه هي الركيزة الأساسية لانتظام العضوية في المنظمات الدولية أمثال الأمم المتحدة. كما ذكر سابقاً. أو منظمة التجارة العالمية أو أي منظمة دولية أخرى. والدولة التي تفتقد السيادة تعد من وجهة نظر المنظمات الدولية غير مؤهلة للدخول في عضويتها، وهي تخضع للأعراف الدولية والقانون الدولي العام، وملزمة باحترام هذه القواعد والمحددات التي توضع من قبل المجتمع الدولي، وتوافق عليها الدول .

٤. المساواة : وهي من مظاهر السيادة الهامة للدولة، وهو حقها في أن تتساوى مع الدول الأخرى أمام القانون الدولي بغض النظر عن حجم الدولة وإمكانياتها وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وتعد أصلاً أثراً من آثار السيادة ونتيجة لمبدأ الاعتراف بالسيادة.

٥. الإجماع: ويقصد به عدم جواز إلزام الأقلية برأي الأغلبية، وقد اعتمد هذا المبدأ في ميثاق جامعة الدول العربية؛ إذ أخذت بالإجماع كصيغة تصدر بها قرارات جامعة الدول العربية[١].

---

(١) أحمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية، مرجع سابق ص ٧٥.

وهذا يعني أن جميع الدول متساوية تجاه الأعمال التشريعية في المؤتمرات الدولية والمنظمات الإقليمية أيضا، وبخصوص أية مسألة تتعلق بأحد الأعضاء أو بالمصلحة المشتركة لدول الأعضاء مجتمعة، بصرف النظر عن القوة التأثرية والمركز الدولي للعضو قوة أو ضعفاً[1].

ولكن ما نعاصره الآن على أرض الواقع يختلف تماماً. فدولة مثل الولايات المتحدة تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تضع القواعد الدولية التي تراها مناسبة لمصالحها، وتحدد علاقاتها بالدول هذه الأيام من خلال مقولة الرئيس بوش "معنا أو ضدنا" [في إشارة لمحاربة الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول سبتمبر من عام ٢٠٠١].

المطلب الثالث: السيادة في عصر ما بعد العولمة

لعل المتفحص للحقبة المعاشة يرى أنها تغص بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، بحيث تتداخل الأمور والمجالات بعضها ببعض، ويتداخل المحلي بالإقليمي والعالمي أو بالعكس، يتداخل العالمي بالمحلي والوطني، فتصبح الطرق مفتوحة بجميع الاتجاهات الداخلية والخارجية. ومن ثم، تبرز الحاجة لمفهوم السيادة السهلة، أي ما يوصف حسب المبدأ القائل بالسهل الصعب. أي أنه سهل جداً وتتخطاه بيسر إلا أنه مع ذلك موجود ولا غنى عنه.

فالسيادة، في عصر ما بعد العولمة، مرنة سهلة تتكيف حسب الظروف والمتطلبات الدولية التي تصوغ قواعد التعامل على صعيد السياسة الدولية، وحسب مشاركة هذه الدولة أو تلك أو مجموع أشخاص القانون الدولي وتحديداً الدول ذات السيادة، التي لها دور ريادي في تشكيل المعاهدات ذات الأثر المتخطي للحدود الوطنية للدولة والدولة في هذا المجال وإن طبقت ما اتفق عليه برضاها وتنازلها لا يعتبر انتهاكاً للسيادة وإنما ممارسة لها.

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه رأي آخر[2]، في أن الدولة ذات السيادة ستبقى الفاعل الرئيسي[3] وليس بمعنى أنها كلية الجبروت والقدرة داخل أراضيها، بل لأنها

---

(١) رسول حسين علي الجميل، سيادة الدول على مواردها الطبيعية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢) انظر : أحمد الرشيدي، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، ١٩٩٩، ص ص ٥٤-١٠٠.

(٣) انظر : بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة مرجع سابق، ص ٤٠٦.

تراقب حدود أراضي الإقليم، ولأنها إن كانت على درجة صادقة من الديمقراطية، تمثل المواطنين داخل هذه الحدود ... فالسيادة قابلة للنقل والتقسيم، لكن الدول تكتسب أدواراً جديدة حتى بعد تنازلها عن جانب من السلطة، فهي تتولى إضفاء الشرعية، وتقديم الدعم للسلطات التي نشأت بفعل دعم الدولة لهذه الأنشطة على أراضيها.

والسيادة إذ هي ميزة الدولة التي تعمل على تقبل الوضع الناشئ عن الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة، وتعطيها شرعية في استيعاب هذه التغيرات خارج وداخل حدود الدولة: خارج إطار الدولة بالموافقة على التشريعات من خلال المؤتمرات الدولية والمؤسسات الدولية وإقرار المواثيق الجديدة التي تتوافق مع القواعد المتغيرة المستجدة للقانون الدولي في العلاقات الدولية. أما داخل الدولة، فهو ما تقوم به الدولة من تعديل التشريعات الداخلية أو الموافقة على المواثيق والمعاهدات الدولية الثنائية الناشئة عن المستجدات الدولية . والسيادة "الجديدة" ما بعد العولمة هي التي تقبل بمشاركة القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي في إدارة الاقتصاد الوطني، والمشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة للدولة في مجال التشريعات ورسم السياسات والمشاركة في الحكم من خلال تقبل الدولة لانتقال السلطة من حزب إلى آخر.

ويمكن القول، بأن الدولة ذات السيادة في عصر ما بعد العولمة، أي الفوضى السياسية الدولية الحاصلة على أرض الواقع التي تصنعها الولايات المتحدة، تضع القانون الدولي والشرعية الدولية لخدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية. فتنعكس هذه المتغيرات على الدولة وسيادتها، إذ تصبح الدولة في الغرب. أي الولايات المتحدة الأمريكية. دولة شديدة النزعة لاستخدام القوة العسكرية، وتعزز سيادتها على من سواها من الدول، وفي الوقت ذاته تصبح دول الجنوب ذات سيادة شكلية، أو سيادة تقبل لمتغيرات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل لا تملك الدول خيارات أخرى. وبذلك تصبح السيادة بحاجة إلى تصنيف من جديد تقضيه الظروف الدولية الراهنة.

المبحث الثالث

مفهوم السيادة وتطوره في الفكر والممارسة الأردنية

يهتم هذا المبحث بمعرفة مفهوم السيادة أردنياً، من خلال، تتبع المراحل التاريخية للقانون الأساسي (الدستور) لإمارة شرقي الأردن ومن ثم الدساتير التي تلته تباعاً، إلى أن استقرت المملكة الأردنية الهاشمية استقلالاً تاماً وأصبحت دولة ذات سيادة.

لقد اعترفت بريطانيا باستقلال شرقي الأردن في ١٨ إبريل ١٩٢٣ (١)، وهي بداية انتدابها. وكانت سنة ١٩٢٨ (٢) من منظور بريطاني. هي الفترة المطلوبة لمنح البلاد استقلالها الدستوري وتنظيم شؤونها الإدارية، وقد وقعت المعاهدة في مدينة القدس. وفي ١٦ نيسان ١٩٢٨ نشر القانون الأساسي (الدستور) لشرقي الأردن، وقد نشرته حكومة الانتداب، وكان مستمداً من روح المعاهدة دون مشاركة أهل البلاد فيه(٣).

تألف دستور ١٩٢٨ من اثنتين وسبعين مادة موزعة على سبعة فصول. وتعرض الدستور في مواده إلى هيئات الحكم الثلاث، الإدارية، والتشريعية، والقضائية.

وقد نصت المادة (١٩) من الدستور في الفقرة (١٠) على أن الأمير هو رأس الدولة، وهو الذي يصدق على جميع القوانين ويراقب تنفيذها. ونصت الفقرة (٢٠) من المادة نفسها على حق الأمير بعقد المعاهدات مع الاحتفاظ لملك بريطانيا بحق التدخل في أية

---

(١) سليمان الموسى ومنيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان : مكتبة المحتسب، ١٩٨٨ص ١٩٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٣) جاء القانون الأساسي بـ ٧٢ مادة نصت على الاعتراف باستقلال شرقي الأردن وبحق الأردنيين في تكوين الجمعيات، وبأن السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير الذي يصدق على القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها وعلى تأليف مجلس تنفيذي من ستة أشخاص ليقوم بإدارة شؤون البلاد وتأسيس مجلس تشريعي مؤلف من ممثلين منتخبين وأعضاء المجلس التنفيذي، ولكن القوانين التي يقرها المجلس لا تعتبر سارية إلا إذا اقترنت بمصادقة الأمير الذي له حق عقد المعاهدات، ولكن لملك بريطانيا أن يدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الأردن في أية معاهدة أو اتفاق دولي عام، أنظر : سليمان الموسى، منيب الماضي، المرجع السابق، ص ٢٨٠، ط٢، ١٩٠٠- ١٩٥٩.

معاهدة تجارية أو معاهدة تسليم مجرمين نيابة عن شرقي الأردن"[1].

ويظهر من القانون الأساسي (الدستور) إعطاء شرقي الأردن استقلالاً مقيداً دون سيادة، طالما أن ملك بريطانيا له الحق بعقد المعاهدات والاتفاقيات نيابة عن شرقي الأردن، وهي تعد بذلك منزوعة السيادة.

وقد بقي دستور ١٩٢٨ مقيداً بنصوص المعاهدة، إذ ربط معظم الأمور بموافقة الحكومة البريطانية أو ملك بريطانيا واشتراط إقامة معتمد بريطاني في عمان تكون مهمته مراقبة اتصالات شرقي الأردن مع الدول الأخرى، وكذلك عدم موافقة أمير البلاد على الموازنة العامة وعدم إقامة علاقات خارجية إلا بعد موافقة ملك بريطانيا[2] من هنا كانت الحكومة الأميرية لشرقي الأردن صورية دون سيادة حقيقية.

لقد تشكلت مجالس نيابية (تشريعية) وكانت تطالب جميعها. في الفترة الممتدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٤٦. بتعديل المعاهدة والدستور الأساسي لشرقي الأردن، وكذلك المطالبة بتحسين القوانين والتشريعات الخاصة بالانتخابات والحريات العامة وتأسيس الأحزاب وقوانين المطبوعات.

وقد استطاع المجلس التشريعي الرابع (١٩٣٧-١٩٤٢)، بتاريخ ٥/ ٨/ ١٩٣٩، تعديل القانون الأساسي (الدستور)، إذ ألغى الفقرة الأول من المادة التاسعة عشرة (ف١/ م١٩) واستبدلها بما يلي:

الأمير رأس الدولة والقائد الأعلى لقواتها المسلحة وهو الذي يصدق على الموازنة ويصدرها"[3]. وبهذا يكون النص المعدل قد ألغى موافقة ملك بريطانيا من النص الأصلي. وأعطى مزيداً من السلطات للأمير.

وبتاريخ ٢٠/ آذار / مارس عام ١٩٤٦ تم التفاوض بشأن إحلال معاهدة جديدة بدلاً من معاهدة ١٩٢٨. وقد قام الأمير عبد الله بزيارة للندن، وانتهت المفاوضات بعقد

---

(١) خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية ١٩٢٠ - ١٩٥٢، عمان: المركز العربي للخدمات الطلابية، ١٩٩٤.

(٢) الشرق العربي، العدد ١٨٨ تاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٢٨، ص٦، (الشرق العربي هي الجريدة الرسمية للإمارة آنذاك) عمان : المكتبة الوطنية.

(٣) مذكرات المجلس التشريعي الرابع، العدد ٢٠٩، تاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٣٩، ص ١٩٨١ وثائق مجلس الأمة الأردني.

معاهدة تحالف جديدة بتاريخ ٢٢ آذار / مارس عام ١٩٤٦ . وقد نصت على إلغاء معاهدة ١٩٢٨ وجميع الاتفاقيات المكملة لها، والاعتراف بشرق الأردن دولة ذات سيادة كاملة الاستقلال وبالأمير عبد الله ملكاً عليها، واتفق على ورفع مستوى التعاون والتمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى سفارة[(١)].

ودعا الأمير عبد الله المجلس التشريعي للانعقاد في دورة غير عادية بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٤٦ ؛ للنظر في تعديل القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨. وتعديلاته وقد تم إدخال التعديلات الأساسية ومن أهمها النص على : إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية[(٢)].

وقد جاء تعديل القانون الأساسي في اجتماع المجلس التشريعي الخامس بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٤٦. فقد أقر المجلس مشروع تعديل القانون الأساسي تحت المسمى رقم (٩) لسنة ١٩٤٦ حيث نصت المادة (٣) منه على أن "المملكة الأردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة ملكها لا يتجزأ أو ينزل عن شيء منه، ونظام الحكم فيها ملكي وراثي نيابي"[(٣)].

ويلاحظ أن مصطلح "سيادة" ورد للمرة الأولى في نصوص دستور عام ١٩٤٦ المعدل عن القانون الأساسي لعام ١٩٢٨.

وبقيت مع التعديل الجديد لسنة ١٩٤٦ كامل السلطات التشريعية والتنفيذية بيد الملك من خلال تعديل المادة (١٦/ ١) كما يلي:

"مع مراعاة أحكام هذا القانون تخول السلطات التشريعية والتنفيذية للملك عبد الله ابن الحسين ولورثته من أولاده الذكور من بعده"[(٤)].

وهذا التعديل لم يعط هذا الحق للشعب وإنما أبقاه في يد الملك، وهو بذلك لم يغير

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٨٦٥، تاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦ ص ٢ وما بعدها.

(٢) وثائق دائرة المكتبة الوطنية، الوثيقة رقم (١٤، ص ١) .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٨٦١، تاريخ ٢٥ أيار ١٩٤٦، ص ٢٠٧.

(٤) سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٤١٢، والجريدة الرسمية العدد ٨٨٦ تاريخ / شباط ١٩٤٧، ص ٦٠٢-٦١٠.

من واقع الحال شيئاً، وأبقى السلطات التشريعية والتنفيذية معاً، وهذا ما عارضته القوى الوطنية والحزبية.

وبعد التحولات الدستورية في البلاد كان لابد من وضع دستور جديد للمملكة وعزز ذلك التطورات السياسية التاريخية التي أسست لإعلان استقلال المملكة . وقد وضع دستور جديد بعد إعلان الاستقلال وأقرّ من المجلس التشريعي بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٦ نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ شباط / فبراير ١٩٤٧[١] وقد اسقط هذا الدستور عضوية أعضاء الحكومة[٢] من مجلس النواب الذي كان أعضاؤه يشغلونها ويتمتعون بها في القانون الأساسي ١٩٢٨، وهو بذلك يؤسس للفصل بين السلطات[٣]. وجاء دستور ١٩٤٧ أفضل من القانون الأساسي ١٩٢٨ وتعديلاته، إلا أنه لم يعط الحق لممثلي الأمة في عقد المعاهدات والاتفاقيات، كما لم يعط مجلس النواب حق حجب الثقة عن الحكومة إذ يعتبر بمثابة (Cheak and Balance) توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بينه وبين الحكومة، إلا انه أبقى الحق التشريعي للسلطة التشريعية بيد ممثلي الشعب والملك، ويتم إقراره من مجلسي النواب والأعيان بحيث ينتخب النواب مباشرة من الشعب، ويقوم الملك بتعيين أعضاء مجلس الأعيان بمن فيهم رئيس المجلس البالغ عدده نصف عدد أعضاء مجلس النواب[٤].

لم تكن المعاهدة الأردنية. البريطانية تساوي بين الطرفين، ومن ثم طالبت الحكومة الأردنية بإجراء مفاوضات لتعديل اتفاقية التحالف الموقعة عام ١٩٤٦. وقد تم إيفاد وفد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٤٨ إلى لندن للتباحث في هذا الشأن وانتهت المباحثات بتوصل الطرفين إلى اتفاق مبدئي لتعديل المعاهدة وملحقاتها[٥]، وجعلهما مستندتين إلى المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

---

(١) خليل الحجاج، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) كان أعضاء الحكومة، يتمعتون بعضوية المجلس التشريعي ولكن الدستور الجديد قد نص على مبدأ فصل السلطات.

(٣) أنظر : هايل ودعان الدعجة، مجلس النواب الأردني، عمان : المطابع العسكرية، ط١، ١٩٩٦، ص ٣١.

(٤) سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٤١٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٤١٩.

وقد نشرت نصوص المعاهدة رسمياً بتاريخ ١٨ آذار / مارس، وصادق عليها الملك بتاريخ ٢٨ آذار، ثم تم إبرامها في لندن بتاريخ ٣٠ نيسان / إبريل.

وقد تضمنت المعاهدة الجديدة مبادئ سيادة البلاد، وجعلها على قدم المساواة مع حليفتها.

واستناداً إلى نتائج المؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقد في أريحا بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٤٨، ومطالبة مؤتمر نابلس المنعقد بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٤٨ بوحدة الضفتين، أحال الملك عبد الله الأول الأمر إلى الحكومة ومجلس النواب، حيث نوقش الموضوع، وحصل على الموافقة من الحكومة ومجلس النواب، وأصدر الملك عبد الله الأول الإرادة الصادرة بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٤٩، والتي صادق بموجبها على القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالإدارة العامة في فلسطين[(١)].

وعدل على أساسه قانون الانتخاب، فتضاعف عدد أعضاء مجلس النواب وعدد أعضاء مجلس الأعيان. وجرت الانتخابات يوم ١١/ نيسان / إبريل ١٩٥٠. وقد أعطيت الضفة الغربية عشرون مقعداً تزاحم عليها خمسة وستون مرشحاً[(٢)].

وبتاريخ ٢٤ نيسان / إبريل ١٩٥٠، بحث مجلس النواب مشروع قرار وحدة الضفتين ووافق عليه كما جاء من الحكومة، ورفع إلى الملك لإصداره بإرادة ملكية[(٣)] وكان من نتائج هذه الانتخابات أن فاز نواب، ذوو اتجاهات سياسية وحزبية؛ إذ كان منهم عشرة نواب من الحزب الوطني الاشتراكي، واثنان من الحزب الشيوعي، واثنان من حزب البعث، وثمانية من نواب الحزب العربي الدستوري، واثنان من حزب الأمة[(٤)].

وكان هؤلاء النواب ذوو الميول التقدمية التحررية يطالبون بتعديل الدستور، وقام مطلبهم على أساس إعطاء ممثلي الشعب ونواب سلطات دستورية في التشريع وتحمل المسؤولية، ومن ثم المطالبة بتحقيق العدالة القانونية، والفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية[(٥)].

---

(١) الجريدة الرسمية، العدد ٩٧٨، تاريخ ٢/ ٤/ ١٩٤٩، ص ٨٢.

(٢) سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٥٣٩.

(٣) مذكرات مجلس النواب الأردني الثاني، العدد ٤ تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٥٠ ص٢٢.

(٤) خليل الحجاج، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٥) مذكرات مجلس النواب العدد ٤، ص ٢٢.

ومع تزايد ضغوط الأحزاب السياسية والقوى الوطنية وممثلي الشعب بتعديل الدستور، شكلت لجنة قانونية من سبعة أعضاء من ذوي الاختصاص، لوضع دستور يتمشى مع مستجدات المرحلة الدستورية والسياسية العامة للمملكة[1].

ومن ثم، سُلّم مشروع الدستور الجديد للحكومة بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٥١، وبعد دراسته تمت إحالته إلى مجلس النواب لمناقشته بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥١، ومن ثم إلى اللجنة القانونية في المجلس حتى ٧/ ١١/ ١٩٥١[2]. وقد رأت اللجنة تعديل بعض مواده حتى تكون مرتكزاً أساسيا في المسيرة الدستورية النيابية الأردنية. وتم التصويت والموافقة عليه من قبل المجلس يوم ٧/ ١١/ ١٩٥١. وصادق عليه الملك طلال وأعلن بإرادة ملكية، ونشر في ٨/ ١/ ١٩٥٢.

جاء الدستور المعدل منسجماً مع التطورات السياسية آنذاك، وقد تعرض لتعديلات كثيرة، ولا يزال يعمل بهذا الدستور حتى وقتنا الحالي.

وما يهمنا في هذا السرد التاريخي هو عملية تقدم مفهوم السيادة في التشريعات الأردنية وتطوره، ابتداء من القانون الأساسي لعام ١٩٢٨ وتعديلاته عام ١٩٤٦ ودستور ١٩٤٧ إلى أن تم تعديل الدستور ١٩٥٢ وهو الذي ما يزال معمول به إلى الآن.

وقد نصت المادة الأولى منه على أن "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ، ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيه نيابي ملكي وراثي"[3]، وفيما يلي بيان لخصائص السيادة في الفكر والممارسة الأردنية :

خصائص السيادة في التطبيق الأردني :

كما نصت المادة (٢٤/ ١) منه على أن : "الأمة مصدر السلطات"[4] ويعد هذا إنجازاً لواضعي الدستور عام ١٩٥٢، إذ أعطى هذا الدستور الأمة حق السيادة.

---

(١) مذكرات مجلس النواب الثالث، العدد (٥)، تاريخ ٩ تشرين أول ١٩٥١، ص ١٥.

(٢) خليل الحجاج، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) الدستور الأردني، نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٩٣، تاريخ ٨/ ١/ ١٩٥٢، المملكة الأردنية الهاشمية، مطبوعات مجلس الأمة، عمان : مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩٤.

(٤) المرجع السابق المادة ٢٤.

ومن خلال النظر في المادة الأولى من الدستور، نجد أن مفهوم السيادة من المنظور الأردني يشتمل على عدة عناصر أساسية؛ وهي:

١. الاستقلال: المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة .
٢. السيادة : المملكة الأردنية الهاشمية دولة ذات سيادة .
٣. عدم التجزئة (الديمومة) : سيادة المملكة لا تتجزأ.
٤. عدم التنازل (الاستمرارية) : سيادة المملكة لا يتنازل عن شيء منها.
٥. الشعب الأردني: جزء من الأمة العربية.
٦. نظام الحكم نيابي: يتخذ من النظام البرلماني ذي المجلسين مؤسسة للتشريع.
٧. نظام الحكم ملكي وراثي : أي أنه في الذكور أولاد الظهور من آل هاشم، أبناء الملك عبد الله بن الحسين الأول.
٨. السيادة للأمة : الأمة مصدر السلطات.

وستشكل هذه العناصر قاعدة معيارية للقياس والاستدلال بها عند تحليل انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية.

الفصل الثاني

العولمة قديماً وحديثاً

ووجهات النظر الأردنية الرسمية والشعبية

المبحث الأول: الجذور الأولى للعولمة

المبحث الثاني: مقدمات العولمة في التسعينات

(١٩٩٩ - ٢٠٠٠):

المبحث الثالث: الخطاب الرسمي الأردني بشأن العولمة

المبحث الرابع: موقف المثقفين الأردنيين تجاه العولمة

الفصل الثاني

العولمة قديماً وحديثاً ووجهات النظر الأردنية الرسمية والشعبية

يتناول هذا الفصل أهم مراحل تطور العولمة، منذ بدياتها أي القرن الخامس عشر والبيئة السياسية والاقتصادية والصناعية، التي أفرزتها. فقد شهدت العولمة. كمفهوم قديم تحولات واسعة منذ زمن بعيد، ومن نواحي متعددة، نتيجة للمتغيرات التي مرت بها الدولة القومية ذاتها، وما رافق ذلك التغير من الانتقال من الزراعة إلى الصناعة ومن ثم التجارة، والتنافس بين الصناعيين والتجاريين، في تلك الحقبة.

يشتمل هذا الفصل، الذي يعكف على تناول هذا الموضوع على أربعة مباحث. الأول يستعرض نشأة العولمة قديماً وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، أما البحث الثاني فيتناول العولمة في عقد التسعينيات من القرن الماضي أيضاً. ويتناول المبحث الثالث وجهة النظر الرسمية الأردنية تجاه العولمة. فيما يبحث المبحث الرابع وجهات النظر غير الرسمية أي الشعبية تجاه العولمة.

المبحث الأول: الجذور الأولى للعولمة

يختلف الباحثون حول تحديد بداية تبلور ظاهرة العولمة، فمنهم من يرد هذه الظاهرة إلى القرن الخامس عشر[(١)]، ومنهم من يرجع بداياتها إلى القرن التاسع عشر[(٢)] ويرى فريق ثالث أن بدايتها كانت في السبعينيات من القرن العشرين[(٣)]، وثمة من يرى أنها قد بدأت فعلاً في العقد الأخير من القرن العشرين؛ أي عقد التسعينيات وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وسأعمد إلى مناقشة هذه الآراء وتتبع نشأة العولمة، وتطورها منذ بداياتها الأولى وسوف يتم تناول بدايات العولمة من خلال مطلبين، هما :

المطلب الأول: العولمة قديماً.

المطلب الثاني: مرحلة النشوء.

المطلب الأول: العولمة قديماً

يذهب أحد الباحثين إلى أن مصطلح العولمة حديث، ولكن الإجراءات الحقيقية للعولمة بدأت قبل قرون مضت، وكان خلفها محركات متعددة؛ إلا إنها كانت تدفع الواحدة الأخرى، وهي: الدين، التكنولوجيا، الاقتصاد، سلطة إمبراطورية، وليس معنى هذا أن تلك المحركات قد عملت وحدها[(٤)].

---

(١) رولاند روبر تسون، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة احمد محمود ونورا أمين، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص ١٣٢. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩. ص ٢٣، وكذلك عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر دراسة تحليلية، الإسكندرية : مطبعة الانتصار، ٢٠٠٠، ص ١٢.

(٢) انظر بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق، ص ٣٦، وانظر أيضاً:
Skevin H. O'Rourte and Jeffrey G. Willamson Ibide.

(٣) انظر برهان غليون، العولمة وحوار الثقافات، مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برامج الثقافة، ١٩٩٨. ص ص ٨-٢٧.

(4) Mazrui, Ali A, Globalization And Cross- Cultural Values: The Politics Of Identity And Judgment, Arab Studiess Qurterly, Summer 99, Vol 21 Issue PP 97-110, P 98.

كما يذهب الباحث نفسه، إلى أن العولمة مصطلح حديث الاستخدام والشيوع، إلا أن مسيرة العولمة كانت مستمرة متتابعة منذ أقدم العصور، وهي. وإن لم تذكر بهذا المسمى. إلا أن صفاتها أو الدوافع خلفها، كانت ومازالت محركات أساسية تعتمد أساسا على الدين أو الاقتصاد والحكم والسيطرة أو غيرها، وقد تكون هذه المحركات متماسكة تعمل معاً أو تعمل كل واحدة منها على حده.

ويمثل على ذلك بقوله : إن عولمة الدين المسيحي بدأت عندما اعتنق الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول (٣١٣ بعد الميلاد)، وأصبحت هذه الديانة هي المتشرة في أوروبا، وفي عدة مجتمعات تبعد آلاف الأميال عن مكان انطلاق الدين ذاته[١].

ويرى باحث آخر في نفس الاتجاه، أن العولمة هي مسيرة تاريخية لأية قوة كانت تمثل قوة المركز وتتحكم بالمسار التاريخي للإنسانية، ويؤكد حنفي أن ثمة عولمة كانت منذ القدم، وقد أخذت أشكال الحضارات القديمة، كالهندية والفارسية واليونانية بعد فتوحات الإسكندر، ومن ثم الرومانية والإسلامية، والأوروبية[٢].

وعلى الرغم من هذا التاريخ لبدايات العولمة، إلا أن تلك البدايات كانت متفرقة تسودها قوة واحدة ولم تكن معقدة بالشكل الذي نعايشه في عصرنا الحالي ؛ ذلك أن العالم – سياسياً وجغرافياً – لم تحكمه قوانين وأعراف دولية إلا عندما ظهرت الدولة القومية وتعد هذه "نقطة البداية عند رولاند روبر تسون، على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة [٣]. إذ لم تكن المجتمعات قبل ذلك قد شكلت نفسها في وحدات قومية، تجمعها أطر حدودية فاصلة تجعل منها دولاً قومية تنشئ علاقات سياسية واقتصادية وتجارية ... الخ.

ويرى فريق آخر "أن أوروبا في القرون الوسطى هي التي سجلت عمليات تجارية منتظمة عبر الحدود، تنفذها مؤسسات بهيئة شركات خاصة ... كما أن نشاط الأعمال التجارية خلال الطور المبكر من عصر النهضة، قد سجل موقعاً أساساً في تدويل التبادل

---

(1) Ibide P – 98.

(٢) انظر حسن حنفي، مرجع سابق ص ٢٧. ولنفس الباحث، الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، الإشكال النظري، العولمة نحو رؤى مغايرة، في هبه رؤوف عزت (محرر)، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠١، ص ص ٦١ : ٩٨، ص٦١.

(٣) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث، مرجع سابق ص ٢٤.

التجاري[1] . ويضيف بأنه "قدّر عدد شركات المصارف الإيطالية نهاية القرن الرابع عشر بنحو (١٥٠) شركة تعمل أصلاً على أساس تعدد القوميات[2]".

ولعل ما حدا بروبرتسون لتقديم نموذج التسلسل التاريخي للعولمة هو عدم وجود حدود فاصلة للاتفاق على بداياتها، إلا أن المراحل الخمس التي وضعها يكاد الاتفاق عليها وحولها يكون أكثر من غيره، من تأطير العولمة ضمن حقبة تاريخية معينة. وقد وضع لها بداية لتطورها، وهي : "المرحلة الأولى وقد استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وهذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد [3]".

كان بزوغ هذه القوميات من الأسباب التي أدت إلى هذا التطور في رأي هنتنغتون؛ " إذ اشتملت التركيبة الاجتماعية والعلاقات الطبقية في الغرب، على ظهور المدن والتجارة، التوزيع النسبي للسلطة داخل المجتمعات الغربية بين الطبقات الاجتماعية والملوك، بين السلطات الدينية والدنيوية، نمو الشعور القومي بين الشعوب الأوروبية، تطور بيروقراطيات الدولة[4]"، ويذهب إلى أن العامل الرئيسي في نجاح الغربيين في خلق أول الإمبراطوريات العالمية بحق فيما بين ١٥٠٠-١٧٥٠م اعتمد على تلك التحسينات في القدرة على شن الحروب، وذلك بسبب التفوق في الأسلحة والاتصال، وتنقل الأفراد والوحدات والخدمات الطبية التي تزعمت الثورة الصناعية[5].

ويعتمد حجم التغيرات التي طرأت على تشكل الدولة القومية على تزايد أعمال التجارة بين الدول وبهذا الصدد تقول باحثة أخرى[6]، أن العولمة مرتبطة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعلاقات الدولية، وبشكل خاص بتاريخ الفترات المبكرة للزيادة

---

(١) انظر بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق ص ٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) السيد يسين، العولمة الطريق الثالث، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤) صوئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩، ص ١١٩.

(٥) صموئيل هنتنغتون، المرجع السابق، ص ١٢٠: نقلاً عن :

Geoffroy Parker, The Military Revolution: Militory Innovation and the rise of the west ccombridge: cambridge university press, 1988 P4..

(٦) مديرة لمركز التاريخ والدراسات الاقتصادية في بكينجز كولدج، جامعة كامبردج.

السريعة في حجم التجارة والاستثمارات والاتصالات ودوائر التنفيذ، وكان هناك العديد من تلك الفترات خلال المائتين والخمسين عاماً الماضية[1].

ومن أمثلة ذلك، أن سياسات الاتحاد النقدي الأوروبي خلال الفترة من العام ١٨٦٥ إلى ١٨٧١م كانت موضوعاً لرسالة دكتوراه حديثة مقدمة من لولى اينودي (Lula Einaudi) بجامعة كامبردج. وقد اكتشفت اينودي في أثناء إعدادها للبحث بإدارة المحفوظات القومية في فرنسا خططاً مفصلة لإنشاء بنك مركزي أوروبي مستقبلي، كما اكتشفت رسماً لعملة أوروبية جديدة كان اسمها يورب (Europe)، وهو الاسم المقترح لها[2].

وقد اتسعت الحركة التجارية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مع تأسيس الشركات التجارية الاستعمارية الكبرى مثل: شركتي الهند الشرقية البريطانية والهولندية وشركة موسكو وشركة أفريقيا الملكية، وشركة هندستر بأي. ارتادت هذه الشركات عمليات تجارة الجملة في مناطق مستعمراتها[3]، إلا أن تطور الصناعة العالمية أثر في رسوخ الثورة الصناعية، وهو الذي يمثل السلف الأقرب للشركات متعددة القومية في يومنا هذا.

إن انتشار هذه الشركات يشكل بداية للعولمة الاقتصادية التي تخدم الهيمنة السياسية الاستعمارية، إذ تشكل أذرعاً تنفيذية للوصول إلى مد نفوذها وسيطرتها خارج حدودها القومية.

وهناك وجه آخر لتاريخ العولمة، يتمثل في أنه تاريخ أفكار أكثر منه تاريخ للحياة الاقتصادية ... ولكن فكرة التدويل لها تاريخ طويل ... كما أنها لم تتزامن بشكل دائم مع تاريخ بعض الظروف الاقتصادية مثل حصة التصدير في الإنتاج المحلي والدولي .... ويعتبر نصف القرن الذي بدأ من العام ١٧٧٠ تقريباً وانتهى بالثورة الفرنسية وحروب نابليون إحدى الفترات في تاريخ التدويل وقد تحدّث آدم سميث في العام ١٧٧٦ في كتابه ثورة الأمم عن الصعوبات التي تواجهها الأمم التي حاولت فرض ضرائب على العائدات

---

(١) أيما روتشيلد، العولمة وعودة التاريخ، ترجمة غادة شويقة مراجعة زكي خبير، مجلة الثقافة العالمية العدد ١٠٣، ٢٠٠٠، ص ص ٨٧. ٩٤، ص٨٨.

(٢) المرجع السابق ص ٨٩.

(٣) بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق، ص ٣٦.

الناشئة عن التجارة في الأسهم" في عالم يقوم فيه رأس المال بـ"التجوال من مكان إلى آخر، وفقاً لإمكانية الشراء بسعر رخيص أو البيع بسعر عال" وقال سميث عن سياسة فرض ضرائب على رأس المال: "إن مالك الأسهم على الأرجح مواطن عالمي، ولا يرتبط بالضرورة بأي بلد محدد. وهو سيسعى لهجران البلد الذي يتعرض فيه لتحقيقات من أجل إخضاعه لضريبة تثقل كاهله، وسينقل أسهمه لأي بلد آخر"(١).

وإذا كان مثل هذا الفكر الاقتصادي قد ساد في عصور مضت، فإن العولمة ضاربة في الجذور، وهي كحركة لا تهتم بمن يقودها أو يسيطر عليها، وإنما بكيفية الاستفادة منها وتجييرها لحساب دولة ما في عصر ما، فهي إذا موجودة في المكان والزمان الذي يجد فيها وفي تعميم نموذجه فائدة تقود إلى السيطرة الاقتصادية والسياسية معاً.

ويرى البعض أن "مقدار التجارة الخارجية العالمية يتزايد بنسبة ٣,٤٪ سنوياً، خلال الفترة من ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٣. أما بعد العام ١٩١٣، فقد أخذت التجارة تتأثر سلباً بنمو التعرفات الجمركية، التقييدات الكمية، ضوابط تبادل العملات ثم الحرب، حتى باتت تتوسع بأقل من ١٪ سنوياً بشكل وسطي، خلال الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥٠. وأما بعد العام ١٩٥٠، فقد انطلقت التجارة العالمية حقاً لتنمو بنسبة ٩٪ سنوياً حتى العام ١٩٧٣، وهبط النمو بعدها حتى منتصف الثمانينات إلى مستويات أقرب إلى ما كان سائداً أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ لم تزد نسبة توسع التجارة عن ٣,٦٪"(٢).

ولكن ربما تكون سياسات النفوذ الدولي في القرن الثامن عشر هي التي تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة للحوارات المعاصرة حول العولمة والديمقراطية. فالفترة التي انتهت بالثورة الفرنسية والحروب النابليونية كانت هي الفترة التي امتدت فيها حدود الحياة السياسية على الأقل في أفقها(٣).

وسيعتمد الباحث على الأخذ بالرأي الراجح، وهو الأولى بالقبول به، القائل بان بدايات العولمة كانت في حقيقتها عندما اتخذت الدولة القومية شكلها من خلال

---

(١) إيما روتشيلد، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) بول هيرست وجراهام طوميسون، مرجع سابق ص ٣٩.

(٣) إيما روتشيلد، مرجع سابق، ص ٩٢.

استقلالها وسيادتها، وعقد اتفاقيات بين الدول التي نشأت عنه الأعراف الدولية ومصادر القانون الدولي.

لقد مثلت هذه الحقبة الممتدة، وما تم إنجازه على صعيد العالم والمعرفة التي تنتج عنه، إنجازات تقنية تكنولوجية جعلت من العالم قرية صغيرة، فقد قربت البعيد وقصرت المسافات.

وهذه التغيرات الحاصلة تؤثر فينا، وهي ناتجة عن تحول تاريخي تراكمي فضلاً عن أنها "ليست مقصورة على منطقة بعينها من العالم، بل إنها تنتشر في كافة أرجائه لقد تطور عصرنا تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والفكر الذي ترجع أصوله إلى أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ تشكلت الثقافة الصناعية الغربية بواسطة عصر التنوير"[(١)].

لهذا من الصعب، حسب تعبير أنصار هذا الاتجاه الاعتقاد بأن العولمة جديدة، بينما هناك مفكرون رئيسيون وصفوا أوضاعاً مشابهة حدثت في أوقاتهم قبل ١٥٠ سنة مضت[(٢)].

فلقد كان للقرن الخامس عشر أهمية قصوى في ظهور مفهوم الدولة الحديثة، حيث تطلب التقدم التقاني زيادة الإنتاج وتوسيع نطاق السوق ليشمل كافة أرجاء الدولة بأسرها بعد أن كان محصوراً بمنطقة جغرافية معينة ومحددة.

"وكان الطابع الغالب على المنشأة هو صغر الحجم، ومن ثم كانت تعمل في ظل حماية الدولة التي كانت تؤدي وظائف تقليدية كلاسيكية حارسة ... وتقوم المنشأة بدورها بتحويل مجموعة من الموارد الأولية إلى منتجات تدفع بها إلى أسواق محلية وأحياناً دولية ؛ بقصد الربح"[(٣)].

وهذا يتفق مع قيام الدولة ورعايتها لمواطنيها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، إذ

---

(١) أنتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة محمد محي الدين، القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠، ص ١١-١٢.

(2) Laxer, Gordon, Social Solidarity, Democracy And Global Capitatism, Candian Reviw Of Sociology & Anthropology, Aug. 95, Vol. 32 Issue 3, PP287-314.

(٣) انظر محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في عبدالباسط عبد المعطي (محرر)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ص ٧٣- ١١٠ ص ٧١.

انتقلت من دور الخصوصية المكانية الضيقة إلى المساحة الرحبة للدولة وهذا ما حدا بالنظم الاقتصادية إلى التطور وملاحقة مستجدات العصر آنذاك.

ويرى جلال أمين أن تلك الحقبة من الازدهار ووفرة الإنتاج وانتشار وسائله قد أدى إلى "غزو أسواق خارجية، الأمر الذي تطلب بدوره أن يكون للدولة جيش قوي يمكنها من منافسة الدول الأخرى"[1]، فكانت الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الاستعمارية التي واكبتها في السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر والسنوات الأولى من القرن السادس عشر فاتحة لعهد جديد، فاكتشاف رأس الرجاء الصالح عام (١٤٨٧) وكولومبس لأمريكا (١٤٩٢)، ووصول فاسكودي جاما إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٧)، كل ذلك حدث خلال ثلاثين عاماً فقط[2].

وقبل هذه الاكتشافات كانت المحيطات تعد حواجز وفواصل طبيعية بين الأمم، وتميز البحر الأبيض المتوسط في أثناء ذلك بميدان المدنية والتجارة العالمية والتقدم في جميع المجالات، ومع هذه الاكتشافات الجغرافية فقد البحر الأبيض مكانته بعد أن زالت الحواجز بمعرفة الطرق المائية مدشنة خطوط مواصلات جديدة تربط العالم معاً وتبني العلاقات الاقتصادية التجارية، فكانت الخطوة الأولى نحو العولمة.

وجاءت الخطوة الثانية ؛ وهي انتشار الطباعة[3]، في كل البلاد الأوروبية في القرن الخامس عشر[4] محدثة نقلة نوعية في النهضة الثقافية ومنها انتقلت الطباعة والمعارف إلى بقية العالم ... وقد أرسى اختراع الطباعة أسس النهضة الأوروبية الحديثة[5] وتمت عولمة المعارف الإنسانية عبر انتشار الطباعة الحديثة في شتى بقاع الأرض.

وساعدت الخطوة السابقة في الانتشار اكتشاف البوصلة (الإبرة المغناطيسية)، وكذلك بناء السفن الحربية الكبيرة ذات الشراع المربع العابرة للمحيطات المزودة بالمدفع،

---

(١) جلال أمين، العولمة والدولة، مرجع سابق ص، ١٥٥.

(٢) أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة : دار الفكر العربي د. ت، ص ١٧-١٨.

(٣) اكتشفت الطباعة في الصين في القرن الثامن، والحرف المطبعي المتحرك في القرن الحادي عشر، غير أن هذه التقنية وصلت أوروبا فقط في القرن الخامس عشر.

(٤) صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق ص ١١٧.

(٥) عدنان مسلم، مرجع سابق، ص ٣٧.

فقد بسطت السيادة الأوروبية على العالم (وهي تقابل حاملات الطائرات الأمريكية وكذلك طائرات B52 اليوم التي تبسط الهيمنة الأمريكية) وساعد على ذلك الاكتشاف الصيني للبارود [١]، ووصوله إلى أوروبا[٢].

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، انتشرت الرأسمالية في أوروبا، نتيجة للدور الفاعل الذي لعبته الشركات التجارية، في التجارة عبر حدود الدول. وقد أدت الشركات التجارية دوراً رئيسياً في تبني الاكتشافات الجغرافية، وكان رأس المال التجاري قد بدأ في التراكم قبل الفتوحات الجغرافية الاستعمارية[٣].

وازدهرت صناعة الحديد والصناعة التحويلية وبيع الأصواف والأقمشة التي تنتج في المملكة المتحدة إلى البلدان الأخرى. وقد شكلت أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية أفضل فرص الاستثمار، ولكن سرعان ما أعقبتها أفريقيا واستراليا وآسيا في المستعمرات[٤]. وإلى جانب تراكم رأس المال ظهر "تراكم معرفي ضخم" تجسد في الثورة الفكرية لعصر النهضة[٥].

يتبين مما سبق، أن التوسع في التراكم لرأسمال رافقه توسع في تراكم المعرفة ؛ فبدون معرفة لا يشكل رأس المال حركة دائرية له، وقد أسهمت الثورة الصناعية في تطور هائل في الإنتاج. فقد تطور النظام الاقتصادي الذي انتشر وساد في أوروبا أثناء مرحلة الاكتشافات الجغرافية، وتراكم رأس المال التجاري أي من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر – أي ما بين نشوء وظهور الدولة القومية وانهيار النظام الإقطاعي وظهور أفكار آدم سميث وكتاب "ثروة الأمم" هو المذهب التجاري / المركنتيلية – وقد شكل بؤرة رئيسية في الفكر التجاري فبين أن الغاية من النشاط الاقتصادي هو "جمع المال" واكتساب أكبر قدر من الذهب والفضة وهما معيار الثروة.

---

(١) اكتشفت الصين البارود في القرن التاسع ونقل إلى العرب بعد بضع مئات من السنين قبل وصوله إلى أوروبا في القرن الرابع عشر.

(٢) صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) أنظر : عدنان مسلم، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(٤) بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق ص ٣٦- ٣٧.

(٥) إسماعيل صبري عبد الله "الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق –٤ تموز – أب ١٩٩٧، ص ٤٨.

ويدعو المذهب التجاري الدولة إلى التدخل في النشاط الاقتصادي ؛ فالهدف هو توفير المعادن الثمينة ومنع خروجها ... وكان أصحاب هذا المذهب يشجعون على جمع المعادن النفيسة وجلبها إلى البلاد [(١)].

وكانت البرتغال وإسبانيا أول الإمبراطوريات الاستعمارية في فجر التطور الرأسمالي، ورافق ذلك الاستعمار نهب لثروات البلاد المستعمرة، فقد ازدادت كمية المعادن الثمينة في أوروبا من ١٨٠ إلى ٢٠٠٠ ألف طن من الذهب، وهذه الكمية تمثل عشرة أضعاف الكمية الموجودة في أوروبا في بداية القرن الخامس عشر [(٢)].

لقد قامت العولمة قديماً تحت مسميات عدة إلا أن أهدافها واحدة ؛ وهي جمع الأموال وسلب ثروات الدول الضعيفة على حساب المجتمعات الفقيرة.

وقد انتقلت السلطة العالمية والهيمنة الاستعمارية مع بزوغ القرن السابع عشر إذ ظهرت دول أخرى أكثر نشاطاً، وهي : إنجلترا وفرنسا وهولندا، وأصبحت كل واحدة إمبراطورية عظيمة لها مستعمرات وممتلكات في جميع أرجاء العالم [(٣)].

المطلب الثاني: مرحلة النشوء

وقد استمرت في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده. فقد حدث تحول فاصل في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتشكل المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية والأفراد باعتبارهم مواطنين لهم حقوق وواجبات في الدولة، ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات بين الدول، وقبول مجتمعات غير أوروبية في المجتمع الدولي [(٤)].

لقد أدى تطور النظام الرأسمالي التجاري في المملكة المتحدة إلى القضاء على الملكية الفردية الزراعية القديمة وأدى هيمنة أصحاب مصالح اتحاد رأس المال التجاري والمال العقاري فأخضعت الزراعة لحاجيات الأسواق الكبيرة لصناعة الغزل والنسيج ولكبار الملاك، وتحولت هذه الأراضي نتيجة ذلك إلى مزارع، فساهم التطور الحاصل في نطاق

---

(١) انظر أحمد حسن البرعي، الثورة الصناعية، مرجع سابق، ص ١٤٢، وما بعدها.

(٢) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت : دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٧، ص ١٤٧ وما بعدها.

(٣) انظر أحمد حسن البرعي، مرجع سابق ص ٢١.

(٤) السيد يسين، العولمة الطريق الثالث، مرجع سابق، ص ٢٥، وعاطف السيد، مرجع سابق، ص١٢.

الزراعة في توفير أحد العناصر اللازمة لإتمام الثورة الصناعية[1].

وقد هيّأ ذلك الفرصة للرأسمال التجاري وهيمنته على عملية الإنتاج الصناعي الحرفي، وهي صورة أولية من الرأسمالية الصناعية وقد برزت طبقة خاصة من التجار ورجال الصناعة الذين حولوا الفلاحين من مزارعين إلى مشتغلين في الصناعة المنزلية عن طريق تزويدهم بالخامات الصناعية المراد تصنيعها ومن ثم يقوم التاجر بتسويقها، فكانت مقدمة لظهور الصناعة اليدوية، عندما قرر رجل الصناعة جمع العمال في مكان واحد وتحت إشرافه [2] ومراقبته. وقد تضاربت وتعارضت مصالح الرأسماليين "التجار" مع الرأسماليين "الصناع"؛ "فقد احتكر تجار الجملة أو الصادرات سلفهم، فكان صراع حاد بينهم ونجح التجار في فرض مصالحهم"[3].

كان "نمو حجم السوق في مرحلة من المراحل ضرورياً لنشأة الدولة ونمو قوتها، ولكن النمو في حجم السوق هو أيضاً الذي حتم بدوره بداية التضاؤل في قوة الدولة وزيادة الوهن اللذين يلحقان بها"[4].

رافقت التحولات الفكرية التي صاحبت عصر التنوير في القرن الثامن عشر مطالبات تدعو لتحرير النظام الاقتصادي من قبضة الرأسمالية التجارية عن طريق المذهب الحر والحرية الفردية، فكانت الرأسمالية الصناعية "قد وجدت في قوة الدولة عائقاً خطيراً في طريق تحررها ونموها، فاتخذت موقفاً معارضاً من المذهب التجاري الذي واكب نمو الرأسمالية التجارية وتراكم رأس المال"[5].

وكانت الدولة في عصر الرأسمالية التجارية "تتدخل فعلاً في الاقتصاد القومي ولكن في عصر الثورة الصناعية تراجع دور الدولة من حيث التدخل المباشر في عملية الإنتاج، وتركها لأرباب العمل أنفسهم"[6].

وانطلاقاً من مبدأ الطبيعيين الشهير "دعه يعمل دعه يمر" "Laissez Faire, Laissez

---

(١) محمد باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ١٤٥ وما بعدها.
(٢) أحمد حسن البرعي، مرجع سابق، ص ١٤٣ - ١٤٤، ٢١٠.
(٣) المرجع السابق، نفسه .
(٤) جلال أمين، مرجع سابق، ١٥٥.
(٥) أحمد حسن برعي، مرجع سابق، ص ١٥٦، وما بعدها.
(٦) انظر، جلال أمين، مرجع سابق، ص ١٥٧ وما بعدها .

"Passer"، تقوم الدولة "الحارسة "بإبرام قوانين تنبع من القوانين الطبيعية، وعليها إلغاء الحواجز المصنعة، وحماية الملكية الفردية، وأن تقوم بالمشروعات العامة كالبنى التحتية (طرق – قنوات)، فهذه الأفكار لا تعدو إلا أن تكون "الأسس" «base» التي ارتكزت عليها الرأسمالية الصناعية في بناء نطاقها الاقتصادي الجديد(١).

وكانت أفكار الطبيعيين والثورة العلمية التي تجسدت بالاختراعات الصناعية ألتي أدت إلى مكننة الصناعات اليدوية في الغزل والنسيج، وكذلك الثورة السياسية (الثورة الفرنسية) التي أفسحت المجال للحرية الفردية السياسية والقانونية والدعوة إلى الاقتصاد الحر على نحو ما ذهب إليه دافيد هيوم الذي دعا إلى التنافس الحر بين الأفراد والأمم وكذلك تلميذه آدم سميث "ثروة الأمم "كان ذلك كله بداية وضع حجر الأساس الأول للفكر الرأسمال الصناعي تتشكل حيث كان دور آدم سميث قد طرح النظرية الاقتصادية والفلسفية التي استندت إليها الرأسمالية الصناعية من خلال كتابه المذكور سالفاً، ومدرسة الاقتصاد الكلاسيكي. فالمصلحة الفردية "هي القوة المحركة لكل النشاط الاقتصادي، "ومصدر الثورة" هو العمل. فالمصلحة الفردية "وتقسيم العمل يساعد على التخصص والإتقان ويزيد من إنتاج العمال. وتقسيم العمل مرتبط بعاملين: الأول اتساع السوق، والثاني تراكم المال للحصول على معدات وآلات أكثر تقدماً. ويجب على الدولة الامتناع نهائياً عن التدخل في النشاط الاقتصادي ؛ لأن وظيفتها الأساسية هي رعاية مصالح هذه المؤسسات، والدفاع ضد العدوان الخارجي، وإقامة العدل بين الأفراد، والقيام بالأعمال الضرورية واللازمة كالبنى التحتية المتمثلة في الصحة والتعليم وشق الطرق والجسور(٢). وهذا ما مكن الدول الأوروبية – وخصوصاً بريطانيا – من بناء نظام عالمي على أنقاض الإمبراطوريات التي أسستها القوى الأوروبية : البرتغالية والهولندية والفرنسية(٣).

ويؤكد هتنغتون ذلك، بقوله "وخلال المائتين والخمسين سنة اللتين تلتا القرن الخامس عشر كان نصف الكرة الغربي وأجزاء مهمة من آسيا قد خضعت للحكم أو السيطرة الأوروبية(٤)، مما جعل الدول الغربية الاستعمارية –وعلى رأسها بريطانيا– تدعى ملكية

---

(١) أحمد حسن برعي، مرجع سابق، ١٦٠ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق ١٦٤ وما بعدها.

(٣) عدنان مسلم، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٤) هتنغتون، مرجع سابق، ص ١١٨.

٥٥٪ من سطح الكرة الأرضية في عام (١٨٠٠)، وارتفع نصيبها في عام ١٨٧٨ إلى ٦٧٪، وفي عام ١٩١٤ إلى ٨٥٪ من مستعمرات ومحميات. وبهذه الطريقة يقول (McMeill): تم توحيد العالم في كل متفاعل واحد بصورة لا سابق لها[١].

وقد سهل هذا الوضع تراكم رأس المال المستمر نتيجة للهيمنة البريطانية وتوسعاتها وتفوقها الاقتصادي والعسكري والتجاري والزراعي الذي أوجد له أسواقاً في مستعمراتها، وكذلك توفير المواد الخام من تلك المستعمرات وقد شكلت أدوات الإنتاج العاملة بالقوة الميكانيكية البخارية دوراً جوهرياً في مد بريطانيا بأسباب القوة وجعلها الدولة الرأسمالية الصناعية العظمى في العالم والدولة المركزية الأولى، لقد شهد القرن التاسع عشر تميزاً ملحوظاً في نماذج التجارة والاستثمار خلال عقد الإمبراطورية الاستعمارية؛ فمثلاً الانحياز للتجارة بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها في الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية كان أكبر بمرتين أو أربع مرات مما هو متوقع في ضوء الأسس الاقتصادية "الطبيعية" التي تحدد التجارة، من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والقرب الجغرافي والحدود المشتركة[٢].

ولعل أقصى ما وصلت إليه التجارة الدولية في الحقبة المذكورة، كان بسبب الاستعمار. فهل نستطيع أن نصف هذه الحالة بتجارة وحركة مبادلة تجارية دولية أم أنها علاقة حكمتها المصالح الاستعمارية فحسب؟ لا بد من القول إن السمة الاستعمارية هي التي فرضت هذا النمط من العلاقات والمبادلات التجارية غير المتوازنة ؛ فالمستعمِر يستغل المستعمَر وينهب ثرواته من مواد خام وجهود وخدمات وعملة محلية وغيرها، وكما يذهب باحث آخر للقول إن أول دفعة عظيمة نحو العولمة، نذر الرأسمالية الصناعية الأوروبية، الفترة بين ١٨٨٠-١٩١٤، حيث بلغت الذروة في الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية"[٣].

ولكن ما يدلل على صحة هذا القول أنه ما أن بدأت الدول في نيل استقلالها حتى تضاءل هذا النشاط التجاري، هذا ما يؤكده بول هيرست وجراهام طومبسون فقد "وصل

---

(١) عدنان مسلم مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢) بول هيرست جراهام طومبسون، مرجع سابق، ص ٥٣- ٥٢.

(3) Petras, Janes, Globalization, Canadian Dimension, Jan / Feb 99, Vol.33 Issue 1, PP11-19 P18.

ذروته في العام ١٩٣٨، ثم أخذ بالهبوط التدريجي في أعقاب حركات الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية[١].

ويرى البعض بأن حجم المبادلات التجارية اليوم لم يكن أكثر من تلك التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى، فقد كانت التجارة متميزة في العام ١٩١٠ ولكنها تراجعت أثناء الكساد العظيم [٢].

وفي عام ١٩٥٧، صنع العلماء الألمان الذين نقلوا إلى الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية صواريخ ذات طاقة هائلة وضعت حول المدار الأرضي وكذلك فعل الألمان الذين نقلوا إلى الولايات المتحدة فأطلقوا القمر الصناعي الأمريكي[٣].

لقد ازدادت الصادرات التجارية والمبادلات بين الدول في الحقبة الأولى من القرن العشرين، لسببين : الأول الاستعمار واسع النطاق، والثاني استقرار الحالة السياسية في العالم. إلا أن هذين السببين لم يستمرا طويلاً فقد نالت كثير من الدول استقلالها وظهرت الولايات المتحدة كقوة جديدة.

وسيعرض التحليل، فيما يلي، أهم التصنيفات التي كتبت حول بدايات العولمة، ثم تصنف إلى نماذج مختلف حسب تصنيفات بعض المفكرين الذي وضعوا تصوراتهم حول بدايات العولمة على النحو التالي :

١. نموذج تطور مراحل العولمة بشكل عام.
٢. نموذج تطور عولمة نطاق التبادلات التجارية.
٣. النموذج البسيط لمنظور العولمة.
٤. نموذج الحداثة وما بعد الحداثة.
٥. نموذج الرأسمالية الصناعية والتقدم التقني.
٦. النموذج التاريخي لحركة العولمة.

---

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق ص ٥٢.

(2) Wolf, Martin, Will the Nation – State Survive, Globalization Foreign Affairs, Jan / Feb 2001, Vol; 80, Issue 1, PP 178- 201, P 179.

(٣) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ٦٥ .

أولاً. نموذج تطور مراحل العولمة بشكل عام :

ويمثله الاتجاه القائل، أن العولمة مرت بخمسة مراحل رئيسية وهي[1] :

المرحلة الأولى : بروز العولمة في بدايات القرن الخامس عشر متزامنة مع التوسع الكنسي، وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم والبشرية.

المرحلة الثانية :بدأت في منتصف القرن الثامن عشر، حيث كانت مرحلة أوروبية، وقد شهدت هذه المرحلة انتعاشاً واضحاً غير مسبوق لمفهوم العلاقات الدولية مع تركيز خاص على الأبعاد القانونية التي تحكم العلاقات بما في ذلك الارتباط بالمجتمعات غير الأوروبية.

المرحلة الثالثة : هي مرحلة انطلاق العولمة والتي امتدت من القرن التاسع عشر وحتى العقد الثاني من القرن العشرين. وقد امتازت هذه المرحلة ببروز اتجاهات كونية واضحة تركز على المجتمع العالمي الواحد وتستمد حيويتها من المنافسة الدولية، وسرعة التحولات في وسائل الاتصال والمواصلات واندلاع الحرب العالمية الأولى.

المرحلة الرابعة : التي امتدت إلى بداية السبعينات ؛ فقد اتصفت ببروز الأمم المتحدة، وتفاقم حدة الصراع من أجل الهيمنة العالمية والكونية، بما في ذلك المنافسة للوصول إلى القمر والتهديد بالفناء النووي الجماعي، وتطوير شبكة المواصلات والاتصالات، والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان وحرياته من قبل مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

المرحلة الخامسة : هي الفترة التي امتدت من بداية السبعينات إلى بداية التسعينيات

---

(١) رونالد روبرتسون، وهو يعد من أهم المفكرين الذين حددوا بدايات العولمة وضعوا لها التصنيفات، وأخذ عنه العديد من المؤلفين والباحثين، ومنهم : السيد يسين، العولمة الطريق الثالث، مرجع سابق، ولنفس الباحث، الزمن العربي والعولمة مرجع سابق، ولنفس الباحث العولمة فرص ومخاطرا، وكذلك: عبد الخالق عبد الله، العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، العدد الثاني المجلد الثامن والعشرين، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩. ص ص ٣٩ – ٩٤، وكذلك : حمدي عبد الرحمن، أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي، في إسحاق الفرحان (محرر)، في انعكاسات العولمة على السياسة. الثقافة في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط١، عمان ٢٠٠١، ص ص ٢٥– ٨٣، وكذلك : عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية، مرجع سابق.

من القرن العشرين. وقد شهدت هذه المرحلة تزايداً في إدراك الأفراد بعالمية العالم، وذلك إثر انتهاء الحرب الباردة، وبروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية المعاصرة مع زيادة واضحة في القلق العالمي على مصير البشرية على الكرة الأرضية، وهو القلق الذي شاع عبر وسائل الإعلام وعبر الأقمار الصناعية المتخطية للحدود والدول.

ثانياً. نموذج تطور عولمة نطاق التبادلات التجارية :

ويمثله الاتجاه القائل بتطور نماذج الاقتصاد العالمي، وقدم أنموذج اقتصاد ما بين الدول (International) فأنموذج (Globalized Economy) اقتصاد كوني (معولم) واستعرض تاريخ الشركات متعددة القومية والشركات عابرة القوميات والتجارة العالمية، ودلل على التجارة والتكامل العالي لتاريخ النشاط الاقتصادي العالمي، وعن الهجرة وسوق العمل العالمي والانفتاح النسبي والاعتماد المتبادل في النظام العالمي، والنظام النقدي ونظام أسعار الصرف العالميين، وخلصَ إلى أن الوضع خلال الفترة من ١٨١٥-١٩١٤ كان من نواحٍ عدة أكثر انفتاحاً مما هو عليه اليوم. فحقبة العولمة المفترضة لم تشهد أي بزوغ لسوق جديد[(١)]. ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن الاقتصاد العالمي الحالي شديد التدويل، ليس شيئاً لا سابق له فهو واحد من المفترقات أو الحالات المتميزة للاقتصاد العالمي الذي وجد منذ أن بدأ تصميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة في ستينيات القرن التاسع عشر". ويرى أصحاب هذا الاتجاه" أن الاقتصاد العالمي الراهن هو - من بعض النواحي- أقل انفتاحاً وأقل تكاملاً مما كان عليه النظام الذي ساد خلال الأعوام من ١٨٧٠- ١٩١٤"، كما أن ما نمر به من حالة اقتصادية شبه معولمة هو عولمة للاقتصاد، ويذهب الباحثان إلى أن العولمة ما هي إلا افتراض ليس إلا، وأنها من جميع النواحي ليست حالة عالمية لا سابقة لها، بل هي استمرار طبيعي للتاريخ البشري.

ثالثاً. النموذج البسيط لتطور العولمة :

ويمثله الاتجاه القائل بأن العولمة مرت بثلاثة أنماط أو مراحل تاريخية للعولمة، ويسميها أحياناً ثلاث لحظات تاريخية للعولمة [(٢)] :

---

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، مرجع سابق ص ٥١.

(٢) السيد يسين، العولمة مرجع سابق، ص ٢٣.

- اللحظة الأولى : ترتد إلى القرن السادس عشر، بداية ظهور وصعود النظام الرأسمالي الحديث ومحاولة توحيد السوق.
- اللحظة الثانية: هي لحظة الاكتشافات الجغرافية ١٨٤٢.
- اللحظة الثالثة: هي العولمة المعاصرة .

يلاحظ تأثر صاحب هذا الاتجاه بالاتجاه الأول. المذكور آنفاً. إلى حد بعيد مع كثير من الاختصار؛ بالنموذج الأول إذ لا يحبذ صاحب هذا الاتجاه الخوض في محددات تاريخية للعولمة، بل يرى أنه من المفيد دراسة المرحلة الراهنة. وهذا التقسيم من وجهة نظري ضعيف، إذ لا يلامس الواقع الحقيقي للعولمة وتاريخها من حيث التطور والنشأة والجذور.

رابعاً. نموذج الحداثة وما بعد الحداثة :

ويمثل هذا الاتجاه القائل بأن العولمة امتداد شرعي للحداثة، بيد أنها أيضاً تجاوز لها، بل هي أقرب إلى مرحلة ما بعد الحداثة من ارتباطها بمرحلة الحداثة. إن العولمة هي تجسيد لهذه التطورات الحياتية والفكرية والتي ارتبطت بمرحلة ما بعد الحداثة وخلافاً لموجة الحداثة في ظلها إلى مسلمات ومقدسات غير قابلة للتجاوز والاختراق. وبقدر ما تبدو الحداثة ظاهرة أوروبية فإن العولمة هي في شكلها ومضمونها ظاهرة أمريكية[(١)]. ويفهم مما سبق أن العولمة حديثة كما يراها أنصار هذا الاتجاه، أنها بدأت عندما انتهت الحداثة في أوروبا في منتصف القرن الماضي. ولا يمكن فهم العولمة حسب هذا الاتجاه على أنها مجرد حداثة أو حداثة جديدة فهي، من وجهة نظره تختلف بسماتها. ولكن البعد الزمني يؤطرها ضمن ظاهرة حديثة، ورثت التقدم العلمي والتكنولوجي والهيمنة السياسية على العالم بعد أوروبا. وهي بذلك تكون. حسب وجهة نظر صاحب هذا الاتجاه. حديثة العهد تعتمد على وعي جديد بعالمية العالم وترابطه معاً؛ من حيث حركة الأفراد ورأس المال والمعلومات والسلع.

خامساً. نموذج الرأسمالية الصناعية والتقدم التقني :

ويمثله الاتجاه الذي ينظر للعولمة، من خلال ثلاث زوايا، تعبر عن كتل اقتصادية تفاوتت في الظهور. فهو يرى أن العولمة الحقبة الأولى هي بزوغ الرأسمالية الصناعية في

---

(١) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٥٩ .

أوروبا، وازدهرت بعد منتصف القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، ورافقتها الثورة الروسية، ومن ثم التوسع الياباني الديناميكي منذ بدايات ١٩٢٠، وبلغت ذروتها قبيل الحرب العالمية الثانية، وصاحبتها الثورة الصينية . ويرى أن موجة العولمة الثالثة تزعمتها الولايات المتحدة أو بدأت منذ عام ١٩٤٠، وهي مستمرة حتى الآن[١].

سادساً. النموذج التاريخي لحركة العولمة :

ويتبناها الباحث إذ ينظر للعولمة أنها قد بدأت مع ظهور الأديان السماوية التي جاءت للبشر. وخصوصاً ما جاء به النبي محمد صلى الله عليه وسلم. إذ بعث للناس كافة؛ أي إلى عالم واحد وهو ما يفهم من بعثته عليه السلام، وهذا لا يعني أن هناك حركات وتيارات لم تكن عالمية بمعنى "عولمة" للعالم، فقد ظهرت أشكال متعددة منذ الفجر الإنساني أو الحضارة الإنسانية. فاليونانيون حين نشروا أفكارهم الفلسفية وأصبحت ثقافة كلاسيكية أي عالمية ملكاً للجميع ومنها أفكار سقراط وأرسطو وأفلاطون، إذ أن أفكارهم شاعت وعمت في كثير من المجتمعات والشعوب، وقد تأثر بها المسلمون. وهذا ما ذهب إليه هنتنغتون، إذ يرى أن المسلمين عرفوا كيف يستفيدون من الثقافة اليونانية، وقد ترجموها إلى اللغة العربية، واستخدموا مصطلحاتها كما استخدمها اليونانيون أنفسهم. ويؤيد الباحث الرأي الذي جاء به برهان غليون إذ يقول "إنها أي العولمة. تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية . ولكن الذي يميزها الآن عن الماضي هو كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق، وسرعة انتشارها، وقطاع التمويل، والعمليات المالية والمعلوماتية والثقافية"[٢].

ولا يرجح الباحث مقولات رونالد روبرتسون والسيد يسين وغيرهما من الكتاب الذين يؤطرون محددات تاريخية للعولمة، بل يرى أن العولمة هي استمرار لحركة التاريخ البشري مع فارق بسيط هو التقدم التقاني التكنولوجي والاتصالات التي قربت المسافات وجعل العالم كأنه قرية قصيرة.

ولعل ما يعزز هذا الرأي هو التساؤل : ماذا لو لم يتفكك الاتحاد السوفيتي ؟ هل تكون هناك عولمة؟ يرى الباحث أن الإجابة هنا بالسلب، إذ أن نصف الكرة الأرضية

---

(1) Petras James, Globalization, Ibide . P. 18.

(٢) برهان غليون، العرب والعولمة، المستقبل العربي، العدد ١٢١ تموز ١٩٩٧. ص ٢٨ – ٢٩.

سيكون ضمن فلك الاتحاد السوفيتي، ولن تقع أحداث في حال عدم انهياره كحرب الخليج الثانية، وحرب أفغانستان بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠٠.

وسيستمر التقدم العلمي والتكنولوجي والمعرفي موجوداً بأشخاص بيل غيتس ومضاربي المال أمثال جورج سورس، ولكن مع فارق بسيط هو أنهم يتحركون في النصف الرأسمالي من الكرة الأرضية، فقط ؛ وينتهي الباحث من هذه المسألة إلى تقرير حقيقة مفادها، أنه منذ فجر التاريخ الإنساني كانت هناك قوى مركزية تريد نشر أفكارها ومبادئها وعقيدتها وأنماط حياتها بين الشعوب والأمم لإخضاعها لثقافتها ونظامها؛ فهي دائرية الحركة تخدم من يمسك بزمام أمورها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والسيطرة على عجلة توجيهها .

المبحث الثاني

مقدمات العولمة في التسعينات (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)

بدأت نقطة الصفر للعولمة السياسية تحديداً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفائه عن خارطة القوى السياسية العالمية، فأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً مع اختصار المسافات وإلغاء الحدود؛ بفضل وسائل الاتصالات وعولمة مجال السياسة والاقتصاد وتبادل المعلومات[١].

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، انهارت الكتلة الاشتراكية دول (حلف وارسو) التي أفسحت المجال للكتلة الرأسمالية والحلف الأطلسي التي تقوده الولايات المتحدة، ومن ثم ترك فراغاً سياسياً وعسكرياً، مما سهل فرض وتعزيز الرأسمالية الغربية (العولمة) بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ.

لقد ارتبطت عوامل عدة وتشابكت هذه العوامل بفاعلية أدت إلى تسارع خطى العولمة في عقد التسعينيات، كالعوامل السياسية، والاقتصادية والتكنولوجية، والثقافية. وهذه العوامل مجتمعة ومنفردة تشكل ظاهرة العولمة ويتناول هذا المبحث مقدمات العولمة وعوامل ظهورها في التسعينيات ١٩٩٩-٢٠٠٠ من خلال أربعة مطالب تتوزع على النحو التالي :

المطلب الأول : العوامل السياسية.

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية.

المطلب الثالث : العوامل التكنولوجية.

المطلب الرابع : ما بعد العولمة.

---

(١) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في أسامة أمين الخولي (محرر)، العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩- ٢٥٢ ص ٢٠٩.

المطلب الأول: العوامل السياسية

لا شك في أنه يأتي على رأس العوامل السياسية، التي مهدت لبروز ظاهرة العولمة ما يلي :

أولاً. انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية.

ثانياً. التحالف الدولي ضد العراق وبداية ظهور النظام الدولي الجديد.

أولاً. انهيار الاتحاد السوفيتي والشيوعية :

قام معظم الباحثون بربط انهيار الاتحاد السوفيتي الذي يمثل الدولة القائدة للنظم الاشتراكية وزعيمتهما العظمى بظهور العولمة. ومما جعل هؤلاء الباحثين يشددون على ذلك، هو أن الاتحاد السوفيتي كان يقود نظاماً شيوعياً يعتمد على أساليب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ومنظومة قيم عامة، تختلف كلياً عن الأنظمة التي تتبعها الدول في المعسكر المعادي لها؛ أي الدول الرأسمالية الليبرالية من حيث المجالات السياسية والاقتصادية.

وترجع أهمية هذا الجانب إلى ما كان يمثله من انقسام العالم إلى كتلتين متساويتين في الندية السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى حد ما ؛ إذ مثلت كل وحدة منها قوة عظمى تمركزت أو تمحورت حولها دول كثيرة أدت إلى سيادة القطبية الثنائية مما جعل العالم أكثر توازناً وأقل خطراً لاندلاع حروب؛ بسبب المخاوف النووية . فقد مثلت الحرب الباردة توازناً استراتيجياً للقوى السياسية والعسكرية، مما أبقى على أوضاع كثيرة وسياسية وعسكرية خامدة في العالم.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، زالت العقبة الكؤود أمام الولايات المتحدة لتعميم أنموذجها الليبرالي السياسي والرأسمالي الاقتصادي بحرية مطلقة.

يقول باحث بهذا الصدد : أسفرت محاولات لبناء تاريخ عالمي عن مسارين تاريخيين متوازيين، الأول: تحكمه العلوم الطبيعية الحديثة ومنطق الرغبة، والثاني : يحكمه الصراع من أجل الاعتراف. ويرى أن نهاية المسارين واحدة ألا وهي الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية[1].

---

(١) فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

وهذا مخالف لما ذهب إليه هنتنغون، إذ يقول في نهاية الموجة الثالثة : إن الديمقراطية كنظام حكم يمكن الرجوع عنه ؛ لأنه لا يحل المشكلات التي يطمح الشعب لحلها، وتستبدل بأنظمة شمولية دكتاتورية[1].

ثانياً. التحالف الدولي ضد العراق ١٩٩١ وبداية ظهور النظام الدولي الجديد :

بعد أحداث ٢ من آب / أغسطس ١٩٩٠، وقبل انهيار الاتحاد السوفيتي بأشهر معدودة، وجدت الولايات المتحدة الفرصة سانحة أمامها، لأن تظهر زعامتها في العالم - وخصوصاً بعدما انكشفت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي- فأخذت الولايات المتحدة تعمل على صياغة قرارات مجلس الأمن بشكل يمثل مصالحها، وبصورة تكسبها زعامة العالم أجمع بعد استيعاب الاتحاد السوفيتي الذي كانت له مصلحه في الاستجابة للولايات المتحدة في مجلس الأمن. فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن كان لها مصالحها الخاصة بها ؛ فالولايات المتحدة: تريد فرض زعامتها على العالم أجمع باسم العدالة وحقوق الإنسان، مع أن السبب الحقيقي هو السيطرة على منابع النفط بما يمثله ذلك من آلية لفرض ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فالمملكة المتحدة، تريد أن تبقي لنفسها الدور السياسي التقليدي فهي صانعة الأزمات في العالم ...

وفرنسا لم تجد لها ما يبرر مواقفها، إلا أن تبقي لنفسها موطئ قدم في المجلس المذكور، والمحافظة على أن تبقى داخل اللعبة. لعبة الأمم. ذلك أن الخروج يعني الخسارة وخاصة مع ظهور دول أوروبية وآسيوية تنافسها على المقعد الدائم.

وأما الصين، فقد ضمنت سكوت الولايات المتحدة والغرب عن انتهاكات حقوق الإنسان فيها، والتي جرت عام ١٩٨٩، إذ قضت على الحركة الطلابية المنادية بالحرية والديمقراطية، وضمنت سكوت الغرب.

وأما الاتحاد السوفيتي، فقد عقد صفقة مالية لتمرير قرارات مجلس الأمن الخاصة باستخدام القوة ضد العراق والموافقة عليها فلم يعترض على استخدام القوة وإنما على الألفاظ المستخدمة في القرار[2].

---

(١) انظر صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الصباح ط١٩٩٣،١.

(٢) حسن عبد الله العايد، آثار و انعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، عمان : دار الإبداع للنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص ٦١- ٦٢.

لقد استطاعت الولايات المتحدة فهم مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك الدول خارج إطار المجلس، وقد تمكنت من أن تستغل الأحداث وأوضاع الدول الداخلية والخارجية لصالحها، واستطاعت بذلك أن تفرض نفسها زعيماً واحداً أوحد للعالم أجمع، من خلال سيطرتها على مجلس الأمن وصياغة قراراته، ولا سيما القرار رقم (٦٦١)[1] الذي أجاز لها استباحة الشرعية الدولية بعد ذلك.

وفي ظل التطورات الدولية التي أعقبت أحداث ٢ آب / أغسطس١٩٩٠ وبعد حشد أكثر من ثلاثين دولة في العالم لمجابهة ومحاربة دولة واحدة، اتضحت الصورة بشكل لم يدع مجالاً للشك وهي أن المقصود بهذا التحالف ليس العدوان على العراق وضرب مقدراته وحسب وإنما تأسيس نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، فكانت الأسباب الرئيسية والمباشرة للعدوان الدولي على العراق كما يلي:

١. السيطرة على منابع النفط في الخليج سيطرة مباشرة ومستمرة ؛ للحفاظ على دوران عجلة التقدم والتفوق الاقتصادي للولايات المتحدة، فهي تريد أن تمسك بزمام إدارة النفط، إذ إنه هو السلاح الوحيد الذي يمكنها من أن تحارب به الدول الصناعية الأخرى، خصوصاً بعد ظهور اليابان والصين كعملاقين اقتصاديين وصناعيين إكتسحت صناعاتها الأسواق العالمية، وطغت على السلع الأمريكية، وكذلك أوروبا التي بدأت تتوحد اقتصادياً، مما يعطيها قوة في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وما يؤهلها للوقوف نداً للولايات المتحدة، فارتأت الولايات المتحدة أن تتحكم بهذه الدول والعالم أجمع عن طريق النفط الذي هو عصب الحياة والتقدم[2].

٢. تحطيم القوة العسكرية العراقية، وذلك بعد أن أصبح العراق يملك أسبابها (المعرفة: Know how) من معدات عسكرية وتكنولوجية وقدرة تصنيعية وخصوصاً تصنيع الصواريخ ذاتية الدفع التي طورها أثناء حربه مع إيران، ومن ثم المحافظة على توازن القوى (Balance of Power) في المنطقة[3].

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٠.

(٢) حسن عبد الله العايد، العدوان الثلاثيني على العراق وانعكاساته على الأردن، بحث مقدم إلى ندوة المواجهة العربية للغزو الأجنبي عبر التاريخ، ٢٦-٢٧ نيسان ٢٠٠١، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد ٢٠٠١، ص ١-٥١، ص ٢١-٢٢

(٣) عبد الحي يحيى زلوم، مرجع سابق ص ١٩٦.

٣. الحفاظ على أمن إسرائيل بعد أن هدد الرئيس العراقي بحرق نصفها إذا هاجمت العراق، وهذا يذكرنا بهجوم إسرائيل على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١.
٤. الوقوف أمام الوحدة العربية، إذ إن الحزب الحاكم في العراق تحكمه مبادئ قومية عربية. لذلك، وتخوفاً من تعاظم قوة العراق، وبالتالي فرض نفوذه سياسياً على منطقة الخليج العربي، ومنابع النفط وتوحيد سياسته النفطية، مما يجعله يتحكم بأسعاره وكمياته المصدرة إلى الغرب، هذا من الجانب النظري. أما الجانب الفعلي، فالوحدة العربية الحقيقية تصبح ممكنة حين ترى الشعوب العربية أن دولة عربية ذات قوة وشأن مسموع في الساحة الدولية أصبحت حقيقة ماثلة للعيان، وبالتالي يكون من السهل تعبئة الرأي العام العربي لصالح الوحدة العربية.
٥. إبقاء الكويت تحت النفوذ الأمريكي المباشر، وبناء قواعد عسكرية فيها، وإبقاء التواجد العسكري الدائم أو شبه الدائم في منطقة الخليج العربي من خلال البوارج الأمريكية وحاملات الطائرات التي تجوب مياه الخليج، وكذلك ما يسمى مستودعات الأسلحة والعتاد في المنطقة، وإقامة مراكز قيادات متقدمة، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد ضمنت بقاء أهم مناطق العالم حيوية واستراتيجية تحت سيطرتها، علاوة على استمرار استغلال النفط على الوجه الذي تراه مناسباً للحفاظ على دورها في تزعم وقيادة ما يسمى بالنظام العالمي الجديد(١).

لعل ما سبق من تحليل ظروف صنع القرارات في مجلس الأمن وكذلك الأسباب المباشرة للعدوان الدولي على العراق يوضح مدى تلازم انهيار الاتحاد السوفيتي وهذا الحشد من التحالف ولو أن الحرب الباردة مستمرة لما كانت الظروف الدولية على ما تشكلت عليه أثناء حرب الخليج الثانية.

ويتزامن تصاعد العولمة بخط موازٍ مع انهيار الكتلة الشيوعية التي أفسحت المجال للنظرية الرأسمالية للاستمرار. لكن غير واحد من المفكرين يرى أن بوادر انتهاء الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هي التي شكلت بداية لأحادية القطبية لأن تظهر حيث أصبح العالم أحادي القطب، يتزعمه عملاق أمريكي يفرض نفسه ورأيه في مجمل القضايا

---

(١) انظر: حسن عبد الله العايد، العدوان الثلاثيني على العراق وانعكاساته على الأردن مرجع سابق، ص ٢٢، ٢٣.

المؤدية للعولمة وقد قامت أغلب التكتلات اليابان والاتحاد الأوروبي حول مركز العولمة – الولايات المتحدة – من أجل أن تحافظ على مصالحها، وبهذا أصبحت هي الأخرى معولمة تدور في فلكها[1].

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

يستطيع المرء أن يلاحظ التطور التاريخي للعولمة من خلال التغير في الوظائف الأساسية، فمثلاً "تعطل الدور التاريخي للمال من كونه مخزناً للقيمة ومقياساً للتبادل، ووسيلة للدفع ليصبح سلعة كأي سلعة أخرى، ونشأ نظام اقتصادي طفيلي غيَّر دور الأموال من خادم للاقتصاد المنتج إلى عبء عليه، وأصبحت وظيفة المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقداً بذلك وظائفه الأساسية[2].

ويلاحظ مما سبق، أن المال وكسب الأرباح هما العنصر الأساس في مسيرة العولمة نحو التحكم . وبما أن الهدف هو السيطرة والهيمنة، فإن اتباع الدول للقوة الاقتصادية يعد الوسيلة الأسهل بدلاً من الاستعمار العسكري الذي يكلف غالياً. وبالتالي فإن الربط اقتصادياً، يكون وسيلة مهمة للهيمنة والتحكم ويتجلى العامل الاقتصادي في النقاط التالية:

أولاً. المؤسسات الدولية.

ثانياً. تحرير التبادل التجاري.

ثالثاً. ازدياد حجم التجارة وانتقال رؤوس الأموال بحرية .

أولاً. المؤسسات الدولية :

لعل ما يقوم به الثلاثي الذي تسيره الولايات المتحدة الأمريكية ويقصد به: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية التي تقوم بدور ضخم لتزيل العقبات وتمهد الطريق. بل تفرض السير فيه أ أمام النظام العالمي الجديد الذي يقف وراء العولمة بكل قواه وتبدو العولمة إحدى أبرز سماته وأهم مرتكزاته[3].

---

(١) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧.

(٣) على عقلة عرسان، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص ٩.

فالمؤسسات الثلاث، مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة، وتبدو هيمنتها واضحة، وهذه المؤسسات معاً ترسم السياسات العالمية في مجالات النقد والتعاملات المالية وتحرير التجارة الدولية.

إن هناك مؤسسة (body) واحدة تمتلك القوة والنفوذ للتدخل في أي اتفاقية، وهي (WTO) منظمة التجارة العالمية [1]. وقد عززت هذه المنظمة الوليدة قوة وقدرة الدول المهيمنة للسيطرة على العولمة بشكل محكم .

يقول باحث في هذا الصدد، في حالة صندوق النقد الدولي واتفاقيات الغات (GATT) إنها تترجم مفهوم وأيديولوجيا الليبرالية (رأسمالية ليبرالية) من خلال الأسس التي اعتمدتها للنظام النقدي الدولي وللسياسات المالية والاقتصادية والتجارية:

١. إنها سلطة دولية للتشاور والتنسيق.
٢. إنها سلطة معنوية في المقام الأول.
٣. إنها سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد والضوابط واتخاذ الإجراءات ضد من يخل أو لا يلتزم بها، كما أنها من خلال عملها لا تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياستها المالية والاقتصادية[2].

فهذه المؤسسات تشكل عماد العولمة المالية والنقدية والاقتصادية، وتتحكم عملياً باقتصاد السوق وهي تفرض العولمة بكل أنواع القوة وتحميها وترعاها رعاية خاصة، بوصفها أهم سمات النظام الدولي الجديد وأهم ركن من أركانه الاقتصادية.

إن هذه المؤسسات تقوم بتفكيك القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص، أي أنها تسهل مهمة كسب المشاريع الرابحة وتبيعها لأصحاب رؤوس الأموال. أصحاب صناديق رأس المال [3]. الذين يستطيعون شراء مؤسسات القطاع العام.

---

(1) Smith, Stuart, The Impact Of Globalization On Sovereignty And The Environment, Canada – United State Law Journal, Vo1 24, P 266. Ibid.

(٢) نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، العدد٤، يوليو ١٩٩٩، ص ٣٩.

(٣) أمثال جورج سورس صحب صندوق Quntium الأمريكي الصهيوني الأصل .

ثانياً. تحرير التبادل التجاري:

نتيجة للازدياد في حجم التجارة الدولية وعمليات الخصخصة [١]. ومع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، خطت الدول الأوروبية خطوة مهمة في سبيل تحرير التجارة ورفع القيود، "فأنشأت بلدان أوروبا الغربية السوق الأوروبية المشتركة، وأخذت وفقاً للخطة المسماة أوروبا ٩٢" تُلغي -من لشبونة وحتى كوبنهاجن تقريباً- كل العوائق التي تمنع انتقال رأس المال والبضائع والخدمات عبر الحدود[٢]. وردت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك على هذه الخطوة، بتأسيس منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المسماة بالنافتا[٣].

وبهذا تكون دول أوروبا ودول والولايات المتحدة قد أرست الأساس لتحرير التجارة ورفع القيود عن السلع والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات، فظهرت فكرة إزالة الحواجز الجمركية في مجال التجارة الدولية، وتطبيق مقتضيات التحرير على تبادل الخدمات، وقد تطورت عملية التبادل التجاري.

وعلاوة على الشركات دولية النشاط التي كانت تدفع باتجاه تحرير الأسواق ورفع القيود الجمركية عن البضائع ورؤوس الأموال والخدمات، كانت مسيرة الجات (GATT) [٤] وهي اختصار (General Agreement on Trade and Tarrifs) وهي الاتفاقية التي توصلت إليها الدول الصناعية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ بغية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود المحلية والإقليمية والدولية، سواء أكانت هذه القيود منع تحديد الاستيراد أو زيادة في معدلات التعرفة الجمركية.

وبعد أطول دورة في الدورات التفاوضية التجارية العالمية والمحادثات الشاقة والصعبة، اختتمت جولة الارغواي بتوقيع اتفاق هام في ١٥ كانون أول عام ١٩٩٣ عرف

---

(١) سيتم مناقشة هذه المواضيع في الفصل الرابع من خلال مباحث مظاهر العولمة الاقتصادية.

(٢) هانس – بيترمارتن وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة كتب ثقافية، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٨ العدد ٢٣٨، ص ٢٠٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٠٧ .

(٤) انظر بهذا الخصوص الصفحات في :

Schaefer, Matthw, The " Grey Areas" And " Yellow Zones" Of Split Sovereignty Exposed By Globalizations, Ibid, P46- 56.

باتفاقية الجات الجديدة؛ وتم التوقيع على الاتفاقية في نيسان من عام ١٩٩٤ من قبل (١١٧) دولة ووضعت الاتفاقية في (٥٧٠) صفحة تحتوي على (٤٠) اتفاقية منفصلة، وتم التوقيع عليها في مراكش(١). وأدت هذه الاتفاقية إلى بروز النظام العالمي الجديد الذي أفسح انهيار الاتحاد السوفيتي له المجال للظهور وإنهاء ما يسمى بالحرب الباردة.

وقد أظهرت جولة الأرغواي عدداً من المزايا الاقتصادية المهمة للدول الأعضاء. وتتمثل هذه المزايا في الآتي :

١. زيادة حجم التجارة العالمية .
٢. زيادة الدخل العالمي.
٣. زياد الاستثمار العالمي.
٤. زيادة فرص العمل على المستوى العالمي(٢).

كما أفضت هذه الاتفاقية إلى تحول في التجارة العالمية، إذ أصبحت حرة تحكمها منظمة التجارة العالمية التي أنشئت في بداية عام ١٩٩٥ في جنيف وحلت محل الغات(٣).

وتمثلت الأهداف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية في تحقيق عدد من المواضيع هي:

١. إدارة النظام التجاري العالمي بكفاءة وفاعلية.
٢. تبني أسس شريفة في المنافسة التجارية العالمية.
٣. التعامل مع القضايا التجارية الرئيسية التي تستجد في المستقبل.
٤. رسم السياسة التجارية العالمية وتحديد اتجاهاتها في القرن الحالي.
٥. مراقبة حركة التجارة العالمية ودرجة التزام الأعضاء بالمبادئ والقوانين التجارية العالمية.
٦. تقديم المساعدات والمشورات الإدارية والفنية للدول الأعضاء .
٧. حل الخلافات التجارية بين الدول الأعضاء وفق آلية مناسبة(٤).

---

(١) عادل أبو سنينة، جولة الارغواي، ١٩٨٦-١٩٩٣م، عمان : البنك المركزي الأردني، ١٩٩٥، ص١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢

(٣) حيدر فريحات، نتائج عضوية التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الأردن، في محمد أبو حمور (محرر)، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١، ص ص ٥١-٥٩، ص ٥٢.

(4) http:// www.wto.org

طبقاً لهذه الأهداف مضافاً إليها السيطرة الأمريكية الواضحة، فإنها أصبحت إدارة عولمية ! فاعلة مرافقة للأدوات السابقة : البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي . ونتيجة لذلك فقد ازداد حجم التجارة والتبادل التجاري (Inter-Dependence) بين الدول، مما مهد للعولمة الاقتصادية التي أدت إلى عولمة الجوانب الأخرى.

ثالثاً. ازدياد حجم التجارة وازدياد انتقال رؤوس الأموال :

١. ازدياد حجم التجارة الدولية :

قدم بول هيرست وجراهام طومبسون جدولاً [١] أوضحا فيه معدل نسبة تجارة السلع إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، إذ يقدمان معدلات التناسب في طائفة من البلدان ويضيفان عدداً عن الفوارق الكبيرة في انفتاح مختلف الاقتصاديات على التجارة الدولية. ويظهر الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي كانت أكثر انفتاحاً مما كان عليه عام ١٩٩٣.

جدول (١)

معدل نسبة تجارة السلع إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مجموع الصادرات والواردات للأعوام ١٩١٣، ١٩٥٠، ١٩٧٣، ١٩٩٥)

السنة / البلد[٢]	١٩١٣	١٩٥٠	١٩٧٣	١٩٩٥
فرنسا	٣٥,٤	٢١,٢	٢٩	٣٦,٦
ألمانيا	٣٥,١	٢٠,١	٣٥,٢	٣٨,٧
الولايات المتحدة	١١,٢	٧	١٠,٥	١٩

المصدر: الأرقام التي تغطي الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٧٣ مستقاة من ماديسون ١٩٨٧ الجدول ٣٣-٨ ص ٦٩٥/. أما أرقام سنة ١٩٩٥، فمأخوذة عن الحسابات القومية الدولية OECD.

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق ص ٤٦.

(٢) بتصرف: حذفت الدول التي قلت معدلاتها في عام ١٩٩٥ عن عام ١٩١٣ (اليابان، هولندا، بريطانيا)، ومصدر الجدول بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، مرجع سابق،ص ٤٦.

وتسيطر في هذا الجانب الشركات دولية النشاط، وهي (٤٠٠ إلى ٥٠٠) شركة في العالم وتفترس الإنتاج والخدمات والناس والأنظمة عبر القارات، وهي تشغل بنسبة ٧٪ من التشغيل العالمي، وتؤدي ضرائب بنسبة ٩٪ من الضرائب العالمية، وتحتكر ٨٠ إلى ٩٠٪ من التجارة الدولية[١]. وهكذا، فإنها تجني المكاسب وتتجنب المغارم والخسائر.

٢. زيادة وسهولة انتقال رؤوس المال :

لقد قرر المؤتمرون في بريتون ودز عام ١٩٤٤ أن ينشئوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. إلا أن الأخيرة قامت عام ١٩٩٥ - وبنص ميثاقها - على ضمان القضاء على كافة الحواجز التجارية، ضمان حرية الحركة ولانتقال للسلع والخدمات. وتضمن المنظمة بصفة أساسية لهيئة المولين العالميين والشركات التي يمثلونها على مقادير التجارة والتمويل حقوق الملكية الفكرية[٢].

وينضم إلى منظمة التجارة العالمية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقد غدت هذه المؤسسات الوسائل التي تحارب بها الحكومات في معركتها الدائرة أمامها حتى الآن من أجل تحرير رأس المال. فسواء تعلق الأمر بالمصارف وشركات التأمين أو ببضاعة البناء وتطوير برامج الكمبيوتر، لا بل حتى بالقوة العاملة فإن هذه كلها وكل شيء سواها لابد أن يخضع لقانون العرض والطلب[٣].

وبهذا تحولت وظائف دول المركز إلى اجتذاب الأموال و شتى أنحاء العالم للأسواق المالية، وتقوم دول المركز بإعادة ضخ الأموال إلى دول الأطراف بشكل مباشر كالقروض أو استثمارات مالية.

المطلب الثالث: العوامل التكنولوجية

من أخطر التطورات المستجدة التي شهدها العقد الماضي الهيمنة المطلقة لأدوات التكنولوجيا وغزوها الأسواق ودخولها كل بيت تقريباً، وما يشاهد من تطور وسائل

---

(١) علي عقلة عرسان، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص ١٢.
(٢) عبد الحي زلوم، مرجع سابق ص ١٣٠.
(٣) هانس بيرمارتن، وهارالد شومان، مرجع سابق ص ٣٤.

الاتصال والإعلام التي أصبحت جزءاً أساسيا من تركيبة نمط العيش في المجتمع؛ فقد أصبح من اليسير استعمال شبكة الإنترنت.

وهناك أربعة اعتبارات مركزية جعلت من الإنترنت شبكة معولمة ؛ وهذه الاعتبارات كما يراها البعض[1]" مثلت ميزة علمية وجامعية لتبادل الأبحاث والتجارب. كما أنها ارتبطت بفروعها على اختراق الحدود والتشريعات والقوانين والمؤسسات. كما أفضت إلى : سهولة اعتماد الشبكة وإيصالها بالشبكات الأخرى توفر المعطيات التي يتم تمريرها بواسطتها. ومن جانب آخر فأنها تشكل منبراً عالمياً بشيوعها واتساعها وتضمنها دولاً ومنظمات لم يكن الوصول إليها سهلاً من قبل. ويأتي الاعتبار الأول ذا قيمة كبرى، إذ يركز على الدور العلمي بحيث لا تستطيع دولةعزل نفسها عنه إذا أرادت التقدم والتطور العلمي. والاعتبار الثاني : أن الشبكة ذات طبيعة عالمية لا مركز لها ولا متحكم من الصعوبة اعتراض انتشارها أو حتى مراقبتها بدقة كما تربط بين الدول والقارات، متجاوزة الحدود الوطنية للدول واختلاف الأنظمة السياسية.

ويتعلق الاعتبار الثالث بسهولة الوصول إلى المعلومات بحكم انفتاحها ويتصل الاعتبار الرابع بترك الانطباع بأنها توفر أو توجد أكبر بنك للمعلومات وأعطى طابع العالمية وجعل من الشبكات الوطنية تحمل سمة العالمية أو الكونية.

هذا من جانب، أما الجانب الآخر، فهو ما تمثله الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض وترسل إشاراتٍ ورموزاً وصوراً تعمل على توحيد الرؤى في العالم؛ بحيث تتوحد الآمال والأحلام والأفكار ومنظومة القيم من خلال السيطرة على الفضاءات المفتوحة، واستكمالاً لتحليل هذه العوامل فإن هذا المطلب يتناول عناصر العناصر التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات على النحو التالي :

أولاً. التقدم التكنولوجي :

١. تتحرك المتغيرات الدولية باتجاه جميع الجوانب الحياتية على جميع الأصعدة، إلا أن المجال الاقتصادي يعتبر الأهم من الناحية العلمية والثقافية المؤثرة في الجوانب السياسية والاجتماعية ولولا الأدوات التكنولوجية لما وصلت العولمة إلى ما وصلت إليه؛ فقد

---

(١) يحيى اليحاوي، العولمة، أية عولمة، مرجع سابق، ص ١٤١، ١٤٥.

أصبحت تتدخل في حياتنا وتدخل في مكاتبنا وبيوتنا . والعولمة، إن لم تكن محكومة بسيطرة قوة مهيمنة فهي وسيلة نافعة. إلا أن الظاهرة الواضحة للعولمة في الوقت الحاضر إنها لا تنفصل عن الأهداف الأمريكية على المستوى الاستراتيجي الكوني في شتى الميادين"[1].

٢. ويعد التطور والتقدم التكنولوجي أهم عوامل العولمة ؛ لأنه مؤثر في أسلوب وطرق تسويق العولمة والتكنولوجيا، وتعتبر الأداة الرئيسية والذراع التنفيذي للعولمة.

٣. إن تطور الأدوات التكنولوجية هو تطور تاريخي، وهذه الوسائل هي عربة العولمة . وتكمن المشكلة إزائها في الأنظمة والحضارة التي تم تركيبها داخل هذه العربة ؛ إذ يمكن أن تكون وسيلة خير أو وسيلة شر ويرجع ذلك إلى طريقة استعمالها والى من يقودها [2].

٤. إن أهم ما يميز عصرنا الحاضر هو هذا الكم الهائل من التطور والتقدم في مجال صناعة التكنولوجيا الاتصالية، والتي بدورها تقسم إلى مجالين متلازمين هما [3]:

أ. الثورة العلمية والتكنولوجية التي ترتب عليها انفجار معرفي ومعلوماتي هائل.

ب. الدور الحاسم للحاسبات الإلكترونية كسمة مميزة لثورة المعلومات الهائلة.

ويرى البعض أن التقنية التكنولوجية تعتبر من أهم عوامل العولمة، لأنها تؤثر في طرق الإنتاج واقتصادياته وفي تدفق الموارد والمعلومات، وهي المتحكمة بإيصال هذا الكم الهائل من تدفق المعلومات والسيطرة على مجريات الأمور الاقتصادية والإعلامية. وقد تميزت الثورة الإلكترونية بسمات[4]. فقد ساعدت هذه الثورة في اختصار المدى الزمني الذي يفصل بين كل ثورة صناعية وأخرى إذ أصبحت الاختراعات والاكتشافات العلمية الصناعية متقاربة في الزمن، وبعضها يصل إلى أسابيع، وكانت في الماضي تفصل بينها قرون

---

(١) حسين علوان، العولمة والثقافة العربية والهوية، العولمة والهوية، في صالح أو أصبع وأخرين (محررون)، مرجع سابق، ص ١١٣-١٢٩، ص ١١٨.

(٢) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ٩ .

(٣) عبد الباري الدرة، العولمة وادارة التعدد الحضاري...، في صالح أبو أصبع وأخرين (محررون)، مرجع سابق، ص ٥٣ .

(٤) المرجع السابق، ص ٥٧ .

وعقود. كما أن الثورة الصناعية الجديدة تعتمد في مجال الإلكترونيات على نتائج العقل البشري وعلى حصيلة الخبرة والمعرفة التقنية وطرق استخدامها واستغلالها الأمثل .

وقد ترتب على ذلك مواكبة حتمية لمن يريد الإفادة من التطور التكنولوجي في طبيعة العمليات الإنتاجية كاستثمار رئيسي في مجالات محددة كالبرمجيات، والتعامل مع الاستخدام العلمي للحاسبات في مجالات الاتصال والاقتصاد وغيرها، من خلال تنمية المهارات البشرية وإعداد الكوادر المتخصصة.

وكذلك إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإفادة من الحلول البديلة لمشكلات الحاضر والعمل على تفاديها في المستقبل.

ثانياً. ثورة المعلومات :

والتركيز على أهمية المعلومات مرجعه أن السمة الرئيسية للثورة التكنولوجية هي الاعتماد على المعلومات، فقد أصبحت عنصرا مهماً وحيويا في حياتنا، وكذلك أصبحت. بسبب هذا التقدم التكنولوجي. قابلة للإضافة والتجديد والتقدم والتطور والتحرك والتغير.

وكنتيجة لثورة التكنولوجيا المعلوماتية، فقد أدت إلى تصغير المنتجات مما أدى إلى انتشارها بصورة سريعة وخصوصا بعد انخفاض تكاليفها، وقد أصبحت في متناول شرائح واسعة من المجتمعات في جميع أنحاء المعمورة.

وكذلك الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات ؛ إذ تعد من أهم التحولات في الثورة الصناعية الحديثة ؛ فقد تحول العالم إلى شبكة اتصالات عنكبوتية كونية متشابكة متلاحمة عبر الأقمار الصناعية والألياف الضوئية وأجهزة الاتصال المتقدمة.

ويعود الفضل للتقدم الذي نشهده اليوم في عالم الحاسبات إلى (Jack Kilby) جاك كيلبي وروبرت نويس (Robert Noyce) اللذين اخترعا رقائق السيليكون، وقد أدى هذا الاختراع إلى اكتشاف قوة هائلة للذاكرة والآلات الحاسبة وإن الحجم المتناهي في الصغر للرقائق يستمر في التضاؤل من جهة وزيادة الذكاء الكمبيوتري من جهة أخرى وقد وفرت هذه الرقائق جهوداً في مجالات مختلفة بما فيها صناعة الكمبيوتر وجعلتها تدخل في معظم الأدوات.......[1].

---

(١) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

إن تقنية المعلومات والإلكترونيات الدقيقة تشكل الموجة الصناعية والعلمية والمعرفية وهي من سمات هذا العصر وتؤثر هذه التقنية في مجال العولمة في ثلاثة جوانب رئيسية [1]:

١. ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل القطر وخارجه.
٢. تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة بطرق أرخص وأسرع.
٣. تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات الإنتاجية في أماكن مختلفة من العالم.

ويرى باحث آخر أن التلاقي الخصب للعديد من الروافد العلمية والتكنولوجية يتسنّم قمتها الثالوث التالي [2]:

أ. تكنولوجيا الكمبيوتر.
ب. نظم الاتصالات.
ج. هندسة التحكم التلقائي.

ثالثاً. ثورة الاتصالات :

ونستطيع القول بأن وسائل الاتصال والتقدم التكنولوجي، هما اللذان مكنا العولمة من الظهور بهذا الشكل السريع، وذلك لحتمية التطور التكنولوجي، ويدلل أحد الباحثين في هذا المجال: بأننا[3] "لسنا بحاجة إلى التذكير بقدرة الثورة التكنولوجية على تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج والانتقال إلى مواد جديدة مختلفة بدلا من المواد الأولية النادرة أو النافذة." وخلال العقود الثلاثة، الأخيرة أدى تلاقي ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية، والحاجة إلى غزو الأسواق من ناحية أخرى، إلى ثورة مالية لا تقل خطورة عن أهمية الثورة الصناعية التي أدت إلى تقريب أجزاء المعمورة فضلا على الحدود السياسية

---

(١) انظر : فتح الله والعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، عمان : اليونسكو، ١٩٩٦، ص ٩-١٠، وكذلك عبد الباري الدرة، مرجع سابق، ص ٦٠ .
(٢) عبد الباري الدرة، مرجع سابق، ص ٥٨.
(٣) فتح الله والعلو، مرجع سابق، ص ٦٨.

وتجاوز المكان واختصار الزمن.

وكما هو الحال في الجانب الاقتصادي، فإنه كذلك في الجانب الثقافي والمعلوماتي إذ يقول ابعض : لقد أصبحت ثورة الاتصال سمة مميزة للعقدين الأخيرين من هذا القرن ؛ فهذه الثورة زودت المواطن العربي بخيارات متعددة لتلقي المعلومات وذلك من خلال الهواتف الخلوية، الحواسيب، الإنترنت... لقد طورت شبكة الإنترنت طرق الاتصال بين الناس وخلقت طريقا سريعا للمعلومات تقوم الآن بتغير المعالم السياسية والاقتصادية والثقافية بسرعة هائلة.

أما الاتصالات، فهي موضوع الساعة. ولا يرجع ذلك إلى أنها الاتصالات سابقة لعصرها، بل على وجه أكثر دقة لأنها كانت متخلفة عن زمانها ولحقت به أخيراً؛ فالكمبيوتر أصبح أكثر قدرة تكنولوجياً بملايين المرات مما كان عليه منذ ٣٠ سنة إذ تخطت طحن الأرقام ومعالجة البيانات للإدارة وتداول الصور ولقطات الفيديو. وما زالت شبكات الاتصال لشركة الهاتف معتمدة بصورة كبيرة على السلك النحاسي. أما التوصيل المباشر بأحدث أجيال تكنولوجيا الألياف البصرية الضوئية (Optic – Fiber)، فما زال مقصورا على أضخم المؤسسات ومكاتبها الرئيسية ومراكز بياناتها ومصانعها ومخازنها[١].

إن دخول الألياف عالم الاتصال وتعميم نموذجه للاستخدامات المختلفة سينقل الإنسان إلى عالم الثانية بجزء من الدقيقة فقط. وصلت السرعة من خلال الألياف الضوئية ١٠٠ ميجابايت/ ث (١٠٠ بليون نبضة ضوء وصل. فصل في الثانية). والواقع أن مجال رفع سرعات الألياف تبدو غير محددة ؛ ففي كل وقت يصل فيه البعض إلى سرعة جديدة أعلى . وزيادة سرعة الألياف لا تعني استبدال الألياف بل يتم تغيير أجهزة استقبال النقل الإلكتروني المتصلة بكل طرف[٢].

ويرى ألفن توفلر، في كتابه أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلوماتية وما قبلها أن هذا التسارع الذي يعد جزء منه ثمرة الاتصالات السريعة، يعني أنه يمكن لنقاط

---

(١) فرانك كيلش، ترجمة حسام الدين، مراجعة عبد السلام رضوان، ثورة الانفوميديا المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك؟، الكويت : المجلس الأعلى للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٠، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٨ .

التفجر أن تتكون .. لتصبح الطريقة التي تمر به المعلومات تشكل جزءا منها وترتبط بارتباط تطورها وتقدمها بها[1].

والثورة التكنولوجية لها جوانبها الإيجابية في حال استغلالها لخدمة أهداف ورسالة ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة، من خلال العمل علي بثها عبر وسائل الاتصال، والاستفادة من التقدم التكنولوجي في إيصال القيم وترسيخها في نفوس النشء العربي. أما الجانب السلبي، فهو ترك الحابل على الغارب لاستقبال ما يبث عبر هذه الرسائل فقط دون محاولة الرد على من يحاول تشويه صورتنا الثقافية.

المطلب الرابع: ما بعد العولمة

إن العصر الذي نتحدث عنه هو عصر السرعة المرتبط بالتطور التكنولوجي عالي التقنية، عصر الحاسوب والإنترنت، وهذا العصر الذي ترتبط به العولمة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة .

إن عصر ما بعد العولمة مرتبط بظهور قوى جديدة فاعلة في السياسة الدولية، وكذلك في الاقتصاد العالمي وفي المجال العسكري أيضاً وهذه القوى المرشحة للظهور هي التحالف الصيني. الروسي أو كل على حده، وهذا يعني بروز قوى قديمه تبعث بنظرية جديدة غير الرأسمالية قد تكون نهجاً اشتراكياً مطوراً وأيديولوجية سياسية غير اللبرالية المسيطرة الآن، ومن ثم تتمحور دول وأحلاف حول القوة الجديدة للصين أو روسيا أو كلتيهما معاً في تحالف استراتيجي قد يعيد للأذهان الحرب الباردة من جديد، ومن ثم تقسيم العالم حول مركزي القوى الجديدين .

ولا يستبعد الباحث ما طرحه صموئيل هتنغتون في كتابه صدام الحضارات [2] بأن الصين هي التي ستنافس الحضارة الغربية وتتصادم معها وهو لا ينسى أن يجمل العرب والحضارة الإسلامية في هذا الصدام، فالثقافة العربية مرشحة لأن تكون ثقافة عالمية في حال نهوض الصين .

---

(١) ألفن توفلر، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) صموئيل هتنغتون، مرجع سابق .

وتجمع بين الصين [1] وروسيا [2] أهداف علنية وسرية ؛ فالصينيون والروس يقومون بتوحيد جهودهم ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس العمل لتحقيق أهداف محدودة تتمثل في عدم السماح للولايات المتحدة باقتحام الفناء الخلفي للاتحاد السوفيتي السابق القريبة من الحدود البرية الصينية، وخصوصاً في قازاخستان إذ من المتوقع أن تصبح من بين أكبر خمسة منتجين للنفط في العالم بحلول عام ٢٠١٠ والولايات المتحدة هي أكبر مستثمر أجنبي في صناعات النفط والغاز بها[3].

كذلك، فقد منحت الولايات المتحدة مساعدة عسكرية تقدر بملايين الدولارات لقازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان هذا من ناحية وتسعى إلى إقامة نظام دفاع مضاد للصواريخ [4].

وكما أن للقوة المالية والاقتصادية والعسكرية دوراً بارزاً في هيمنة الولايات المتحدة، فإن الصين ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة وحسب تعبير جيني كوريتز في مجلة البزنس ويك الأمريكية، أن هذا هو العصر الذهبي للصين، فهي تقوم بالإنفاق على البنية التحتية في برنامج ضخم وصل تقديره إلى ٦٨ مليار دولار، وهذا مؤشر على ازدهار صيني جديد ويرى الاقتصادي الصيني تشان زهاو أن الاقتصاد الصيني يبدو وكأنه في المراحل المبكرة لما يمكن أن يكون ازدهاراً قوياً جداً في المستقبل . وذلك أن الصين تستفيد من انخفاض تكاليف العمالة بنسبة اقل من ١٠٪ من التكاليف في كوريا وتايوان [5].

هذه دول صاعدة ربما تتضافر جهودها مع جهود دول أخرى فتستطيع وقف المد الأمريكي العالمي الذي وصل إلى فناء كل من روسيا والصين . وربما يدفع هاتين

---

(١) انظر محمد سعيد أبو عامود مرجع سابق تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ص ٧٢-٧٩، ص ٧٨.

(٢) انظر : أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين واليابان، الهند، الباكستان، أندونيسيا، السياسة الدولية العدد ١٤٧، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨٣، وأنظر كذلك عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٤٢، طبعة١، ٢٠٠٠، ص٤١.

(٣) تغير الحال بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث وضعت الولايات المتحدة قواعد لها في أفغانستان والدول المجاورة.

(٤) الرأي الأردنية، تاريخ ١٨/٦/٢٠٠١ العدد ١١٢٤٠، ص ٢٣.

(٥) الرأي الأردنية، تاريخ ٩/٧/٢٠٠١، العدد ١١٢٣١، ص ١٤.

الدولتين لمحاولة التمركز و التمترس حول مصالحهما ومن ثم جذب دول إلى جانبهما كالهند واليابان والباكستان من ناحية، وربما يشجع هذا الاتجاه دولاً مثل فرنسا للوقوف أمام التوسع الأمريكي الذي أصبح ينظر إلى العالم على أنه مشاع يحق له أن يؤدب ويتدخل لغايات إنسانية، كما يدعي حماية حقوق الإنسان في هذا البلد أو ذاك .

إن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة في قضايا مثل العراق وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين وكوريا الشمالية وكوبا، وصمتها بالعار تجاه دول لا يوجد فيها الحد الأدنى من حقوق الإنسان . كل ذلك مرجعه إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك المناطق.

هذه الهيمنة تدفع دولاً كثيرة للوقوف أمام هذه التصرفات والسلوكيات التي تبيح تجاوز القانون الدولي العام، وكذلك الشرعية الدولية في ازدواجية لم يسبق لها مثيل.

ولعل من المفيد استذكار بعض الأحداث والمواقف التي رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إقرارها، وتدل على بداية عهد جديد وهي :

أولاً. رفض توقيع معاهده كيوتو، الموقعة عام ١٩٩٧، الهادفة إلى حماية البيئة العالمية من كوارث خطيرة، بعد أن وافقت عليها أغلبية دول العالم، فقد رفضت الولايات المتحدة التوقيع على هذه المعاهدة بسبب إضرارها بالاقتصاد الأمريكي كما تدعي، وتأثرت اليابان بهذا الموقف ولم تعلن عن موقف محدد بشأن المعاهدة . وقد عقد مؤتمر ضم ١٨٠ دولة في مدينة بون بتاريخ ١٩/ ٧/ ٢٠٠١، للتوقيع على معاهدة كيوتو وهو الاتفاق الذي يعالج الاحتباس الحراري في العالم والناتجة عنه انبعاثات الغازات من الدول الصناعية خاصة ولا سيما الولايات المتحدة[1].

ثانياً. إقرار الولايات المتحدة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي المسمى (الدرع الدفاعي)، ويعد هذا تراجعاً ونقضاً لمعاهدة الحد من انتشار الصواريخ (آي .بي .ام) الموقعة عام ١٩٧٢، علاوة على وضع معاهدات أخرى في إطار المراجعة مثل المعاهدة

---

(١) نهى الجبالي، الآثار الاقتصادية لبرتوكول كيوتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص ص ٢٠٩. ٢١١، ص ٢١٠، وكذلك أنظر أيضاً نرمين السعدني، برتوكول كيوتو وأزمة تغيير المناخ، مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق، ص ص ٢٠٥. ٢٠٨، ص ٢٠٧وكذلك صحيفة الدستور الأردنية، ١٩/ ٧/ ٢٠٠١، العدد ١٢٢٠١، ص ١٨.

(التي تقضي بعدم وضع أكثر من رأس نووي على الصاروخ) إضافة إلى معاهدتي ستارت (١) أو ستارت (٢) [(١)] . وتعارض الصين وروسيا نظام الدفاع الصاروخي ؛ لأنـه يـدمر الميزان الاستراتيجي العالمي، ويضعف الاستقرار الـدولي ويجعلـه عرضـة لـسباق تـسلح محموم سيؤدي حتماً إلى إثارة التوتر العالمي وبالتالي إلى عـدم اسـتقرار لا تحكمـه قواعـد ومعاهدات.

ولا تقف الصين وروسيا [(٢)] وحدهما في معارضة هذا الدرع الـدفاعي الـصاروخي، إذ أن هناك أطرافاً أوروبية ما زالت تبدي تخوفاً تجاه هذا المشروع الأمريكي وتلتقي مخاوف هذه الدول مع التخوف الروسي والصيني، ومن هذه الـدول، فرنـسا[(٣)] والنمـسا وألمانيـا، وعدد كبير من دول الجنوب وخصوصاً العربيـة منهـا بـسبب المقـترح الأمريكـي إدخـال إسرائيل في هذا المشروع .

ثالثاً. مشروع العقوبات الذكية التي حاولت الولايات المتحدة فرضه على العـراق ؛ لإيجاد طريقة جديدة لفرض سيطرتها على مجلس الأمن وعلى العالم ؛ وهذه دلالة تراجع النفوذ الأمريكي داخل مؤسسات العولمة التي تساعدها على الاستمرار بلعب دورها. وقد صرح الرئيس الروسي بوتين "بأن نظـام العقوبـات غـير بنـاء وان مـن المـستبعد أن تحقـق العقوبات الذكية هدفهـا"[(٤)].

وقد فشلت هذه العقوبات بسبب الموقف الروسي الرافض لها ؛ فقـد لـوح منـدوب روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو). وما خروج عضو الولايات المتحدة من لجنة حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة[(٥)]. إلا ضربة قاسية لـسياسات وهيمنـة الولايـات المتحـدة ليس في مجال حقوق الإنسان فحسب وإنما في كافة المجالات السياسية المختلفة.

رابعاً. عودة روسيا إلى معترك السياسة الدولية من خلال سياساتها التي تغيرت كثيراً تجاه العراق وإيران من جهة وكذلك تحركاتها السياسية في القضية المحورية للعرب. القضية

---

(١) صحيفة الدستور الأردنية، ٦/٦/٢٠٠١، العدد ١٢١٥٨، ص ٣٧ .

(٢) لم تعد روسيا تعارض هذا التوجه الأمريكي فيما بعد .

(٣) عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص٢٩.

(٤) أنظر : نبيه الأصفهاني، دور روسيا الاتحادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١، ص ص ١٥٩. ١٦٢.

(٥) حيث عادت الولايات المتحدة لكسب عضويتها في اللجنة المذكورة من جديد في بداية أكتوبر ٢٠٠٢.

الفلسطينية. مع عدم المبالاة التي تقوم بها الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط فإن صورة الانفراد الأمريكي في العالم أصبحت مهزوزة(١).

خامساً. الدور الصيني : شكلت حادثة طائرة التجسس الأمريكية بداية أزمة وبداية مرحله تؤسس لوجود صيني فعال في منطقة الشرق الأدنى، ومع مطالبة الصين باعتذار علني من الولايات المتحدة الأمريكية على ما فعلته ورفضها كل الاتصالات والحلول الدبلوماسية التي تحول دون اعتذار رئيس الهرم الأمريكي علناً باءت بالفشل، مما أضطر الرئيس الأمريكي للاعتذار للشعب الصيني . ومن الملاحظ أن موقف الصين دل على ثقة بالنفس كما إن انتقاداتها القوية تجاه الدرع الصاروخي الأمريكي، يعلن عن بداية مرحلة جديدة ما بعد العولمة(٢).

سادساً ـ الحركات المضادة للعولمة والتي تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية قمة هرمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى السيطرة والهيمنة في جميع المجالات.

ومما يدل على مساوئ العولمة ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية؛ فقد لخصت مخاطر العولمة بأنها تترجم "بزيادة الفقر وعدم المساواة". وذكر الأمين العام لمنظمة العفو الدولية السنغالي بيار ساني "أن هناك ١,٣ مليار نسمه على الأقل يحاولون العيش بأقل من دولار واحد في اليوم" وأن منظمة العفو "تحاول الآن التحرك بطريقة مباشرة لصالح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٣).

وبدأ الحركة المضادة للعولمة على مستوى العالم(٤)، بحيث أصبح لها أنصار يؤيدونها ويحاولون منع الكبار (٨) من السير قدماً في تطبيق مخططاتهم الساعية إلى زيادة دخل الدول الغنية بغض النظر عن باقي الدول، فقد احتج مناهضو العولمة في سياتل ودافوس وجنوا إذ أعلنوا معارضتهم للعولمة وقد شكل آلاف المتظاهرين قافلة ملونة وفي تظاهرة مضادة لقمة الدول الثماني وصل عدد المحتجين الفعلي إلى (٥٠) ألف حسب روبرنو دي

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٩. ١٦٢.

(٢) أنظر : عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق.

(٣) صحيفة الرأي الأردنية، ٣١/٥/٢٠٠١، العدد ١١٢٢٢، ص ١٩ .

(٤) أنظر سعيد اللاوندي، أمريكا. أوروبا العولمة والعولمة المضادة!، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ص ١٢٨. ١٣٠.

مونتيس أحد المنظمين [١]، وأسفرت الجابهات بين المتظاهرين والشرطة عن مقتل شاب متظاهرين [٢].

إن حروب المستقبل ليست حروباً نووية بالضرورة، وإنما قد تأخذ أشكالاً أخرى مثل الحرب الإلكترونية، وهذه الحرب تحتاج إلى معدات بسيطة مثل الإنترنت إضافة إلى عقول مبدعة تستطيع أن تضرب قوة الخصم في عقر داره.

ونظراً لخطورة هذا النوع من الحروب المستقبلية عقد مؤتمر دولي في مدينة سدني الأسترالية. وقد أعلن قائد القوات الأسترالية المسلحة كريس باري أن أكثر من ٣٠ دولة طورت برمجيات حاسوبية هجومية خاصة بشن الحروب، تستطيع أن تدمر البنى التحتية للدولة المستهدفة وتجهيزاتها العسكرية وقطع اتصالاتها وإمداداتها من الطاقة وشل أنظمة القيادة العسكرية فيها [٣].

ومثل هذه الأنظمة مستخدمة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وهي بهذا عرضة لمثل هذه الحروب إذ ستشكل حرب الحاسوب (الإنترنت) إحدى حروب المستقبل.

يتضح مما سبق، أنه كلما ازدادت الهيمنة الأمريكية، أيقظت الأطر السابقة الفاعلة أثناء الحرب الباردة . وكلما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية واعتمدت على الإنترنت والحوسبة لأعمالها ونشاطاتها من اتصالات مدنية وعسكرية واقتصادية (تجارة الإلكترونية)، كانت عرضة لحرب الحاسوب، وكلما اختل ميزان القوى، أصبح العالم عرضة للفوضى السياسية والعسكرية والعولمة.

وربما يعني ذلك بداية النهاية لمرحلة العولمة وبدء حقبة جديدة هي ما بعد العولمة، تلعب فيها أطراف أخرى – وربما تكون دولاً صغيرة قوية تكنولوجياً ومعرفياً – تلعب دوراً دولياً بارزاً في المستقبل القريب أو قد تفضي إلى فوضى سياسية، في جميع المجالات مع غياب لدور الدولة القائدة بعينها. الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تتعدد أقطاب القوى السياسية.

---

(١) صحيفة الرأي الأردنية، المرجع السابق.
(٢) صحيفة الدستور الأردنية، ٢١/ ٧/ ٢٠٠١، ١٢٢٠٣، ص ١٤.
(٣) صحيفة الرأي الأردنية ٤/ ٧/ ٢٠٠١، العدد ١١٢٢٦، ص ٣ .

المبحث الثالث

الخطاب الرسمي الأردني بشأن العولمة

تتحدد جوانب قوة وتأثير العولمة، وفاعليتها، في رسم السياسة العامة الأردنية، على جميع الأصعدة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية..الخ، من خلال مستويات الخطاب الملكي الأردني، الموجه لمجلس الأمة، والحكومة الأردنية، وكذلك الشعب الأردني من ناحية أخرى، في افتتاح دورات مجلس الأمة العادية من كل سنة وقد اختير خطاب العرش للدراسة والتحليل لمجلس الأمة الحادي عشر، لإخضاعه وتحليل مضمونه ومعرفة مدى انسجام ومواءمته مع توجهات العولمة.

أما المستوى الثاني من الخطاب الرسمي، فهو يتمثل في كتب التكليف الموجه للحكومات بعينها، ويقصد به تحديد مهام الحكومة في فترة زمنية وظرف سياسي واقتصادي وإقليمي ودولي محدد.

ويأتي المستوى الثالث من الخطاب الرسمي؛ ألا وهو البيان الحكومي لنيل الثقة على أساسه من مجلس النواب، إذ تعتبر خطة العمل الحكومية وبرنامجها الذي من المفترض أن يمارس مجلس النواب، دوره الرقابي والحسابي لها، كما ويأتي في نفس الإطار التزام الحكومات الأردنية المشكلة في فترة الدراسة، ومعرفة مدى اتجاهاتها هل هي مواءمة ومنسجمة ومتمشة مع اتجاهات العولمة ؟ وهل هي تسعى لتعديل تشريعاتها؟ للمواءمة والمضي قدماً في تعزيز ظاهرة العولمة محلياً.

ويعالج هذا المبحث تحليل الخطاب الرسمي الأردني بشأن العولمة، من خلال ثلاثة مطالب تنقسم إلى :

المطلب الأول: الخطاب الملكي بشأن العولمة.

المطلب الثاني: الخطاب الحكومي.

المطلب الثالث: أثر العولمة في الخطاب الرسمي الأردني وانعكاسه على السيادة الوطنية.

المطلب الأول: الخطاب الملكي بشأن العولمة

يمكن تقسيم التوجهات الملكية الرسمية بشأن الرؤية الأردنية للعولمة، إلى مستويين :

المستوى الأول. ويقسم إلى قسمين :

أولاً. التوجيهات الملكية في خطاب العرش لدى افتتاح مجلس الأمة الحادي عشر نموذجاً في بداية دورته العادية من كل سنة.

ثانياً. تحليل مفردات ومصطلحات العولمة في الخطب الملكية الموجه لمجلس الأمة الأردني للأعوام ١٩٨٩-٢٠٠٠ .

المستوى الثاني. ويقسم إلى قسمين :

أولاً. كتب التكليف التي يوجه بها الملك حكوماته للعمل على أساسه.

ثانياً. تحليل التوجيهات الملكية في كتب التكليف الموجهة للحكومات الأردنية.

المستوى الأولى :

أولاً. التوجيهات الملكية : خطاب العرش في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة.

١. خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر ١٩٨٩/١١/٢٧.

تبدو مفردات العولمة في هذا الخطاب في جوانب عديدة، وهي [(١)]:

أ. إعداد قانون خاص لحماية الملكية الأدبية.

ب. السعي نحو تنظيم عمليات النقل البري للركاب والبضائع.

ج. اتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية لتسهيل انسياب البضائع والركاب في العقبة.

د. توفير المناخ الاستثماري في ميدان الصناعة.

هـ. إعداد قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين.

---

(١) أرشيف مجلس الأمة، خطاب العرش، الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر عمان في ١٩٨٩/١١/٢٧.

و. وضع قانون للصناعة وتعديل قانون العلامات التجارية.

ح. إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.

ط. إنشاء جهاز مستقل لمتابعة الشؤون البيئية.

٢.خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر في ١٧/١١/١٩٩٠. وتبرز مفردات العولمة في الجوانب التالية [١]:

أ. وضع قانون حماية المؤلف.

ب. تهيئة منابر الحوار الديمقراطي.

ج. السعي نحو إيجاد أسواق جديدة للسلع الأردنية.

د. العناية بالبيئة.

٣.خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر عمان ١/٢/١٩٩١، ودعا إلى [٢]:

أ. العمل على توسيع دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية.

ب. العمل على خلق بيئة استثمارية تنافسية وتحديد المشاكل القطاعية.

ج. إعطاء الحوافز الضرورية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في العملية التنموية.

د. إدخال إصلاحات هيكلية.

هـ. إعداد المشروع المعني باستراتيجية البيئة لإيجاد توازن بيئي مستمر بين عناصر البيئة الرئيسية.

و. التنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين فيما يتعلق بصفة الوفد الأردني الفلسطيني التي يستند إليها في التعامل مع مؤتمر السلام الدولي.

ز. حل القضية الفلسطينية بطرق سلمية.

---

(١) أرشيف مجلس الأمة، خطاب العرش، الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر عمان في ١٧/١١/١٩٩٠.

(٢) خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر ١/١٢/١٩٩١.

٤.خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر في ١٩٩٢/١٢/١، ونادى بالآتي [١].

أ. وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية البيئة.

ب. تقديم مشروع قانون للبيئة.

ج. إنشاء جهاز مستقل للبيئة.

د. التأكيد على ثوابت الموقف الأردني في عملية السلام.

هـ. اعتماد مبدأ شمولية الحل ...

خطاب العرش يتميز عن باقي الخطابات السياسية الأردنية، ببعد النظر وسعة الاطلاع والمعرفة ومجاراة المستجدات والمتغيرات ذات الأبعاد الدولية والإقليمية، علاوة على استقراء ملامح المستقبل من خلال التغير الحادث في النظام الدولي والتغيرات المستمرة.

وأدخلت خطب العرش مفردات جديدة ومصطلحات تحاكي المستقبل وتهيئ له.

وتضمنت التأكيد على مجالات الحريات العامة، والديمقراطية، وانسياب البضائع والركاب، والاهتمام بالمنافسة، وإعطاء القطاع الخاص دوراً بارزاً مستقبلياً، والإعداد لقوانين مستقبلية مثل : قانون البيئة، واستراتيجية البيئة، وحمايتها، ووضع قانون للعلامات التجارية، وحماية الملكية الفكرية، وفتح المجال أمام الاستثمارات.

تقدم هذه المصطلحات مؤشرات مهمة في مجالات السياسة؛ التعددية الديمقراطية والاقتصاد من خلال القطاع الخاص ومنافسيه.

وقد تم التأكيد على مجالات البناء السياسي الديمقراطي من خلال التركيز على الاهتمام بمقتضيات التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات وإرساء دولة القانون من خلال إقرار تشريعات وقوانين لهذه الغاية، وسيتم التحليل الخطاب الملكي بشكل مفصل تالياً.

---

(١) خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر ١/ ١٢/ ١٩٩٢.

ثانياً. تحليل مفردات ومصطلحات العولمة في الخطاب الملكي الموجه لمجلس الأمة الأردني للأعوام ١٩٨٩- ٢٠٠٠[1].

تكمن أهمية هذه الخطب في أنها خطب توجيهية للحكومة ومجلس الأمة في الوقت نفسه ؛ فهي تحدد اتجاهات المرحلة السياسية والاقتصادية بشكل خاص وجميع الاتجاهات الأخرى بشكل عام . وقد استند الباحث في رصد هذه المفردات والمصطلحات في الخطب الملكية للفترة المذكورة ؛ كونها بداية التغيرات السياسية والاقتصادية الخاصة في مدخلات ومخرجات العملية السياسية الأردنية .

وقد اتبع الباحث المنهج الذي اتبعه صموئيل هتنغتون في رصد التحول من مصطلح "العالم الحر" إلى مصطلح "الغرب" في مجلة نيويورك تايمز ومجلة الواشنطن بوست ومجلة كونجرس ناشونال ريكورد، كمؤشر على التغير والتحول الحاصل في مرحلة دراسته ١٩٨٨-١٩٩٣. وقد دلت النسبة المتزايدة لصالح الغرب كحضارة على حساب المصطلح الأيديولوجي "العالم الحر"[2].

١.المجال السياسي :

إن المؤشر الدال على وجود مصطلحات ومفردات تؤسس أو توجه نحو مرحلة جديدة، هو مؤشر يصلح للأخذ به بوصفه دلالة لبيان نشوء مرحلة سياسية واقتصادية جديدة تترك آثاراً في المجالات الأخرى.

ويبين الجدول التالي رقم (٢) أهم مفردات ومصطلحات العولمة السياسية، وكذلك موضحاً بالرسم البياني رقم (١) ويبين الجدول رقم (٣) الذي يليه مصطلحات ومفردات العولمة الاقتصادية موضحة بالرسم البياني.

---

(١) لقد أخضعت جميع خطابات العرش الملكية الموجه لمجلس الأمة الأردني للفترة محل الدراسة١٩٩٠-٢٠٠٠، وقد بدأ بها ١٧/ ١١/ ١٩٨٩، نظراً لأن الحياة البرلمانية استئنفت في شهر نوفمبر ١٩٨٩.

(٢) صموئيل هتنغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥..

جدول رقم (٢)

يبين أهم المفردات الدالة على مصطلحات العولمة السياسية في خطاب العرش الملكي للأعوام ١٩٨٩- ٢٠٠٠

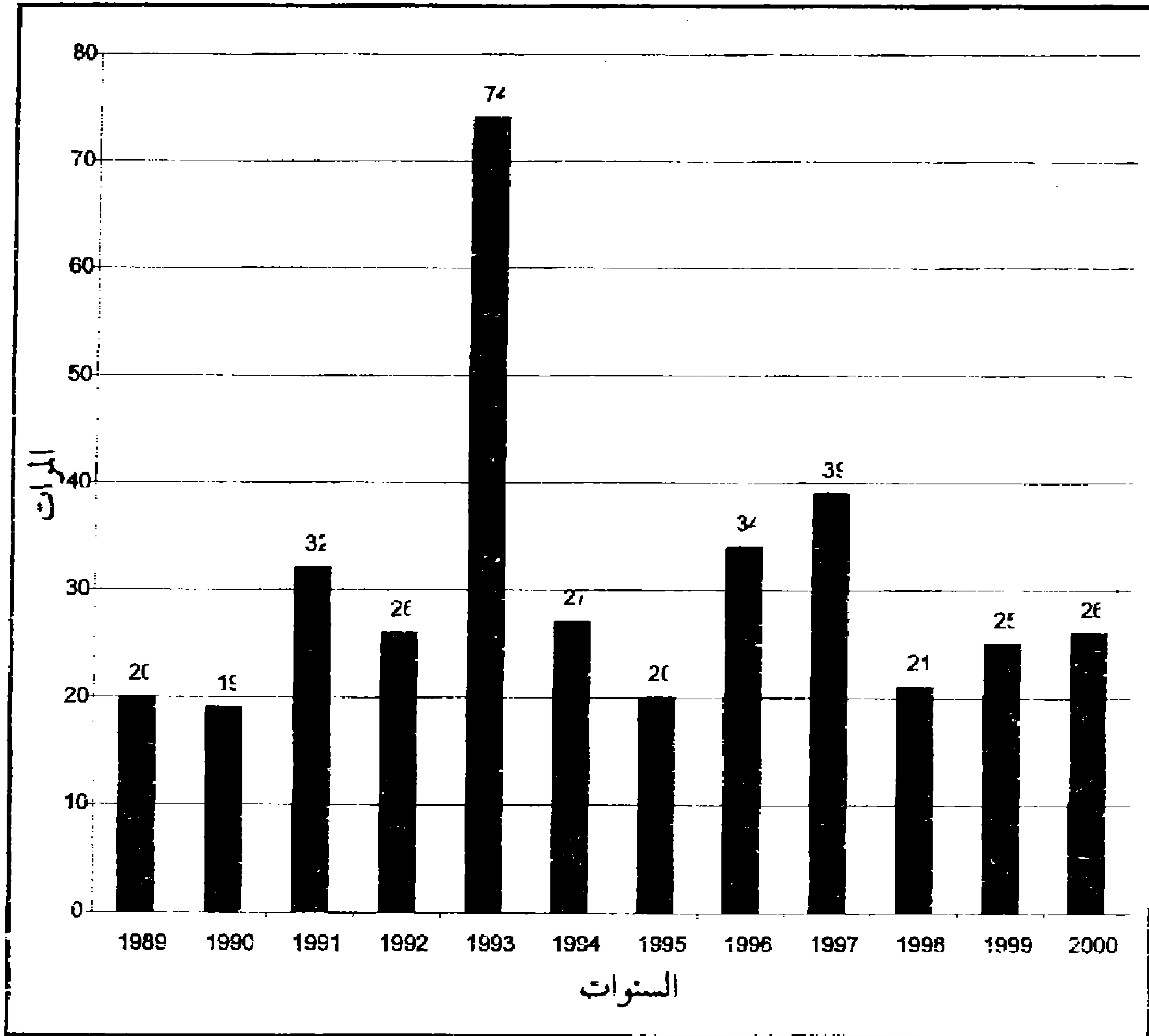
الرقم	المجال	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
1	المشاركة السياسية والتمثيل النيابي	٤[1]	١			١٣			٣	١	٥		١
2	التعددية	١	١	٣	٣	٣	٢	١	٣	٣	٣	١	١
3	الانتخابات	٣				٧				٤		١	١
4	الحريات العامة	٣	٢	٤	٢	١٠	٣	٣	٢	٤	١	٤	٣
5	المسيرة الديمقراطية	٢	٦	٨	٥	٩	٦	٤	٧	٤	٥	٨	٣
6	حقوق الإنسان	٥	٤	٤	٥	٥	٤	١	٢	٢		١	٢
7	سيادة القانون والرقابة البرلمانية	٢		٣	٢	١٣	٥		٥	٤	٢	٢	١
8	دولة المؤسسات وإلغاء الأحكام العرفية		١	١	١		١						٣
9	المرأة وتطوير المناهج والمباحث التربوية				١	١	١	٢		١١	١	٣	٥
10	مسيرة السلام			٦	٤	١١		٨	٨	٣	٢	٣	٣
11	حرية الإعلام والتعبير عن الرأي		٤	٣	٣		٥	١	٤	٢		١	٢
12	مؤسسات المجتمع الأردني					٢				١	٢	١	١
	المجموع	٢٠	١٩	٣٢	٢٦	٧٤	٢٧	٢٠	٣٤	٣٩	٢١	٢٥	٢٦

---

(١) تعني هذه الأرقام عدد تكرار المفردات في خطاب العرش الملكي لهذه السنة.

رسم بياني رقم (١)

رسم بياني يبين تحليل لمفردات ومصطلحات العولمة السياسية في خطاب العرش الملكي للأعوام ١٩٨٩- ٢٠٠٠.



وبعد إخضاع الجداول للمعالجة الحاسوبية، يتبين أن الرسوم البيانية تعطي مؤشرات في المجال السياسي تدل على تفاوتات متقاربة أحياناً . واتسام الخطاب بعناصر الثبات، والاستقرار، والشمولية، وسعة الاطلاع بمواكبة الأحداث والمجريات ذات الأبعاد الدولية والإقليمية والعربية والمحلية، واستجلاء واستقراء ملامح المتغيرات المستقبلية.

وقد تضمن خطاب العرش الأبعاد السياسية، فقد شملت اثني عشر مجالاً من مجالات المشاركة السياسية، إذ بلغت (٢٠) عشرين نقطة في بداية المسيرة الديمقراطية وتدرجت مع تفاوت طفيف، إذ بلغت (١٩) نقطة في العام الذي يليه و (٣٢) نقطة للعام

١٩٩١ و(٢٦) نقطة للعام ١٩٩٢ ثم ارتفعت ارتفاعاً لافتاً في عام ١٩٩٣ إذ بلغت (٧٤) نقطة ويعود ذلك إلى ارتفاع معالم المسيرة الديمقراطية بعد إقرار قوانين ناظمة للحياة السياسية مثل قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر، وبداية مجلس جديد، وحظيت المجالات المعنية بشؤون المسيرة الديمقراطية، والحريات العامة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والرقابة البرلمانية، بأهمية نسبية تفوق المجالات الأخرى؛ ذلك لأن هذه المجالات تنسجم مع مقتضيات المرحلة التي اتجهت نحو التحول الديمقراطي، وبناء دولة المؤسسات، وترسيخ دعائم القانون، وإعداد التشريعات اللازمة لتعميق المرحلة الديمقراطية، وجاءت انعكاساً لتحولات التي شهدها العالم.

٢.٤المجال الاقتصادي :

يدل الجدول الآتي على تضمن خطاب العرش الملكي الموجه لمجلس الأمة الأردني للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ أحد عشر مجالاً اقتصادياً جديداً، تفسح المجال للقطاع الخاص لأخذ دور فاعل على صعيد المشاركة في صنع السياسات وللحلول محل الدولة في معظم القطاعات الحيوية .

يظهر في الجدول الاقتصادي الآتي أن مجالات التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والخصخصة قد حازت على اهتمام نسبي يفوق غيره من المجالات.

ويبدو من الرسم البياني الآتي أن مفردات ومصطلحات العولمة الاقتصادية بدأت متخصصة مقارنة بمصطلحات ومفردات العولمة السياسية في الخطب الملكية مجال الدراسة، وقد أخذت حيزاً تنفيذياً بوتيرة منتظمة أخضعت إلى تحرير الأسواق ورفع القيود الحمائية على الصناعات والمنتجات الاقتصادية الأخرى .

وقد تم تخفيض الجمارك لتصل لـ ٤٠٪ وتعديل التشريعات الاقتصادية والتجارية والجمارك وغيرها ؛ لتتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية . وقد أفضت الحالة الاقتصادية الجديدة إلى تتوج جهود الدولة بالحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية .

ومن الملاحظ أن زيادة الاهتمام بالمجال السياسي أكثر منه في المجال الاقتصادي إلا أن وتيرة العولمة الاقتصادية كانت أسرع منها في العولمة السياسية في الأردن ضمن مجالات دراسة خطاب العرش؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام الذي يرى أن العولمة الاقتصادية لا تشكل أثراً سلبياً عليه، وأن الأثر الحاد –الأثر السلبي– يقع على المجتمعات الأقل دخلاً أي الأغلبية الصامتة .

أما المجال السياسي. أي العولمة السياسية. فإن أثرها مباشر ذلك أنه في حال إقرارها، فإن هناك نظاماً سياسياً وسلوكاً عاماً قد يحل نتيجة لذلك، من ملامحه! تداول السلطة عند تفعيل دور الأحزاب السياسية، وتعميق مفهوم دولة المؤسسات والقانون، وبطبيعة الحال لا تريد الدولة أن تصل إلى هذا المستوى من العولمة السياسة محلياً.

أما الأمر الآخر الملاحظ في الجدول والرسم البياني، فهو الاهتمام بـ"عملية السلام" كمتغير بقوة في خطاب العرش، وما تبعه من إجراءات عملية أدت إلى عقد اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤. فقد ظهر هذا المؤشر كأثر طبيعي للمتغيرات الدولية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الأردني خارجياً وداخليا.

جدول رقم (٣)

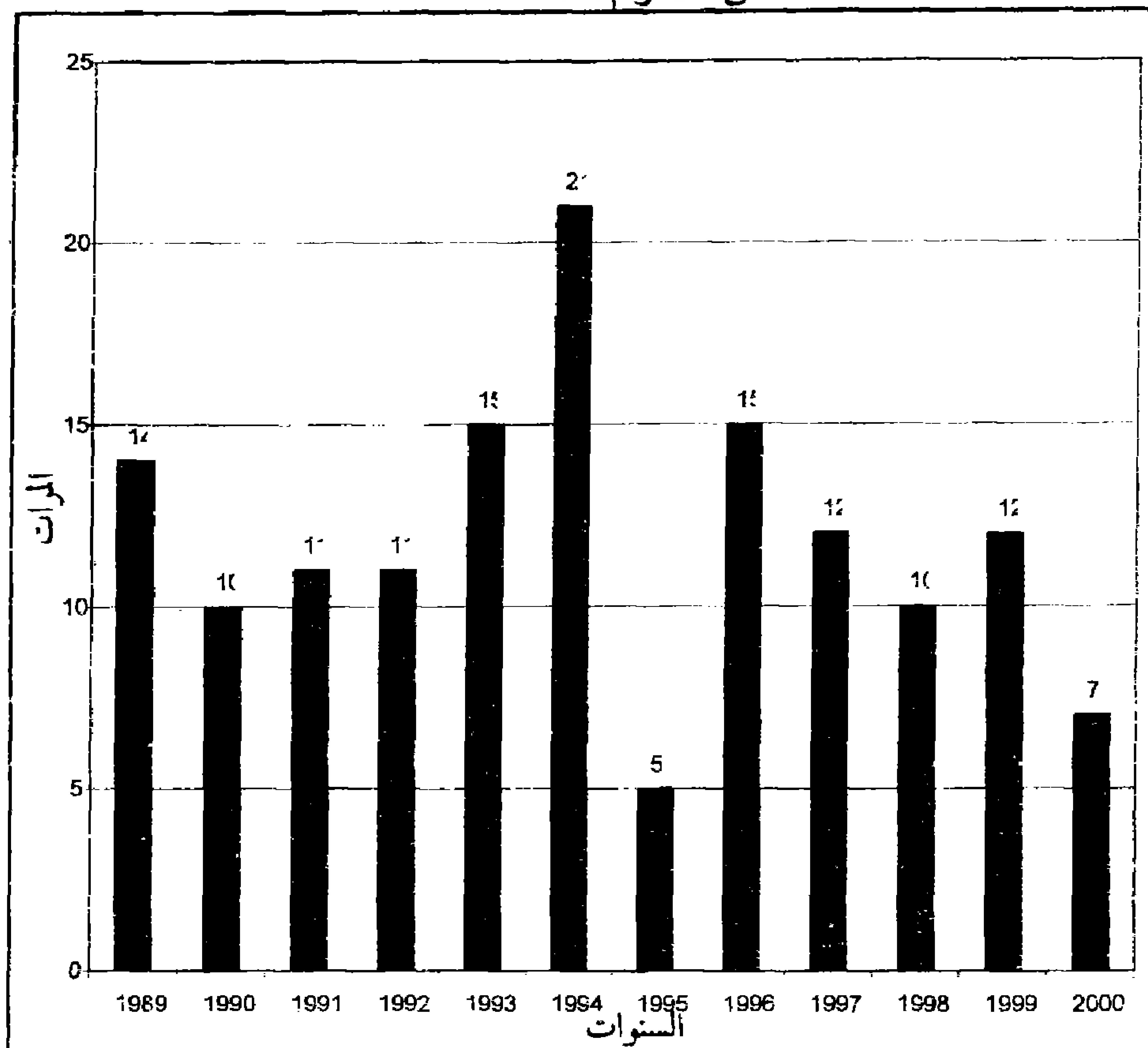
يبين أهم المفردات الدالة على مصطلحات العولمة الاقتصادية في خطاب العرش الملكي للأعوام ١٩٨٩- ٢٠٠٠

الرقم	المجال	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
1	انسياب البضائع وتحرير الأسواق	2[1]							1		1		
2	تشجيع الاستثمار الخارجي وجذب رؤوس الأموال					1		1	2	1	3	3	
3	التصحيح الاقتصادي	6	6	2	2	2	3		1	4	1		2
4	إعادة الهيكلة	1	1	2	1	1	1	3		1	1	2	2
5	التخاصية وتفعيل القطاع الخاص		1	2		8	5	1	5	3	3	1	2
6	حماية الملكية الفردية		1				9						
7	المعلوماتية والشفافية والقدرة التنافسية	1	1	2	2				3			5	
8	الشراكة الأوروبية								1	1			
9	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية								1	1			
10	المقاييس والبيئة	4		3	6	3	3		1				1
11	شبكة الأمان الاجتماعي									1	1	1	
	المجموع	14	10	11	11	15	21	5	15	12	10	12	7

(1) تعني هذه الأرقام عدد تكرار المفردات في خطاب العرش الملكي لهذه السنة.

رسم بياني رقم (٢)

رسم بياني يبين تحليل لمفردات ومصطلحات العولمة الاقتصادية في خطاب العرش الملكي للأعوام ١٩٨٩- ٢٠٠٠.



المستوى الآخر:

أولاً. كتب التكليف الملكية التي يوجه بها الملك حكومات العمل على أساسه :

تمثل هذه الكتب المستوى الثاني الذي يعبر عن التوجهات الملكية تأتي بمنزلة توجيهات عملية أكثر منها نظرية، وهي :

١. كتاب التكليف الملكي لمضر بدران لتشكيل الحكومة في ١٩٨٩/١٢/٢[1].

اشتمل هذا الكتاب على مفردات ومصطلحات وتوجيهات ذات دلالات تشير إلى وعي بالمتغيرات الدولية وهذه المفردات والمصطلحات هي:

أ. مطالبة الحكومة بتنشيط دور القطاع الخاص وتعديل القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

ب. الإسراع في تنفيذ برنامج التكليف الاقتصادي متوسط المدى وصولاً لتحقيق إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ج. وضع استراتيجية لمعالجة المديونية الخارجية.

د. التأكيد على تعميق الديمقراطية.

هـ. إيلاء الحريات العامة قدراً عالياً من الاحترام والاهتمام.

و. التأكيد على سيادة القانون واحترام الرأي والرأي الآخر- التأكيد على المشاركة الشعبية.

٢. كتاب التكليف الملكي لطاهر المصري لتشكيل الحكومة بتاريخ ١٩٩١/٦/١٩. وقد شمل المضامين التالية[2]:

أ. احترام حقوق الإنسان ضرورة الانفتاح على العالم وبناء جسور الثقة.

ب. استصدار أو تعديل القوانين ذات الصلة باستكمال بناء الديمقراطية.

ج. تطبيق التعددية السياسية وإصدار قانون للمطبوعات والنشر وقانون ترخيص الأحزاب.

د. التأكيد على أن الديمقراطية هي واحدة من أهم قواعد الأمن الوطني.

هـ. الديمقراطية، نهج عام وطريقة حياة.

و. وضع خطة متوسطة المدى نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ز. تفعيل دور القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الرأسمالية المحلية والدولية.

ح. حماية البيئة.

ط. التوصل إلى سلام عادل وشامل.

---

(١) كتاب التكليف الملكي لمضر بدران في ٢/ ١٢/ ١٩٨٩.

(٢) كتاب التكليف الملكي لطاهر المصري لتشكيل الحكومة بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩١.

٣.كتاب التكليف الملكي لزيد بن شاكر لتشكيل الحكومة بتاريخ ١٩٩١/١١/٢١. وتضمّن المضامين التالية[١]:

أ. ترسيخ النهج الديمقراطي وسيادة القانون.

ب. استكمال الحياة الديمقراطية وصولاً إلى التعددية السياسية.

ج. وضع قانون للأحزاب وقانون للمطبوعات والنشر.

د. التثقيف الديمقراطي.

هـ. توفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال.

و. التركيز على اقتصاد الخدمات من سياحة ونقل استثمارات.

ز. تعميق القطاع الخاص.

ح. التأكيد على ضرورة مواصلة المشاركة في عملية السلام.

ثانياً. تحليل التوجهات الملكية في كتب التكليف الموجهة للحكومات الأردنية :

يمكن القول أن كتب التكليف الملكية الموجهة للحكومات المتعاقبة، منذ عام ١٩٩٠، كانت تشير بوضوح لتأثرها بمجمل التغيرات الدولية الحادثة.

فقد عملت هذه المتغيرات على فرض ذاتها على مجمل النظم السياسية في دول الجنوب إلى حد ما، وقد تجاوبت الأردن لهذا التوجه الجديد، نحو دمقرطة شكل الحكم وتفعيل نصوص دستورية وقوانين ديمقراطية لم تكن لتفعل لولا حدوث تغيرات جذرية على بنية النظام العالمي الجديد "العولمة".

ويتضح أن صانع القرار الأول قد استقرأ ذلك التوجه العالمي، وعمل على ترسيخه من خلال تفعيل المسيرة الديمقراطية والحياة البرلمانية وإلغاء للأحكام العرفية وإعمالا لقوانين معطلة وصياغة تشريعات وقوانين جديدة، أكثر تطوراً وتقدماً من ذي قبل، تدفع بالحياة السياسة وتحاكي العمل السياسي في الغرب، وقد استكملت الحكومات المتعاقبة بالتشريعات الناظمة للحياة السياسية الديمقراطية بشكل ملفت للنظر في بداية النصف الأول من العقد الماضي متوافقة مع توجهات العولمة السياسية، هذا وقد ركز كتب التكليف الملكية على الأمور التالية :

---

(١) كتاب التكليف الملكي لزيد بن شاكر لتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٩١.

١. تعميق وترسيخ الديمقراطية كنهج سياسي عام.
٢. التأكيد على سياسة القانون واحترام الرأي والرأي الأخر.
٣. التأكيد على المشاركة العامة في الحياة السياسية من خلال الانخراط في الأحزاب والمشاركة في الانتخابات النيابية.
٤. إقرار مبدأ التعددية السياسية الحزبية.
٥. إقرار قوانين الديمقراطية، مثل : قانون الانتخاب وقانون الأحزاب وقانون المطبوعات والنشر...الخ.
٦. إقرار مبدأ إفساح المجال للقطاع الخاص المساهمة في إدارة الاقتصاد الوطني والبدء بعملية خصخصة المؤسسات والشركات العام المملوكة للدولة.
٧. العمل على جذب رؤوس الأموال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
٨. العمل على تحرير الأسواق.
٩. الالتزام ببرنامج التكيف الاقتصادي.
١٠. التركيز على ضرورة الإسهام في عملية السلام.

وهذه التوجيهات التي طالبت كتب التكليف الملكية من الحكومات الالتزام والعمل على تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: الخطاب الحكومي الأردني

يتناول هذا المطلب موضوع الخطاب الحكومي الأردني من زاويتين هما تحليل مفردات الخطابات الحكومية الموجهة لمجلس الأمة الحادي عشر، بوصفه أول مجلس منتخب بعد إقرار مبدأ المشاركة السياسية العامة، ومن ثم يتناول التزام الحكومات المتعاقبة في فترة محل الدراسة على النحو التالي :

أولاً. الخطاب الحكومي :

فهو الخطاب الحكومي؛ أي البيان الحكومي لنيل الثقة على أساسه من مجلس النواب وقد تقدمت حكومتان ببيان حكومي لنيل الثقة على أساسه واعتمدت حكومة ثالثة كتاب التكليف الملكي لنيل الثقة على أساسه، إذ يجيز الدستور الأردني للحكومة اعتبار كتاب

التكليف الملكي بياناً لها لنيل الثقة، ويعد خطاباً للحكومة نفسها[1].

١ـ البيان الوزاري لمضر بدران المقدم لنيل الثقة من مجلس النواب الحادي عشر بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩[2]، وقد اشتمل على النقاط التالية :

أ. توفر الإرادة السياسية لإلغاء الأحكام العرفية وتصفية الآثار الناتجة.

ب. إعادة جوازات السفر المحجوزة.

ج. الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

د. الالتزام بحرية العمل والسفر والتنقل.

هـ. إعادة المجالس المنتخبة للصحف.

و. إلغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين.

ز. تجميد العمل بالأحكام العرفية.

ح. إنضاج الرأي العام والتزام المواطن بالدفاع عن حقوق الإنسان.

ط. التأكيد على أن الشورى والديمقراطية تشكلان معالم تفاعل المواطن مع التجربة الديمقراطية واعتبار الحرية العامة أساسا لها.

ي. إطلاق الحريات العامة والمساواة أمام القانون.

ك. التأكيد على قيام الحكومة بصياغة ميثاق وطني ينبثق عن أحكام الدستور، استقلال القضاء وحرمته.

ل. إجازة حق التأليف.

م. إعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر.

ن. إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية.

س. التأكيد على تبني الحكومة برنامج التصحيح الاقتصادي وجعله برنامجاً وطنياً اقتصادياً شاملاً.

---

(١) انظر المادة (٣/٢٤) من الدستور الأردني .

(٢) البيان الحكومي الوزاري لنيل الثقة لحكومة مضر بدران بتاريخ ١٩٨٩/١/١٩ .

٢.البيان الحكومي الوزاري لطاهر المصري لنيل الثقة على أساسه بتاريخ ١٩٩١/٧/١١. وشمل المضامين التالية[1].

أ. دفع المسيرة الديمقراطية وتعميق مفهومها وتوسيع قاعدتها كي تتجاوز حدود التعددية السياسية وصولاً إلى المشاركة الفعالة في صياغة القرار على قاعدة احترام الرأي الآخر.

ب. ترسيخ دعائم دولة القانون واحترام حقوق المواطنين.

ج. التأكيد على العمل المؤسسي وسيادة القانون.

د. وضع التشريعات المتعلقة بالحريات، وقانون الأحزاب، والمطبوعات والنشر، إنهاء الأحكام العرفية.

هـ. العناية بالبرنامج الحكومي الاقتصادي.

و. توفير البيئة الاستثمارية الصحية.

ز. توفير المناخ المناسب لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

ح. تعزيز الانفتاح والتفاعل مع المجتمع الدولي.

ط. التأكيد على العملية السلمية (السلام) – استيعاب التحولات العميقة في العلاقات الدولية.

ي. وبما أن مجلس الأمة من مؤسسات الدولة المهمة وركن أساس في العملية الديمقراطية في المسيرة البرلمانية، وهو المجلس الذي يقرر السياسات وبراهين الحكومة في أعمالها ويضع التشريعات والقوانين فإن وجهة نظره ورؤياه تعد بعداً أساسياً في الخطابين الرسمي والشعبي من حيث انتخابه وتمثيله، أما الرسمي والشعبي من حيث انتخابه وتمثيله أما الجانب الرسمي من حيث موافقته ومصادقته على التشريعات والاتفاقات والمعاهدات والتي بدونه لا تعد سارية أو قانونية – دستورية.

ثانياً. التزام الحكومات المتعاقبة باتجاهات العولمة :

اتجهت الحكومات الأردنية المتعاقبة نحو تطبيق إجراءات الدخول لفتح الأسواق وانسياب البضائع ورؤوس المال والدخول في العولمة، وسنعرض تالياً أهم السياسات

---

(١) البيان الحكومي الوزاري لحكومة طاهر المصري لنيل الثقة ١١/ ٧/ ١٩٩١.

المتبعة للانخراط في اتجاهات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة كنهج سياسي واقتصادي.

١.البيان الحكومي الوزاري لعبد الكريم الكباريتي :

فقد تضمن بيان نيل الثقة لحكومة عبد الكريم الكباريتي ما يلي: تجسيداً لمبادئ العمل الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحرية الرأي وسيادة القانون فستعمل على تعميق الحوار وصون الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان.

وستعمل الحكومة لإعادة النظر في أدوار مؤسسات القطاعين العام والخاص، وإرساء قواعد الملاءمة لبيئة مقررة للاستثمار، وتوسيع استثمارات القطاع الخاص. وستستمر الحكومة في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٨، وستعمل على استكمال حزمة القوانين الاقتصادية التي تجعل الاستثمار مجزياً للقطاع الخاص. وستعمل حكومتي للإعلان عن المزيد من خصخصة المشاريع[١].

٢.البيان الحكومي الوزاري لعبد السلام المجالي :

وكذلك خطاب حكومة عبد السلام المجالي للرد على كتاب التكليف السامي فقد جاء فيه: ستركز الحكومة جهودها في الصعيد الداخلي على تعزيز الديمقراطية وترسيخها وبناء المجتمع الأردني وتدعيم أركانه القائمة على العدل والمساواة والشفافية وكذلك فإن الحكومة عازمة على الاستمرار في تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي وتطبيق برنامج الخصخصة ودفع القطاع الخاص ليمارس دوراً أوسع في تنمية الوطن وإدارة موارده ومرافقه[٢].

٣.البيان الحكومي الوزاري لعبد الرؤوف الروابدة :

أما حكومة عبد الرؤوف الروابدة، فقد جاء في بيانها ما يتضمن العمل للسير في إجراءات الدخول إلى العولمة بجميع أشكالها. فقد جاء فيه : أن الديمقراطية هي منهج الحياة

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي، التكليف والثقة، ١٩٩٦، وزارة الإعلام، عمان : دائرة المطبوعات والنشر ص ٣٧-٥٠.

(٢) المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي، عمان : دائرة المطبوعات والنشر، ١٩/٣/١٩٩٧. ص ١٨-٢٠ .

الذي ارتضيناه، الذي يضمن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وأن الحكومة مصممة على ترسيخ قواعد الديمقراطية وممارساتها في جميع مناحي الحياة حيث الاحتكام للقانون والحرية في الفكر والرأي والتعبير، وأن الحكومة ستركز على إعادة النظر في الهيكل الإداري العام. وستعتمد الحكومة استراتيجياً على [1] :

تعزيز البيئة الاستثمارية، لجذب الاستثمارات وتوظيفها في الأردن، والاستمرار في مسيرة الانفتاح على العالم لتعظيم المنفعة المتأتية من زيادة حركة التجارة والاستثمار واكتساب المعرفة العالمية وتوطينها، والحكومة جارية في خصخصة القطاع العام لما لها من مزايا في زيادة الكفاءة ورفع مستوى الجودة وزيادة الإنتاجية وتخفيض عجز الموازنة، وستعتني الحكومة بشؤون المرأة الأردنية حتى تأخذ دورها في جميع مجالات الحياة "فهي بحاجة للدعم والمساندة للانتقال إلى دور فعلي في مجال التنمية والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية.

٤.البيان الحكومي الوزاري لعلي أبو الراغب :

أما حكومة علي أبو الراغب، فقد تضمن بيانها ما يلي[٢]:

إن تعميق الديمقراطية وممارساتها وتحفيز المواطن على أداء واجبه وحقه الدستوري في المشاركة الفاعلة في مختلف مجالاتها ومواقعها يعتبر من المرتكزات الأساسية لعمل حكومتي. وتدرك الحكومة أن حرية الكلمة المسؤولة وتعظيم البناء الديمقراطي ركيزة للتنمية السياسية الوطنية التي ستعمل على زيادة تمكين بنائها من خلال دعمها للتعددية السياسية وتأييدها لتشكيل الأحزاب الوطنية.

وستعمل الحكومة على توفير البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية. إن التحول الاقتصادي الذي يشهده العالم أدى إلى سيادة مفهوم السوق وحرية حركة رؤوس الأموال وتحرير الأسواق، وأصبح القطاع الخاص يتحمل دوراً أكبر في تخطيط وتنفيذ معظم الأنشطة الاقتصادية".

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة التكليف والثقة، عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٩٩، ص ٣٥- ٤٩.

(٢) المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد علي أبو الراغب التكليف والثقة، عمان : دائرة المطبوعات والنشر، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٢، ص ٣٦- ٤٩.

أما الجانب الحكومي، فسنأخذ مخرجاته مما تقدم به من قوانين تعزز جانب مظاهر العولمة الاقتصادية من خلال إقرار القوانين [1] ووضع البرامج للتصحيح الاقتصادي، وكذلك عمل الحكومات الدؤوب للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وارتباطها بمؤسسات بريتون ودز يدل على أنها تعمل بجهد دؤوب للانخراط في عملية الاقتصاد العالمي وفتح الأسواق وتسهيل مهمة انسياب البضائع، وحرية انتقال رؤوس الأموال: واستعراض قائمة حسب الخطط الاقتصادية للتحول الاقتصادي كفيلة بإعطائنا المؤشرات والدلائل على دخول الأردن رسمياً في عملية العولمة بجميع مظاهرها. وهذه الخطط هي:

١. برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام ١٩٨٩- ١٩٩١[2].
٢. برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام ١٩٩٢- ١٩٩٧[3].
٣. برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠١[4].

المطلب الثالث: أثر العولمة في الخطاب الرسمي الأردني وانعكاسه على السيادة الوطنية

وتحليلاً لما سبق للخطابات الرسمية الأردنية بمستوياتها الثلاثة فقد أخضع خطاب العرش الملكي للتحليل والدراسة لمعرفة مدى توافقه وتماثله مع مفردات ومصطلحات العولمة.

يمكن القول أن الخطاب الرسمي الأردني، بشأن العولمة، يعتبر وحدة تحليل واحدة، أي تماثل جميع مستوياته الثلاثة، خطاب العرش، كتب التكليف، البيان الحكومي الوزاري، ويفي تحليل خطاب العرش، الذي يعتبر الموجه لمجلس الأمة والحكومة والشعب في آن واحد، باعتباره وحده تحليلية واحدة لمعرفة اتجاهاته وما شمله من مفردات دالة على العولمة، وكذلك ما يحمله من توجهات تدعو لإتباع آليات العولمة في شتى المجالات.

ويعتبر في هذه الحالة خطاب العولمة متغيراً مستقلاً، وخطاب الأردن الرسمي متغيراً

---

(١) انظر المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الثالث إنظمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.

(٢) فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي، ١٩٩٢-١٩٩٨، عمان : مؤسسة فهد الفانك، ط١، ١٩٩٢.

(٣) الخطة الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٢- ١٩٩٧، عمان : وزارة التخطيط، ٩٩٢ .

(٤) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣، عمان : وزارة التخطيط، ١٩٩٩.

تابعاً، إذ يُرى واضحاً تأثير الخطاب الرسمي الأردني بمفردات وتوجيهات العولمة، الداعية لنمذجة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأردني.

ويتفق الباحث مع الرأي الراجح القائل : بأن مضمون الخطاب السياسي العربي في عصر العولمة، اتسم بقدر كبير من القبول لمفهوم العولمة وآلياتها إذا يعتبر الخطاب السياسي العربي[1]، قد توافق باعتداله وقبوله التعامل مع العولمة وهو بذلك يكون قد اختلف عن الخطاب السياسي في حقبة الحرب الباردة[2].

لقد أدرك صانع القرار هذه التوجيهات، فتبناها واتخذها سياسات وطنية أردنية فيقول الملك عبد الله الثاني في مقدمة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩. ٢٠٠٣، ما يلي : لقد أصبح تحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية مطلباً رئيسياً لتعظيم المكاسب الناجمة عن العولمة والتقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم اليوم، لا سيما وأن القطاع الخاص يحظى بدور متزايد في دفع عملية الاقتصاد وتحديد اتجاهاته داخل حدود الدولة وخارجها[3].

وهذا يبين أن الاقتصاد الأردني وإن كان اقتصاداً مفتوحاً بطبيعته، إلا أنه تصارعت وتيرة انفتاحه على السوق العالمي، ورفع القيود وتحرير التجارة، وانسياب البضائع، وحرية انتقال رؤوس الأموال ... الخ.

ولمزيد من التحليل نورد الجدول رقم (٤)، الذي يتضمن مفردات العولمة السياسية وعدد تكرار كل مفردة خلال فترة الدراسة ومن ثم الرسم البياني رقم (٥) الذي يوضح التفاوت بين هذه المفردات في المجال السياسي الأردني.

ومن خلال تحليل المضمون واستعراض المفردات الدالة على إتباع آليات العولمة وتوجهات، لذا سوف يتم تناول هذه المفردات وتحليلها ضمن مجالين : الأول سياسي والآخر اقتصادي على النحو التالي :

---

(١) يشذ عن هذه القاعدة الخطاب السياسي السوري نسبياً.

(٢) أنظر : محمد السيد سليم، أثر العولمة على السياسات الخارجية للدول العربية، العولمة والوطن العربي، في صلاح سالم زرنوقة (محرر)، قضايا التنمية العدد (٢٣)، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٠٩ : ١٣٠، ص ١٣١ وما بعدها.

(٣) الملك عبد الله الثاني، كلمة تقديمية للخطة، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩. ٢٠٠٣، مرجع سابق.

أولاً. المجال السياسي :

ويظهر الجدول والرسم البياني التاليين، أن الخطاب الملكي بشقيه التشريعي[1] والتنفيذي[2] وكذلك البيان الحكومي الوزاري الموجه لمجلس النواب، قد ركز على إقرار تشريعات وقوانين تعكس قوة تأثير العولمة السياسية والاقتصادية، داخلياً مما يدلل على مدى أثر تغلغلها في جميع شؤون الحياة، في ظلال إخضاع السياسات العامة للدولة وما تتطلبه وتفرضه العولمة السياسية، بفرض أنماطها وأنظمتها السياسية والاقتصادية.

جدول رقم (٤)

مفردات العولمة السياسية في الخطاب السياسي الأردني

الرقم	المفردات المتكررة في الخطاب السياسي الأردني للأعوام ١٩٩٠. ٢٠٠٠	
1	المسيرة الديمقراطية	٪٦٧
2	مسيرة السلام	٪٤٨
3	الحرية العامة	٪٤١
4	سيادة القانون والرقابة البرلمانية	٪٣٩
5	حقوق الإنسان	٪٣٥
6	المشارك السياسية والتمثيل النيابي	٪٢٨
7	المرأة وتطوير المناهج التربوية	٪٢٥
8	التعددية السياسية	٪٢٥
9	حرية الإعلام والتعبير	٪٢٥
10	الانتخابات	٪١٦
11	دولة المؤسسات وإلغاء الأحكام العرفية	٪١٢
12	مؤسسات المجتمع الجني	٪٧

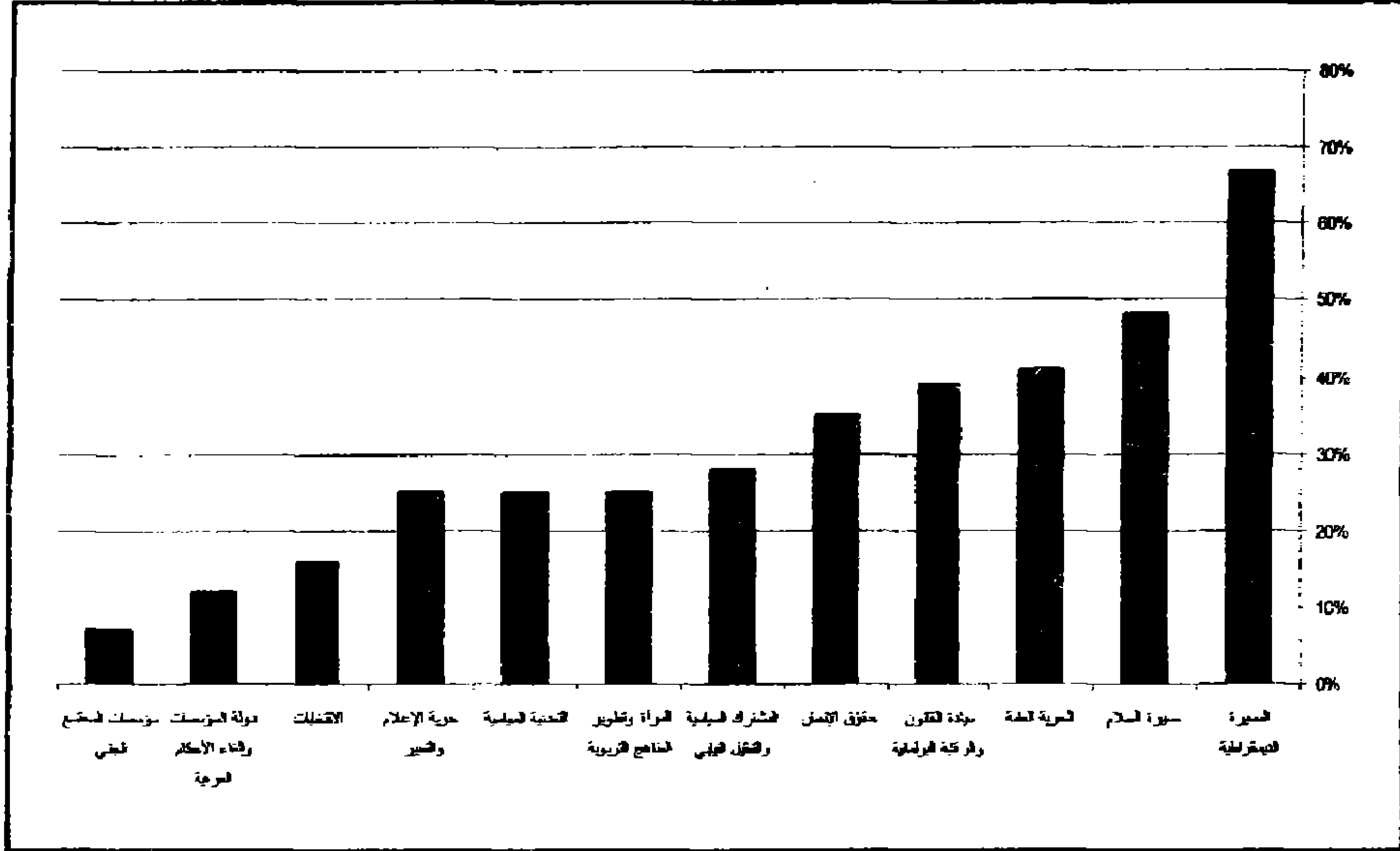
---

(١) الخطاب التشريعي : هو خطاب العرش الملكي، الذي يفتتح به الدورات العادية لمجلس الأمة الأردني من كل سنة، وهو يقصد به توجيه الحكومة ومجلسا النواب والأعيان والشعب، لقضايا واهتمامات سياسية عامة محددة.

(٢) الخطاب التنفيذي، هو كتاب التكليف الملكي الموجه للحكومات والتي يكلفها بتوجيهات محددة نحو مجموعة من القضايا والمتغيرات الإقليمية والدولية.

رسم بياني رقم (٣)

يوضح النسب المئوية لمفردات العولمة السياسية في الخطاب السياسي الأردني



فقد ظهرت دلالات ومفردات العولمة واضحة تماماً من خلال تحليل الخطاب الملكي بشقيه، وكذلك البيان الحكومي الوزاري للحكومات المتعاقبة والتزامها بها والانسجام مع توجهاتها، إذا انحصر التحليل خلال العقد الممتد من عام ١٩٩٠. ٢٠٠٠ في تحليل المفردات الدالة على توجهات العولمة سياسياً فتوزعت على المفردات التي حظيت باهتمام واسع، وقد اختار الباحث مقياساً موحداً لجميع المتغيرات إذ وضع مسطرة للقياس من خلال اعتبار فترة الدراسة الممتدة خلال عقد التسعينيات مجموعة من النقاط تقدر ١٠٠٪، وفي حالة ورود تكرار واحد للمفردة تعطى ١٪ وهكذا، إذ وجد الباحث أسلم وسيلة لقياس اهتمام وانسجام صانع القرار الأردني بسياسيات العولمة من خلال دراسة بيانات الجدول السابق وتحليل مضمون مفردات الخطاب السياسي الأردني المتواءمة مع توجهات العولمة السياسية نجد أنه ركز على الآتي :

١. المسيرة الديمقراطية، وقد تم التركيز عليها في جميع الخطابات الملكية، لجميع السنوات محل الدراسة، إذ بلغت ٦٧ %، وهذا يبين مدى اهتمام صانع القرار بالمسيرة الديمقراطية كتحول ملموس من حالة غير ديمقراطية إلى حالة ديمقراطية، وهي بذلك

تعطي دلالات إقليمية ودولية إذ يعتبر هذا الخطاب لعرض رسالة سياسية إعلامية تظهر نوايا صانع القرار الالتزام بالديمقراطية كنهج سياسي عام.

٢. مسيرة السلام، وقد تم تناول هذه الدلالة ابتداء من عام ١٩٩٢ فقط أي بعد أن استقرت أحوال المنطقة نسبياً في المجال السياسي بعد حرب الخليج الثانية، إذ جاءت مسيرة السلام كنتيجة حتمية مفروضة لحرب الخليج الثانية، وبداية العولمة في التسعينيات، بعد ضرب وإخراج قوة العراق العسكرية من توازنات قوى المنطقة، إذ بلغت هذه المفردة الدالة على التحول في السياسة الخارجية الأردنية نتيجة لانعكاسات العولمة في الخطاب السياسي وبلغت ٤٨ %، مما جعل التمهيد وإلزام الأطراف البرلمانية وقادة الرأي عدم إفصاح معارضتهم لهذا التوجه نحو عملية السلام أو التخفيف من المعارضة في أضيق حدودها. وهذا التوجيه الأردني في الخطاب الرسمي، لم يكن ليحدث، لولا قوة التأثير الخارجي للعولمة، وهو بهذا يفرض على السيادة الأردنية، اتجاهاً سياسياً استراتيجياً، اتخذه الأردن نهجاً سياسياً، حتى يتمشى مع أعمال السيادة الوطنية وطبيعة متغيرات النظام الدولي.

٣. الحريات العامة، وهذه المفردة الدالة على قوة تأثير العولمة في تغير نمط الحياة السياسية السائدة وتحولها من حياة سياسية يحكمها النمط العرفي[1]، إلى عكسها تماماً نسبياً إذ بلغت في الخطاب ذاته ٤١%، وهي أيضا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمفرده إلغاء الأحكام العرفية ودولة المؤسسات إذا بلغت ١٢ %.

٤. سيادة القانون والرقابة البرلمانية، وجاءت هذه الدلالة لتبيان أن الدولة أصبحت، تعمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون، وإن الرقابة البرلمانية مفعله، وهي تدل على التوازن بين السلطات أي. التنفيذية والتشريعية. من جهة أخرى يعزز النموذج الذي تنادي به العولمة، وقد وصلت تكرارها في خطاب العرش إلى ٣٩%، على مدى سنوات الدراسة.

٥. حقوق الإنسان، لعل هذا المصطلح من المفردات البراقة للعولمة، والذي يعتبر سيفاً مسلطاً على رقاب الدول، تستخدمه قوى العولمة متى شاءت، ضد الدول التي لا

(١) ويقصد بالنظام العرفي، النظام الذي كان سائداً قبل إقرار النهج الديمقراطي الأردني والذي يحد من الحرية والتعددية السياسية، إذ تم إلغائه بعد إجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩.

توجد بها مصالح حيوية. أما تلك الدول التي لها بها مصالح حيوية، فهي تتغاضى عنها، وهذا يشكل ازدواجاً في معايير العولمة. والأردن من الدول التي التقطت هذه الإشارات وعلمت على تعزيزها، وتكرارها دائماً، في جميع المناسبات، وهذا يدل على انسجام الأردن مع العولمة، بل والمضي معها كالظل لها، وقد بلغ استخدام هذا المصطلح ٣٥ % من مجمل خطاب العرش.

٦. المشاركة السياسية والتمثيل النيابي، وهاتان المفردتان من أهم مفردات العولمة السياسية، فالدولة الديمقراطية حسب قاموس العولمة السياسية، يجب أن لا يخلو من هاتين المفردتين، إذ تعتبران معاً شكل لنموذج الحكم، فلا تمثيل نيابي، بلا مشاركة سياسية، وقد ركز خطاب العرش على هذا المصطلح، وقد بلغ ٢٨ % خلال فترة الدراسة.

٧. المرأة وتطوير المناهج والمباحث التربوية، وهذه المفردات معنية في الجانب الثقافي الاجتماعي لبنية المجتمع الأردني، من خلال إدخال مفاهيم، المشاركة السياسية للمرأة وإشراكها في الحياة العامة، وتوليها المناصب العليا .. الخ، وكذلك التركيز على جانب المناهج والمباحث التربوية بحيث تتمشى مع توجهات العولمة السياسية من ناحية وكذلك عملية السلام من ناحية أخرى، وقد بلغ اهتمام خطاب العرش بهما نحو ٢٥%.

٨. التعددية، لعل هذه المفردة من الدلالات الهامة للعولمة السياسية إذ تعني بمعناها الصحيح؛ تداول السلطة، ولكن هذه المفردة، جرى إخضاعها لحاجات النظام السياسي، إذا أفرغت من معناها الجوهري، وأبقيت مقتصرة على تعددية الآراء، وكذلك التعددية الحزبية الشكلية التي ليس بيدها قوة، إلا أن هذه المفردة لم تخو من خطاب العرش على مدى فترة الدراسة (أنظر الجدول رقم ٤) وقد بلغت ٢٥%.

٩. حرية الإعلام والتعبير عن الرأي، لعل ورود هذه المصطلحات في الخطاب السياسي الأردني، لمؤشر واضح على ما تريد أن تصل إليه العولمة وهو فتح السموات وحرية الإعلام، من خلال ضخ الصناعات الثقافية التي تدعو إلى تنميط وتوحيد القيم بشكل يتمشى مع منظومتها القيمية، التي تعمل على تسويقه. وأما التعبير عن الرأي ما هي إلا لدفع مزيد من توحيد أشكال الديمقراطية التي تريد أن تصل إليها العولمة، وقد أوردها الخطاب السياسي، حتى بلغت ٢٥ %.

١٠. الانتخابات، فلا مسيرة ديمقراطية أو حياة برلمانية دون انتخابات، ومفرده العولمة هذه

مقصود بها الانتخابات التي توصل حزباً للأغلبية يستطيع تداول السلطة، ولكن الانتخابات بمفهومها المحلي، هو مجرد إليه لاختيار نواباً للشعب من بين عدة مرشحين، أو انتخابات بلدية لمستويات الحكم المحلي، المعني بشؤون المجالس البلدية .. وقد وردت في الخطاب السياسي بحيث سجلت١٦٪.

١١. مؤسسات المجتمع الأردني (المدني)، وهذه المؤسسات من أهم الآليات الدافعة للحياة الديمقراطية، والبرلمانية، والحزبية، والتعددية، إذ تمثل أحد أنواع العمل العام، والعولمة تعول على هذه المؤسسات الكثير من خلال رعايتها لها، والاهتمام بها، على حساب الحكومات أحياناً، بحيث تصبح تنازع سلطات الدولة ذاتها وخصوصاً في قضايا تقرير حقوق الإنسان مما يخيل للباحث أن هناك تنافس وتضاد وكذلك تقاسم لمظاهر السيادة بهذا الخصوص، فالدول ترفع تقارير عن حقوق الإنسان إلى المؤسسات الدولية، وكذلك ترفع مؤسسات المجتمع المدني تقاريراً غالباً، بل كثير، ما تتضارب مع التقارير الحكومية، مما يضع السيادة محل نقاش! وقد جاءت في ٧٪ في الخطاب السياسي الأردني.

ويتضح، مما سبق، أن العولمة وأدواتها تضع موضوع السيادة محلاً للنقاش، ويرى أيضاً ويستدل بأن العولمة السياسية تحديداً لا تأبه بسيادة الدول، بل تريد أن تتخطاها[1]، مما يفتح باباً للفوضى السياسية، وتصبح الدولة القوية فاعلاً وسيادة الدول مفعولاً بها.

ثانياً. المجال الاقتصادي :

لقد تناول الخطاب السياسي الأردني، المجال الاقتصادي، بوتيره أقل من المجال السياسي، إذ بلغت أعلى مفرده تناولها الخطاب السياسي الأردني ٣١ %، بينما كانت أعلى نسبة في المجال السياسي، إذ بلغت ٦٨ % من مجمل الخطاب السياسي؛ وهذا يبين الفرق الواسع بين اهتمامات الخطاب السياسي في المجال السياسي، والتركيز عليه أكثر

(١) أن المشاهد للأحداث العالمية، اليوم، على مستوى الكرة الأرضية جمعاء، وخصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، يرى أن القوة الأمريكية أصبحت متغطرسة بشكل ترى معه الدول وكأنها بدون سيادة وتصبح سيادة الدول بنسبة لها معايير تخضعها أو تنتهكها طبقاً لمصالحها القومية، أي أنها في حالة أفغانستان والعراق لا قدر الله، تريد أن تشن هجوماً، حتى ولو لم تحصل على تفويض من الأمم المتحدة وبهذا تصبح القوة العسكرية وآلة الحرب هي صاحبة السيادة.

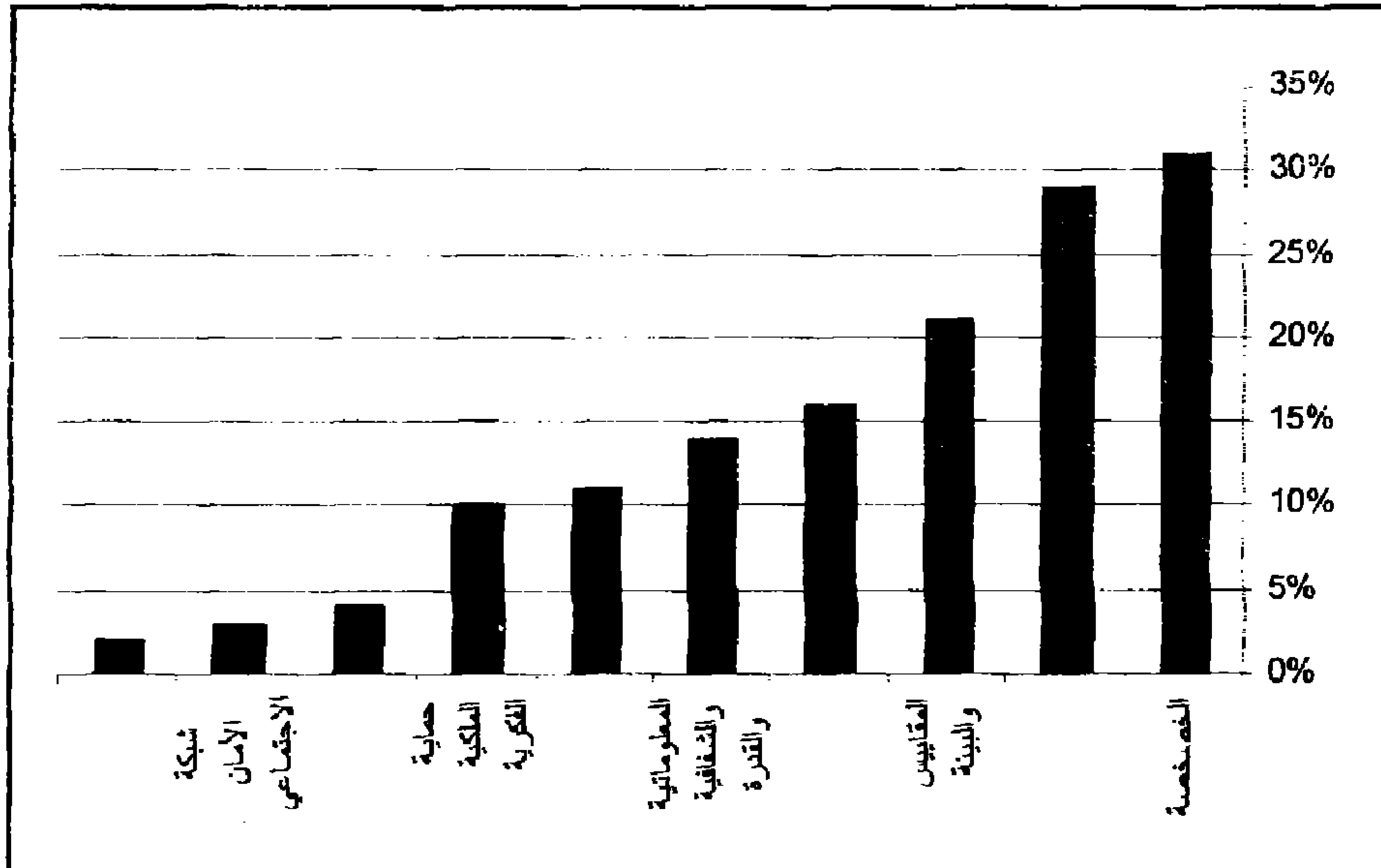
خطابياً، إلا أن المفردات الاقتصادية لم تحظى باهتمام متزايد، خطابياً، إلا أنها كانت الأسرع في التحول إليها وإتباع آلياتها.

جدول رقم (٥): مفردات العولمة الاقتصادية في الخطاب السياسي الأردني

الرقم	المفردات المتكررة في الخطاب الاقتصادي الأردني للأعوام ١٩٩٠. ٢٠٠٠	
1	الخصخصة	٪٣١
2	التصحيح الاقتصادي	٪٢٩
3	المقاييس والبيئة	٪٢١
4	إعادة الهيكلة	٪١٦
5	المعلوماتية والشفافية والقدرة التنافسية	٪١٤
6	تشجيع الاستثمار الخارجي وجذب رؤوس الأموال	٪١١
7	حماية الملكية الفكرية	٪١٠
8	انسياب البضائع وتحرير الأسواق	٪٤
9	شبكة الأمان الاجتماعي	٪٣
10	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	٪٢

رسم بياني (٤)

يوضح النسب المئوية لمفردات العولمة الاقتصادية في الخطاب السياسي الأردني



يبين الجدول والرسم البياني السابقين مفردات العولمة الاقتصادية في الخطاب السياسي الأردني على النحو التالي :

١. الخصخصة وتفعيل القطاع الخاص، لقد حظيت هذه المفردات باهتمام نسبي في الخطاب السياسي، مقارنة بين المفردات الأخرى، إذ بلغت ٣١٪، وحقيقة وأن لم يصل التركيز على هذه المفردة كما في المجالات السياسية، إلا أنها أخذت طريقاً إجرائياً متتابعاً إلا أن وصلت لمراحل التنفيذ[١].

٢. التصحيح الاقتصادي وقد تناولها الخطاب السياسي بالمرتبة الثانية، إذ بلغت ٢٩%، وهذه المفردة تدل على العمل بتحرير التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتخفيض نسبة الضرائب وانتقال رؤوس الأموال والسير في الخصخصة...الخ.

٣. المقاييس والبيئة، وهذه المفردة، طالبت بتعديلها منظمة التجارة العالمة، أي. إحدى أهم أدوات العولمة في مجال التجارة الدولية. وقد عدلت المقاييس الأردنية لتتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية[٢]، إذ تناولها الخطاب السياسي الأردني وبلغت ٢١%.

٤. إعادة الهيكلة، وهي من المفردات المتكررة على مدى سنوات الدراسة، ولم يخلو منها إلا خطاب واحد فقط، وقد بلغت ١٦%، وهي المعنية بإعطاء ذات اليد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتالي رسم السياسات الاقتصادية الأردنية في إدارة مؤسستي بريتون وودز[٣].

٥. المعلوماتية والشفافية والقدرة التنافسية، وهذه المفردة من مفردات العولمة، التي تدل على بشاعة العولمة، وهي بمدلولها تعني البقاء للأصلح وهي بذلك. تعني أن يأكل السريع البطيء، والكبير الصغير. ومع معرفة صانع القرار بصعوبة الوصول إلى قدرة تنافسية على قدم المساواة مع الشركات دولية النشاط، إلا أنه يورد ذلك في الخطاب السياسي، إذ وصلت إلى ١٤%. وهنا تعني علامة استفهام كبيرة ؟ حول

(١) أنظر المبحث الأول من الفصل الرابع.
(٢) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.
(٣) أنظر المبحث الأول والثاني من الفصل الثالث.

مدى إلزام الأردن بها، رغم عدم قدرات الشركات والمصانع الأردنية المنافسة لشركات دولية النشاط.

٦. تشجيع الاستثمار الخارجي، وجذب رؤوس الأموال، وقد جاءت، ضمن اهتمامات الخطاب السياسي الأردني وتأثيره بالعولمة الاقتصادية، إذ بلغت ١١%، وهذه المفردات، تدل على تركيز الخطاب السياسي على العمل على تعزيز وأتباع أنظمة السوق المفتوح، والسماح للأجانب بالاستثمار، وشراء مؤسسات القطاع العام.

٧. حماية الملكية الفكرية، وهذه المفردات تدل على التركيز عليها لحماية المصالح الفكرية الغربية، وخصوصاً حقوق المؤلف، وحق براءة الاختراع، وهي بذلك تعمل على إثراء القوى المسيطرة على أدوات العولمة، وتعمل على عدم وصول المعلومات بأقل التكاليف إلى المواطنين، وبالتالي تسعى إلى إفصاح المجال لعودة الجهل العلمي والتقني من جديد، إذ لا تتوافر الإمكانات المادية لاستغلال حقوق الطبع والمؤلف وحقوق براءات الاختراع أحياناً..، ما يؤدي إلى تعميم التخلف في المستقبل القريب، ومزيد من اتباع الدول النامية لقوى العولمة بشكل مباشر، وقد ركز عليها الخطاب السياسي الأردني وبلغت ١٠٪.

٨. انسياب البضائع وتحرير الأسواق، وقد سجلت ٤٪في الخطاب السياسي الأردني، وهي تأتي ضمن البرنامج المتكامل مع التصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

٩. شبكة الأمان الاجتماعي، وقد ركز عليها الخطاب السياسي بعد عام ١٩٩٧ وسجلت ٣٪، وجاءت نتيجة ظهور نتائج برامج إعادة الهيكلة والمتتبع لهذه البرامج أنها تتحدث عن قضايا التدريب وإعادة التأهيل، وهذه الأمور تتطلب مزيد من القروض من البنك الدولي، ونتائجها أمور غير ملموسة، فماذا يستفيد من فقد وظيفته في حال إعادة تأهيله في سوق صغير لا يستوعب مزيد من الأعمال الحرة الصغيرة وكذلك انعدام للقدرة الشرائية للمواطن.

١٠. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ورغم أنها وردت في الخطاب السياسي الأردني بشكل غير ملفت للنظر وسجلت ٢٪، إلا أنها كانت الأكثر فاعلية في الانضمام إلى تيار العولمة، وإخضاع الاقتصاد الأردني لأحكامها[1].

---

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.

لقد بدى واضحاً أثر مفردات العولمة، على الخطاب السياسي الأردني، إذ استطاع الأردن أن يدخل مفرداتها ضمن خطابه السياسي وكذلك تشريعاته وقوانينه من بعد مما سهل بروز وظهور الأحزاب السياسية العاملة في الأردن التي هي إحدى إفرازات العولمة السياسية مما جعل الأردن، خلال فترة الدراسة مشغولة بأعمال السيادة في تكييف إرادته وتشريعاته لتتوائم مع توجهات العولمة، وعوضاً عن تناقص سيادته أو تتآكل، فقد استطاع الأردن التوفيق بين هذا أو ذاك من خلال إدخال هذه الأنماط كسياسة وطنية ولكن يبقى السؤال المطروح ماذا لو كان الأردن دولة كبرى؟ فهل تواءم خطابها مع العولمة بهذا القدر؟

يتبين من التحليل السابق، أن مفردات العولمة الاقتصادية في الخطاب السياسي الأردني قد سجلت اهتماماً خطابياً أقل إلا إن الاهتمام بربط الاقتصاد الأردني بمنظمات العولمة كانت أكثر جدية وفعالية من غيرها، وذلك يعود باعتقادي إلى المداولات السرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتزام الحكومة بخطاب النوايا بحيث لا يحبذ الخطاب السياسي الأردني التطرق لها، وإخراجها على أنها سياسات وطنية، صادرة عن إرادة وطنية، لا إرادة إلزامية خارجية، وبهذا نجد أن موضوع السيادة الكاملة لدى الدول النامية، هي ضرب من أحلام الماضي. فالسيادة غير قابلة للتجزئة، أو التقسيم، وإن كانت قابلة للمشاركة مع منظمات وأدوات العولمة.

ويرى الباحث أن الاعتماد على الجهود والدراسات الاقتصادية الوطنية، والاعتماد على الذات، ما هو إلا لطريق والسبيل للخلاص من هذه التبعية سالبة السيادة والإرادة، وتكاتف الجميع من أجل إجراء تغيير في بنية الثقافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الرابع

موقف المثقفين الأردنيين تجاه العولمة

يختلف المثقفون الأردنيون في وجهات نظرهم حول العولمة : ماهيتها، حتميتها، خطرها على الدولة من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ؛ فمنهم من يرى أنها لا راد لها وأننا لا نستطيع الوقوف أمامها، ومنهم من يرى أننا نستطيع التصدي لها. يرى فريق ثالث أننا نستطيع المواءمة والاستفادة منها بتعظيم مكاسبها ودرء مفاسدها.ويقف الفريق الرابع ضد هذه العولمة بمجملها.

ويهتم هذا المبحث بدراسة ظاهرة العولمة، في المجتمع الأردني، من حيث معرفة اتجاهات المثقفين الأردنيين حولها، سواء المؤيد لها أو المعارض لها، وكيف يرى المثقفون العولمة؟ وكيفية الاستفادة منها؟ والطريقة المثلى للتعامل معها. وسوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين، هما :

المطلب الأول :الاتجاه المؤيد للعولمة.

المطلب الثاني:الاتجاه المعارض للعولمة.

المطلب الأول: الاتجاه المؤيد للعولمة

ويقسم هذا الاتجاه إلى ثلاثة تيارات، هي :

أولاً. التيار المؤيد للعولمة بالإطلاق.

ثانياً. التيار الذي يرى أن العولمة ظاهرة حتمية.

ثالثاً. التيار الذي يرى إمكانية المواءمة مع العولمة.

أولاً. التيار المؤيد للعولمة :

هذا التيار يسير نحو العولمة دون تردد، ويمثله شريحة قليلة من المثقفين المرتبطين بمؤسسات الدولة والعاملين فيها.

ومن هؤلاء من يرى أن "العولمة الثقافية، بأشكالها المتعددة التي تدعمها ثورة الاتصالات والتقدم العلمي ونمو حركات حقوق الإنسان والمساواة، هي المناخ المناسب الذي يسمح بالحفاظ على التنوع الثقافي، بالرغم مما يقال أحياناً بأن العولمة تتحول إلى إضعاف الثقافات التقليدية لصالح الثقافة الاستهلاكية ..."[1]. ويقول مثقف آخر: "أخذنا بالخيار الديمقراطي نهج حياة منذ أمد بعيد، وكنا أكثر ليبرالية اقتصادية من أي طرف عربي آخر، الأمر الذي لا يلحق بوضعنا السياسي والاقتصادي إرباكاً كبيراً، فإن تكيُّفَنا مع مقتضيات العولمة في منهاجنا السياسي والاقتصادي لا يستدعي قلباً في الموقف وإن كان علينا أن نتبصر بالتبعات التي تجعل من نظامنا متكيفاً أكثر مع نظام العولمة[2].

ويذهب هذا المذهب، عضو المجلس الاقتصادي الاستشاري ووزير الصناعة والتجارة في الحكومة آنذاك؛ فهو يرى أن هناك فرصاً يمكن اقتناصها من خلال دخول الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وفتح أسواقها واكتساب أسواق عديدة أمام انسياب البضائع الأردنية وخاصة الصناعات الدوائية[3]. ويرى باحث في البنك المركزي الأردني أن تبني برنامج خصخصة القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص هو من الأمور التي تخدم الدولة بشكل عام، ويفسح المجال للقطاع الخاص لأخذ دوره الصحيح[4].

ويؤيده في هذا الجانب أمين عام الوحدة التنفيذية للتخاصية بالوكالة، إذ يرى أن خيار التخاصية كاستراتيجية اقتصادية أردنية بات خياراً لا رجعة عنه، [5] ويتفق مع هذا

---

(١) علياء حاتوغ، الثقافة والسياحة والبيئة، ملتقى عمان الثقافي التاسع، عمان : وزارة الثقافة، ص ص ١-٤، ص٢.

(٢) أنور الزعبي، العولمة وإعادة تشكيل السياسات الثقافية، مجلة أفكار العدد ١٤٦، ٢٠٠١، عمان : وزارة الثقافة، ٢٠٠١.

(٣) صلاح الدين البشير، حزمة القوانين والتشريعات الأردنية التي تم إقرارها لتسهيل انضمام الأردن لعضوية منظمة التجارة العالمية، في محمد أبو حمور (محرر)، انعكاسات عضوية منظمة، مرجع سابق، ص ص ٤١-٥٩.

(٤) عدلي قندح، التخاصية: المفهوم والأساليب، في محمد أبو حمور، (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٧٥.

(٥) نزيه برقاوي، انعكاسات تطبيق سياسة التخاصية على مدخلات الاقتصاد الأردني ومستوى الإنتاجية، في محمد أبو حمور، (محرر)، مرجع سابق ص٧٩.

الرأي رئيس الوحدة التنفيذية للتخاصية [1].

وفي هذا الجانب، يمكن القول إن المثقفين الذين يعملون في مجال الحكومة والدولة بشكل عام قد جرى الحديث عنهم عن هذا الجانب الرسمي تجاه العولمة في المبحث الثالث وهم هنا يشكلون اتجاها بين المثقفين من خلال المؤتمرات والندوات وغيرها سواء منهم من هو على رأس عمله ومنهم من ترك عمله، ولكنه مازال يطمح بالعودة ؛ لذا فهم يعتبرون العولمة حركة واتجاهاً إيجابياً بغض النظر عن المساوئ التي يتحدث عنها الآخرون.

ثانياً. التيار الذي يرى أن العولمة ظاهرة حتمية :

هذا التيار من المثقفين يمثله مجموعة من الباحثين. حيث يرى أحدهم أنه "مع تقدم العلم وانتشار الاستعمار الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين فإن ظاهرة العولمة قد تأكدت وترسخت" [2]. وكذلك يرى بحث آخر أن العالم: "أصبح قرية كونية صغيرة تلاشت المسافات بينها إلى غير رجعة..." ويذهب إلى أن العولمة حدث تاريخي حتمي لا يمكن تجنبه ..." [3] أما البعض فهو يرى أنها "كالسيل الجارف الذي إذا لم تعرف كيف تغازله أو تتملص من هجومه الكاسح يسحقك هوية وكياناً" [4].

ويقف في هذا الاتجاه محافظ البنك المركزي الأردني إذ يقول: "خضع العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى قرارات وإجراءات وسلوكيات عززت مفاهيم وروابط العولمة أو الكوكبة" [5].

ويرى بحث آخر أن العولمة لا تخرج عن كونها استراتيجية صممتها وتقوم على تنفيذها الدول الرأسمالية، بحيث يتم من خلالها اندماج أسواق العالم في مجال تجارة السلع والخدمات وتحركات رؤوس الأموال وانتقال تقنية المعلومات والثقافات ضمن إطار

(١) عادل القضاة، مجلة التخاصية، العدد ٨، عمان ٢٠٠١ .

(٢) عبد الباري الدرة، العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم وحماية الهوية العربية الإسلامية، في صالح أبو إصبع وآخرين، (محررون)، العولمة والهوية، مرجع سابق ص ص ٥٣-٧٧، ص٥٣.

(٣) عبد الحي يحي زلوم، نذر العولمة، مرجع سابق، ص٢٥.

(٤) عز الدين مناصرة، كلمة اللجنة التحضيرية، العولمة والهوية، مرجع سابق ص٧-٩.

(٥) محمد سعيد النابلسي، التنمية الاقتصادية العربية والمتغيرات العالمية، عمان : منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، سلسلة حوار الشهر (١٥)، ١٩٩٨، ص ص ١١-٣٢، ص٢٢.

السوق الحر، تحت سيادة قوانينه[(١)].

ويرى البعض أن عملية العولمة تتم بقيادة المركز ورساميله ودولته ومؤسساته وتحت سيطرته وفي ظل هيمنته وبما يخدم مصلحته على المدى البعيد"[(٢)].

ويتفق مع هذا الرأي باحث آخر إذ يرى أن العولمة نظام موحد اقتصادياً وسياسياً مفروض على العالم كله ...[(٣)].

ويتفق مع هذا الطرح باحث آخر في هذا الموقف تجاه العولمة، إذ يرى أن العولمة هي حتمية في بعض جوانبها ...."[(٤)]، ويقف في هذا الصف أيضاً بعض الباحثين إذ ينظر إليها بوصفها ظاهرة أو الكوكبية وتزداد إنشاء وتصبح على هذا الأساس نتائج مزيد من التوسع والانطلاق القوي الأفكار الكبرى المسيطرة على السوق العالمية ... وان من يريد الاندماج في العدالة لا بد من أن يكون قادراً بدولة وطنية قوية[(٥)] ...

يرى أصحاب هذا التيار أن العولمة هي عملية حتمية واقعة لا مفر منها وهي جارفة لا يمكن الوقوف أمامها، وهي ليست بالعملية التي يمكن تجاهلها أو نسيانها، وأن أذرعها التنفيذية تتغلغل في جميع أقطار العالم وخصوصاً النامية والفقيرة منها. وهي ليست عملية تستطيع الدول والمجتمعات الابتعاد أو الانغلاق دونها لتعيش بمعزل عنها، وأن أي فكرة للابتعاد هي حكم بالتقوقع والانعزال أو النفي الاختياري ومن ثم التخلف وعدم مجاراة العصر والاستفادة من التقدم العلمي والتقني الحاصل في العلوم وأجهزة الاتصال والأجهزة الطبية والمصرفية الأخرى.

وأصحاب هذا الاتجاه مع حتمية الولوج في العولمة من خلال الاستفادة من التقدم العلمي المادي؛ وفي مقدمته ووسائل الاتصال والأقمار الصناعية وأجهزة البث والقنوات

---

(١) عبد الله الطاهر، الاستراتيجيات الاقتصادية في الأردن في مواجهة العولمة، في محمد أبو حمور، (محرر)، انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية .. مرجع سابق، ص ص ١٩-٣٩، ص٢٤-٢٥.

(٢) ذياب مخادمة، العرب بين العولمة وثقافتهم، ملتقى عمان الثقافي التاسع، عمان : وزارة الثقافة ٢٠٠٠ ص١-١٩، ص٥.

(٣) محمد أحمد عواد، العولمة والحوار بين الثقافات، ملتقى عمان، مرجع سابق ص١-١٦، ص٥.

(٤) خالد عبد الكريم الشقران، العولمة في الفكر السياسي العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٢، ص١٦٣.

(٥) محمد حمد القطاطشة، العولمة، عمان : مكتبة سعد، ٢٠٠١، ص ٣-٥.

التلفزيونية وربط العالم بشبكة عنكبوتية تستفيد منها الأمم في معرفة ما تم التوصل إليه في المجالات العلمية والمعرفية.

وثمة طائفة من هذا الاتجاه ترى أن العولمة تقف على رأسها القوى المسيطرة من دول تتحكم بموارد الدول الأكثر فقراً وكذلك تسيطر على أدوات العولمة مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول السبع والشركات العابرة القارات، وهي بذلك تصبح حتمية لا مفر من الدخول في تيارها ومسايرتها إن شئنا أو أبينا. ويمثل هذا الاتجاه فريق من الباحثين(١).

ثالثاً. التيار الذي يرى إمكانية المواءمة مع العولمة :

يرى أصحاب هذا التيار أننا نستطيع التصدي للعولمة من خلال العودة إلى التراث. ويمثل هذا الجانب أحد المثقفين الأردنيين: إذ يقول "ما نطمح إليه ... هو التصدي لإيجاد توافق ثقافي حول دلالة العولمة والخصوصية" ... وذهب إلى أن مؤتمرات العولمة مطالبة بالتصدي لهذه القضايا جميعها، سواء فيما يتصل بالتراث أو الاتصال بالتقدم وخطابه (٢).

أما رئيس جامعة فيلادلفيا، فهو يرى أن على الجامعات ووسائل الإعلام أن تلعب دوراً مميزاً في العولمة من خلال لعبها "دوراً أساسياً في الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية والقومية من جهة والإسهام الإيجابي في العولمة من جهة أخرى(٣).

ويرى باحث آخر أن التحدي "العولمة" الذي نواجهه ليس اختياراً بين الرجوع إلى الأصل أو مسايرة العصر، وإنما إثبات استقلالنا إزاء الآخرين وابتداع حلول من صنعنا نحن تعمل لتاريخنا وواقعنا ... فالصد والانعزال ... هما أقصر الطرق إلى الهزيمة والتسليم"(٤).

---

(١) محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، ماهيتها . نشأتها. أهدافها، الخيار البديل، عمان : دار البيارق، ١٩٩٨، وكذلك : عبد المجيد الصلاحين، العولمة، مفهومها، مظاهرها آثارها موقف الإسلام منها. في العولمة من منظور شرعي، عمان : دار الحامد للنشر، ٢٠٠٢، ص ص ٣٧-٦٨، وكذلك : عبد الكريم أحمد وريكات، العولمة والتفاعل الحضاري، في العولمة من منظور شرعي، مرجع سابق، ص ص ٩٦-١٠٦.

(٢) إبراهيم عز الدين، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص٢١-٢٣.

(٣) محمد أمين عواد، العولمة والهوية، مرجع سابق، ١٤-١٧.

(٤) محمد أحمد القضاه، الثقافة والتغير، ملتقى عمان الثقافي التاسع، مرجع سابق، ص١-١٨، ص٤.

أما بعضهم، فإنه يرى في العولمة دوافع إيجابية بحيث يتم الاستفادة منها في التقدم إذ يقول : "تؤدي العولمة وعملياتها، ومنظماتها الوسيطة إلى نشر وتعميم قيم إيجابية للعمل على مستوى العالم ككل، وإلى إيجاد آليات لضمان الالتزام بهذه القيم بشكل مستمر ودائم"[1].

ويرى باحث آخر "أنه إذا تجاوزنا الجانب السلبي من العولمة، فيمكن أن نرى جانباً إيجابيا للعولمة نحو تضييق محيط الدولة وزيادة اتساع مساحة عمل باقي مؤسسات المجتمع المدني". ويرى أن العولمة ستؤدي إلى زيادة الدور المحلي للمجتمعات، فكلما زادت وتعولمت القضايا والمشكلات كانت الحلول محلية بشكل أكيد ...."[2]. ويرى البعض أن العولمة يمكن الاستفادة منها والتصدي لها من خلال ما طرحه في هذا المجال، إذ يقول: "فكر عالمياً واعمل محلياً ؛ أي بمعنى أن علينا أن ندرس ما يجري في العالم، وأن نأخذه بعين الاعتبار، وأن نحاول التقريب بين الثقافة العالمية "العولمية" والثقافة المحلية بحيث لا تنعزل تماماً ولا تقترب تماماً من العالم. وهي مرحلة تكيف لا أكثر"[3].

أما باحث آخر، فيرى أن العولمة ليست مؤتمراً أو برنامجاً تم وضعه في دهاليز دوائر المخابرات، وإنما حالة حضارية بمفردات علمية وتكنولوجية وسياسية وقانونية وثقافية واقتصادية، ويذهب إلى أن الأداء الصحيح الذي يساعد على التعامل مع العولمة يتطلب ليس فقط فهمها كظاهرة كلية وإجمالية وإنما استيعاب مفرداتها ومكوناتها والبحث عن البدائل الوطنية والقومية ... أو التكتلات القومية العربية أو الإقليمية عموماً وعروبة الوطن العربي خصوصاً"[4].

ويتفق معه باحث آخر، فيدعو المثقفين إلى عدم "الانكفاء على الذات" بدعوى الحرص على الخصوصية التي يمثل التراث لبها ولبابها، ومن ثم العمل على تحديد الموقع الذي

---

(١) مجد الدين خمش، الثقافة وقيم العمل، ملتقى عمان الثقافي التاسع، مرجع سابق، ص ص١-٣٥، ص٢٦.

(٢) حمود عليمات، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة، ملتقى عمان الثقافي التاسع مرجع سابق، ص١-٢٣، ص١٢.

(٣) ذوقان عبيدات، كيف نحمي الثقافة المحلية من العولمة، ملتقى عمان الثقافي التاسع، مرجع سابق ص ص ١-٢٢، ص٦.

(٤) إبراهيم بدران، الثقافة الوطنية، ملتقى عمان الثقافي التاسع، مرجع سابق ص ص ١-٣٣، ص١٤.

ينبغي للتراث أن يتبوأه وأن يضطلع به في ضوء التحدي الحضاري الماثل"[1].

ويرى البعض "أن لحركة العولمة إيجابيات يجدر الانتفاع بها من قبل الدول الفقيرة. لكن من الواجب أن يتم التعامل معها بحذر شديد، بسبب ما ينسب إليها بأنها نظرية استعمارية تستخدمها الدول الغنية لنهب ثروات الدول الفقيرة". ويدعو إلى ويستطرد قائلاً : "التفاعل مع الثقافات العالمية والتأثير فيها مع الاستفادة من منتجات الحضارة الإنسانية"[2].

ويرى باحث اقتصادي إنه "إذا ما ربطنا بين انفتاح الاقتصاد وبروز دور المعلوماتية التي أتت بها العولمة، فإن المعتقد أن تستمر مسيرة الانفتاح التي بدأها الأردن حديثاً نحو آفاق الحصول على المعلومة، ومن هنا أتت تلك التوجهات التي ترمي إلى تسويق الأردن كبلد لصناعة التكنولوجيا بكافة أشكالها البسيطة والمعقدة"[3].

ويذهب باحث اقتصادي آخر إلى أن على الأردن "مواصلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين مع مراعاة الآثار الاجتماعية لذلك البرنامج، والسعي لتخفيف وقعها على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في المجتمع"[4].

وعموما أصحاب هذا الاتجاه بأن العولمة ليست شراً كاملاً وليست خيراً كاملاً بل هي بين هذا وذاك، وأنه لابد لنا أن نستغل المساحة المتوفرة لنا لخدمة أهدافنا الاقتصادية والتكنولوجية والاستفادة من أوجهها الإيجابية، مثل العمل على تكريس قيم إيجابية، كنقل التكنولوجيا وتوطينها وحرية انسياب المعلومات والاستفادة منها، علاوة على الاستفادة من المصطلحات والمفردات السياسية للعولمة كحقوق الإنسان والديمقراطية وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها في تنمية المجتمعات.

---

(١) غسان عبد الخالق، العولمة الإسلامية بين مقولة التفوق الكوني ومقولة التواصل الإنساني، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص٨١-٩٨، ص٩٥.

(٢) عصام نجيب، الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة، العولمة والهوية، مرجع سابق، ص ص ٢٢١-٢٤٦، ص٢٢٨.

(٣) خالد الوزني، اتجاهات الاقتصاد الأردني في عصر العولمة، في إسحاق الفرحان (محرر)، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مرجع سابق ص ص، ٢٣٥-٢٥٣، ص٢٤٧.

(٤) تيسير عبد الجابر، الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، في خالد الوزني وحسين أبو رمان (محرران)، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، عمان : دار سندباد للنشر، ١٩٩٦، ص ص ٦٧-٩٥، ص٩٣.

المطلب الثاني: الاتجاه الرافض للعولمة

يعبر أصحاب هذا الاتجاه عن رفضهم لظاهرة العولمة رغم معرفتهم بحتميتها إلا أنهم يعون مخاطرها، ومن ثم يرفضونها جملة وتفصيلاً.

أولاً. الاتجاه الرافض

من المثقفين من يرى أن العولمة تؤدي إلى تدمير البنى الأساسية "لمجتمعات الظل" كما هي في "مجتمعات الثراء"؛ ذلك أن السلطة السياسية التي يمارسها رجال المال القادرون على استصدار أي قرار سياسي يقود إلى تعظيم منافع رساميلهم، هي التي تحول دون تعميم الانتفاع بالثروات الطائلة التي تتكدس لدى هؤلاء... ويستطرد قائلاً: "فالحكومات تفقد زمام المبادرة وتسلم دفة الحكم إلى حكومات الظل، تملي على حكومات المرايا القرارات المالية والإدارية التي تحقق ما ترنو إليه من تعظيم للثروات، لهي حكومات لها صلة بالشيطان"[1].

ويسانده في هذا الجانب عضو رابطة الكتاب الأردنيين، إذ يرى أن العولمة أصبحت مصدراً مهماً لعدم الاستقرار في الاقتصاد الدولي؛ فعندما تتدفق الرساميل للداخل في "المضاربات" بكميات كبيرة على دولة يرتفع فيها سعر صرف العملة الوطنية، مما يضر بالصادرات ويزيد عجز الميزان التجاري وترتفع أسعار الأصول والأراضي والعقارات ويزيد معدل التضخم. وعندما تخرج على نحو مفاجئ في موجات عاتية، ينخفض سعر صرف العملة وتتدهور أسعار الأصول والأراضي والعقارات وتهبط الأسعار ويزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وتهتز الثقة في السوق المحلي وتستنزف احتياجات العملة الأجنبية إذا حاول البنك المركزي أن يدافع عن سعر صرف العملة المحلية، ويتساءل قائلاً: "إذا كانت سيطرة وعربدة رأس المال العالمي فقاعة ستنفجر أم رحلة جديدة تثبت فيها الرأسمالية وحشية نظامها على العالم"[2].

أما باحث آخر، فيرى أنه من الواجب محاربة العولمة ومقاومتها، يقول: هناك جانب

---

(١) محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، مرجع سابق ص٥٢.

(٢) إبراهيم علوش، العولمة والعولمة المالية، مجلة أوراق، فصلية ثقافية عمان :رابطة الكتاب الأردنيين، العدد ١٤، ٢٠٠٠، ص ص ٤٩-٦٢، ص٦١.

إيجابي في العولمة وعلينا قبوله، والجانب السلبي منها مدمر، ومن ثم فالمقاومة واجبة على الصعد كلها، والثورة تعني المواجهة وتقديم البدائل، ولكن حالة الضعف التي نعاني منها تجعل كل حديث عن المقاومة بلا معنى.

ويجب حسب تعبيره : أن ترتبط المقاومة المحلية الوطنية بالنضالات التي يقوم بها المناضلون في العالم أجمع وبالذات أوروبا، ولابد من تكوين استراتيجيات عالمية والمساهمة بها للضغط على قوى الهيمنة العولمية، وبخاصة بعد أن أصبح التهديد عالمياً وليس حكراً على العالم الثالث فقط"[1].

ويقف في هذا الصف باحث آخر؛ فهو يرى أن العولمة يقودها نظام امتصاصي طفيلي حوّل الاقتصاد العالمي إلى كازينو للمقامرة بثروات الآخرين ومقدراتهم، كما أورثت حضارة العولمة التي يتم الترويج لها ثقافة الاستهلاك وإطلاق العنان للشهوات والرغبات والتفكك الأسري والجريمة المنظمة ... ويرى زلوم أنه لا يكفي لعن العولمة وحضارتها[2].

ثانياً. يرى الباحث أن علينا الاستفادة من العولمة إلى أكبر حد ممكن

وتسخير إيجابياتها وأدواتها؛ لرفد حضارتنا وثقافتنا، ومحاولة الإفادة من كل تقدم حاصل في المجالات العلمية والمعرفية المعلوماتية، واتخاذ وسائلها وأدواتها.

وهذا الجانب لا غبار عليه، إذ يتفق معه جميع الاتجاهات المؤيدة والرافضة، وكذلك التيارات الأخرى.

يمكن القول أن العولمة السياسية والاقتصادية تؤدي إلى تغيير الاتجاهات والسلوكيات الناظمة للسياسات العامة، ومن ثم تؤدي إلى تأثير مباشر في التشريعات والقوانين الناظمة للحياة العامة، مما يترك أثراً ثقافياً واجتماعياً لدى المجتمع الأردني، وخصوصاً الجانب المعنوي. أي نحن. بمعنى مجمل التصرفات والسلوكيات المعاشة للمجتمع.

وهذا يحدث بسبب المتغيرات السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية أي أدوات العولمة، وبما أننا نعيش ضمن سماوات مفتوحة ووسائل بث فضائية متخطية

---

(١) محمد أحمد عواد، العولمة والحوار بين الثقافات، ملتقى عمان الثقافي التاسع، مرجع سابق، ص١٣.

(٢) عبد الحي زلوم، مرجع سابق، ص١٠-١١.

للحدود، فإنها ولا شك تعمل على تأثيراً مباشراً في أنماط السلوك والاتجاهات اليومية لدى المواطنين، مما يغيب أحياناً سلطان الدولة على مواطنيها، خصوصاً وسائل الاتصال كالإنترنت. وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتغير الحاصل في أنماط السلوك لدى النشء عبر اقتباس القيم الغربية الدخيلة من خلال وسائل الاتصال المتسارعة في النمو والانتشار والتي تغذيها الصناعات الثقافية الغربية.

إن أخطر جانب من جوانب العولمة هو الجانب الثقافي، فعندما نتحدث عن هذا الجانب فإننا نعني الدين واللغة ومجمل العادات والتقاليد وأنماط السلوك ونمط الحياة بشكل عام. أي مجمل بنى التصرفات الفردية والمجتمعية على مستوى الأمة.

والشعوب والأمم تتمايز بثقافاتها وبأنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما أن العولمة تسعى إلى إحلال نموذج معين فإنها بالتالي تفرض على الدولة إخضاع أنظمتها وقوانينها لها وهي بهذا تتعدى الحدود السياسية للدولة مما يضعف سلطانها على مواطنيها، ويترك أثراً واضحاً على سيادتها.

ونخلص إلى القول، إن العولمة جزء لا يتجزأ من حياتنا؛ فإذا ما نظرت حولك ستجد أن المنتج العولمي أمامك أينما تذهب وستجد مظاهر الثقافة الأمريكية بكل مكان، إذ تقوم أدوات العولمة بعمل أرضية لها من خلال فرض أهدافها عبر أنظمتها السياسية والاقتصادية وإدخالها على مؤسسات الدولة وفرضها بما يتعارض وطبيعة المجتمع الأردني، وهي بذلك توجد مساحة لها في عملية النقاش، وتبدأ عملية الأخذ والعطاء، والصد والرد، والرفض والقبول، المعارضون والمؤيدون، وكذلك التجار والمقاولون، يجدون أرضية خصبة لتسويق هذا النمط الرأسمالي الجديد من خلال التنظير لهذه الأيدولوجية، ولا تختلط الأمور بالنسبة للنخبة أحياناً، ولعامة الشعب غالباً، ومن ثم تبدأ الاتجاهات الرافضة تتطور وكذلك تبدأ الاتجاهات المؤيدة بالتطور أيضاً وبالتالي يظهر أتباع التيار الرافض وربما يتعصبون في رفضهم مما يولد حالة من الرفض المطلق للعولمة وبالتالي مجابهتها ومقاومتها والتصدي لها داخل إطار الدولة.

فدفاعاً عن ما تبقى لنا من أنظمة وتشريعات تتمشى مع ثقافتنا العربية الإسلامية، يقوم المثقفون بتشكيل رأي عام ليدافع عن ثقافته ومعتقداته وأنظمته وتشريعاته، وربما يتطرف البعض من هذا الاتجاه فينمو تيار متطرف يعتقد أن الآخر يريد أن يجهز على ما تبقى له من ثقافة وأنظمة ومعتقدات بكل ما تعنيه لهم من

وجود، فتنتج العولمة إرهاباً أو حركة مضادة ليس في الأردن فحسب وإنما في كل مكان وخصوصاً الثقافات الحية الأخرى.

فيرى الباحث أن على المثقفين النهوض لدرء المفاسد والأضرار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرافقة للعولمة من خلال إحياء الثقافة العربية الإسلامية وبثها من جديد، من خلال إعداد الأجيال القادمة إعداداً مؤسساً على الثقافة العربية الإسلامية من ناحية وكذلك التركيز على الصناعات الثقافية التي تعمل على تعزيز الثقة بالنفس لدى المواطن الأردني والعربي، من خلال عمل جماعي ليس أردنياً فحسب إنما عربي، لأننا أمام تيار وظاهرة لا تستطيع أية دولة عربية لوحدها مجابهته، لذا يقتضي واقع الحال تكاتف الجهود العربية معاً والتصدي لهذه الهجمة الشرسة.

الفصل الثالث

علاقة الأردن بمؤسسات العولمة

المالية والنقدية والاقتصادية

المبحث الأول: علاقة الأردن بالبنك الدولي

المبحث الثاني: علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: علاقة الأردن بمنظمة التجارة العالمية

الفصل الثالث

علاقة الأردن بمؤسسات العولمة المالية والنقدية والاقتصادية

يهدف هذا الفصل إلى معرفة العلاقة القائمة بين مؤسسات العولمة المتمثلة أساساً بـ: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبين المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك إلى معرفة آليات العمل المتبعة لدى مؤسسات العولمة المختصة بالسياسات النقدية والسياسات المالية والسياسات الاقتصادية، بشكل عام ومدى تعمق العلاقة المتبادلة بينها.

وإذ يعتبر هذا الفصل، محل الدراسة، فصلاً نظرياً يبين مدى ارتباط الأردن بمؤسسات العولمة، والتزامه بسياساتها العامة، الدافعة نحو توجهاتها، واتخاذ ألياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الثقافية، وسيلة للتحول إلى بلد مفتوح اقتصادياً، الاقتصاديات العالمية، وفي الوقت ذاته يمكن القول أن هذا الفصل في بعض مطالبه يعتبر دراسات لحالات تطبيقية.

وقد توزع هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : علاقة الأردن بالبنك الدولي.

المبحث الثاني : علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث : عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول

علاقة الأردن بالبنك الدولي

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل علاقة البنك الدولي بالأردن، وذلك من خلال التعريف بأهداف وهيكل البنك الدولي، وطرق علاجه للاختلالات الاقتصادية في الأردن.

وسيتم تناول دور البنك الدولي في علاقته مع الأردن على النحو التالي :

المطلب الأول:التعريف بالبنك الدولي كأحد أليات العولمة.

المطلب الثاني:علاقة الأردن بالبنك الدولي.

المطلب الأول: البنك الدولي : تعريف عام

يعد البنك الدولي الشقيق التوأم لصندوق النقد الدولي وجاء بناء على اتفاقية بريتون دودز عام ١٩٤٤، حيث حضر اجتماع إنشائها (٤٣) دولة شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة للنقد والمال، ولم يشارك الأردن في هذا الاجتماع.

أولاً. أهداف البنك الدولي :

وقد نصت مادته الأولى على مقاصده وأهدافه التي يضطلع بها وهي(١):

١. مساعدة وإعادة تعمير وإنماء البلدان الأعضاء بتسهيل توظيف الرساميل لأغراض منتجة بما في ذلك ترميم الاقتصاديات التي دمرتها أو أضرت بها الحرب، وتكييف التسهيلات المثمرة لأغراض سلمية، وتشجيع إنماء التسهيلات المثمرة والموارد في البلدان الأقل نمواً.

٢. ترقية التوظيف الخاص الأجنبي بمساعدة ضمانات أو مشاركات في القروض والتوظيفات الأخرى التي يقوم بها مستثمرون خاصون. وحين يكون الرأسمال

---

(١) عبد القادر سيد أحمد وإشراف جورج قرم وأحمد ملكت، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، بيروت : معهد الإنماء العربي ١٩٧٧، ط١، ص٢٥.

الخاص غير كاف، تقديم تمويلات في الشروط المناسبة، بغية أغراض منتجة في أموالـه الخاصة والموارد الأخرى.

٣. ترقية الاتساع المنتظم وطويـل الأجـل للمبـادلات الدوليـة، وحفـظ تـوازن مـوازين المدفوعات، مع تشجيع التوظيف الدولي لإنماء الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.

٤. تنظيم القروض الممنوحة أو المضمونة بواسطة أقنية أخرى للتعامل مع المشاريع المفيدة المستعجلة وكذلك المشاريع الصغيرة والكبيرة على السواء.

٥. يمارس البنك عملياته مع أخذه في الحسبان تـأثير التوظيـف الـدولي علـى الأوضـاع التجارية في البلـدان الأعـضاء ؛ للمـساعدة في تحـول منـسجم مـن أوضـاع الحـرب الاقتصادية (أوقات الحرب) إلى أوضاع السلام الاقتصادية (وقت السلام)[١].

وللبنك الدولي مجموعة من المؤسسات المالية المساعدة وهي[٢]:

أ. رابطة التنمية الدولية (International Develo ment Association) (IDA).

ب. مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) (IFC).

ج. الوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (Multilateral Investment Guarantee Agency) (MIGA).

د. المركـز الـدولي لتـسوية منازعـات الاسـتثمار. (International Center For the Settlement Of" investment Disputes. (ICSID)[٣].

وهذه المؤسسات لها اتفاقياتها الخاصة بها ولها محافظ، وتأتي ضمن إطار إدارة البنك الدولي التي يتقاسمها مجلس محافظين مشترك ومجلس المديرين، ويعمل جميعهم تحت إمـرة رئيس البنك الذي تعينه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

---

(1) http : // www.world bank.org. :Articles of Agreement, (As amended effective February 16, 1989)

(١) أنظر : التقرير السنوي للبنك الدولي، ١٩٩٩.

وكذلك انظر عبد القادر سيد أحمد المرجع السابق، ص٢٥.

(3) World Bank, Bretton woods project, http: // www.brettonwoods.project.org.

(4) World Bank, Ibid.

ثانياً. عضوية البنك:

يتكون البنك الدولي من ١٨٣ عضواً، وأعضاؤه هم أعضاء في صندوق النقد الدولي، وهذا شرط أساسي للانضمام لعضوية البنك[١] . تحدد حصة العضو في ميزانية البنك بناء على معدل حصته في الصندوق[٢].

وعندما أنشئ البنك الدولي للتعمير والتنمية، وضعت له أهداف مكملة لشقيقه صندوق النقد الدولي، إذ تمثل عمل وأهداف الصندوق . وانحصرت أساساً في قضايا قصيرة الأجل، قبل التغلب على مشاكل عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتنظيم سعر الصرف والسيولة الدولية، أي السياسات النقدية بشكل عام . بينما كانت مهام البنك تتعلق بالقضايا طويلة الأجل ؛ فقد كان الغرض من إنشائه هو تقديم القروض طويلة الأمد لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للأعضاء[٣].

ومن المفيد ذكره أن اتفاقية البنك قسمت اكتتاب الأعضاء إلى ثلاثة أقسام هي: ٢٪ تدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي[٤]، وعند انضمام العضو للبنك تدفع باقي ١٨٪ بالعملة المحلية للبلد العضو[٥]. والشريحة الثالثة هي ٨٠٪ وهي عبارة عن مبالغ قابلة لطلب البنك متى شاء ذلك[٦].

للبنك استخدام الشريحة الأولى ٢٪ الموجودة بالذهب أو بالدولار لعمليات الإقراض مباشرة[٧]، أما الشريحة الثانية ١٨٪ فيوجب على البنك الإقراض بها أن يأخذ موافقة الدولة العضو التي يراد استخدام عملتها. وتبقى الشريحة الأخيرة تحت طلب البنك لكي يلجأ إليها متى احتاج ذلك[٨].

---

(١) عبد القادر سيد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص٢٧.

(2) World Bank, Articles of Agreement, section 1. Ibid.

(٣) زكي العايدي، التاريخ السري للبنك الدولي، ترجمة سينا للنشر مراجعة ريشار جاكمون، في علي حامد (محرر)، القاهرة : سيناء للنشر، ط١ و١٩٩٢. ص١٠.

(4) Articles of Agreement, Article 11 section 5 bara (1) and section (3) bara (1) .Ibid.

(5) Ibid, Article II, Section 7 bara (I)

(6) Ibid, Section 5,bara (II)

(7) Ibid section 8, bara (a)

(8) World Bank, Bretton woods projects, Ibid.

ثالثاً. هيكلة البنك الدولي :

يعد البنك الدولي أكبر مؤسسة اقراضية مالية في العالم، إذ يقرض ما يقارب (٢٥) مليار دولا سنوياً لتنمية الدول الأعضاء حيث يصل رأسمال البنك إلى (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة بلايين دولار أمريكي كما هو في ١٩٤٤/٦/١ وقسم هذا المبلغ إلى حصص كل حصة تساوي (١٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي[1].

وكما في صندوق النقد الدولي تعتمد مجموع الحصص المشاركة في تأسيس البنك أو المقررة لعضوية دولة ما، المعيار التصويتي أو ثقل وحجم ذاك البلد في التأثير في قرارات البنك أو عكس ذلك، (انظر الملحق رقم ١) .

وترتكز القوة التصويتية في مجالس البنك على مقدار الحصة المعتمدة التي تعني أن الدول ذات الحصص العليا، هي التي تصوغ سياسات وتوجهات وقرارات البنك. وتمتلك الولايات المتحدة ما نسبته ٢٠٪ من القوة التصويتية، ويمثلها مدير تنفيذي واحد، بينما (٤٧) دولة إفريقية لها مديران تنفيذيان وتمتلك ٧٪ من القوة التصويتية[2].

ويتكون الهيكل الهرمي للبنك من :

١.مجلس المحافظتين :

نصت المادة (٥) القسم الثاني: من نظام البنك على أن جميع سلطات البنك مخولة لمجلس المحافظين؛ حيث يتكون من محافظ ونائب له يعين من قبل الأعضاء لمدة خمس سنوات، تترك حرية إختيارهم للأعضاء وربما يعاد تعيينهم، ويمكن لنائب المحافظ أن يصوت فقط في حال غياب المحافظ. ويختار المجلس واحداً من المحافظين رئيساً له.[3].

ويتمتع هذا المجلس بالصلاحيات التالية:

أ. قبول أعضاء جدد وتحديد شروط دخولهم.

ب. زيادة أو إنقاص رأس المال.

ج. تعليق عضوية أحد الأعضاء.

---

(1) Articles of Agreement, Article II, section 2. Bara (a) Ibid.

(2) World Bank, Bretton Wood Project, Ibid. and see the Articles of Agreement, Article V, Section 3 bara (a) & (b) .

(3) Articles of Agreement, Article V, Section 2 bara (a) Ibid.

د. تفسير بعض بنود الاتفاقية بناء على طلب مجلس المديرين التنفيذيين.

هـ. عمل التدابير اللازمة للتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

و. توزيع صافي دخل البنك[١].

ويجتمع مجلس المحافظين سنوياً إذا طلب خمسة من المديرين التنفيذيين يمثلون خُمس أعضائه أو أعضاء يحتلون ١/٤ من القوة التصويتية، ويجب أن يكون النصاب بوجود ٢/٣ من مجموع القوة التصويتية[٢].

٢.المديرون التنفيذيون :

تقع على كاهلهم مسؤولية إدارة العمليات العامة للبنك، وعليهم ممارسة السلطة الممنوحة لهم من قبل مجلس المحافظين[٣].

ويتكون المديرون التنفيذيون من (١٢) مديراً تنفيذياً من غير المحافظين، ويعين منهم (٥) من قبل الخمسة الأعضاء الذين يمتلكون الحصص العليا في رأسمال البنك؛ وينتخب السبعة الآخرون من قبل المحافظين غير الخمسة المعينين، وهم يعينون أو ينتخبون كل سنتين . وكل مدير يعين نائباً له يمارس صلاحياته في حال غيابه ويمكن لهم حضور الاجتماعات ولكن دون حق التصويت [٤]. ويبقون في عملهم باستمرار مجتمعين في مكاتب البنك، ويمثل كل مدير منهم حجم القوة التصويتية لدولته[٥] التي عينته أو حجم القوة التصويتية للدول الأعضاء الذين انتخبته.

ويكتمل نصاب جلسته بوجود أغلبية المديرين على أن لا يقل تمثيلهم عن نصف حجم قوة التصويت : وللمديرين التنفيذيين أن يعينوا لجانا خاصة عند الضرورة[٦].

٣.الرئيس :

يختار مجلس التنفيذيين رئيس البنك على أن لا يكون من المحافظين أو المديرين

---

(1) Ibid, Article V, section 2 baras (b) .

(2) I bid, baras (C) & (D)

(3) Articles of Agreement, Article V, section 4, bara (a) . Ibid.

(4) Articles V, section 4, bara (b) Ibid.

(٥) حسب نص المادة V قسم ٣، التصويت من مواد اتفاقية البنك.

(6) Article V, section 4, bara (d) + (e) + (f) + (g) . Ibid.

التنفيـذيين ولـيس مـن نـوابهم . ولا يحـق للـرئيس التـصويت إلا في حالـة تـساوي الأصوات[١].

ويكون الرئيس مسؤولاً عن موظفي البنك ويشرف على عمليـات البنـك . ولكـن يبقى تحت إشراف المدراء التنفيذيين . وتبقـى الأعمـال العاديـة ضـمن الـسيطرة العامـة للمديرين التنفيذيين، ويكون الرئيس مسؤولاً عن تنظيم وتعيين الموظفين وفصلهم[٢].

٤.المجلس الاستشاري :

يتكون المجلس الاستشاري للبنك من عدد لا يقل عن سبعة أعضاء، يختارهم مجلـس المحافظين، إضافة إلى ممثلين عن البنوك والتجار والصناعيين والعمال والمـزارعين، وممـثلين عن المنظمات الدولية المختصة، وممثلين عن المجالس الدوليـة. ويعمـل هـذا المجلـس علـى تقديم النصح للبنك في القضايا ذات الطابع العام ويجتمع المجلس سـنوياً، أو كلمـا طلـب البنك ذلك ومـدة خدمتـه سـنتان، وربمـا يعـاد تعيينـه ويـدفع البنـك لأعـضائه تكـاليف مصروفاتهم[٣].

٥.لجنة القروض.

تعين هذه اللجنة من قبل البنك، ويتم اختيار الخبراء فيها من قبل مجلـس المحـافظين، وهم يمثلون الدول التي تقام على أرضها المشاريع، ويقومون بأداء عملهم تطبيقاً للمادة ٣، القسم (٤) من الاتفاقية[٤].

ويتحدد مقر البنك الدائم الرئيسي في أرض أكثر الأعضاء مساهمة في البنك[٥].

خامساً. سياسات البنك الاقراضية :

أوجد البنك في الثمانينات برنامج الإقـراض لغايـات التكيـف الهيكلـي المـسماة[٦]:

---

(1) I bid, section 5, bara (a)

(2) Ibid, section 5, bara (b) + (C) + (d)

(3) Ibid, section 6 bara (a) + (b)

(4) Ibid, section 7.

(5) Ibid, section 9.

(6) Ibrahim F: I. Shihata, The World Bank Inspection Panel: In Practice Second Edition, Oxford University Press, World Bank, World Bank, New York 2000,P 37.

(Structural Adjustment program). وذلـك للـدول الأعـضاء الـتي تواجـه مـشاكل واختلالات في ميزان المدفوعات، بينما توضع إجراءات لتثبيت ميزان المـدفوعات. وهـي تتوزع على قـروض لـدول الأعـضاء: القطاعـات الاجتماعيـة والهيكليـة والإصـلاحات القطاعية، حيث يضع البنك شروطاً تضمن له أداء استرداد هذه القروض(١).

وحسبما ترى إحدى الباحثات فقد اصبح البنك أكثر عدوانية في الضغط مـن أجـل إعادة تشكيل الصناعة والأداة المستخدمة لإعادة تشكيل هياكل هذه القـروض مـن أجـل التكييف الهيكلي ؛ ذلك أن قروض التكييـف الهيكلـي إنمـا هـي قـروض للـبرامج وهـي عمليات حقن سريعة لمسحوبات من ائتمانات غير مقيدة يمكن استخدامها لأي نـوع مـن الواردات أو لسداد ديون أجنبية استحقت الأداء(٢).

وأصبح البنك الدولي يزاحم صندوق النقد الدولي في عمله أو قل أصبحا يكمـلان بعضهما البعض، إذ تداخلت أعمالهما معاً، وبدأ يسيران في خط واحد بعد ١٩٨٠(٣).

واتفق البنك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي في العمـل لمـساعدة الحكومـات في تصميم وتنفيذ البرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية المتكاملة وبرامج الإصلاح الاجتماعي. وقد تحرك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اقتصاديات الأسواق الناشـئة. وتجـدر الإشارة إلى أنه في القطاع المالي، تقوم لجنة اتصال مشتركة بضمان تحقيـق التـزام مـشاركة أكثر فعالية للموظفين من كلتا المؤسستين(٤).

وشهد البنك مرحلة تحولات مهمة في سياسة البنك تجاه الدول النامية، تمثلت بمـنهج البرامج القطاعية المعتمدة على مشروعات يمولهـا البنـك لـصالح مـن أسمـاهم بالـسكان الأكثر فقراً، ثم يتحول بسرعة إلى قوة ضـغط هائلـة علـى الـدول الناميـة، لكـي ترضـخ لإجراءات التكييف التي يصر عليها صندوق النقد الدولي، وليصبح بعد ذلك من العـسير التفرقة بين سياسات الصندوق والبنك(٥).

---

(1) World Bank, Bretton Woods Project, Ibid.

(٢) شيريل بيار، البنك الدولي، مرجع سابق، ص١٨٢.

(3) Dilip Eatha, Demand For World Bank Lending, July 2001 PP, 1-27 P,4, Http//:www.worldbank.org.

(٤) التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٥) زكي العايدي، التاريخ السري للبنك الدولي، مرجع سابق ص١٦،١٧.

ومن وجهة نظر البنك، فإن البرامج القطاعية لن يكتب النجاح لها وضمان تسديد تمويلها ما لم توضع وتتحقق ضمن تعديلات جوهرية في السياسات الاقتصادية والكلية للبلد المدين وإصلاح النظام المؤسسي لإدارة الاقتصاد المحلي والانفتاح بقوة كبيرة على الخارج(١).

ويضع مجلس البنك نصب عينيه أن تمويل البرامج يجب أن يوجه نحو تحقيق النمو المطرد. ويشترط البنك لكي يمول البرامج رضوخ الدولة المعنية والقبول بخطة مالية وبرنامج تصحيح شامل يضمن -حسب ادعائه- معالجة مشاكل العضو أمام المجتمع الدولي وخصوصاً تسديد التزاماته تجاه الدائنين(٢).

وبالرجوع إلى التحولات الجوهرية في سياسات البنك الدولي فإنه طور نشاطاته حيث غطت جميع المجالات الأساسية: "من خلال إقراض البنوك المركزية وكذلك القطاع الخاص والمنظمات ذات الصبغة التطوعية"(٣).

وهذه القروض السالفة تتمثل في المجالات الرئيسية التالية: قروض المشروعات التي يمولها البنك بقروض؛ وذلك من أجل رفع مستوى الفقراء، وفي الواقع فإن نمط المشروعات لا يمكن أن تصل إلى معالجة مشكلة الفقر. والمستوى الثاني هو القطاعات؛ فعندما يقرض البنك مشروعات التعدين يطلب مقابل ذلك إجراء تغيرات في القوانين والضرائب المتعلقة بالاستثمارات في هذا القطاع، ويتكرر الشيء نفسه في كل قرض وكل قطاع.

والمستوى الثالث: هو الاتجاه العام للسياسات الوطنية وتأثير البنك في هذه السياسات، وعند هذا المستوى يسمى "الرفعة" التنموية ويكون بمقدور البنك التعاون مع الصندوق والحكومات المسيطرة على هاتين المؤسستين إجبار الحكومات المقترضة على التخلي عن السياسات التقدمية لصالح تنفيذ برامج تقشف قاسية(٤).

ويعمل البنك ضمن إطار وسياسات محددة للإقراض والتمويل منها: قروض الاستثمار والمشاريع، وقروض، التكييف الهيكلي التي يقصد بها عمل تغييرات جذرية

---

(١) المرجع السابق ص٢٠.

(٢) خالد الوزني، سياسات التكيف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن،، ص٥٦.

(3) World Bank, Bretton Woods Project. Ibid.

(٤) شيريل بيار، البنك الدولي مرجع سابق، ٢٥و٢٦.

وشاملة في بنى الاقتصاد الوطني، وكذلك السياسات النقدية والسياسات المهمة التي لها علاقة بالاقتصاد، والتي تعمل ضمن شروط محددة[1] وكذلك تمويل الدول الأعضاء لسداد قروضها أو خدمة ديونها[2]، وقت الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول، وهو ما يسمى تجسير الفجوة المالية أو "Financing gap" وقد بدأ البنك عام ١٩٧٩ بعمليات التمويل الخاصة بالاستثمار والتمويل لإعمار ما خلفته الحروب، ثم بدأ المرحلة الثانية في السنة المالية ١٩٨٠؛ لإعادة هيكلة اختلالات ميزان المدفوعات التي ظهرت في كثير من الدول النامية بعد أزمة البترول . وبدأت المرحلة الثالثة في التسعينيات بعد أن حصلت أزمة الديون عقب انتهاء الحرب الباردة[3].

إلزام الحكومات السير باتجاه تحرير الاقتصاد والمضي في الخصخصة[4].أما قروض التكييف الهيكلي أو ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي في الأردن، فانه يخضع لشروط التمويل والبرنامج الاقتصادي . ويقوم البنك وصندوق النقد الدولي بتولي وضعه والتشاور مع العضو المعني بذلك . وعندما يخضع العضو بالموافقة من خلال ما يسمى بخطاب النوايا [5] الذي يرد على تقرير خبراء الصندوق والبنك "Staff Report"[6] يطلب من هذا العضو "تنفيذ إصلاحات هامة في اقتصاده تتفق مع المطالب التي أعلنها البنك"، وهذه المطالب تتمثل في "إلغاء الهياكل الحمائية – التعرفة الجمركية، الضوابط، الإعانات للدوائر لأعمال المحلية[7].

وقد لاحظ عدد من الباحثين "أن التشابه شديد بين قروض (البنك) وقروض صندوق النقد الدولي الخاصة بميزان المدفوعات وما يصاحبها من شروط، فعلى غرارها

(1) Ibid. Management's Discussion And Analysis, June 30,2000, Pp-1-25 P5.
Http:// www.worldbank.org

(2) Dilip Ratha, Demand For World Bank Lending, July 2001 PP, - 1 – 27 P2.
http: // www.worldbank.org.

(3) Ibid – P4.

(4) Ibid, P.5

(٥) انظر خطاب النوايا لعام ١٩٩٠، الحكومة الأردنية، عمان، صحيفة الرأي الأردنية العدد ٧١٣١ تاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٩٠ وكذلك خطاب النوايا لعام ١٩٩٠ في المرجع التالي :
Jordan Letter Of Intent, August 7, 2001.http:// www.imf.org

(6) See: Imf Staff Report, A Bid.

(٧) شيريل بيار، مرجع سابق ص ١٨٣.

ستدفع قروض البنك للتكييف الهيكلي في شرائح (مسحوبات على مراحل زمنية)، ويمكن تعليقها إذا لم يستجب البلد للاتفاقات التي وقعها لتغيير سياساته[1].

ويمكن القول، أن دخول البنك مجال إقراض البرامج الهيكلية، جعله يصبح الوجه الآخر للصندوق، وأحياناً مطبقاً لسياساته ويلتزم بشروطه.

وقد بدأت مؤسستا بريتون ودز منذ الثمانينات حقبة واحدة تسير خطاها للعب دور واحد يبدأه الأول ويكمله الثاني ؛ وهو بهذا يمثل انعكاساً لسياسات صندوق النقد الدولي في مجالات كثيرة، منها معيار الأوضاع الاقتصادية للدول التي يعتمدها الصندوق في تحديد حصة الأعضاء التي حدا بالبنك اعتمادها . وعضوية البنك مشروطة بعضوية الصندوق وتماثل بنائهما الهرمي وتقسيم الحصص بين كبار الممولين. ويخضع كل من الصندوق والبنك لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فإنهما أداتها في توجيه السياسات العالمية. ولا سيما في مجالي الاقتصاد والسياسة.

المطلب الثاني: علاقة الأردن بالبنك الدولي

تعود عضوية الأردن، في البنك الدولي، إلى عام ١٩٥٢، وهو ذات العام الذي انضم فيه الأردن إلى صندوق النقد الدولي، على اعتبار أن عضوية الصندوق، هي الشرط الأساسي لعضويته[2].

ويتضح موقف الأردن، من خلال بيان الاكتتاب في أسهم رأس مال البنك وحقوق التصويت كما هي في ٣٠ يونيه / حزيران ١٩٩٩، كالتالي : أسهم الأردن ١٣٨٨ سهماً، النسبة المئوية من المجموع ٠٩ , ٠٪ وقيمة الحصة ١٦٧,٤ مليون دولار، المبلغ المدفوع منها ٧,٨ مليون دولار، المبالغ تحت الطلب ١٥٩,٧ مليون دولار وعدد الأصوات ١٦٣٨ صوت، وتساوي نسبة ١٠ , ٠٪ من المجموع[3].

وما يهم هنا، هو دراسة علاقة البنك الدولي بالأردن، في فترة الدراسة أي تحديداً عندما طلب الأردن مساعدة البنك لمواجهة أزمته الاقتصادية وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني وتدهور الاقتصاد بشكل عام، فقط طلب الأردن مساعدة البنك الدولي

---

(١) المرجع السابق ص١٨٣.

(٢) أنظر : عبد القادر سيد أحمد وآخرون، مرجع سابق، ص٢٧.

(٣) التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٩، مرجع سابق، ص٢٧٥.

للتدخل في المساعدة لإنعاش الاقتصاد الأردني، إذ جرت مفاوضات مع البنك الدولي بتاريخ ٢٨/ ١٠. ٢/ ١١/ ١٩٨٩[١].

وقد حصل الأردن على قرض إصلاح هيكلي لتصحيح قطاعي الصناعة والتجارة من البنك الدولي بمبلغ (١٥٠ مليون دولار)[٢]. هذا وقد ساهم البنك الدولي أيضاً في دعم حصول الأردن على تمويل خارجي إضافي بمبلغ مساوي لقيمة القرض (١٥٠ مليون دولار) من حكومة اليابان، ومبلغ (١٧ مليون دلار) من حكومة ألمانيا[٣]، ذلك ما تم من قروض في نهاية عام ١٩٨٩.

وسيتم دراسة وتحليل هذه العلاقة، حسب الترتيب التالي :

أولاً. لمعرفة العلاقة المتبادلة بين الأردن والبنك الدولي، سوف يتناول الباحث القروض المقدمة من البنك الدولي للمشاريع الأردنية، حسب ورود أرقامها وقيمها في تقارير البنك المركزي الأردني المنشورة، لكل سنة، وهي مرتبة حسب السنوات أنظر الجدول رقم (٦) الآتي :

جدول رقم (٦)

قروض الأردن المسحوبة من البنك الدولي للأعوام ١٩٩٠ – ٢٠٠٠

بالمليون دينار أردني

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المبلغ	٥١٢,١	٥٢٧,٢	٣٣٨,٠	٣٩٢,١	٤٢٣,١	٥٠٥,٨	٥٧٥,٥	٥٤٠,٢	٥٨٠,١	٦٤٧,٩	٦٣٣,٥
مجموع القروض، للسنوات محل الدراسة										٥,٦٧٥,٥ مليار	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، تم تجميعها من أعداد متفرقة، عمان: تصدر عن البنك المركزي الأردني.

أما على صعيد السياسات التي تقدم بها البنك الدولي للأردن، لتنفيذها لقاء هذه القروض، فسوف يبني الباحث دراسته وتحليله، على ما ورد من بيانات في الجدول السابق، المأخوذة من منشورات البنك الأردني المركزي، إذ اعتمد عليها، فهي الأرجح

(1) World Bank Kank, Jordan Industrial and Trade Policy Adjustment Loan, 1989, P 18.

(2) Ibid.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق، ص٦٨.

للقبول بها، وتمثل أدق برهان على مدى تغلغل علاقة البنك الدولي بالأردن من خلال إقراضه هذا الكم الهائل من القروض القطاعية وقروض التكليف الهيكلي.

ثانياً. أما الوثيقة الأخرى، والتي تعبر عن مدى التوافق بين الأردن والبنك الدولي على هذه القروض، فهو التقرير الذي أعده فريق خبراء البنك الدولي، وقدمه للحكومة الأردنية لتدرسه، والذي على أساسه يصدر البنك الدولي شهادة حسن السلوك لإعطاء هذا البلد أو ذاك قروضاً أو يمنعها عنه، وكذلك يوصي المؤسسات وأحياناً الدول لإعطاء قروض للأردن أو حجبها وهذه شهادة حسن السلوك مطلوبة بالنسبة للأردن ليستطيع أن يفوز بدعم البنك المستمر إلى مال نهاية، طالما يقوم بالالتزام بتطبيق توجيهاته والسياسيات التي يرسمها لهذا البلد أو ذاك، ومنها الأردن. وعليه، سوف يخضع الباحث ما جاء في الوثيقة "محدودة التداول" التي أعدها خبراء البنك الدولي لالتزام بها ليستطيع أن يخرج من ضائقته الاقتصادية حسب ادعائه وهي[1]، "مذكرة التفاهم الاقتصادية : برنامج التكيف الاقتصادي، والتنمية المستدامة"[2].

وقد ورد بهذه الوثيقة المكونة ١٤٢ صفحة، حصل الباحث على ملخص لها، وقد أتبع أداة تحليل المضمون، لما جاء بها، ووضعها كمتغير مستقبل لدارستها وتحليلها، وما صدر عن الحكومة الأردنية، من خطابات النوايا وبرامج التصحيح الاقتصادية، كمتغير تابع، إذ لاحظ الباحث من إخضاع للسياسات والإجراءات الوطنية لما جاء بها على مدى سنوات الدراسة اللاحقة لتاريخ الوثيقة، ومما يضع السيادة بين قوسين باعتقادي أو تجميدها، طالما أن هناك عمل للبنك الدولي في الأردن.

فقام الباحث بدراسة خطاب النوايا الذي يصدر عن الحكومة الأردنية، بعد كل تقرير للبنك، وقد قام بتحليل مفردات خطاب النوايا لعام ١٩٩٠[3]، وخطاب النوايا لعام ١٩٩٩، إذ يقوم الأردن بتحديد خطاب النوايا كلما طلب مزيد من القروض[4].

---

(1) World Bank, Country Economic Memorandum : Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base for Sustainable Growth

(٢) لقد أعدت هذه الوثيقة من قبل البنك الدولي بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٣م.

(٣) أنظر : خطاب النوايا العام ١٩٩٠، الحكومة الأردنية، صحيفة الرأي الأردنية، مرجع سابق.

أنظر : خطاب النوايا لعام ١٩٩٩ موجود على موقع صندوق النقد الدولي:

(4) See.: http;//www.imf.org/external/np/august.28, 1999.

وما يجعله هذا الخطاب جديراً بالتحليل والدراسة، "التنويه" الموجود في بداية كل خطاب نوايا، والمؤطر ضمن مستطيل صغير، يفهم منه : هذا هو خطاب نوايا الحكومة الأردنية الذي يبين السياسات التي ينوي الأردن تطبيقها عند طلبه الالتماس لمساعدة مالية ... والوثيقة هذه هي من ممتلكات الحكومة الأردنية، وضعت على موقع الإنترنت لصندوق النقد الدولي بالاتفاق مع الأردن لخدمة مستخدمي هذا الموقع[1].

ثالثاً. ولمزيد من التحاليل، فقد تناول الباحث الخطط الحكومية التي تقر في بداية كل برنامج تكيف هيكلي "برنامج التصحيح الاقتصادي" والتي بدورها تعكس خطط وسياسات الحكومة الأردنية التي هي بالأصل انعكاس للسياسات والتوصيات التي يطلبها البنك الدولي. وقد راعى الباحث أن يضعها في جدول مستعرضاً كل هذه التوجهات حسي وجودها في الوثائق الرسمية سواء مطالبة البنك الدولي في تقريره المذكور سالفاً. أو في خطاب النوايا، وكذلك خطط التنمية الحكومية وجاءت على الشكل التالي :

جدول رقم (٧)

تمرين تطبيقي : يبين توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي الموجه للحكومة الأردنية لتلبية شروطه للحصول على القروض ومدى التزام الحكومات الأردنية بالاستجابة لهذه السياسات.

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩ - ١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣ - ١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩ - ٢٠٠١[5]
١	هيكلة النظام الضريبي وتعديل التشريعات الاقتصادية	التزمت به الخطابات	وضعت ضمن البرنامج	مراجعة التشريعات والسياسات والإجراءات الاقتصادية وتبسيط الهيكل الضريبي	تقديم حوافز ضريبية

---

(١) أنظر المرجع السابق، يجدد خطاب النوايا كل سنة تقريباً، خطاب نوايا لعام ٢٠٠١ ولعام ٢٠٠٢.

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩ - ١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣ - ١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩ - ٢٠٠١[5]
٢	خفض الرسوم الجمركية	=	تقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية وتبسيطها وتوحيدها	تغير هيكل التعرفة الجمركية	
٣	إلغاء القيود الحمائية	=		تقليص الحماية المبالغ فيها للمنتجات المحلية	
٤	فتح الأسواق وتحرير التجارة	=		تحسين حوافز الاستثمار المحلي والأجنبي / وتحرير انتقال رؤوس الأموال	استكمال سياسة الانفتاح على الأسواق وفتح الأسواق
٥	خفض سعر صرف الدينار	كان قد خفض في عام ١٩٨٨ واستقر وضعه كما هو عليه		ربط الدينار بالدولار وبسعر صرف ثابت يبلغ ١,٤١ دولار لكل دينار	
٦	تحسين القدرة التنافسية	التزمت به الخطابات		تحسين القدرة التنافسية في قطاع التصدير وتطويره	حرية المنافسة ومنع الاحتكار ووضع استراتجية التنافسية
٧	خفض ورفع الدعم عن السلع والمواد التموينية وتعويم الأسعار وتحريرها	التزام تدريجي بتعويم الأسعار إلى أن يطال جميع المواد التموينية	تخفيض الدعم الحكومة ورفع أسعار السلع والخدمات الحكومية وتقليص الدعم الحكومي للسلع تدريجياً	تحرير الأسعار والإنتاج والأجور واعتماد معايير تجارية	
٨	رفع القيود عن الاستيراد	التزمت به الخطابات		التزمت به الخطة	
٩	إفساح المجال للقطاع	=	التزمت به الخطة		

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩-١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣-١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠٠١[5]
	الخاص بالاستيراد				
١٠	مساواة السلع المستوردة بالسلع الوطنية في الضرائب	=	التزام تدريجي	تطبيق تدريجي	
١١	انسحاب الحكومة من القطاع العام والشركات والمؤسسات العامة	انسحاب تدريجي		خصخصة المؤسسات العامة	خصخصة مساهمة الحكومة في المؤسسات والشركات
١٢	خصخصة القطاع العام	التزمت به الخطابات		تقليص الدور الإنتاجي للحكومة وتطوير وتعزيز دور القطاع الخاص وعدم منافسة الحكومة للقطاع الخاص وتفعيله في المشاركة في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية	تنفيذ استراتيجية للخصخصة وإعادة هيكلة البريد
١٣	طرح الخصخصة وبيع المؤسسات العامة في أسواق المال العالمية	التزمت به الخطابات			وضع أولويات للخصخصة جميع القطاعات والمؤسسات الحكومية.
١٤	خصخصة سوق عمان المالي وتحويل دور الحكومة إلى الإشراف فقط	التزمت به الخطابات		صدر عام ١٩٩٧ قانون الأوراق المالية لإعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال	
١٥	الإعلان عن نشاط	التزمت به الخطابات	وضعت ضمن	وضعت ضمن	تعزيز الشفافية في

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩-١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣-١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠٠١[5]
	سوق الأسهم يومياً		الخطة	الخطة	سوق رأس المال
١٦	إفساح المجال للمستثمر الأجنبي والسماح للأردنيين الاستثمار في الخارج	=	تعزيز الانفتاح على الأسواق	جذب الاستثمار العربي والأجنبي	تهيئة المناخ الاستثماري للقطاع الخاص العربي والأجنبي وفتح الأسواق
١٧	تحويل مؤسسة الإقراض الزراعي لبنك تجاري.	سكت عنه الخطاب			إحداث الإصلاح الإداري
١٨	رفع امتياز بنك الإسكان.	التزمت به الخطابات	=	رفع عنه الامتياز	
١٩	تخفيض عدد العاملين في القطاع الإداري الحكومي ومساواة أجورهم بالقطاع الخاص	التزمت به الخطابات	إعادة هيكلة القطاع العام	تقليص عدد التعيينات في الوظائف الحكومية إلا في أضيق مجالاته	تخفيض التعيينات في الوظائف الحكومية واختصارها على مجالي التربية والتعليم والصحة.
٢٠	هيكلة قطاع الطاقة	التزمت به الخطابات	رفع أسعار الطاقة	إعادة النظر في المؤسسات المعنية بإنتاج الطاقة بحيث تعمل على أساس التكلفة الحقيقية التجارية.	خصخصة شركة توليد الكهرباء وشركة توزيع الكهرباء وإنشاء مؤسسة للإنتاج والتوزيع تعمل على أسس تجارية.
٢١	هيكلة قطاع الزراعة	التزمت به الخطابات			إعداد تشريعات جديدة تفسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ دور فاعل.
٢٢	هيكلة القطاع الاقتصادي	التزمت به الخطابات	رفع أسعار خدمة الاتصالات	توفير شروط ملائمة للتنمية وضع تسعيرة	إصلاح حزمة القوانين الاقتصادية

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩ - ١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣ - ١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩ - ٢٠٠١[5]
			رفع ضريبة الاستهلاك	للخدمات الصحية والتعلم العالي / زيادة التعرفة البريدية، زيادة تعرفة النقل الداخلي والخارجي.	
٢٣	تنظيم السياسات البيئية	التزمت به الخطابات	وضع استراتجية للبيئة	المحافظة على البيئة	إنشاء الهيئة العامة للبيئة
٢٤	إصلاحات مالية وخفض الإنفاق الحكومي	التزمت به الخطابات	إيقاف مشتريات الأثاث والسيارات والحد من السفر وعدم توقيع اتفاقيات للقروض غير الإنتاجية	وضع سقف للتوسع النقدي	
٢٥	محاربة الفقر وإعادة تأهيل الفقراء والموظفين المفصلين من أعمالهم	التزمت به الخطابات	إنشاء شبكة الأمان الاجتماعي لدعم الفقراء	مكافحة الفقر وتأهيلهم وزيادة دخولهم والتوزيع العادل لمكاسب التنمية	محاربة الفقر عن طريق حزمة الأمان الاجتماعي وإعادة التأهيل
٢٦	هيكلية قطاع السياحة	التزمت به الخطابات	فرض ضرائب على المطاعم والفنادق وزيادة ضريبة المغادرين وفرض ضرائب إضافية على تذاكر السفر		خصخصة الفنادق والاستراحات السياحة وإفساح المجال لشركات القطاع الخاص
٢٧	هيكلة القطاع العام والنقل العام	التزمت به الخطابات		إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وإزالة الدعم عنها	خصخة قطاع النقل وخصخصة الإذاعة والتلفزيون، ورفع احتكار الملكية

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩-١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣-١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠٠١[5]
					الأردنية للنقل الجوي
٢٨	هيكلة قطاع المياه	التزمت به الخطابات	رفع أسعار المياه	إعادة هيكلية قطاع المياه وضع تسعيرة للمياه بسعر التكلفة وإزالة الدعم	خصخصة إدارة قطاع المياه
٢٩	هيكلة القطاع الصحي	التزمت به الخطابات		تقديم الخدمات بأسعار كلفتها الحقيقية ورفع الدعم عنها	إقرار نظام تأمين صحي شامل لجميع المواطنين على أساس التكلفة التجارية، والتوسع في إشراك القطاع الخاص في هذا المجال.
٣٠	أعادة تدوير النفايات				تجنب إنتاج النفايات وإعادة تدوير النفايات
٣١	تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل	التزمت به الخطابات	تشجيع استعمال موانع الحمل،	رفع سوية وعي المرأة بوسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات	تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة، ردم الفجوة القائمة بين الجنسين في مختلف المجالات الاجتماعية، توفير القروض الزراعية للمنظمات النسائية، تأهيل الكوادر البشرية من الجنسين في الاتفاقيات الثنائية التي يتم إبرامها، تحقيق العدالة بين الجنسين في مجال

م	توصيات وتوجيهات وسياسات البنك الدولي[1]	الحكومات المتعاقبة خطابات النوايا[2]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٨٩. ١٩٩٣[3]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٣. ١٩٩٧[4]	برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٩. ٢٠٠١[5]
					التنمية، منع كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، تخفيف معدل الإنجاب ليصل إلى ٢٪، رفع مكانة المرأة اجتماعياً.
٣٢	إصلاح قطاع التعليم العالي والتربية والتعليم	التزمت به الخطابات		السير في برنامج التطوير التربوي، المراجع الشاملة لبرامج التعليم العالي	تطوير العقيدة التربوية، والتعليم والتوعية، النهوض بمستوى التربية وتهيئتها لاستيعاب متطلبات العصر والتعامل مع الثقافات العالمية.
٣٣	معالجة المديونية	التزمت به الخطابات	تحديد سقف الاقتراض المحلي، تحديد سقوف الاقتراض الخارجي، إعادة جدولة القروض.	إعادة جدولة القروض الخارجية ا	إعادة جدولة القروض الخارجية

(1) World Bank, Country Economic Memorandum : Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base for Sustainable Growth. December 30.1993, Also : World Bank Board Discusses Jordan Country Assistance Strategy, December 16, 1999. http://www.worldbank.org

وكذلك أنظر : التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٩٥، ١٩٩٩، مراجع سابقة.

- الحكومة الأردنية، خطاب النوايا لعام ١٩٩٠، خطاب النوايا لعام ١٩٩٩، مراجع سابقة.
- فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢ـ ١٩٩٨، عمان : مؤسسة فهد الفانك، ١٩٩٢.
- وزارة التخطيط الأردنية، الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣. ١٩٩٧، عمان : الحكومة الأردنية، ١٩٩٣، وكذلك أنظر : IMF, Jordan Strategy for adjustment and Growth, Washington DC, IMF 1996.
- وزارة التخطيط الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩ـ ٢٠٠٣، عمان : الحكومة الأردنية، ١٩٩٩، وكذلك أنظر المرجع السابق.

رابعاً. ومن الجدول التحليلي السابق، يتضح مدى ضرورة التزام الدول بسياسات البنك الدولي وتوجيهاته الساعية لفرض العولمة السياسية والاقتصادية، وكيف تؤثر هذه السياسات على السيادة الوطنية. ومن ناحية أخرى، قد يقول قائل بأن في هذا إعمالاً للسيادة، ولكن إلى أي مدى تتفق مقولة إعمال للسيادة مع واقع الحال الذي يطالب البلد المقترض، دائماً بمزيد من التحول نحو العولمة الاقتصادية، ومن ثم عولمة شتى المجالات الأخرى. وقد نطرح السؤال التالي : ماذا يستفيد البنك الدولي من فرض سيطرته وسياسته الاقتصادية على الدول ؟

لعل المستفيد من هذا كله، ليس البنك بحد ذاته كمؤسسة تمويلية، لأن المؤسسات المالية دائماً، تسعى للإقراض كي تستفيد وتسترد نقودها بأعلى فائدة، إلا أن أسلوب البنك الدولي في إقراضه للدول ليس لهذه الغاية فحسب، بل هو يسعى للإقراض ليس للتنمية ومكافحة الفقر، وإنما للإغراق في الإقراض ومن ثم رهن اقتصاد البلد المقترض للبنك كما في الحالة المكسيكية[١] والحالة الأرجنتينية[٢] والوضع المتدهور كذلك في أندونيسيا[٣].

وبهذا الصدد، تقول باحثة في هذا المجال أحد أهم الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل من البنك والصندوق هو استخدامهما كأداة لرسم سياسات الدول النامية .. وتضيف قائلة بأن الولايات المتحدة استطاعت في العديد من المواقف بناء قرارات للبنك على الاعتبارات السياسية. وتستطرد قائلة: تعمل الولايات المتحدة من خلال البنك في تعزيز رؤيتها للنظام الرأسمالي، فقد اهتم البنك الدولي منذ إنشائه بالرأسمالية وبزيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية[٤].

وتحرص الولايات المتحدة على تعيين رئيس البنك الدولي من مواطنيها. وهي لا

---

(1) http://www.islamonlinc.net/arab/news

(2) Ibid.

(٣) لقد صرح وزير التخطيط الأندونيسي لإسلام أون لاين نت بتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٢، حول البنك الدولي وصندق النقد الدولي ومن ضمن ما قاله طرح السؤال التالي : من يحكم أندونيسيا ؟ وفي إشارة له للمؤسسات التمويلية : نحن تحت رحمة سيادة أجنبية بشكل جديد.

(٤) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، السنة ٣٣، العدد ١٢٧، ص ص ١١٩. ١٢٣، ص ١٢٠.

تـترك مجـالاً للـدول الأخـرى لمنافـسة في هـذا الأمـر[١]. وهـي تمتلـك ٢٠٪ مـن القـوة التصويتية[٢]. وهذا ما يجعلها مهيمنة على سياسات البنـك، ويقـول أحـد البـاحثين "دعنـا نتحدث من منطلق اقتصادي، نحن معتمدين على القوى الاستعمارية القديمة أكثر مـن أي وقت مضي، فالبنك الدولي .. يلعب نفس دور المستعمر السابق[٣].

والواقع، أن أدوات العولمة المالية والاقتصادية المتمثلة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تعتبر أدوات استعمارية متقدمـة نظـراً لتتمتعهـا بـسيطرة ليس على الأرض والسكان والموارد الطبيعية، فحسب وإنما أصـبحت سـيطرتها، تتعـدى ذلك فأضحت تسيطر علـى الإنـسان وسـلوكه وثقافتـه، وتـضع الـسياسات الاقتـصادية والسياسية والاجتماعية، فهي تنظر إلى مصالح الشعوب والأمم بقـدر مـا تـضع أهـدافها لتقديم ضمانات لدائنين وكيفية طرق سدادهم.

فالمثال الحاصل في الأزمة الأسيوية، قد زاد عدد الفقراء وارتفع حجـم الـديون، وإذ أوضح تقرير أصدره البنك الدولي في ١٢/ ١٢/ ١٩٩٩، إن حالات الفقر قد زادت، ففي كوريا تجاوز عدد الفقراء ضعف ما كان عليه، حيث بلغت نسبته ١٩٪ في ١٩٩٨ مقارنة بـ ٩٪ عام ١٩٩٧ في أندونيسيا تدنى معدل الرواتب بنسبه ٤١٪ عام ١٩٩٨[٤].

خامساً. قروض البنك للأردن :

تعتبر مشروعات البنية الأساسية. النقل والاتصالات والطاقة الكهربائية. المجـالات الرئيسية لقروض البنك[٥]. وهذه المجـالات الـتي يـضعها البنـك الـدولي أمامـه كأهـداف رئيسية، فإنه يشترط للإقراض بهذه القطاعات لتعديل سياسات البلـد المقـترض وتكيـف التشريعات بما ينـسجم وحريـة الأسـواق وتـشجيع القطـاع الخـاص للمـشاركة في هـذه القطاعات وتخلي الحكومات عن ملكية وإدارة هذه القطاعات[٦].

---

(١) أنظر : شيريل بييار، البنك الدولي، مرجع سابق، ص٤٩.

(2) World Bank Ground To The Issue,htpp:// www.brettonwoodsprojec.org.

(3) http:/www.oneworld.net/guides/imf-wb/front.shtmi.

(4) http:/www. Islamonline.net/magazine/arabic/detials

(٥) شيريل بييار، مرجع سابقن ص١٠٣.

(٦) أنظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية، الدولة في عالم متغير، ترجمة مركـز الأهـرام للترجمـة والنـشر، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ١٩٩٧، ص ص ١٤٢ وما بعدها.

ويعمل البنك الدولي بوضوح نحو تحقيق هدفه هذا. فقد جاء في تقريره في مجال إقراضه للقطاعات في دول الشرق الأوسط فيقول "مساندة البنك لتنمية القطاع الخاص تنطوي على مزج العمل التحليلي والاستشاري مع العمليات الإقراضية المنتقاة من أجل تدعيمه" ويضيف قائلاً وهو يدعم ويشجع النمو السريع للقطاع الخاص وإزالة العقبات التي تعترض طريقه[1]. وهو يعمل على مساندة برامج للتثبيت الهيكلي في نفس الوقت، ويساند دعم على برامج الخصخصة لهذه الغاية.

فهدف البنك في هذه العمليات الإقراضية هو ليس لتقديم الدعم (القروض) للدول التي تواجه أزمات اقتصادية، وإنما بالدرجة الأولى، العمل على وضع سياسات محددة يتوجب على الدولة طالبة القرض أن تلتزم به، وهذا من وجهة نظري مسبق على الأمور الأخرى أي الجدوى الاقتصادية في القرض. أو حتى ضمان السداد، فالمهم أن يحرر البلد المدين سياساته الحمائية، ويفتح فرص الاستثمار للقطاع الخاص بداية ومن ثم المستثمر الأجنبي كما يفعل مع الأردن بهذه المجالات.

وسوف يقوم الباحث باختيار نموذج لقروض من البنك الدولي قطاع المياه لدراسته وتحليله، ولا يقصد منه الباحث حصر قروض البنك الدولي للأردن[2]، وإنما لمعرفة انطباق شروط البنك في إعطاء القروض ومطالبته بتعديل التشريعات والسياسات تجاه هذه القطاع الذي يقوم الأردن بالاقتراض لأجل إصلاحه. وهل التزام الأردن بهذه الشروط؟ ومدى تضارب ذلك مع السيادة الأردنية؟

وهذا القرض الذي ساند البنك الدولي الأردن، بهدف تصحيح مساره بعد تعثره، وما هي السبل في نظر البنك لاجتياز أزمتها ؟

سادساً. دراسة حالة لقطاع المياه :

قام البنك الدولي بإقراض الأردن مبلغ وقدره (٨٠) مليون دولار، وذلك لمساندة عملية التحول إلى استخدام الموارد أكثر كفاءة وقابلية للاستمرار، ولا سيما في الموارد المائية. ويرى البنك أنه سيتم تحرير الأسواق لتمكين القطاع الخاص من أن يستثمر وينتج ويتاجر[3].

---

(١) التقرير السنوي للبنك الدولي، واشنطن العاصمة : البنك الدولي ١٩٩٥ ص ١٠١.
(٢) أنظر الجدول رقم (٤) .
(٣) التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٥، ص ١٠٨.

لقد قدم هذه القرض في عام ١٩٩٥ للأردن لتحسين استخدام الموارد البشرية في إدارة الموارد المائية. ويرى البنك أن التقدم الأردني الذي يحرزه في فتح أسواقه وتحرير التجارة، والسماح للقطاع الخاص بالعمل، في المجال الذي كانت تقوم به الحكومة، والتزامه بسداد ديونه والتزامه بعملية السلام. فهذه الشروط مجتمعة تجعل البنك يثني على مسار الحكومة في مجال مزيد من الاقتراض لايفاء بالتزاماته والقيام بمزيد من تطوير مقدراته كما يراها البنك[١].

ويرى البنك أنه يقوم بمساندة البرامج الوطنية لصياغة وتحديث وتنفيذ سياسات الموارد المائية، وتعبئة الموارد المالية وتركيز الاهتمام على مشاكل إدارة الموارد المائية المحددة بكفاءة أكبر[٢].

هذا، وقد ساند البنك الدولي للمساعدة في تطوير قطاع المياه بقروض بمبلغ (٥٥) مليون دولار بتاريخ ١٦ مارس / آذار في عام ١٩٩٩، وذلك لإدارة المياه والصرف الصحي في عمان وضمن الشروط سالفة الذكر.

وسيقوم الباحث بإخضاع هذا التمرين التطبيقي ليرى إلى أي مدى رفض أو استجاب الأردن ؟ لهذا التوجه الذي قدمه البنك الدولي، في مجال خصخصه إدارة المياه.

وبهذا الصدد يقول أمين عام وزارة المياه والري، أنه تم أخذ قرار بالتوجه إلى القطاع الخاص، عبر أساليب جديدة على الأردن، وهو عقد إدارة مياه العاصمة. عمان الكبرى. ويستطرد قائلاً أنه فكرة تنفيذ عقد الإدارة، طرح داخل الوزارة في منتصف عام ١٩٩٥. ونظراً لكون هذه التجربة هي الأولى في الأردن، يمكن القول أنها فترة زمنية قصيرة نسبياً ما بين الفكرة وتطبيقها على أرض الواقع[٣].

ومع مقارنة مسألة طرح موضع خصخصة إدارة قطاع المياه، إذ يحدده الأمين العام لوزارة المياه بمنتصف عام ١٩٩٥، هو نفسه العام الذي حصل الأردن على قرضاً لإصلاح هذا القطاع، ومطالبة البنك إفساح المجال للقطاع الخاص بالمشاركة بالإدارة والمتاجرة وإلى

---

(1) World Bank discusses Jordan Country Assistance strategy http;/www.worldbank.org/html/pic

(٢) التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٩، ص٩٢.

(٣) قصي قطيشات (أمين عام وزارة المياه والري)، فرص الاستثمار في قطاع المياه في الأردن، مجلة التخاصية العدد (٦) تشرين ثاني ١٩٩٨، عمان : الوحدة التنفيذية للتخاصية، ١٩٩٨، ص ص ٢٠. ٢٤، ص ٢٢.

فتح مجال قطاع المياه للقطاع الخاص، وقد يعتقد من يطلع على هـذا الموضـوع أنـه قـرار وطني افضته المصلحة الوطنية، ولكنه في أمر الوقع سياسة مشروطة فرضها البنك الدولي. وفي هذا يرى أن هناك فقط قضية وقت بين طلب البنك وتغيير سياسات الأردن تجاه هذا القطاع وتطبيق هذه السياسة، وهذا هو الخادع في عملية خصخصة هـذا المجـال، إذ يعتقـد المواطن أن الحكومة من تلقاء نفسها، قد قامت بهذه الخطوة لأنها وجدتها الأنجع في تحقيق خدمة أفضل للمواطنين، لكن متى تم خصخصة إدارة المياه ؟

لقد تم توقع عقد إدارة مياه عمان الكبرى في عـام ١٩٩٩ وقـد باشـرت شـركة ليما[١] في شهر آب / أغسطس ١٩٩٩ في العام ذاته. وهي ائتلاف بين شركة فرنسية وشركة أردنية والواضح أن الشركة الأردنية هي مجرد شركة اسميه، ذلك للقول بـأن الخصخصة قد تمت للمستثمر أجنبيـاً ومـستثمر أردنـي معـاً إذ تـسلم إرادتهـا مـدير تنفيذي فرنسي.

وهناك أمثلة كثيرة على موضوع تدخل البنك الدولي في فـرض شـروطه وسياسـاته الداعية إلى تحرير رأس مال وفتح الأسواق وإفساح المجال للقطاع الخاص وكذلك المستثمر الأجنبي لأخذ دور فعال في شراء بعض مؤسسات للقطاع العام فقد تم خصخصة مؤسسة الاتصالات الأردنية وشركة مصانع الأسمنت الأردنية ومؤسسة النقل العـام ومنتجعـات حمامات معين والمؤسسة الأردنية للاستثمار[٢].

وبعد يرى الباحث أن العولمة تعمل مـن خـلال أدوات منظمـة وسياسـات تتطلـب مدى بعيداً إلا أنها تحقق أهدافها، في تحرير الأسواق وخصخصتها ..الخ. ولكن ما مـدى تضارب سياسات العولمة وشروطها مع السيادة الوطنية ؟

سابعاً. سياسات العولمة التي يفرضها البنك على الدول المقترضة :

ويتوصل الباحث إلى أن القروض التي يقدمها البنك الـدولي لتمويـل المـشاريع سواء القطاعية أو الاستشارية والهيكلية ضمن شروط عامة، يقصد بها حـسب رأيـه تحسين وضع الاقتصاد المتدهور أو معالجة الاختلالات في ميـزان المـدفوعات . ومـن

---

(١) وهو الاسم المختصر لائتلاف سويس ليونية ديزو / اريتك جردانة (ليما) .

(٢) ولمعرفة المؤسسات التي يتم خصخصتها أنظر المبحث الأول في الفصل الرابع.

يأخذ بهذه الشروط، يحوز ثقة البنك وشهادة تؤهله للاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى. وتتمثل شروط البنك، بما يلي[1] :

أ. تحرير سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار وتخفيض قيمتها مقارنة به ما أمكن.

ب. رفع القيود عن الاستيراد، ورفع الحماية عن المنتجات الوطنية والمعاملة بالمثل للمستوردات الأجنبية.

ج. إيجاد أسواق مالية وخاصة للعملات والأسهم.

د. رفع جميع أشكال الدعم عن الفقراء في مجالات مختلفة، منها : رفع الدعم عن السلع الأساسية . وفي حالة الأردن رفع الدعم عن سلع مثل الحليب والسكر والأرز والطحين الكهرباء والماء. وكذلك رفع الدعم عن الخدمات مثل الصحة والتعليم العالي والمواصلات والاتصالات.

و. زيادة الضرائب التي تفرضها الدولة لتغطية العجز الحاصل وإلغاء التعرفة الجمركية من خلال رفع ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وغيرها.

ز. الحد من التوسع في سياسات السيولة النقدية ونمو عرض النقود، وهي تهدف إلى تنمية السوق النقدي والمالي – الأسواق المالية والأسهم .

ح. إقرار مبدأ السوق من خلال فتح الأسواق واعتماد سياسة التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال، وكذلك إقرار سياسة الخصخصة من بيع المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص أو الأجنبي.

ونخلص إلى أن السيادة هي محل تسأول، وموضع نقاش، كلما زار وفد من البنك الدولي الأردن وبدأ مفاوضاته مع المسئولين الأردنيين ومن خلال المثال التطبيقي، نرى أن السادة الوطنية، هي موضوع أعمال مستمر في قضية التكييف في السياسة الاقتصادية وهي أن تعد إعمالاً للسيادة في موضع تقديم تنازلات للبنك الدولي، فإنني أزعم أن دول الجنوب هي من أكثر الدول التي تمارس سيادتها بهذا

(1) Angela Wood, For Richer For Poorer ? Ibid P.8..

وكذلك أنظر : زكي العايدي، التاريخ السري للبنك الدولي، مرجع سابق، وكذلك أنظر : عبد القادر سيد أحمد وآخرون، دور البنك الدولي في العلاقات الدولية الاقتصادية، مرجع سابق، وكذلك : شيريل بيار، البنك الدولي، مرجع سابق.

الشكل، إذ لا يعقـل أن تمـارس الولايـات المتحـدة سـيادتها في أعمالها فعليـاً بهـذا الشكل، وقد نصل إلى أن الدولة في الجنوب دائمـة الانـشغال بأعمـال سـيادتها هـي دولة مستقلة بلا سيادة كلاسيكية لأن السيادة موضوع نقاش بين الحين والآخر كـل ما كانت هناك احتياجات للدولار والقروض.

المبحث الثاني

علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي

بعد أن قام الباحث بدراسة البنك الدولي، وعلاقته بالأردن، سيعالج في هذا المبحث علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي وما ينتج عنه من تأثيراً في تغيير السياسات العامة الداخلية. وقد تناول المبحث موضوع هذه الدراسة من خلال مطلبين، هما :

المطلب الأول:صندوق النقد الدولي كأحد أليات العولمة.

المطلب الأول:علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي : تعريف عام

تعود فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي لدعم النظام الاقتصادي الرأسمالي. وقد بدأت الخطوات العملية لإنشائه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ تم التوصل إلى اتفاقية لإنشاء مؤسسة نقدية دولية للإشراف والمحافظة على النظام النقدي الدولي بعد الاجتماع الذي ضم ٤٣ دولة وعقد في بريتون ودز في شهر تموز/ يوليو عام ١٩٤٤.[١] وانبثق عن هذه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٤٥. وعقد الاجتماع الأول لمجلس محافظي الصندوق في شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٦. وبعد ذلك بشهرين، عقد الاجتماع الأول لمجلس المديرين التنفيذيين أما العمليات المالية فقد بوشر العمل بها في بداية شهر آذار/ مارس من عام ١٩٤٧[٢].

وقد حددت ديباجة اتفاقية بريتون ودز الأهداف الأساسية لإنشاء صندوق النقد الدولي، والتي تمثلت في تأسيس منظمة تقوم بضبط نظام صرف مستقر وتقديم المساعدات

---

(1) IMF, Background to the Issues, http: // www.brettonwoodsproject.org.htm.

(٢) حمزة أحمد جرادات، برامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، عمان، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤. ص٥ نقلاً عن :

International Monetary Find, The Role And Functions, Washington, D.C. 1985.

المالية قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل "مؤقتة" في موازين مدفوعاتها[١].

ويرى "Wolfgang Ruttenstorfer" الأسترالي الذي يرأس مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومحافظ البنك الدولي في الاجتماع السنوي ١٩٩٨ لمجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن فترة ما بعد الحرب تبدو متميزة ومختلفة تاريخياً، لأنه ولأول مرة وضمن إطار الأمم المتحدة فإن مؤسستي[٢] بريتون ودز وحالياً (WTO) تنظم التعاون الدولي. ومن جهة أخرى، جاءت مؤسسات بريتون وودز لتجنب القيد الخارجي الذي فرضه نظام معيار الذهب على الاقتصاديات القومية الذي عمل بصورة كارثية في فترة ما بين الحربين. فقد جرى التفاوض في بريتون ودز على حل يقود إلى نظام ثابت. ولكن قابل للتعديل يرتبط بالدولار معياراً للقيمة الأساسية المعتمدة في النظام، وجرى تثبيت قيمة العملات بالدولارات والذي كان بدوره قابلاً للتحويل بالذهب، وإقرار تعديل الاختلالات الأساسية "بموافقة صندوق النقد الدولي"[٣].

وسوف نبين آتياً كيف يقوم الصندوق بصنع سياساتها وقراراته وتوجهات العولمة، من خلال التعريف بأهدافه وعضويته وهيكليته ومحددات العضوية وأساليب إقراضه والتسهيلات التي يمنحها الصندوق للدول، وذلك على النحو التالي :

أولاً. أهداف الصندوق :

يهدف صندوق النقد الدولي كما جاء في وثيقة أحكام اتفاقية معدلة ١٩٧٧ لأحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي في مادته الأولى المعنونة "بالأهداف إن أهداف صندوق النقد الدولي وهي[٤]:

---

(١) خالد واصف علي الوزني، سياسات التكييف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ١٩٩٤. ص٤٠ اعتماداً على:

Eshag Eprime, Fiscal and Monetary Policies and Problems indeveloping Countries, Cambridge University Press, Cambridge 1985 P252.

(2) International Monetary fund, summary proceedings, Annual meeting 1998, Washington D.C 1988 P13.

(٣) بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة، مرجع سابق، ص ٨٥، ٨٦.

(4) IMF, Articles of Agreement, http://www.imf.rog/external/pubs/ft/aa/index.htm.

١. تنمية التعاون النقدي والدولي عن طريق مؤسسة دائمة تهيء الجهاز اللازم للتشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشاكل النقدية.

٢. تسهيل التوزيع والنمو المتوازن في التجارة الدولية عن طريق الإسهام في تحقيق مستوى مرتفع ودائم من الاستخدام والدخل الحقيقي، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء، بحيث تعتبر هذه التنمية من الأغراض الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

٣. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على تدابير ترتيبات الصرف السليمة بين الأعضاء، وتجنب التخفيض التزاحمي في أسعار الصرف.

٤. إسداء المساعدة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات خاص بالعمليات الجارية بين الأعضاء، والتخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التي تعرقل نمو التجارة العالمية.

٥. بعث الثقة والاطمئنان في الدول الأعضاء، بوضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفهم بصورة مؤقتة لقاء ضمانات مناسبة، وبذلك إتاحة الفرصة لهم لتصحيح الخلل في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء إلى تدابير تقضي على حالة الرخاء الوطني أو الدولي.

٦. وطبقاً لما سبق، معالجة أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات الدولية للأعضاء والحد من وطأة هذه الاختلالات[1].

إن الأهداف العامة للصندوق تسعى إلى دعم التعاون النقدي على صعيد السياسات النقدية، وجعل النمو المتوازن في التجارة العالمية أكثر سهولة ويسراً واتساعاً من حيث دعم استقرار سعر الصرف وثباته وإيجاد مناخ مناسب للمدفوعات وحرية التبادل الاقتصادي التجاري، وإرساء قواعد الثقة بين الأعضاء للمحافظة على مسيرة الرخاء الوطني من خلال معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات عبر القروض قصيرة الأمد التي تعطى لهذه الحالة دون اللجوء إلى الإجراءات النقدية.

= وكذلك : نص اتفاقية صندوق النقد الدولي(٤)معدلة)، ترجمة دائرة الأبحاث والدراسات، عمان، البنك المركزي الأردن،، كانون ثاني ١٩٧٧، ص١.

(1) IMF, Articles of Agreement, Article II, bara 1. Ibid.

ثانياً. العضوية :

يقسم الأعضاء لدى صندوق النقد الدولي إلى قسمين، حسب المادة (٢) المعنونة بالعضوية، وهما :

١. الأعضاء الأصليون: أعضاء الصندوق الأصليون هم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة، والتي تقبل حكوماتها العضوية قبل الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ١٩٤٥.

٢. الأعضاء الآخرون: تمنح العضوية الأخرى في المواعيد، وطبقاً للشروط التي يضعها مجلس محافظي الصندوق وتستند هذه الشروط، بما فيها شروط الاكتتاب، إلى مبادئ تتفق مع تلك المبادئ المطبقة على البلدان الأخرى التي اكتسبت عضوية الصندوق(١).

وجاء في المادة الثالثة الحصص والاكتتاب أنه يخصص لكل عضو حصة يعبر عنها بوحدات حقوق السحب الخاص، وتكون حصص الأعضاء الممثلين في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة كما هو في (الملحق رقم ١). أما حصص الأعضاء الآخرين فيتم تحديدها من قبل مجلس المحافظين ويكون اكتتاب كل عضو مساوياً لحصته، على أن يدفع بالكامل لحساب الصندوق ويتم النظر في تعديل حصص الأعضاء بوجه عام كل خمس سنوات تقريباً، وللمجلس أن يقترح تعديل حصص الأعضاء إذا رأى ذلك مناسباً أو بناء على طلب العضو صاحب الشأن(٢).

وتقدم الدولة الراغبة في الانتساب إلى الصندوق مبلغاً معيناً (الحصة) وهي تعتبر رسم اشتراك للدولة المعنية، ويقوم الصندوق بتحديد قيمته وآخذاً بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والمالي للدولة (٣).

ومن الجدير بالذكر أنه لكل عضو وزناً تصويتياً للفصل في القضايا التي يناقشها القانون وحسبما جاء في المادة (١٢) القسم (٥):

---

(1) IMF, Articles of Agreement, Article II, bara 2. Ibid.

(٢) اتفاقية صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص ٣.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق ص ٤١ اعتماداً على :

IMF, Treasury Department Financial Organization And Operations Of The IMF, 2ad, Ed, Washington, D.C, 1991, P17.

١.يكون لكل عضو مئتان وخمسون صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاص من حصته.

٢.كلما اقتضى التصويت طبقاً للمادة (٥)[1] قسم (٤) أو (٥) يخصص لكل عضو عدد الأصوات المخولة له بموجب الفقرة (أ) السابقة بعد تعديله كما يلي[2]:

أ. يضاف صوت واحد عن كل ما يعادل ٤٠٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاص من صافي مبيعات عملته من الموارد العامة للصندوق لغاية تاريخ إجراء عملية التصويت.

ب. يخصم صوت واحد عن كل ما يعادل ٤٠٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاص من صافي مشترياته بموجب المادة (٥) قسم ٣ (ب) و(ج)[3] لغاية تاريخ إجراء

---

(١) نصت المادة (٥) القسم ٤- تحت عنوان التجاوز عن هذه الشروط: يجوز للصندوق تبعاً لتقديره وبالشروط التي تكفل مصالحه، أن يتجاوز عن أي من الشروط المبينة في قسم (٣/ ب/ ٣) و (٤) من هذه المادة لاسيما في حالة الاعضاء الذين تشير سجلاتهم المتوفرة أنهم يتجنبون استعمال مواد الصندوق في الاعتبار الحاجات الدورية والاستثناء للعضو الذي يطلب هذا التجاوز، ويأخذ في الاعتبار إيجابية استعداد العضو لأن يقدم ضمانات في الأصوات المقبولة وذات قيمه الكافية.

(٢) اتفاقية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص ٣٥.

(٣) وللصندوق أن يطلب مثل هذه الضمانة كشرط للتجاوز أما القسم (٥) تحت عنوان فقدان الأهلية لاستعمال موارد الصندوق العامة:

أ- عندما يرى الصندوق أن أحد الأعضاء سيستعمل موارد الصندوق العامة بطريقة تتنافى مع أغراض الصندوق، فعليه أن يوجه العضو مذكرة يوضح فيها رأيه، ويحدد له مهلة كافية للرد. وبعد تقديم هذه المذكرة للعضو، يجوز للصندوق أن يحد من حق العضو في استعمال موارده العامة. وإذا لم يتلقَ الصندوق رداً في خلال المهلة المحددة، أو كان الرد غير مقنع فللصندوق أن يستمر في الحد من حق العضو في استعمال موارده العامة أو أن يعلن، بعد إعطاء العضو مهلة معقولة، عدم أهلية ذلك العضو لاستعمال موارد الصندوق العامة.

المادة (٣) قسم ٣ب/ جـ وتنص على شروط استعمال الموارد العامة للصندوق:

ب- يحق للعضو أن يشتري من الصندوق عملات الأعضاء الآخرين مقابل عملته الخاصة وفقاً للشروط التالية:-

١. أن يكون استعمال العضو لموارد الصندوق العامة وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية وللسياسات المتبناة في ظلها.

٢. أن يبين العضو الراغب في الشراء حاجته لذلك بسبب وضع ميزان مدفوعاته أو احتياطاته أو تطوير هذه الاحتياطيات.

عملية التصويت. ويشترط أن لا يتعدى صافي المشتريات أو صافي المبيعات في أي وقت حصة العضو صاحب الشأن.

ج. فيما عدا الأحوال المنصوص عليها صراحة خلاف ذلك، تتخذ جميع قرارات الصندوق بأغلبية الأصوات المقترحة.

يظهر مما سبق أن الدول تقاس أوزانها وفعاليتها من خلال حصصها أو نسبة حصصها وعضويتها في الصندوق من خلال القيمة المسجلة لهذا البلد أو ذاك . ومن خلال إلقاء نظرة على جدول الحصص عند إنشاء الصندوق نجد أن الهيمنة واضحة إذ تسيطر الولايات المتحدة على أعلى الحصص، فقد بلغت حصتها (٢٧٥٠) مليون دولار ثم تبعتها بريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا ولكن بفارق كبير. (انظر ملحق رقم ١) . ولم تشترك من الدول العربية إلا العراق وكان نصيبها (٨) مليون دولار. وقد ظلت تسيطر الولايات المتحدة على نصيب الأسد من الحصص والقوة التصويتية. وتم إعادة هيكلة الحصص العشر الأولى بما يتماشى والتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، بعد تراجع بريطانيا وبروز اليابان وألمانيا دولتين محوريتين في النظام الدولي[١]، جرت حسب المراجعة التي تمت واعتمدت عام ١٩٩٢ وسمح للأعضاء حتى نهاية شهر نوفمبر تعديل أوضاعهم[٢].

ثالثاً. إدارة الصندوق :

يقف على رأس إدارة الصندوق مجلس المحافظين ويتولى حسب المادة (١٢) المعنونة

---

٣. أن تكون عملية الشراء المقترحة ضمن شريحة الاحتياطيات، أو أنها لا تسبب زيادة ما لدى الصندوق من عملة العضو المشتري عن ٢٠٠٪ من حصة العضو.

٤. الا يكون قد سبق للصندوق أن أعلن طبقاً للقسم (٣) من هذه المادة والمادة (٦) قسم (١) أو المادة (٢٦) قسم (٢/ ١) أن العضو الراغب في الشراء غير مؤهل لان يستعمل موارد الصندوق العامة.

جـ- على الصندوق أن يدرس كل طلب شراء ليتسنى له أن يقرر فيما إذا كان طلب الشراء المقترح متفقاً مع نصوص هذه الاتفاقية والسياسات المتبناة في ظلها، علماً بأن طلب الشراء الذي يتم ضمن شريحة الاحتياطيات غير قابل للاعتراض.

(١) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٤١.

(2) IMF Survey Nov. 30, 1992, PP336.

بالتنظيم والإدارة حيث يبين أنه يكون للصندوق مجلس محافظين ومجلس مديرين ومدير عام وهيئة موظفين بالإضافة إلى (مجلس استشاري) إذا ما قرر مجلس المحافظين بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية[١] تطبيق شروط الفقرة (د)[2] من الاتفاقية .

وجاء في المادة (١٢) القسم (٢) الفقرة (أ) ما نصه: توكل إلى مجلس المحافظين جميع سلطات الصندوق التي لم تودع مباشرة إلى مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين والمدير العام للصندوق. ويتألف مجلس المحافظين من محافظ واحد ونائب محافظ يعينه كل عضو من الأعضاء بالطريقة التي يرتئيها، ويظل المحافظ ونائب المحافظ في منصبهما خمس سنوات ما لم يقرر العضو الذي عينه خلاف ذلك.

ويجوز إعادة تعيين كل منهما. ولا يجوز لنائب المحافظ أن يصوت إلا في حالة غياب المحافظ. وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له[٣].

أما المجلس التنفيذي، فقد جاء في الفقرة (أ) من القسم (٣) المجلس التنفيذي، يعهد إلى مجلس المديرين التنفيذيين تسيير أعمال الصندوق، فيمارسون لهذه الغاية كل السلطات التي فوضهم إياها مجلس المحافظين وجاء في الفقرة (ب) يتألف المجلس التنفيذي من مديرين تنفيذيين ومدير عام كرئيس لمجلس المديرين التنفيذيين ويكون منهم:

- خمسة مديرين يعينهم الخمسة الأعضاء المالكون لأكبر الحصص.
- خمسة عشر مديراً ينتخبهم الأعضاء الآخرون[٤].

يتبين من المواد آنفة الذكر أن موضوع إدارة الصندوق محكمة بيد الدول الخمس

---

(١) اتفاقية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) جاء في الملحق (د) تحت عنوان المجلس، البند (١) الفقرة (أ) يقوم كل عضو بتعيين مدير تنفيذي وكل مجموعة من الأعضاء تدلي بالأصوات المخصصة لها بواسطة مدير تنفيذي منتخب يتعين عضو للمجلس والذي يجب أن يكون محافظاً أو وزيراً في حكومة العضو أو شخصاً له رتبه موازية، ويمكن تعيين ما لا يزيد عن سبعة مشاركين ويمكن لمجلس المحافظين، بأغلبية ٨٥٪ من القوة التصويتية الكاملة أن يغير عدد المشاركين الذين يمكن تعيينهم ويستمر عضو المجلس أو المشارك في العمل حتى يتم تعيين خلف له أو حتى يتم الانتخاب العادي التالي للمديرين التنفيذيين، أيهما أسبق.

(٣) المرجع السابق، ص٣١، انظر أيضاً :-

Driscolly, David, D. the IMF and the world Bank, How do they differ? Washington, D.C. 1992, IMF.

(٤) اتفاقية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص ٣٣. وكذلك : IMF, Articles of Agreement, Ibid.

الكبرى بحيث تبقى رسم السياسات وتنفيذ مهام الصندوق وتوجيهاته عالمياً بيد القوى المسيطرة، سيما أن قوة المدير التصويتية تختلف من مدير لآخر حسب العضو (الدولة) التي عينته، إذ نصت المادة (١٢) قسم (٣) الفقرة (ط) على:

- يعطى لكل مدير تنفيذي معين عدد الأصوات المخصصة للعضو الذي عينه طبقاً للقسم (٥) من نفس المادة.
- إذا ضمت دولة قوتها التصويتية إلى مجموع الأصوات المخصصة لمدير تنفيذي جرى تعيينه بموجب الفقرة (ج) من نفس المادة (٥)، فيمكن لهذا العضو أن يتفق مع العضو الذي عينه مديراً تنفيذياً على إعطاء المدير المعين الأصوات المخصصة له.

ولا يحق للعضو الذي قام بمثل هذا الاتفاق بالاشتراك في انتخابات المديرين التنفيذيين، إذ إن الفقرة (ج) من نفس المادة بينت بشكل واضح وزن الأعضاء من حيث التصويت وحسم الأمور واكتمال النصاب إذ نصت الفقرة على أن النصاب القانوني لأية جلسة من جلسات المديرين التنفيذيين هو بأغلبية من المديرين التنفيذيين الذين يملكون على الأقل نصف مجموع الأصوات.

يتبين من هذا أن صندوق النقد الدولي إدارة مسيطر عليها، وانه من الصعوبة تغير سياساته وأدواته التي يعمل من أجل ترسيخها لفرض سياسات وتوجهات الدول المتحكمة به.

رابعاً. الجهاز الإداري :

أما الجهاز الإداري للصندوق فقد نصت عليه الفقرتان (أ) و (ب) من القسم (٤) للمادة (١٢) إذ جاء في الفقرة (أ):

يختار المجلس التنفيذي مديراً عاماً ولا يكون محافظاً ولا مديراً تنفيذياً. ويقوم المدير العام برئاسة مجلس المديرين التنفيذيين، ولا يحق له أن يشترك في التصويت إلا في حالة تساوي الأصوات، وفي هذه الحالة يكون صوته مرجحاً ويجوز له أن يحضر جلسات مجلس المحافظين بدون أن يكون له حق التصويت. ويتخلى المدير العام عن وظيفته إذا قرر المديرون التنفيذيون ذلك. أما الفقرة (ب) فجاء فيها : يكون المدير العام رئيساً لموظفي الصندوق ومدير أعمال الصندوق العادية تحت إشراف مجلس المديرين التنفيذيين، وهو

المسؤول عن تنظيم وتعيين موظفي الصندوق تحت مراقبة المديرين التنفيذيين العامة[1]. ونصت المادة (ج) و (ب) من هذا القسم على أن يكرس المدير العام وموظفو الصندوق أنفسهم أثناء ممارستهم وظائفهم لخدمة لصندوق دون أية سلطة أخرى. كذلك على المدير العام مراعاة الأساس الجغرافي بأوسع ما يمكن عند تعيين الموظفين مع الأخذ بدرجات الكفاءة والمقدرة الفنية [2].

خامساً. محددات العضوية :

محددات العضوية أو الالتزامات العامة للأعضاء:

جاء في المادة (٤) القسم (١) بأن الهدف الأساسي لنظام النقد الدولي يتمثل في إيجاد الإطار اللازم لتسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال، القادر على تدعيم النمو الاقتصادي السليم، وأن من الأغراض الرئيسية استمرار تنمية الظروف المنهجية المؤدية للاستقرار النقدي والاقتصادي . ويتعهد كل عضو بأن يتعاون مع الصندوق والأعضاء الآخرين على تحقيق ترتيبات صرف منظمة، وتعزيز نظام مستقر لأسعار الصرف . وعلى وجه الخصوص يتولى كل عضو ما يلي:

أ. محاولة توجيه سياسته الاقتصادية والمالية نحو الهدف الرامي إلى تشجيع النمو الاقتصادي المنتظم مع استقرار معقول في الأسعار مع مراعاة أوضاع العضو الخاصة.

ب. السعي لتدعيم الاستقرار عن طريق التبني المنتظم للشروط التي تستند إليها الأوضاع الاقتصادية والمالية، وتطبيق نظام نقدي لا يؤدي إلى اختلالات عشوائية.

ج. تجنب التلاعب في أسعار الصرف السائدة في النظام النقدي الدولي ؛ بقصد منع التصحيحات الفعلية في ميزان المدفوعات أو بقصد تحقيق مزايا تنافسية غير عادلة تجاه الأعضاء الآخرين.

د. اتباع سياسات صرف تتفق مع الالتزامات التي يأخذها العضو على نفسه في ظل هذا القسم[3].

---

(١) اتفاقية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٣٤. وكذلك : IMF, Articles of Agreement, Ibid

(٢) نفسه، ص ٣٤.

(٣) اتفاقية صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٥. وكذلك : IMF, Articles of Agreement, Ibid

نرى أن ديباجة هذا القسم من الاتفاقية وان أقرت عام ١٩٤٥ في بريتون ودز إلا أنها تتماثل وما تسعى إليه منظمة التجارة العالمية في أهدافها التي أقرت عام (١٩٩٥). ويبدو أن أهداف الصندوق ومنظمة التجارة العالمية جاءت لتطبيق سياسات العولمة وأنها الشقيق المتأخر عن مؤسسات بريتون ودز.

وفي ظل نظام نقدي ودولي ساد منذ تاريخ الأول من كانون الثاني عام ١٩٧٦ يمكن لترتيبات الصرف أن تتضمن:

حفاظ العضو على قيمة عملته محددة بوحدات حقوق السحب الخاص أو أي مقياس يختاره العضو ما عدا الذهب[(١)]. ولورد وحدة حقوق السحب الخاص وتبيان قيمتها إذ أقرها الصندوق بأن تكون (٠,٨٨٨٦٧١) غراماً من الذهب الخالص مساوياً لوحدة حقوق السحب الخاص إذ تتحدد قيمة عملة العضو مقابل قيمة عملة الأعضاء الآخرين[(٢)].

ونصت الفقرة (أ) من القسم الثالث من المادة نفسها على أن يتولى الصندوق مراقبة النظام النقدي الدولي للتأكد من سيره بفعالية، كما يتولى الصندوق مراقبة امتثال الأعضاء لالتزاماتهم الواردة في القسم (١) من المادة المذكورة آنفاً[(٣)].

ويقوم الصندوق في سبيل تحقيق أغراضه بممارسة مراقبة حازمة على سياسات أسعار الصرف للأعضاء من خلال تبنيه لمبادئ محددة ؛ لإرشاد جميع الأعضاء بشأن هذه السياسات، ويزود كل عضو الصندوق بالمعلومات اللازمة لإنجاز هدف المراقبة. كما يتشاور العضو مع الصندوق بناء على طلب الأخير فيما يخص سياسة أسعار الصرف لدى العضو[(٤)].

ويلعب الصندوق دوراً مهماً في المحافظة على مصالح الدول الخمس المسيطرة على الصندوق وإدارته وخاصة الولايات المتحدة ودورها في تطبيق رؤيتها في السياسات النقدية والاقتصادية وأسعار صرف العملات، مقابل عملتها والعمل على ربط هذه السياسات بمصالحها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥-٦.

(٢) ذاته، ص ٦٦، الملحق (ب) أحكام انتقالية تتعلق بإعادة الشراء، دفع الاشتراكات الأصول بالذهب.

(٣) ذاته، ص٦.

(٤) ذاته، ص٦.

سادساً. تسهيلات الصندوق الاقتراضية :

يقوم الصندوق بموجب أهدافه التي يعمل على تحقيقها بتقديم المساعدة الفنية والمالية اللازمة للدول الأعضاء التي تواجه اختلالات مالية وهيكلية في المجالين الداخلي والخارجي، ويقوم الصندوق بخدمة أهدافه، عن طريق تقديم العون الفني للدول الأعضاء في معالجة اختلالاته ونصحه باتباع برامج تصحيحية للدول لتخطي مراحل الاختلال التي تواجهه.

أما التسهيلات المالية، فتتمثل في توفير الصندوق لمجموعة أوعية السحب على موارد الصندوق الموفرة للدول الأعضاء التي تعاني من أزمات في موازين مدفوعاتها لتفادي الاختلال "بالاعتماد على احتياطي العملة" الرسمي وقروض صندوق النقد الدولي الذي عمل كعازل بين الأوضاع النقدية الداخلية والأوضاع النقدية الخارجية العالمية[١]. وتعتمد هذه التسهيلات الإقراضية على نوعية المساعدة التي يتطلبها ميزان المدفوعات[٢] ودرجة الشرطية[٣] (Conditionality) المرتبطة بها وتالياً استعراض أوعية السحب على مواد الصندوق التي تقدم من خلالها القروض والتسهيلات المالية اللازمة للأعضاء:

١ ـ تسهيلات الصندوق :

يقدم صندوق النقد الدولي مجموعة متعددة من التسهيلات الإقراضية لدول الأعضاء؛ فهو يقدم قرضاً تشجيعياً لدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض (Low Income) من خلال برنامج "Poverty Reduction". وهذا القرض لا يقدم على أسس تجارية[٤]. بينما هناك خمسة أنواع من القروض تقدم على أسس تجارية (Market- Based Interest) من خلال الآليات التالية[٥]:

أ. تسهيلات الشريحة الاحتياطية.

---

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) انظر المادة (٥) القسم (٣) شروط استعمال الموارد العامة الصندوق الفقرة (ب) البند (٣) .

(٣) الشرطية، يعني بها، إنها الالتزام بتحقيق توازن ملائم بين التمويل وبين التغيرات في السياسة الاقتصادية. بموجب سياسة الشرطية، يرتبط استخدام موارد الصندوق بالتقدم الذي يحرزه العضو في تنفيذ السياسات الموجه نحو استعادة الوضع السليم لميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي المطرد.

(4) IFM, Background to the Issues, Ibid.

(5) IFM, Background to the Issues, Ibid.

ب. تسهيلات الصندوق الممتدة.

ج. تسهيلات التمويل التكميلي.

د. تسهيلات القرض الطارئ.

هـ. تسهيلات التمويل التعويضي.

و. تسهيل التكيف الهيكلي[١].

ز. تسهيل التكيف الهيكلي المعزز[٢].

٢.سياسات الشرائح:

أ. الشريحة الاحتياطية:

تعد سياسة الشرائح الائتمانية سياسة الصندوق الأساسية للإقراض المتعلقة باستخدام موارده العامة ويقدم الائتمان في أربع شرائح تعادل كل واحدة منها ٢٥٪ من حصة الدولة العضو[٣]. وللدولة العضو الحق الكامل باستخدام هذه الشريحة تلقائياً ودون أي شروط مسبقة أو ترتيبات دفع معينة من قبل الصندوق ويتم السحب على هذه الشريحة دون فوائد أو أية مصروفات أخرى[٤] تفرض عليها رسوم نصف بالمائة . وهذه الحصة أو الشريحة الاحتياطية مودعة للعضو لدى صندوق النقد الدولي وربما تكون مودعة أصلاً بالذهب . ويمكن للعضو سحب هذه الشريحة أو (شراؤها) وهي قابلة للاستعمال بحرية وبسعر صرف يوازن بين العملتين المحلية والمراد السحب بها[٥].

ب. الشريحة الائتمانية :

يعمل الصندوق بعد استنفاد الشريحة الاحتياطية على تقديم مساعدات ائتمانية للدول الأعضاء لأغراض ميزان المدفوعات، ومواجهة أي عجز مؤقت. إلا أن هذا الصنف من التمويل مرتبط بمجموعة محددات تتعلق بموافقة الصندوق والتمويل المطلوب

---

(١) انظر خالد الوزني ص ٤٧، أحمد جرادات، ص ١١.

(٢) خالد الوزني ص ٤٧، أحمد جرادات، ص ١٣.

(٣) حمزة أحمد جرادات، مرجع سابق، ص ٧.

(٤) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٥) المادة (٥) القسم (٣) الفقرة (ج) وكذلك القسم (٨) الرسوم الفقرة (أ) من اتفاقية الصندوق.

وفترة التمويل وضرورة أن يرتبط التمويل بعجز العمليات الجارية وليس انتقال رؤوس الأموال[1].

ويؤكد ترتيب الاستعداد الائتماني للعضو إمكانية الشراء من الصندوق حتى سقف معين خلال فترة محددة، طالما أنه يراعي معايير الأداء وسائر الشروط المحددة الواردة في الاتفاق. وتبلغ فترة ترتيب الاستعداد الائتماني في السنوات الأخيرة ما يتراوح في العادة بين ١٢ و ١٨ شهراً، ويجوز تمديدها حتى ثلاث سنوات أما إعادة الشراء (التسديد) بموجب الشرائح الائتمانية المحولة بموارد عادية فتتم خلال ثلاث سنوات وربع وخمس سنوات [2].

ويحق للعضو في أي وقت أن يعيد شراء ذلك الجزء من عملته التي بحوزة الصندوق والخاضعة للرسوم بموجب المادة (٥) القسم (٨) "الرسوم" حيث نصت الفقرة (٢) على انه يمكن للصندوق أن يفرض رسوما على الترتيبات الجانبية أو ما يماثلها. ويمكن له أن يقرر تقاضي الرسوم على ترتيبات معينة مع رسوم الخدمة المفروضة بموجب الفقرة (أ) الخاصة بفرض رسوم نصف بالمئة على الشريحة الاحتياطية[3]، حيث تجري عمليات الشراء اللاحقة وتقسم إلى شريحتين : الشريحة الائتمانية الأولى والشريحة الائتمانية العليا.

وتجري مشتريات المبالغ المتوفرة بموجب ترتيب للاستعداد الائتماني في الشرائح الائتمانية العليا، أو بموجب ترتيب ممتد على مراحل ؛ أي أنها تدفع على شكل أقساط تقسم على مدة محددة متفق عليها. ويتوقف حق العضو في السحب على مراعاته لمعايير الأداء وعلى شروط محددة أخرى. وتشمل معايير الأداء سياسة الائتمان، ومتطلبات اقتراض الحكومة للقطاع العام، أو السياسات المتعلقة بالقيود على التجارة والمدفوعات[4]. فهذه الشريحة "العليا تتكون من ثلاثة سحوبات قيمة كل منها ٢٥٪ من حصة العضو وتختلف سابقتها في ارتباط السحب بمشروطية عالية تزداد وحدة كلما انتقلت من مستوى

---

(١) عبد الستار عبد الحميد سلمى، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبت الاقتصادي في مصر، القاهرة : المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط١، ص٢٢.

(٢) حمزة أحمد جرادات، مرجع سابق، ص ٨.

(٣) اتفاقية الصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ١٥.

(٤) حمزة أحمد جرادات، مرجع سابق ص ٩.

إلى آخر أعلى[1] . وبخلاف الترتيبات السابقة طور الصندوق مجموعة من التسهيلات التمويلية والسياسات في مراحل مختلفة وفقاً لما اقتضته الأوضاع العالمية على مدى تاريخه . والملاحظ أن جميع هذه التسهيلات تخضع لحدود عليا يضعها الصندوق ويراجعها من فترة إلى أخرى[2].

٣. تسهيلات الصندوق الممتدة :

ضمن هذا التسهيل تستطيع الدول الاقتراض لمدة من ثلاث إلى أربع سنوات. ولا تستحق إعادة الشراء قبل خمس إلى عشر سنوات . وكذلك يستطيع الأعضاء أن يستفيدوا من هذا القرض للتمويل قصير المدى[3].

ونظراً لما واجهه بعض الأعضاء من صعوبة في التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات في إطار برامج قصيرة الأجل خاصة عندما يتعلق الأمر بعوامل بنيوية، اضطر الصندوق لاستحداث هذا التسهيل في إطار متوسط المدى وبموارد مالية أكبر ويخضع منح هذا التسهيل مشروطية الصندوق ضمن برنامج اقتصادي يغطي فترة التمويل وتتم المتابعة وفقاً لمعايير الأداء وسياسة تقسيط الدفعات[4].

وقد استحدث هذا التسهيل عام ١٩٧٤ ؛ لمساعدة الأعضاء في مواجهة احتياجات موازين مدفوعاتهم . وبالنسبة لمعيار الشرطية لاستخدام هذا التسهيل، فقد زاد عن الشرطية المستخدمة في الشرائح الائتمانية بأن اشتمل على سياسات أوسع وتركز – بشكل خاص – على الإجراءات الرامية إلى زيادة عرض الموارد، وتحسين كفاءة توزيعها بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بإدارة الطلب[5].

---

(1) IMF, Back ground to the Issues, http: //www.bretton a woods- project.org. htm

(٢) خالد الوزني، مرجع سابق، ص٤٤.

(3) IMF, Background to the Issues, Ibid.

(٤) خالد الوزني، مرجع سابق ص ٤٦. اعتماداً على :

Eshage Eprime, Fiscal- and Monetary Policies and Problems in Developing Countries, Cambridge University Prees 1985, P273.

(٥) حمزة احمد جرادات، مرجع سابق. ص ١٠.

٤ـ **تسهيلات التمويل التكميلي :**

تزود هذه التسهيلات لفترة قصيرة الأجل . ويمنح هذا التمويل لمواجهة خسائر العضو المفاجئة في السوق الاقتصادي والتي تسبب فقدان الثقة برأس المال[(١)] . ويشترط للحصول على هذا التسهيل أن يكون الهدف برامج تثبيت تحت ترتيبات مساندة أو ترتيبات ممتدة ؛ فالتسهيل يخضع مشروطية الصندوق بما في ذلك معايير الأداء وسياسة تقسيط الدفعات ويغطي التمويل من ١-٣ سنوات[(٢)].

ويشترى هذا النوع أو يتم إعادة الشراء خلال سنة أو سنتين[(٣)].

٥ـ **تسهيل القرض الطارئ :**

وهو يمول دعم السياسات الاقتصادية ؛ لتفادي أزمة اقتصادية قد تظهر في مكان ما في العالم . ويتم إعادة شراء هذا التمويل خلال سنة أو سنتين[(٤)].

٦ـ **تسهيل التكيف الهيكلي :**

استهدف إنشاء هذا التسهيل مساعدة الأعضاء من الدول النامية ذات الدخل المنخفض التي تواجه أزمات ومشاكل مزمنة في ميزان مدفوعاتها، إذ يرى الصندوق أن برامج التكيف تحت طائلة هذا التسهيل تهدف أساسا إلى تحقيق نمو مطرد ودعم موازين المدفوعات وتحقيق علاقات أفضل مع الدائنين وتحرير قيود التجارة الخارجية، وتجرى عملية إعادة الشراء على فترات نصف سنوية تمتد من ٥-١٠ سنوات[(٥)].

٧ـ **تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ :**

أنشئ هذا التسهيل لتقديم موارد إضافية للبلدان الأعضاء الأكثر فقراً ممن يقومون بتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي[(٦)]. ولا تختلف أهداف هذا التمويل عن سابقه. بيد أنه

---

(1) IMF, Background, Ibid.

(٢) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٤٦، اعتماداً على Eshah 1985 P273-274.

(3) IMF, Background, Ibid.

(4) Ibid.

(٥) خالد الوزني مرجع سابق، ص ٤٦ .

(٦) نشرة صندوق النقد الدولي، أكتوبر ١٩٩٣ ص ٣.

يتطلب مشروطية أكثر حدة . وأهم شروط منح هذا القرض أن يرى الصندوق، أن برنامج التكيف المشمول خاصة في احتواء الضغوط التضخمية، وتعزيز موقف ميزان المدفوعات، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق نمو اقتصادي واضح(١).

٨.تسهيل التمويل التعويضي :

يقدم هذا التسهيل قروضاً للدول الأعضاء التي تواجه مصاعب في صادراتها نتيجة لظروف خارجة عن إرادتها، كالدمار الطبيعي الذي يحدث للمحاصيل في الحقول، وتكون عملية إعادة الشراء بين ثلاث وخمس سنوات(٢).

سابعاً. مشروطية الصندوق :

يطلق مصطلح المشروطية على السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية التي يتوجب على أية دولة تطبيقها لكي تعتبر مؤهلة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية(٣). أي أن هذا النمط من المشروطية أصبح سمة ملازمة للإقراض من المؤسسات المالية الأخرى.

وتأتي كذلك على شكل نصائح حسب ما جاء في بحث (Angela wood 2001) فإن المشروطية التقليدية لم يؤخذ بها من قبل الدول . وقد بينت دراسات البنك الدولي الإصلاحات التي لا تتفق مع سياساتها. وكذلك طورت هذه المشروطية لتعتبر الحكومة هي صاحبتها أو هي التي تسعى لإقرارها وتنفيذها كجزء من سياساتها وهذا جوهري لإنجاحها(٤).

وهذه المشروطية التي توافق عليها الدول الأعضاء هي بمنزلة ضوء أخضر لصندوق النقد الدولي لفرض توجهاته وسياساته المفروضة والتي يسعى من خلالها لتنفيذ وتطبيق أهدافه المذكورة سابقاً . بل ذهبت مؤسسات بريتون ودز إلى أبعد من ذلك ؛ إذ تطالب بمشروطية مسبقة من خلال الشرط المسمى (Pre-Qualification) وهذا الشرط ليس جديداً

---

(١) حمزة جرادات، مرجع سابق ص ١٣.

(٢) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٤٧ وأيضاً IMF, Background, Ibid.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٤٧.

(4) Angela Wood, For Richer for poorer? G8 Proposals for IMF Reform. Hamlyn House, London September 2001) info@brettonwoods project. org PP1-9 P8.

على صندوق النقد الدولي، فهو مطبق في حالة طلب التمويل على أساس القرض الطارئ (The Contingency Credit Lone) والذي أسس عام ١٩٩٩، وكذلك الطلب من الدول الإيفاء ببعض الالتزامات المسبقة قبل الحصول على التمويل(١).

ويطلب تطبيق المشروطية عند طلب الشراء من الدولة المعنية بالقرض حيث يطلب الصندوق مشروطية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وتخفيض سعر العملة وتحرير التجارة وأسعار الفائدة(٢).

وعلاوة على ذلك، فإن موافقة واشنطن "Washington Consensus" تعد من الأساسيات التي تعتمد عليها موافقة الصندوق وتضع واشنطن شروطاً أساسية تتمثل بـ: تحرير التجارة والاستثمار، وتحرير الأسواق المالية، وخصخصة الصناعات الوطنية(٣).

وفي هذه الحالة يبعث صندوق النقد الدولي بفريق إلى الدولة العضو طالبة التمويل، لتحديد الأزمة المالية والاقتصادية التي تواجهها الدولة، ثم يقدم الفريق ورقة تسمى (Staff Report) ؛ لتحديد بعض السياسات والشروط الواجب اتخاذها من قبل العضو. ويحتاج العضو إلى تنفيذ هذه الشروط ليس للحصول على التمويل اللازم لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات وتحريك الوضع الاقتصادي المتأزم فحسب بل للحصول على شهادة حسن السلوك "IMF, Certificate of Good Policy" والتي تعد ضرورية للحصول على قروض من مؤسسات مالية أخرى(٤).

وترد الدولة على هذه الشروط والسياسات الواجب اتباعها بإرسال "خطاب نوايا"(٥) تورد فيه الدولة العضو موافقتها وتضمينها الشروط المطلوبة ضمن سياساتها الوطنية.

وينتج عن مشروطية صندوق النقد الدولي فقدان الدولة سلطتها للتحكم أو السيطرة على سياسات الاقتصاد الوطني ؛ لأنها ستخضع إلى تكيف هيكلي (Structural Adjustment Packages) ونتيجة لذلك ستنتقل أو ترحل سلطة تنظيم الاقتصاد الوطني من حكومات الدول إلى المؤسسات المالية في واشنطن لأن معظم الدول

---

(1) Angela wood, September 2001, Ibid P8.

(٢) خالد الوزني، مرجع سابق ص ٤٨.

(3) IMF, Background, Ibid.

(4) Angela Wood, September 2001, Ibid. P.8

(٥) انظر : خطاب النوايا الأردن على موقع : http://www.imf.org. com

النامية لا تمتلك إلا القليل من القوة التصويتية في هذه المؤسسات[١] .

إن هناك ٢٤[٢]مديراً تنفيذياً يمثلون ١٨٢ دولة عضواً في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ويتألف هذا المجلس من (٨) مديرين تنفيذيين يمثلون ٨ دول هي: الصين، فرنسا، ألمانيا، اليابان، روسيا، السعودية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. وتنضوي الدول الأخرى تحت وحدات تصويتية تسمى (Constituencies) كل واحدة منها تمثل بمدير تنفيذي يصوت نيابة عن هذه الدول . وفي أسوء الحالات فإن كل (٤٣) دولة من دول أفريقيا انضوت في وحدتين تصويتيتين، أي تتمثل مديرين تنفيذيين فقط وهناك وحدات تصويتية تضم من ٤ إلى ٢٣ دولة[٣].

وهذا يبقي مقدرة الدول النامية معدومة التأثير على القرارات المتخذة في قمة الهرم في الصندوق النقد الدولي ومما يمكن الصندوق من لعب الدور الرئيسي في فرض شروطه وطرق التعامل مع التجارة والاقتصاد الوطني.

وذهبت (Angela Wood) في انتقادها لإدارة الصندوق إلى القول ليس هناك ديمقراطية وطنية توجد على أرضية امتلاك الدولار (Dollar Per Vote System)، وهذا نقد لاذع يوجب أن تكون الدول متساوية في التصويت لأن الصندوق هو أحدى مؤسسات الأمم المتحدة[٤].

ثامناً. سياسات العولمة التي يسعى صندوق النقد الدولي لفرضها على الدول المقترضة :

ونخلص إلى أن شروط صندوق النقد الدولي تعد مدخلاً للدول لكي تنضم إلى مجموعة المقترضين من البنك الدولي. إلا أن صندوق النقد يعطى قروضاً مشروطة بأجل

---

(1) IMF, Background, Ibid.

(٢) كان عدد الدول الأعضاء سنة ١٩٤٤، ٣٩ عضواً وكان أعضاء المديرون التنفيذيين ١٢ وارتفع عدد الدول الأعضاء إلى ١١٢ عضواً وزاد عدد المديرين التنفيذيين إلى ٢٤ مديراً وهذا ليس توازناً صحيحاً لنسبة عدد الأعضاء.

(3) Angela Wood, Structural Adjustment for the IMF, Options for Reforming the IMF'S Governance Structure, January 2001, PP1- 50 P8. http://www.bretton wood project. Org. html

(4) Ibid P8.

قصير. أما البنك فيعطيها لأجل طويل، ويكمل كل منهم الآخر . وتتمثل شروط الصندوق بـ:

أ. رفع القيود عن دخول الاستثمارات الأجنبية.

ب. إيجاد أرضية من الإعفاءات الضريبية والجمركية للاستثمارات الأجنبية.

ج. مساعدة المستثمر الأجنبي والوطني.

د. التوسع في مجال سياسات ضريبية وطنية.

هـ. رفع القيود عن حرية اشتغال رأس مال الأجنبي وعن الأرباح وغيرها.

و. تقديم المعلومات والإحصاءات للمستثمر الأجنبي.

ويؤدي اتباع سياسات وتوجيهات الصندوق والبنك إلى خلق ظروف اقتصادية صعبة نظراً لعدم التفات الصندوق إلى السكان أو الفقراء في الدول المدينة ؛ فمثلاً إذ ما مصلحة الدولة في رفع الدعم عن السلع والخدمات المقدمة للمواطنين إلا توفير هذا الجزء من المال لخدمة الدين وأعباء الدين ؟ وما المصلحة في خصخصة القطاع العام الرابح لبيعه للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي سوى تحويل ربعه لسداد الديون وتحرير التجارة لخنق التجارة المحلية وقتل الصناعة الوطنية قبل أن تتعافى وتصبح قوية.

وتسبب ممارسات وشروط الصندوق والبنك في برامج الهيكلة والتصحيح الاقتصادي بإيجاد حالة من الأوضاع الاقتصادية المتأزمة، تقود إلى عدم الاستقرار، ومن ذلك :

١. ارتفاع أسعار السلع والخدمات بعد رفع الدعم عنها؛ وبعد خصخصة بعض المشاريع الحكومية الناجحة ؛ إذ يؤدي هذا إلى رفع سعر التكلفة ثم رفع قيمة الخدمات.

٢. فتح الأسواق وحرية التجارة والصناعة مما يؤدي إلى قبول العمال بالأجور التي تفرضها المؤسسات والمصانع الإنتاجية.

٣. تزايد أعداد العمال المفصولين من العمل، فتزداد أعداد العاطلين عن العمل ؛ بسبب الخصخصة مما يؤدي إلى اختلالات اجتماعية.

٤. تغير دور الدولة لحساب الشركات المتعددة الجنسية. والمطالبة بعدم ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الفقراء والمواطنين.

٥. فتح أبواب البلد المقترض لاستيعاب البضائع المستوردة مما يسهم في إيجاد ثقافة استهلاكية.

٦. عدم الاعتماد على النفس، وعلى القدرات الوطنية، نظراً للاعتماد على القروض.
٧. تنمية رؤوس المال الأجنبية وإيجاد فرص استثمارية قوية في قطاعات لا تستطيع أن تتنافس بها إلا الشركات الكبرى المملوكة للغرب.

ونحن بصدد دراسة الحالة التطبيقية للأردن، فهل سنجد هذه السياسات قد تحققت على أرض الواقع ؟ أم ماذا ؟ وهل وافق الأردن على إخضاع بيئته الداخلية من : تشريعات وقوانين وأنظمة حاكمة لسلوكية المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؟ هذا ما سيعالجه المطلب الثاني.

المطلب الثاني: علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي : برامج التصحيح الاقتصادي

مع منتصف عقد التسعينات اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجهها معظم الدول النامية ليست مجرد تشوهات نقدية، بل إن لتلك الأوضاع جذوراً هيكلية[1]، يحتاج حلها إلى مدة أطول من تلك المتبعة لدى الصندوق (عام واحد)، فأوجد الصندوق تسهيلات تتعامل مع هذه الحالات التي توجهها وتتطلب الإصلاح الهيكلي عام ١٩٨٦[2].

تضمن هذا البرنامج مساعدات (التمويل – القروض) وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية للتغلب على الأزمات الحاصلة في ميزان المدفوعات وضمان هذه الدول الالتزام بعملية هيكلة سياساتها[3].

وهذه العمليات الهيكلية تساعد هذه السياسات والإجراءات لتحقيق التوازن في طرفي المعادلة : الطلب والعرض، وضمان الطلب لمستوى مقارب لمعدلات نمو العرض الحقيقي، بحيث تعمل على توازن واستقرار نسبي في مستوى الأسعار وتوازن في ميزان المدفوعات.

وقد تنتج هذه الاختلالات عن تغيير في الظروف الاقتصادية الداخلية، أي ارتفاع في

---

(١) ويعرف التثبيت والتكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، على : أنه مجموع العمليات المنظمة التي تهدف التغيير في السياسات الاقتصادية بغية إزالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال التغيير في السياسات العامة كمرتكز نمو قابل للاستمرار.

(٢) سعيد النجار (محرر)، التصحيح والتنمية في البلاد العربية، أبو ظبي : صندوق النقد العربي، ١٩٨٧، ص ٢٩.

(3) IMF, Background, Ibid.

الطلب الكلي بمستويات أعلى من العرض الكلي، وما تؤدي إليه من ضغوط تضخمية، أو خارجية؛ كتدهور شروط المبادلات التجارية، وارتفاع المديونية الخارجية أو العجز عن خدمة الديون[١].

وتصنف برامج التصحيح إلى نوعين رئيسيين اعتماداً على المدة الزمنية اللازمة لتطبيق هذا البرنامج :

الأول: "Stabilization Programs"، يطلق عليها التثبيت الاقتصادي وتطبق في المدى القصير.

الثاني: "Structural Adjustment Programs"، وتطلق على برنامج التصحيح الهيكلي وتطبق في المديين المتوسط والطويل[٢].

وأياً كان نوع البرنامج الذي يطبق، فإن صندوق النقد يضع في سياساته وغاياته العمل على تقليص العجز في ميزان المدفوعات، ويرى أن أهم عنصر في هذه العملية هو خفض العجز المالي وتوقف التضخم الحاصل الذي يعتبر أساسا في عملية التثبيت، إذ يسعى الصندوق لوضع شروط وسياسات على العضو لإعادة هيكلة الأنظمة الضريبية والأخذ بالتقشف الحكومي وتقليل الإنفاق الحكومي للتحكم بمستوى الطلب . وتقع هذه الإجراءات ضمن ما يسمى بسياسات تخفيض الإنفاق.

ويؤثر هذا سلباً في مستوى التنمية وتزايد البطالة وتحجيم مستوى الاستثمار المحلي وتعزيز فرص الاستثمار ورأس المال الأجنبيين والأسواق الخارجية، على حساب الاستثمارات المحلية والصناعات الوطنية، وذلك بعد هبوط وعجز الوصول إلى التمويل اللازم لعملها[٣].

وسيتم تحليل ودراسة علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي، من خلال المواضيع التالية : علاقة الأردن بصندوق النقد الدولي، عضوية الأردن في الصندوق، برامج التكيف الهيكلي (التصحيح الاقتصادي) حسب التالي برنامج ١٩٨٩. ١٩٩٣ وبرنامج ١٩٩٣. ١٩٩٧ وبرنامج ١٩٩٩. ٢٠٠٠ وتقييم هذه العلاقة على النحو التالي :

---

(١) حمزة جرادات، مرجع سابق، ص١٦.

(2) Imf, Background Ibid.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق، ص٥٠.

أولاً. علاقات الأردن مع صندوق النقد الدولي:

لقد واجه الاقتصاد الأردني خلال النصف الثاني من الثمانينات أزمة اقتصادية حادة تمثلت في هبوط معدلات نمو الناتج المحلي والإجمالي الحقيقي، مقارنة بنسبة النمو السكاني، ومن ثم هبوط مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة وارتفاع العجز في الموازنة العامة وزيادة أعباء المديونية الخارجية. وقد حدث هذا في ظل تغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية أدت إلى انحسار مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد الأردني ؛ فقد انخفضت المساعدات العربية، وهبطت حوالات الأردنيين من الخليج بسبب الركود الاقتصادي الناتج عن هبوط أسعار النفط(1).

ورافق ذلك نضوب ملحوظ في الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتدهور في سعر صرف الدينار وانحسار أسواق التصدير.

ومع شيوع أسعار الفائدة المقدمة وشيوع نظم التجارة الدولية غير المنصفة لدول النامية، وانخفاض المساعدات العربية . فقد زاد ذلك كله من الاقتراض الخارجي على أسس تجارية ؛ بحيث تعمقت الأزمة إلى أن وصلت ذورتها عام ١٩٨٨، إذ اضطر الأردن إلى التوقف كلياً عن دفع مستحقات ديونه الخارجية، مما أدى إلى مزيد من تعمق عبء الدين الخارجي(2).

ولمعالجة هذه الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى اختلالات في ميزان المدفوعات، فقد عمد الأردن إلى اللجوء إلى الوصفات العلاجية من صندوق النقد الدولي. فبادرت الحكومة إلى تبني عدد من برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة(3) التي تحدد السياسات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدولة المستهدفة.

---

(١) الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣- ١٩٩٧، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان : وزارة التخطيط، ص ٧.

(٢) أحمد حسين الرفاعي، أزمة المديونية، وبرامج التصحيح الاقتصادي، بحوث اقتصاديات عربية، العدد السابع- ربيع ١٩٩٧- ص ص ٩٩- ١٢٦ـ ص ١٠٢.

(٣) تيسير رضوان العماوي، دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي في الأرباح، في أثيل عبد الجبار الجومرد (محرر)، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، عمان : مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩- ١٩٩٩، ص ص ١٥٧- ٢١٤، ص ١٦٧.

وبدلاً من اتخاذ السياسات التصحيحية الكفيلة باحتواء العجز الداخلي والخارجي، توجهت السياسة العامة إلى التمويل عن طريق التوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي[1].

وكان لابد لدولة نامية، مثل الأردن، من اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وإزاء هذه الأزمات لجأ الأردن لاتخاذ إجراءات اقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية القائمة آنذاك، والمتمثلة بتغيير مسارات وسياسات الاقتصاد الأردني لتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة[2].

ويرى الباحث أن هذه التغيرات والانعطافات الجوهرية نحو مسيرة التصحيح، كانت بإيعاز من صندوق النقد الدولي ؛ ليتسنى له فرض أنماطه الاقتصادية .

ثانياً. عضوية الأردن في صندوق النقد الدولي :

عضوية الأردن في صندوق النقد الدولي، إذ تظهر حصة الأردن وقوته التصويتية على النحو الآتي : فقد بدأت علاقة الأردن بالصندوق بتاريخ ٢٩/٨/ ١٩٥٢، واستخدم الأردن عضويته لشراء العملات (الاقتراض) وقوته التصويتية هي(١٢١, ٧)[3] وحدة سحب خاصة.

وعدد الأصوات ١٤٦٧ صوتاً، وتمثل القوة التصويتية (٠٩٨, ٠) وكانت علاقات الأردن بالصندوق ضمن التعامل بالشريحة الاحتياطية، حيث سحب الأردن عام ١٩٨٣ ما قيمته (١٦, ٦) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ح س خ) من هذه الشريحة، تلاها في أيار ١٩٨٤ شراء الأردن (٧, ٤) مليون وحدة (ح س خ)[4] على نفس الشريحة، ثم لجأ الأردن إلى استخدام التسهيل التعويضي فاشترى (اقترض) ما يعادل (٥٧, ٤) مليون

(١) محمد سعيد النابلسي، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن، في مصطفى حمارنة (محرر) الاقتصاد الأردن المشكلات والآفاق، ص ص ١٦٩ - ٢٢٨، ص ١٧١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٣.

(٣) لقد تم زيادة حصة الأردن بناء على طلب الحكومة الأردنية، لتصبح (١٧٠, ٥) مليون وحدة سحب خاصة في شهر إبريل / نسيان، ١٩٩٩.

(٤) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٦٥.

وحدة (ح س خ)، ثم أعاد سداد هذا الدين أو شراءه حسب تعبير الصندوق كاملاً[1].

وقد حاولت الحكومة معالجة هذه الاختلالات، إلا أنها أدركت أن الجهود الوطنية غير كافية لاستعادة الوضع الاقتصادي إلى سابق عهده. ومن هنا لجأت الحكومة للتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ لإعداد برنامج تكييف هيكلي لمساعدتها على تصحيح الأوضاع، وحسبما تراه المؤسستان وبما يوفر في الوقت نفسه الحصول على دعمها، وكذلك شهادة حسن السلوك المطلوبة للتعامل والاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى[2].

ثالثاً. الأردن وبرامج التكيف الهيكلي (١٩٨٩- ١٩٩٣) :

أبرم الأردن، في بداية عام ١٩٨٩، برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي بالتعاون مع الصندوق والبنك[3]، ويهدف هذا البرنامج إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر سنوات الثمانينات. وقد تمكن الأردن خلال عام ١٩٨٩ حتى نشوب أزمة الخليج في آب / أغسطس ١٩٩٠ من استعادة مقومات الاستقرار والتمهيد لاستئناف وتيرة النمو الاقتصادي . واحتوى هذا البرنامج الأزمة بفترة (١٥) شهراً وتمثل ذلك في احتواء الضغوط التضخمية، وتخفيض العجز في الموازنة العامة، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، واستعادة العمل بسعر صرف موحد،

---

(1) IMF, Reports, Jordan: Transactions with fund from January 1, 1984 to January 31, 2002. / http: //www. imf. Org.

(٢) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) يقوم الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم قروض لبرامج التكيف الهيكلي، وفي هذه الحالة لا يمكن فصل صندوق النقد عن البنك الدولي في عملهما في هذا المجال، فهما وجهين لعملة واحدة وقد اتبعت الدراسات التالية منهج دراسة كل منهما معاً لصعوبة فصلهما عن بعض وهذه الدراسات: جودة عبد الخالق، الوصفة التقليدية والوصفة البديلة للإصلاح الاقتصادي في مصر وآثاره التوزيعية، في جودة عبد الخالق وهناء خير الدين (محرران)، أعمال المؤتمر العلمي لقسم الاقتصاد ٢١. ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٢، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٤، ص ص ٤١. ٦٢، وكذلك أنظر : شرين حسن الشورابي، تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، وكذلك أنظر : نبيه أحمد سلامة، برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢.

وبناء الاحتياطات الأجنبية وتخفيض عبء خدمة الدين الخارجي[١].

وقد تقدمت الحكومة الأردنية بطلب المشاورة والتفاوض ضمن المادة الرابعة المشار إليها أنفاً. وأبلغت الحكومة الأردنية صندوق النقد طلب مساعدتها الفنية والمالية لتصميم برنامج اقتصادي شامل، للنهوض بالاقتصاد الوطني وللعمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وحظي طلب الحكومة الأردنية بموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك المجتمع الدولي لمساعدة الأردن في تحقيق الأهداف المرسومة لهذا البرنامج (١٩٨٩-١٩٩٣)[٢].

وقد تم التوصل إلى موافقة تجاه هذا البرنامج، وبتأييد مؤسستي بريتون وودز، وتم تقديم مبلغ (٦٠) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDR)، أي ما نسبته (٢, ٨١٪) من حصة الأردن لدى صندوق النقد الدولي[٣]، أي نحو (١٢٥) مليون دولار في إطار ترتيبات مساندة تغطي فترة (١٨) شهراً اعتباراً من تموز/ يوليو ١٩٨٩[٤].

وضمن البرنامج ذاته، حصل الأردن على مبلغ (٤٠) مليون وحدة حقوق سحب خاصة ضمن تسهيل الإقراض التعويضي؛ أي ما يعادل (٦٦) مليون[٥] دولار (انظر الملحق رقم ٤). وضمن شهادة حسن السلوك التي يصدرها الصندوق والبنك حصل الأردن على قرض مواز ومساو في القيمة تم اقتراضه من الحكومة اليابانية[٦].

ويرتكز برنامج التصحيح الاقتصادي على تحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من خلال اتباع سياسة تصحيحية لمعالجة الضعف الهيكلي في طرفي المعادلة: الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى إيجاد أرضية ملائمة لاستعادة النشاط الاقتصادي وضمان معدلات نمو قابلة للاستمرار.

---

(١) محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص ١٧٣.
(٢) حمزة جرادات، مرجع سابق، ص ٥٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٥٨.
(٤) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٦٨.

(5) IMF, Transaction with the Fund: Jordan, Ibid,.
(6) Ibid, P1

وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج بما يلي (1):

١. تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج لتبلغ ٤٪ عام ١٩٩٣ مقابل تراجع نسبة ٣,٥٪ عام ١٩٨٨.

٢. تخفيض معدل التضخم، مقاساً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي من ١٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٦,٥٪ مع نهاية عام ١٩٩٣.

٣. تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٣,٢٪ عام ١٩٨٨ إلى ٩٢٪ عام ١٩٩٣.

٤. زيادة الاستثمارات الكلية بشكل تدريجي بما نسبته ٢٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ إلى ما نسبته بزيادة ٠,٩٪ لعام ١٩٩٣. وزيادة حصة استثمار القطاع الخاص بما نسبته ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٥٪ لعام ١٩٩٣، والمحافظة على حصة استثمارات القطاع العام عند نسبة ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات البرنامج.

٥. تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات المحلية لتبلغ ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ مقابل ٣١,٨٪ عام ١٩٨٨. وتخفيض النفقات الإجمالية لتصل إلى ٤٦٪ من الناتج مقابل ٥٣,٧٪ خلال نفس الفترة.

٦. تحسين أداء القطاع الخارجي والحد من عجز ميزان المدفوعات، وذلك بتخفيض عجز الميزان التجاري من ٣٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٣٣٪ منه مع نهاية عام ١٩٩٣.

٧. العمل على بناء احتياطي آمن من العملات الأجنبية يغطي مدة (٨) أشهر من المستوردات مع نهاية عام ١٩٩٣.

وقد أضاف البنك الدولي بنداً خاصاً يتعلق بتخفيض الضغوط على ذوي الدخل المحدود وضمها إلى برنامج التصحيح (2).

وقد فرض هذا البرنامج العمل على إقرار مجموعة من السياسات العامة التي تهدف إلى الاستفادة من هذا البرنامج في مجالات: التجارة الخارجية، السياسة النقدية والمالية،

(١) الحكومة الأردني، برنامج التصحيح الاقتصادي، ١٩٨٩. ١٩٩٣، مرجع سابق، ص٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٢.

وإصلاح قطاع الصناعة والتجارة والعمل على تخفيض العجز المالي والموازنة في ميزان المدفوعات الداخلي والخارجي، وعدم التوسع النقدي، وضبط الاستهلاك وتعزيز فرص الاستثمار، وإعادة جدولة ديون الأردن الخارجية، وإنشاء صندوق المعاونة الوطنية لمساعدة الفقراء[١].

ومن خلال البرنامج الذي أقرته الحكومة بالتعاون والتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن البرنامج عمل على تحقيق تقدم في مجال التكيف الهيكلي خلال عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠، حسب ما نشر في بيانات صندوق النقد الدولي[٢].

وأدى نشوب حرب الخليج الثانية وما تمخض عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأردني إلى عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للأعوام ١٩٨٩- ١٩٩٣. وكان من أبرز الانعكاسات عودة أعداد كبيرة من العاملين الأردنيين في الخليج، وتراجع حوالاتهم، وانخفاض الصادرات الأردنية، وتوقف المساعدات العربية إلى جانب تأثر قطاعات السياحة والنقل والشحن[٣].

وقد استند برنامج التصحيح الاقتصادي على منهجية تقوم على استعادة الثقة بمقدرات الاقتصاد الوطني، وإيجاد المناخ الملائم للادخار والاستثمار عن طريق استعادة التوازن المالي والنقدي وتصويب الاختلالات الهيكلية القائمة وتحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي واحتواء الضغوط التضخمية وخفض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات إلى مستويات قابلة للاستمرار عن طريق بناء القدرات الذاتية دون اللجوء إلى التوسع المفرط في الاقتراض الداخلي والخارجي[٤].

رابعاً. الأردن وبرنامج التكيف الهيكلي (١٩٩٣- ١٩٩٧) :

جاءت الخطة تمشياً مع التحول في السياسة الاقتصادية وتحت ضغط أعباء المديونية

---

(١) المرجع السابق، ص ٢.

(2) IMF, " Staff Report for the 1992 Article IV Consultation and Review Under Stand – By Arrangement" June 11, 1992, P1.

(٣) محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٤) المرجع السابق، ١٧٩.

الخارجية التي تفوق طاقة الاقتصاد الأردني[1]. وتم في عمان خلال الفترة ٢٤/ ٩ – ٣/ ١٠/ ١٩٩١ عقد جولة من المشاورات بين الحكومة الأردنية وبعثة صندوق النقد الدولي حول رغبة الأردن في الاستمرار في مسيرة التصحيح الاقتصادي التي بدئ بها منذ مطلع عام ١٩٨٩. وتم الاتفاق على فترة ثانية متوسطة المدى للتصحيح الاقتصادي[2] بحيث تغطي الفترة ١٩٩٣– ١٩٩٧.

وقد زار الأردن بعثة من صندوق النقد الدولي ضمت خبراء من البنك الدولي في الفترة المذكورة آنفاً. "وبينت اللجنة أنها ترى ضرورة صياغة برنامج شامل للإصلاح، وبالتنسيق مع البنك الدولي حول أوضاع الاقتصاد الأردني"[3]، فعملت الحكومة على إعداد برنامج تصحيح جديد ذي طبيعة متوسطة الأجل تبنته الحكومة وسميت الخطة الاقتصادية والاجتماعية ... وجاءت الخطة "إدراكا من الحكومة لأثر المستجدات المحلية والإقليمية على عملية التنمية حيث تتوجه الخطة نحو تعزيز المنهج الجديد للفلسفة الاقتصادية الداعية إلى تحرير الاقتصاد والأسواق من القيود المعطلة للإنطلاق ومن التدخلات الكيفية أو الزائدة عن الحاجة، وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص ليقوم بمهمة الاستثمار والإنتاج المباشر، في حين تركز الحكومة على الدور التنظيمي والرقابي، واستكمال وتطوير البنى التحتية وتأمين التوازن بين المصالح التنافسية"[4].

وأفضت جهود الحكومة ومفاوضاتها مع الصندوق والبنك إلى الخروج ببرنامج تكيف هيكلي جديد متوسط الأجل، وسمح هذا البرنامج بحصول الأردن على ترتيبات مساندة إضافية وإعادة الروح إلى فرض الإصلاح القطاعي مع البنك كما، ساند ذلك الجهود الرامية لإعادة جدولة الديون الأردنية[5].

---

(١) الحكومة الأردنية، وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣– ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) حمزة جرادات، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٤) الأمير الحسن، كلمة تقديمية للخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣– ١٩٩٧، مرجع سابق.

(٥) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٧٤.

١ .وهدفت الخطة الوطنية إلى تحقيق التوجهات والسياسات التالية[1]:

أ. توفير الشروط الملائمة للتنمية القابلة للاستمرار .

ب. تأمين الاستقرار المالي والنقدي، وإزالة التشوهات الإنتاجية والسعرية، وزيادة المدخرات الوطنية، وتوفير المناخ الملائم لاستثمارات القطاع الخاص.

ج. تضييق الفجوة في موازين الاقتصاد الوطني وخاصة الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

د. تحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر.

٢ .وبنيت هذه الأهداف الرئيسية على مبادئ أساسية تحدد المسار المستقبلي للاقتصاد الوطني. وفيما يلي أهم هذه المبادئ[2]:

أ. تحرير الاقتصاد الوطني ومؤسساته، وإزالة التشوهات التي تعيق الأداء الاقتصادي السليم وتطوير البيئة الاستثمارية المناسبة[3].

ب. تطوير الدور التنظيمي والرقابي للحكومة.

ج. تشجيع الادخار، وصيانة الأصول الرأسمالية، والحد من الاستهلاك.

د. زيادة فرص المنافسة الحرة المتكافئة.

هـ. منع الاحتكار .

و. تعديل المواصفات والمقاييس.

ز. تقليص الحماية.

ح. زيادة المقدرة التصديرية.

ط. حماية حقوق الاختراع .

ي. تقليص الدور الإنتاجي المباشر للحكومة، وتحسين حوافز الاستثمار المحلي والأجنبي.

ك. تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية.

---

(١) الحكومة الأردنية، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ - ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٩١.

(٣) المرجع السابق، ص ٩١، ٩٢، ٩٣.

ل. تطوير وتفعيل الأسواق النقدية تحقيقاً لحرية انتقال رأس المال .

م. إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وتطوير أدائها، ورفع كفاءة الإدارات الحكومية، واتخاذ الإجراءات لإزالة الدعم واسترداد الكلفة وتحرير الأسعار والإنتاج والأجور واعتماد المعايير التجارية للأداء.

ن. إعادة التنظيم الهيكلي لمؤسسات القطاع العام العاملة في قطاع المياه.

٢.٣ الأهداف الرقمية للبرنامج :

أما الأهداف العامة للبرنامج، فقد جاءت للعمل على تحقيق الأهداف التالية[1]:

أ. زيادة تدريجية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتبلغ أكثر من ٤٪ اعتباراً من عام ١٩٩٧.

ب. تخفيض معدلات التضخم من حوالي ١٠٪ عام ١٩٩١ إلى أقل من ٥٪ عام ١٩٩٨.

ج. تخفيض نسبة الاستهلاك الكلي بنسبة ٩, ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى حوالي ٧٩٪ مع نهاية عام ١٩٩٨.

د. ضبط العجز المالي للحكومة بدون مساعدات خارجية بشكل تدريجي من الناتج المحلي الإجمالي من ٩, ١٧٪ عام ١٩٩١ إلى حوالي ٥٪ عام ١٩٩٨ من خلال زيادة الإيرادات المحلية لتصل إلى ٣٠٪ منه بفارق ٥, ٤٪ عن عام ١٩٩٤، وتقليل النفقات الإجمالية إلى حوالي ٣٥٪ عام ١٩٩٨ مقابل ٤, ٤٤٪ لعام ١٩٩١.

هـ. ضبط التوسع النقدي بحيث لا يتجاوز معدل نموه ٩٪ سنوياً حتى يضمن عدم توسع الائتمان على نحو يزيد الضغوط التضخمية.

و. تخفيض عجز الحساب الجاري باستثناء المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٧, ٢٣٪ عام ١٩٩١ ليحقق التوازن مع نهاية سنوات البرنامج.

---

(١) انظر الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣. ١٩٩٧، مرجع سابق.

ز. تخفيض العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٪ عام ١٩٩١ إلى أقل من ١٢٪ عام ١٩٩٨، من خلال تحقيق الصادرات لمعدل نمو قدره ١٠٪ في المتوسط، وتقليل نمو المستوردات بمعدل ٤٪ في المتوسط خلال سنوات البرنامج.

ح. بناء احتياطيات رسمية من العملات الأجنبية بحيث ترتفع من (٤٢٦) مليون دولار عام ١٩٩١ إلى (٧٣٣) مليون دولار عام ١٩٩٨.

ط. إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخاصة سلطة الكهرباء الأردنية، سلطة المياه، والملكية الأردنية وسكة حديد العقبة.

٤.عناصر البرنامج المالية والنقدية :

وتتشابه العناصر الرئيسية لهذا البرنامج في مجال السياسات المالية والنقدية مع تلك المحددة في البرنامج السابق، ويمكن إبراز هذه العناصر في شتى المجالات على النحو التالي[1]:

أ. **على صعيد الإجراءات والسياسات المالية:** اتجهت السياسة المالية بعد عام ١٩٨٩ نحو الحد من الطابع التوسعي السابق بهدف احتواء العجز المزمن في الموازنة العامة تدريجياً، وذلك من خلال العمل على تنمية الإيرادات المحلية وترشيد الإنفاق[2].

وعلى هذا الصعيد، قامت الحكومة باتخاذ إجراءات من شأنها العمل على تنمية الإيرادات المحلية وزيادة مرونتها وكان من أبرزها إحلال ضريبة الاستهلاك في أواخر عام ١٩٨٨ محل رسوم الإنتاج المحلي وتوسيع قاعدتها لتشمل (١٠٦) من السلع في نهاية عام ١٩٩٣، وفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ على مبيعات الفنادق والمطاعم، وفرض ضريبة نسبتها ٥٪ من قيمة تذاكر السفر بالجو وتوسيع وعاء الضريبة الإضافية على بعض الخدمات مثل فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ من قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات

---

(١) مرجع سابق: خالد الوزني، مرجع سابق ٧٣- ٧٦، وانظر كذلك حمزة جرادات، مرجع سابق، ص، ٦٢و ٦٣و ٦٤: احمد حسين الرفاعي، أزمة المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي، بحوث اقتصادية، مرجع سابق، ص ص ٩٩-١٢٦: وانظر محمد أبو حمور دور السياسة النقدية في تفعيل التصحيح الاقتصادي في الأردن، مرجع سابق ص ٢٢٤- ٢٣٤.

(٢) محمد أبو حمور، السياسة المالية والتصحيح الاقتصادي في الأردن، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

السلكية واللاسلكية وكذلك الضريبة الإضافية لمتطلبات الدفاع المدني[١]، ومطالبة الصندوق بضبط مجال الإنفاق الجاري وخاصةً في موضوعي الدعم والأجور وكذلك ترشيد الإنفاق الرأسمالي[٢].

ب. **على صعيد الإجراءات والسياسة النقدية : لقد اتبعت السلطة النقدية خلال تلك الفترة سياسة عامة متشددة وحددت سقوف الائتمان [٣].**

ج. على صعيد الإجراءات والسياسات لميزان المدفوعات : يضع البرنامج محددات على الحكومة الأردنية، للقيام بتنفيذها من خلال انتهاج عدد من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تخفيض العجز في الحساب الجاري بشكل تدريجي، لتحقيق التوازن مع نهاية سنوات البرنامج. وهذا يتم من خلال السياسات الهادفة إلى تحفيز الصادرات، وتشجيع القطاع السياحي، واستقطاب حوالات الأردنيين، واحتواء المستوردات[٤]، وبناء احتياطي بالعملات الصعبة يكون كافياً لتغطية ثلاثة أشهر من المستوردات[٥].

د. على صعيد الإجراءات والسياسات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية، عملت الحكومة على إجراء بعض الإصلاحات في عدد من القطاعات من خلال تصنيف الدعم المقدم لبعض المؤسسات وتنفيذ برنامج التخاصية[٦] ؛ لإفساح المجال أما القطاع الخاص لأخذ دوره في مجالات: توليد الطاقة، قطاع الاتصالات، قطاع المياه وقطاع النقل العام وسكة حديد العقبة. وتم تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تعمل وفق أسس تجارية وقسمت تقسيمها فيما بعد إلى ثلاث شركات وتم تحويل مؤسسة الاتصالات إلى شركة مساهمة عامة، وبيع جزء من حصصها لشركة فرنسية.

هـ. سمح هذا البرنامج للأردن بالحصول على ترتيبات مساندة جديدة من الصندوق بمبلغ (٤ , ٤٤) مليون وحدة حقوق خاصة أي نحو (١ , ٦١) مليون دولار أمريكي، وذلك على مدى سنة ونصف اعتباراً من آذار ١٩٩٢، كما ساهم البرنامج في تحرير

---

(1) IMF, Jordan: Recent Economic Developments 1993.

(2) IMF, Staff Report for the 1992 Article IV, Ibid. P8.

(٣) خالد الوزني، مرجع سابق ص ٧٥.

(٤) حمزة جرادات، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٥) خالد الوزني، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٦) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٣١.

القيود عن الدفعة الثانية من اتفاقية قرض البنك الدولي لإصلاح قطاعي الصناعة والتجارة اللذين جمّدا عام ١٩٩٠ بعد توقف البرنامج بسبب أزمة الخليج[١].

و. على صعيد الإجراءات والسياسات الخاصة بالمديونية الخارجية : أسفرت الجهود التي بذلتها الحكومة لتخفيض عبء المديونية عن تحقيق بعض التقدم الملموس من خلال الاتفاق مع الجهات الدائنة على شراء أو مقايضة أو شطب أو إعادة جدولة مديونيتها على الأردن واتفق على شطب الديون وتحويلها إلى منح عقدت مع عدد من الدول بقيمة (٧٧١) مليون دولار . وتم الاتفاق بفضل هذا البرنامج على إعادة الجدولة التي عقدت مع كل من نادي باريس ونادي لندن خلال الفترة من عام ١٩٨٩ - ١٩٩٧ ؛ لإعادة جدولة ما مجموعه (٢٥٢٧) مليون دولار و (٨٥٦) مليون على الترتيب[٢].

هذا إلى جانب اتفاقيات شراء ومقايضة الديون المستحقة لكل من روسيا وسويسرا وألمانيا وفرنسا. وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تخفيض نسبة الرصيد القائم للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً ليصل إلى (٩٥٪) عام ١٩٩٨، وكذلك إلى تخفيض معدل خدمة الدين إلى حوالي النصف أيضاً (١٥٪) عام ١٩٩٨[٣].

خامساً. الأردن وبرنامج التكيف الهيكلي (١٩٩٩ – ٢٠٠١) :

لقد تباطأ أداء الاقتصاد الأردني بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، جراء الظروف الإقليمية غير المواتية. فقد كانت التجارة مع الضفة الغربية مشكلة واضحة جراء تعثر عملية السلام[٤]. علاوة على تأثر الأردن بمجموعة من المتغيرات الحاصلة في المنطقة والعالم ؛ إذ ارتفعت أسعار البترول وكذلك تأثر الاقتصاد الأردني جراء استمرار الحصار على العراق . وأدى هذا الحصار إلى انحطاط في مستوى الاقتصاد ومن ثم إلى هبوط في نسبه الناتج المحلي الإجمالي إلى ٠,٦٪ لعام ٩٨ مقارنة بـ ١,٥٪ في ١٩٩٧[٥].

---

(1) IMF Survey, March 16, 1992, P 85, IMF 1992, P.1

(٢) محمد أبو حمور، مرجع سابق ص ٢٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣٥ .

(٤) المرجع البسابق، ص ٢٣٥.

(5) IMF, Jordan Staff Report For The 1999 Article IV Consultation, Request For Extended Arrangement, And Request For Purchase Under The Compensatory And Contingency Financing Facility, April, 1999, P7.

وقد أثر ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الخارجي أيضاً على أداء الاقتصاد الوطني وأداء الموازنة العامة وأوضاع ميزان المدفوعات (١). ودعا ذلك المسؤولين الأردنيين : وزير المالية، محافظ البنك المركزي، وزير التخطيط، وزير الصناعة، وزير الطاقة والمياه، وزير الزراعة، وزير التنمية الإدارية، وممثلي المؤسسات العامة والبنوك التجارية وممثلي القطاع الخاص في اجتماعهم مع خبراء صندوق النقد الدولي ومجموعة من خبراء البنك الدولي، في عمان بتاريخ ٢٥/ ١ – ٢٥/ ٢/ ١٩٩٩ إلى المطالبة بتصحيح هيكلي للاقتصاد والسياسات المالية الوطني للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ أي تمديد البرنامج لمدة ثلاث سنوات(٢).

ولقد قصد من هذا البرنامج تغطية جوانب لم تدرج ضمن الأولويات الاقتصادية المطلوبة في البرامج الماضية، وخصوصاً طرح مشكلتي الفقر والبطالة، الإصلاحات المعنية بحزمة الأمان الاجتماعي. وركز هذا البرنامج على موضوع الخصخصة(٣). وكان أهم إجراء لاسترداد الاقتصاد الوطني نموه الطبيعي.

١.١الأهداف الرئيسية للبرنامج :

تمثلت الأهداف الرئيسية للبرنامج ١٩٩٩- ٢٠٠١ بتحقيق زيادة تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي، واحتواء معدلات التضخم ضمن معدلات منخفضة، وتعزيز وضع احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني، وتخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى السير قدماً في عملية التصحيح الهيكلي المتمثلة بتنفيذ حزمة الأمان الاجتماعي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وتحرير التجارة الوطنية، وخصخصة الشركات والقطاعات، لإفساح المجال أمام القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية(٤).

وفي ظل هذه الأهداف المرتبطة بالبرنامج، وضعت الحكومة خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ تمثلت أهداف البرنامج الهيكلي ووضعت أهدافاً

---

(١) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

(2) IMF, Staff Report for the 1999, Ibid, P4.

(3) IMF, Staff Report for the 1999, Ibid, P 19.

(٤) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

لها، واعتمدت كخطة وطنية يتبناها الأردن، وأهدافها [1]:

أ. رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى من معدلات النمو السكاني.

ب. استكمال سياسة الانفتاح على الأسواق العربية والعالمية وفتح الأسواق.

ج. استكمال إصلاح الأطر القانونية والإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي بما في ذلك حزمة القوانين الاقتصادية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخاصية.

د. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

هـ. تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع مكاسب التنمية على كافة الشرائح الاجتماعية.

و. ردم الفجوة القائمة بين الجنسين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي سبيل ذلك، طالب الأردن (في الفترة ٢٥/ ١ – ٢٥/ ٢/ ٩٩) مساعدة للحصول على تمويل ممتد (EA) بمبلغ مساو (١٢٧,٨٨) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي نحو ٧٥٪ من نسبة حصة الأردن الجديدة التي تساوي (١٧٠,٥ مليون) وحدة حقوق سحب خاصة) هذا وقد طالب الأردن الشراء بلغة الصندوق على أساس التمويل التعويضي الطارئ أي ما يماثل (٣٤) مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي ٢٠٪ من الحصة) ؛ وذلك بسبب العجز الحاصل في ميزان الصادرات[2]. ورحب الصندوق بهذا الطلب وصادق على إعطاء الأردن تمويل ما قيمته ١٠,٦٦ مليون وحدة (حقوق سحب خاصة) أي نحو ١٥ مليون دولار كجزء من خطة التصحيح، كما وافق الصندوق على شراء (إقراض) الأردن تسهيلات الصندوق الممتدة (EFF) (١٢٧٠٨٨) مليون (ما يوازي ١٧٨ مليون دولار)، وصادق عليه بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٩٩[3]. وفي نفس الفترة ٥/ ١٠/ ١٩٩٩ منح (outlay) الصندوق (٥٥,٤٢) (ملحق رقم ٥) مليون وحدة حقوق سحب خاصة نحو (٧٧ مليون دولار) إضافة إلى (٣٤,١) مليون وحدة حقوق سحب

---

(١) الحكومة الأردنية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ١٩٩٩-٢٠٠٣.

(2) IMF, Staff Report, April 1999. Ibid, P4.

(3) IMF, News Brief No. 99/68 October 5,1999: IMF Approves 10.66 Million SDR Outlay to Jordan, http: //www.imf.org. external /np/see/nb/1999. Nb9968. Htm.

خاصة كإقراض أو شراء التمويل التعويضي الطارئ (أي نحو ٤٧ مليون دولار) ضمن تسهيلات (CCFF) ووافق عليه مع التسهيلات (EFF) في نهاية نيسان من عام[1] ١٩٩٩.

وفي هذا المجال حصل الأردن على قرض من البنك الدولي للبرنامج الثالث (١٩٩٩-٢٠٠١)، وفي بداية شهر يونيه ١٩٩٩ وقيمته (١٢٠) مليون دولار للإصلاح الاقتصادي والتنمية. وكما حصل على مبلغ (٥٥) مليون دولار، لتحسين إدارة المياه والصرف الصحي في عمان. وحصل ضمن هذا المشروع على قرض بمبلغ (٣٥) مليون دولار لمشروع إصلاح قطاع الصحة[٢]. (انظر ملحق رقم ٦) حيث اتفق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الاضطلاع معا ببرنامج جديد لتقييم القطاع الحالي، لتزويد المتعاملين معه بالتشخيص ومشورة ذي المستوى العالي واللازمين للمساعدة في تحسين استقرار القطاع الحالي، وبناء القدرة المؤسسية وزيادة إمكانية الحصول على مجموعة أوسع من الخدمات المالية[٣].

إن استمرار الأردن في تجديد برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي (التصحيح الاقتصادي) يمنحه ميزتين، **الأولى** : حصوله على ختم الصندوق بصحة أوضاعه الاقتصادية مما يؤهله إلى طلب التمويل من مؤسسات دولية ودول تساعده على تخطي العقبات الطارئة التي يتعرض لها الاقتصاد الأردني. وأما **الميزة الأخرى** : يمكن للأردن من خلال هذا البرنامج إعادة جدولة ديونه المستحقة وخاصة لدى نادي باريس ونادي لندن.

وقد ركز النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولي على بعض النقاط الواجب اتباعها من قبل الأردن ومنها[٤] :

أ. أبدى المجلس التنفيذي رضاه حول منح الأردن التسهيلات الممتدة لبداية حسنة للبرنامج، ورحب بالتطورات الاقتصادية الأردنية وإعادة الثقة ونهوضه بالاقتصاد الدولي.

ب. يرحب بالإجراءات الحكومية الخاصة بالتكيف الهيكلي والمتعلقة بخوض عبء الدين

---

(1) Imf, News Brief No. 99/68 October 5,1999. Ibid

(٢) البنك الدولي، التقرير السنوي ١٩٩٩، الملامح الرئيسية لأنشطة البنك الدولي، السنة المالية١٩٩٩، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(4) IMF, News Brief No 99/68, Ibid,

من خلال الخصخصة، هذا وقد شجع المجلس التنفيذي السلطات الأردنية على تخفيض الإنفاق وطلب من السلطات إصلاح النظام الضريبي وتخفيض التعرفة الجمركية على المستوردات الخارجية.

ج. ويرحب المديرون بإدارة البنك المركزي الأردني المرنة المحافظة على سعر صرف الفائدة الداخلي والمحافظة على تثبيت تبادل سعر صرف عند أقل مستوى من التضخم.

د. يرحب المجلس التنفيذي بالإصلاحات الهيكلية التي أدت إلى إعطاء العقود والعطاءات لمقاولين من القطاع الخاص، وخصوصاً المياه وقطاع سكك الحديد، ويشجع السلطات الإعطاء المزيد من الاهتمام في هذا المجال ولا سيما خصخصة مؤسسات القطاع العام.

وردت الحكومة الأردنية على ملاحظات صندوق النقد الدولي "بخطاب النوايا" لعام ١٩٩٩، والمجدد في ٧/ ٨/ ٢٠٠١ الموجه لمدير صندوق النقد الدولي جاء فيه التزام الأردن بجميع الإجراءات والسياسات التي طالب فيها الصندوق. وتضمنت إعلام الصندوق بالإصلاحات الضريبية التي تعمل على إقرارها من مجلس الأمة، وكذلك الموضوع الأكثر توفيراً لمصادر التمويل اللازمة لشراء وإعادة شراء القروض الأردنية من الصندوق والبنك الدوليين وهو التركيز على الخصخصة حيث تضمن "خطاب النوايا" سعي الحكومة الأردنية للانتهاء من خصخصة القطاعات التالية: قطاع النقل العام، تمت خصخصته في بداية عام ٢٠٠٠. وقطاع الأسواق الحرة في المطارات، وقطاع تدريب الطيارين، وقطاع تزويد الطائرات بالطعام والشراب (بيعت عام ٢٠٠٠) في الخطوط الملكية الأردنية، كما بيعت مؤسسة تنمية الاستثمار في بداية (٢٠٠١)[1].

وركز البرنامج على الجوانب الآتية:

٢.إطار السياسات :

يتوقع في برنامج "الثلاث سنوات" تحسن في معدلات النمو من (٣-٤٪) في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١ محافظاً على مستوى متدن من التضخم ضمن معدل (٢-٣٪)، وتعزيز وتقوية الاحتياطي لتصل نحو (١,٧) بليون دولار (خمسة أشهر من

---

(1) Jordan an – Letter of Intent, Memorandum on Economic and Financial Policies, and Technical Memorandum of Understanding, August 7,2001. PP-10. http://www.imf.org-

الاستيراد)، وتخفيض عجز الموازنة العامة إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد المساعدات المالية . ويتوقع أن ينخفض مستوى العجز في الموازنة العامة بنسبة ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً بنهاية عام ٢٠٠١[1].

وستؤدي جهود التكييف الهيكلي إلى إعادة إصلاح النظام الضريبي وإصلاح نظام الخدمة المدنية وإصلاح الضمان الاجتماعي، وإصلاح القطاع المالي والقطاع التجاري وقطاع التخاصية من خلال خطوات إحصائية جوهرية لتحسين ومراقبة الشفافية في أداء البرنامج[2].

أ. الإصلاح الهيكلي :

ارتكز الإصلاح الهيكلي على زيادة الكفاءة في الاقتصاد ؛ بهدف استئناف مسيرة التحسن في معدل النمو الاقتصادي المستدام . ويتضمن ذلك المضي في الخصخصة لعدد من المؤسسات العامة، هذا علاوة على إصلاح نظام التقاعد والنظام الضريبي وتحرير التجارة الخارجية، والحرص على حماية الفقراء، إذ أن البرنامج يؤكد الالتزام بتنفيذ حزمة الأمان الاجتماعي[3].

ب. السياسات النقدية والمالية:

تضمن البرنامج تثبيت سعر الصرف، وقيام البنك المركزي بالتأكد من استقرار سعر صرف الدينار الأردني عند حدود كافية، وتوجيه الائتمان المحلي، والتوسع في إقراض القطاع الخاص بشكل كاف لمواجهة متطلبات وحاجات الاستثمار، وتعديل التشريعات والقوانين الخاصة بالبنوك لتلائم متطلبات الدفع بالطرق الإلكترونية[4].

وسوف يقوم البنك المركزي الأردني بالمحافظة على بناء مستوى ومعيار دولي من الاحتياطي مع حفظ انخفاض مستوى التضخم[5].

---

(1) IMF, Staff, Report, April 199, Ibid, P. 3

(2) IMF, Ibid, P.3

(٣) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص٢٣٧: انظر : IMF, Staff Report, April 1999.

(4) IMF, Staff Report, Ibid, P16 – 17.

(5) H.K.J, Jordan Memorandum on Economic and Financial Policies 1999-2001, Government of Jordan, P 5.

كما، تضمن برنامج التكييف الهيكلي عددا من الإجراءات والسياسات المالية العامة التي ينبغي على الحكومة أن تقوم بها ؛ إذ يتطلب ذلك ما هو آت :

ويتطلب البرنامج للمضي قدماً في تحرير التجارة، أن يقوم الأردن بتخفيض نسبة التعرفة الجمركية من ٤٠٪ إلى ٣٥٪ . وتسعى الحكومة إلى الوصول إلى (الصفر) في التعرفة الجمركية لبعض مدخلات الصناعة[1]؛ بهدف منح التجارة الخارجية مزيداً من التحرر . ويصاحب ذلك رفع في معدل الضريبة العامة على المبيعات إلى ١٢٪ على الأقل. أما في مجال الموازنة العامة فقد اتفق على تخفيض عجز الموازنة عام ١٩٩٩ إلى ٧,٩٥٪ مقابل ١٠,٧٪ خلال عام ١٩٩٨.

ج. سياسات حزمة الأمان الاجتماعي :

جاء هذا المحور بناء على طلب البنك الدولي ؛ لمحاربة الفقر من خلال تحسين البنى التحتية في المناطق الفقيرة وكذلك من خلال تطوير مقدرة الفقراء بما يتلاءم وحاجات الاقتصاد والمؤسسات الصغيرة . وتهدف قروض البنك الدولي إلى أيضاً تطوير السياحة والمساهمة في مشروع تزويد المياه والصرف الصحي في عمان، وإصلاح قطاع الصحة وتبنّي الإصلاحات في مجال التطوير والاستثمار والخدمات الزراعية، وإعادة تنقية المياه العادمة، ويتوقع أن يقرض البنك الأردن ما يقارب ٤٠٠ – ٥٠٠ مليون دولار للأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠١[2].

وتحتل الحماية الاجتماعية مركزاً متزايد الأهمية في حافظة البنك الدولي بإجمالي ٣,٦ مليار دولار من القروض الجديدة في السنة المالية ١٩٩٩، في مجال المعاشات وإصلاح سوق العمل، والمساعدة الاجتماعية والصناديق الاجتماعية . وكان المبلغ ١,٢٤ مليار دولار من ضمن قروض التكيف الكبيرة متعددة القطاعات التي تساند الإصلاح في هذه المجالات[3]. ومن وجهة نظر البنك الدولي، فإن الاقتصاديات السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق، تتطلب شبكات أمان اجتماعي لصالح المسرحين من العمل، نتيجة الخصخصة الكبيرة . ويرافق عملية التسمية والهيكلة أحياناً تقويض للمؤسسات

---

(1) IMF, Staff Report April 1999. Ibid P17.

(٢) محمد أبو حمور مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٣) التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٩، ص ١١٢.

والعلاقات التقليدية ؛ مما يضعف النسيج الذي يحافظ على تماسك المجتمع . وقد يحدث تدهور فعلي في رأس المال الاجتماعي، وقد يزداد العنف والاضطراب الاجتماعي، لذا يجب على التنمية الفعالة أن تعالج هذه النواحي الاجتماعية المثيرة للقلق(١). وضمن هذا الإطار، تبنت الحكومة الأردنية استراتيجية لمكافحة الفقر والبطالة فبدأت بتنفيذ "حزمة الأمان الاجتماعي" في مطلع عام ١٩٩٨. ويسعى البرنامج لرفع السوية الاقتصادية الاجتماعية للفئات الأقل حظاً في المجتمع من خلال زيادة مستوى الإنتاجية الاجتماعية . ويمتد البرنامج من ثلاث سنوات في مرحلته الأولى إلى مدة سبع سنوات في المرحلة الثانية.

وتهدف حزمة الأمان الاجتماعي إلى إيجاد أثر مباشر في مستوى الدخل لدى الفقراء، وتحسين الفرص الاقتصادية والاستثمارية من خلال دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، وزيادة الفرص التشغيلية أمام الفقراء القادرين على الإنتاج عن طريق تدريبهم، وتحسين ظروفهم المعيشية من خلال تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية المحيطة بهم(٢).

سادساً. تقييم برنامج التكيف الهيكلي (١٩٩٩- ٢٠٠٠) :

١. كان أداء الموازنة العامة خلال عام ١٩٩١ أفضل من المستويات المتحققة خلال عام ١٩٩٨، وأفضل من المستويات المستهدفة في البرنامج، إذ ارتفعت تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية بنسبة ٩٦٪ مقابل ٩١٪ لعام ١٩٩٨. وجاء ذلك نتيجة لنمو الإيرادات المحلية بنسبة ٦,٢٪، حيث تراجع العجز المالي قبل المساعدات بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٧,٧٪ مقابل ١٠,٧ ٪ خلال عام ١٩٩٨ تم توقعها وأدى انخفاض عجز الموازنة العامة إلى انخفاض الاحتياجات التمويلية للموازنة وبخاصة المحلية منها ؛ مما أفسح المجال أمام البنوك التجارية إلى توجيه الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص وبذلك أسهم في تخفيض أسعار الفائدة على القروض وفي زيادة حجم

---

(1) World Bank: A Proposal For A Comprehensive Development Fromwork. January 21, 1999. – PP1-15. P.7.

(٢) غيث فريز، حزمة الأمان الاجتماعي الخلفية والأهداف المنوي تحقيقها في مجال مكافحة الفقر والبطالة في الأردن، عمان : وزارة التخطيط، ١٩٩ ص ص ١- ١٩ ص٢.

الاستثمار[1]. وتشير أرقام الناتج المحلي الإجمالي، لعام ٢٠٠٠، إلى أن معدل النمو بالأسعار الثابتة قد بلغت ٣,٩٪[2].

٢. انخفضت نسبة رصيد الدين العام الخارجي والداخلي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة الأولى للبرنامج مقارنة بعام ١٩٩٥ ما نسبته ٠,٥٪ لعام ١٩٩٩. وانخفضت نسبة رصيد الدين الداخلي مقارنة بعام ١٩٩٥ نسبة ٣,١٪ لعام ١٩٩٩. وتشير بيانات المديونية الخارجية لعام ٢٠٠٠ إلى انخفاض الرصيد القائم بالدين الخارجي بنسبة ٨,٤٪[3].

٣. تبنت الحكومة خلال العام الأول من البرنامج مجموعة من الإجراءات والتشريعات أثرت في الأوضاع الاقتصادية والضريبية. غير أن الوضع الاقتصادي استمر يسجل نمواً متواضعاً ؛ إذ بلغت الإيرادات المحلية ما مجموعه (١٥٩٠) مليون دينار لعام ١٩٩٩ مقابل ارتفاع يقدر بنحو (٩٣) مليون عن العام السابق ١٩٩٨[4].

٤. رغم الظروف التي مر بها الأردن، مثل حالة الجفاف التي تأثرت بها المحاصيل الزراعية أواخر صيف عام ١٩٩٨ وبداية عام ١٩٩٩، إلا أن النفقات الجارية سجلت انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ١٩٩٨، رغم زيادة رواتب الموظفين التي وصلت إلى (٢٨) مليون دينار. جاء هذا ضمن ما هو متوقع في ضبط النفقات الجارية في البرنامج[5].

٥. تم خلال الربع الثاني من سنة البرنامج الأولى، حيث ساعد البرنامج بشهادة حسن السلوك الممنوحة له من صندوق النقد الدولي بحسن وسلامة أوضاعه الاقتصادية، التوصل إلى اتفاق لإعادة جدولة ما مقداره (٧٨٧) مليون دولار لدول الأعضاء في نادي باريس. وهذا المبلغ يمثل الفوائد والأقساط المفترض تسديدها خلال شهر آذار ١٩٩٩ حتى شهر نيسان لعام ٢٠٠٢[6]. وقد ساعد هذا الوضع الاقتصادي الحادث،

---

(١) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٢) المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الأردني، تقرير عن أداء الاقتصاد الأردني عام ٢٠٠٠، عمان، مركز الأردن الجديد، ٢٠٠١، ص ١١-١٢ .

(٣) المرجع السابق، ص ٤١ .

(٤) أنظر : وزارة المالية، الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٩٩- ٢٠٠٠، عمان : دائرة الموازنة العامة.

(٥) المرجع السابق، ص١٠.

(٦) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٤١.

عبر برنامج الثلاث سنوات ١٩٩٩- ٢٠٠١ المعد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مبادلة بعض ديون الأردن بالمشاريع الرأسمالية ضمن الموازنة العامة ومشاريع تنموية أخرى مع ألمانيا وفرنسا، وكذلك مبادلة دين مقابل استثمارات ومشاريع تنموية مع كل من أسبانيا وإيطاليا[1].

٦. في مجال السياسات والإجراءات : قامت الحكومة بحزمة من التشريعات والسياسات في السنة الأولى للبرنامج ؛ وهي تتمثل بتخفيض نسبة ٥٪ من الرسوم الجمركية بهدف منح مزيد من تحرير التجارة، وكذلك السعي لمحاولة تخفيض الرسوم الجمركية لتصل إلى صفر في بعض المدخلات الصناعية، وتشجيع ونقل التكنولوجيا من خلال إعفاء أجهزة الحاسوب وتوابعها من الرسوم الجمركية ؛ وتخفيض ضريبة المبيعات الإضافية على السيارات حسب سعة المحرك بنسبة ٤٣٪ -٥٠٪، ورفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات من ١٠٪ - ١٣٪، ومضاعفة رسوم تسجيل وترخيص السيارات التي تستفيد من الضريبة العامة الإضافية المخفضة على المبيعات[2].

سابعاً. انعكاسات أدوات العولمة المالية على الاقتصاد الأردني وأثرها على السيادة الوطنية :

١. يعتقد الباحث أن الحكومة الأردنية ترى أنها حققت عدة أهداف من خلال علاقتها مع صندوق النقد والبنك الدولي. ومن بين هذه الأهداف :

أ. تقديم التسهيلات من قبل صندوق النقد الدولي، وتسهيل مهمة الحصول على القروض من البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى والدول المانحة، وذلك بشهادة صندوق النقد الدولي المسماة "شهادة حسن السلوك" التي يحصل عليها الأردن جراء علاقته بالصندوق.

ب. تقديم الخبرة الفنية والتقنية من قبل بعثات صندوق النقد الدولي وخبراء البنك الدولي في بناء برنامج التصحيح الاقتصادي أو التكيف الهيكلي، ومعالجة

---

(١) ميشيل مارتو، خطاب مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٠، عمان : وزارة المالية، ص٩.

(٢) محمد أبو حمور، مرجع سابق، ص ٢٤٢.

الاختلالات الموجودة في الاقتصاد الوطني، والمساعدة في طرح سياسات لحفظ التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الموازنة العامة.

ج. توجيه السياسات الاقتصادية نحو السوق وتحرير التجارة وتسهيل مهمة الأردن للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية لفتح الأسواق أمام الصناعات الأردنية.

د. تسهيل مهمة الأردن للحصول على جدولة ديونه لدى نادي باريس ونادي لندن، والمساعدة في تحويل بعض القروض من بعض الدول إلى منح ميسرة، وشطب أو تخفيض بعض مديونية الأردن.

٢.ويرى الباحث أن ثمة جوانب سلبية تكتنف برنامج التصحيح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، منها:

أ. تدخل صندوق النقد في وضع السياسات الاقتصادية الوطنية بما لا ينسجم والاقتصاد الأردني، وذلك لصغر حجمه وقلة موارده واختلاف بيئته الاجتماعية؛ مما يؤدي إلى أثر سلبي في الاقتصاد الأردني وبدلالة توالي البرامج، دون النهوض بالاقتصاد الوطني، بل على العكس فهي تؤدي إلى مزيد من التورط مع مؤسسات بريتون وودز ومزيد من المرونة والتكيف في السيادة الوطنية مع المستجدات الحداثة لموائمة متطلبات وصفة الصندوق والبنك.

ب. دخول الأردن في ديون جديدة من أجل معالجة الاختلالات بالاعتماد الكامل على مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تم تحمل مزيد من عبء الديون وخدمة الديون القديمة والجديدة، مما يجعله عرضة تحت وطأة المؤسسات المالية وشروطها وسياساتها وبالتالي الضغط عليه لتقديم تنازلات وتعديل تشريعاته ألاقتصادية ومن ثم النيل من سيادته الوطنية.

ج. إملاء شروط صعبة يجب على الأردن تنفيذها، مثل بيع المؤسسات العامة مثل: مؤسسة الاتصالات الأردنية، الأسواق الحرة في الملكية الأردنية (الناقل الوطني)، النقل العام، قطاع المياه، قطاع الكهرباء، وغيرها من المشاريع الحيوية التي تقدم خدمات مباشرة لذوي الدخل المحدود. وهذا في الحقيقة عكس ما يسعى إليه البنك الدولي ظاهرياً في براجه التي تهدف لخدمة الفقراء.

د. يؤدي مزيد من تدخل مؤسسات بريتون ودز إلى التدخل المباشر في السياسات الأردنية على جميع الأصعدة تقريباً، مما يؤدي إلى نقصان السيادة الوطنية. وقد خلصت إحدى الباحثات إلى نتيجة مفادها أن صندوق النقد الدولي يفترض أن البلاد التي تقبل وصفاته يمكنها أن تخطط للمستقبل على أساس أنها سوف تواصل الحصول على مقادير ضخمة من العون إلى أجل غير محدد . فالصندوق في الحقيقة لا يقدم لهذه البلاد نصائح أو سياسات تفيدها من أجل خفض وارداتها والوقوف على أقدامها اقتصادياً، وإنما يدربها لكي تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايدة من القروض الجديدة، شريطة أن يثبت البلد المعني أنه موافق على أن يتولى الصندوق فرض سياساته الاقتصادية على البلد في المستقبل[1].

هـ. ولعل ما يهمنا في تحليل العلاقة بين الأردن والمؤسسات المالية الدولية، اعتبار أنها متغير مستقل من جهة وسيادة الدولة الأردنية كمتغير تابع من جهة أخرى. وقد لاحظ الباحث أن قوانين وتشريعات الدولة الأردنية في ظل العلاقة مع الصندوق والبنك الدوليين، قد اعتبرت متغيراً متأثراً أي. تابعاً. في حين أن صندوق النقد والبنك الدوليين يعتبران متغيراً مستقلاً أي. مؤثراً. ولم يجد الباحث أن الصندوق والبنك الدوليين قد غيرا من تشريعاتهما وقوانينهما خلال علاقاتهما مع الأردن، وإنما عكس ذلك تماماً ومن جهة نظري فإن السيادة في هذا المجال هي موضع تكييف دائم لمؤائمة وملائمة شروط صندوق النقد والبنك الدولي وأنهما قد أصبحا من الأشخاص الفاعلين في العلاقات الدولية بشكل مؤثر بل أكثر من الدول ذاتها.

---

(١) شيريل بيار، مرجع سابق، ص ٦.

المبحث الثالث

علاقة الأردن بمنظمة التجارة العالمية

بعد أن تناول التحليل علاقة الأردن بكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأوضح كيف تؤثر هذه المتغيرات الخارجية لأدوات العولمة المتمثلة في هاتين المؤسستين الماليتن الدوليتين على الأردن سياسياً واقتصادياً. واستكمالاً لدراسة أدوات العولمة الاقتصادية في هذا الخصوص فإنه من الضروري دراسة وتحليل أخر أدوات العولمة ظهوراً، ألا وهي منظمة التجارة العالمية، فكيف تعمل ؟ وما هي آلياتها ؟ ولمصلحة من تعمل ؟ وكيف تؤثر على الأردن ؟هذا ما سيدرسه هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول:التعريف بمنظمة التجارة العالمية كإحدى أليات العولمة.

المطلب الثاني:انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها عليه.

المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية : تعريف عام

تعد منظمة التجارة العالمية إحدى أهم دعائم النظام الاقتصادي الذي أفرزته الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات GATT) التي انطلقت عام ١٩٤٧[١]، والتي جاءت بفترة قليلة جداً بعد توقيع اتفاقية برتون وودز عام ١٩٤٤[٢]، والتي امتدت بها المفاوضات إلى أن توصلت الدول المتفاوضة إلى اتفاقية تجارية عالمية عرفت باتفاقية الجات الجديدة لعام ١٩٩٤[٣]، وذلك في نهاية جولة الأوروغواي. وقد أرست هذه الاتفاقية "نظاماً تجارياً عالمياً جديداً".

ولقد تم الاتفاق في جولة الاورغواي على تأسيس منظمة عالمية تكلف بالشؤون

---

(١) يوسف منصور، نسرين بركات، وحنان زيادة، دليل اتفاقية الشركة الأردني الأوروبية، وثائق وحدة الشركة الأوروبية، عمان : وزارة التخطيط، ١٩٩٩، ص ١٠.

(٢) عبد الواحد عفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، القاهرة : مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠، ص ٤٢.

(3) Schaefer, Matthew, 1998, Ibid ,P 46.

التجارية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي (I.M.F) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (I.B.R.D)، المفوضين بالإدارة والإشراف الدولي على الشؤون النقدية والمالية. وقد سميت هذه المنظمة "منظمة التجارة العالمية"[1]. وتختصر بالمصطلح الإنجليزي (W.T.O) ويقصد بها: (World Trade Organization).

وقد كان الدافع وراء إيجاد هذه الاتفاقيات الثلاث التي هدفت إلى تنظيم علاقات المدفوعات التنمية والتجارة بين دول العالم، اعتقاد هذه الدول بأن التعاون الدولي في مجالات الاقتصاد هو الرادع الفعلي لقيام الحروب المدمرة ؛ لأن تشابك المصالح الاقتصادية يضعف نوازع السياسة العدائية ويقوي الرغبة في التعايش بسلام[2]. ويمكن القول بأن هذه الاتفاقيات قد حققت ما هدفت إليه منظمة التجارة العالمية.

وسيتم تناول منظمة التجارة العالمية من خلال أهدافها وهيكلها التنظيمي وإجراءات التصويت والمهام والواجبات والاتفاقيات وآليات النفاذ إلى الأسواق بعد تحريرها على النو التالي :

أولاً. المبادئ التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية [٣]:

١. عدم التمييز في سياسات التجارة (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية).
٢. حصر استخدام القيود الكمية، حتى فيما يتعلق باتفاقية الألياف المتعددة. والتي سوف تلغى مع الزمن حسب اتفاقية (GATT94).
٣. على الحكومات أن تخفف من دعمها للمنتجات الزراعية (أعطيت الدول النامية بعض المرونة للسماح بدعم مدخلات ونشاطات التسويق للصادرات).
٤. منع دعم الصادرات في الدول التي يتجاوز معدل دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار.
٥. على الدول النامية الأعضاء في (WTO) أن تلغي القيود المتعلقة بالاستثمارات ذات

---

(١) عادل أبو سنينه، منظمة التجارة العالمية، عمان : مديرية الدراسات والأبحاث، البنك المركزي الأردن، ١٩٩٥، ص ٣.

(٢) تمام الغول، انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية: الآثار والفوائد، ندوة الصناعة في المحيط العالمي في الأردن واتفاقية منظمة التجارة العالمية، عمان : غرفة صناعة عمان ١٦-١٧/ ١٢/ ١٩٩٨، ص ٣. ويذكر بأن الغول كانت عضواً في المفاوضات للانضمام للمنظمة لتجارة العالمية.

(٣) أنظر : يوسف منصور وآخرون، دليل اتفاقية الشركة الأردني، الفصل (١) الجزء ٤.

الأثر في التجارة العالمية كفرض نسب على المدخلات الداخلية والمحلية والقيود على إعادة تدوير معدلات الأرباح في الدولة المضيفة، وهكذا قبل عام ٢٠٠٠.

٦. تستخدم الرسوم الجمركية فقط لغايات مواجهة صعوبة ميزان المدفوعات. ويعتمد التقييم الجمركي بشكل أساسي على فاتورة المورد[١].

يتبين مما سبق، أن منظمة التجارة العالمية تسعى إلى تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية. والمقصود بالقيود الجمركية الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة، وتعرف بالتعرفة الجمركية أمام القيود الجمركية. ومنها حصص الاستيراد وتحديد كميات العملات الأجنبية المستخدمة في استيراد السلع وغيرها من الوسائل التي تتبعها الدولة لتقيد الاستيراد.

ثانياً. الأهداف:

١. إقرار مبدأ عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهو المبدأ المعروف بشرط الدولة الأولى بالرعاية[٢]؛ ومفاده أن أية ميزة تجارية تمنحها دولة إلى دولة أخرى، لا بد أن تنسحب تلقائياً على كل الدول الأخرى الأعضاء بدون الحاجة إلى المطالبة بذلك.

٢. تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية التي تمنع السلوك الجائر؛ ومن ذلك أن تقوم دولة بإغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع فيه في سوقها الداخلي[٣].

٣. إلغاء القيود الكمية واستبدال الرسوم الجمركية محلها. ويهدف هذا المبدأ إلى إلغاء جميع القيود الكمية على المستوردات والصادرات والاستعاضة عنها بفرض رسوم جمركية، كما أن على الدول عند انضمامها لمنظمة التجارة العالمية خفض الرسوم الجمركية

---

(١) رزان الهنداوي، منظمة التجارة العالمية، ورشة منظمة التجارة العالمية، ١٠-١١، ١٩٩٨، عمان: المعهد الدبلوماسي الأردني، ١٩٩٨، ص ٤، وكذلك وثائق وزارة التخطيط، وحدة WTO، وكذلك عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠، ص ٤٥-٤٦.

(٢) انظر عبد الواحد العفوري، العولمة والجات، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) رزان الهنداوي، مرجع سابق، ص ٥.

وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه اسم جدول الامتيازات أو الجداول الوطنية[١].

٤. مبدأ الشفافية: يتطلب هذا المبدأ توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين؛ إذ يقع على عاتق الدولة نشر جميع المعلومات والإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بالاتفاقية، وتوفيرها لكل من يطلبها وإقامة مراكز استعلام لتوفير المعلومات وتزويد منظمة التجارة العالمية بالسياسات الاقتصادية القائمة، وإبلاغها بأي تعديلات تقع على هذه السياسات والإجراءات المتخذة[٢].

٥. مبدأ التجارة العادلة: ويقصد به أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة. وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر في التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق[٣].

٦. مبدأ التشاور والتفاوض ؛ إذ تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التشاور والتفاوض بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية[٤].

ثالثاً. الهيكل التنظيمي للمنظمة :

تتألف المنظمة من المستويات الإدارية التالية[٥]:

١. المؤتمر الوزاري أو المجلس الوزاري (Ministerial Conference) : يرأس منظمة التجارة العالمية مؤتمر وزاري يتكون من كل من الدول الأعضاء في المنظمة والتي تلتقي مرة واحدة على الأقل كل عامين[٦]. وهذا المجلس هو المصدر الرئيسي لاتخاذ القرارات

---

(١) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٨٦ .

(٢) نبيل حشاد، الجات منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، القاهرة : دار إيجي مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ١٢٢.

(٣) دليل الشراكة الأردني الأوروبية، الفصل (١) الجزء (٥) دخول الأردن لمنظمة التجارة العالمية والقواعد الرئيسية لاتفاقية ال GATT قواعد ال GATS . وكذلك الفصل (٣) الجزء (١) منع الأعراق وإجراءات الحماية.

(4) http://www.wto.org.

(٥) انظر: عبد الواحد العفوري، مرجع سابق ص ٦٥، وكذلك : http://www. wto.org.

(٦) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ص ١٧٣.

المهمة في المسائل التي تنشرها اتفاقية التجارة العالمية. ويقوم المؤتمر بتشكيل لجان تنفيذ المهام بناءً على هذه الاتفاقية والاتفاقيات الخاصة بالتجارة، وترفع تقريراً إلى المجلس العام لاتخاذ الإجراء المناسب.

٢. المجلس العام: ويضم ممثلي جميع الدول، وهو أقل درجة من المؤتمر الوزاري . ويتكون المجلس العام من جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ويمثل رئاسة المنظمة خلال الاجتماعات الوزارية . ويجتمع المجلس العام عادة من أجل إتمام أعمال هيئة تسوية الخلافات وهيئة مراجعة السياسة التجارية[١].

٣. المجالس الفرعية للتجارة (Subsidiary Councils) : تقيم منظمة التجارة العالمية مجالس فرعية توضع تحت تصرف الهيئة العمومية للمجلس العام (General Guidance- of the General Council وتضم المجالس الفرعية التالية[٢]:

أ. مجلس التجارة السلعية (The Council for Trade in Goods) .

ب. مجلس تجارة الخدمات (The Council for Trade in Services) .

ج. مجلس التجارة المتعلقة بأشكال حقوق الملكية الفكرية (The Council for Trade – Related Aspects Intellectual Property Rights) .

د. اللجان التجارية (Committees for Trade) .

٤. ينشئ المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الجات لجاناً تجارية متخصصة في المواضيع التالية[٣].

أ. لجنة التجارة والتنمية (Trade & Development Committee) .

ب. لجنة القيود على موازين المدفوعات (Balance of Payment Restrictions) .

ج. لجنة الموازنة والتمويل والإدارة.

(Budget Finance and Administration Committee)

٥. الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية[٤] : يرأس الأمانة العامة للمنظمة مدير عام يرتبط

---

(١) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ١٧٤، وكذلك : http://www.wto.org.

(٣) انظر: عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٦٥، وكذلك : http://www.wto.org.

(٤) نبيل حشاد، ص ١٧٦. وكذلك: http://www.wto.org.

في تعامله مع المؤتمر الوزاري. وتقوم المنظمة ببعض الأمور المالية من قبل لجنة الموازنة والتمويل والإدارة، وتعمل على اتباع نفس نهج ممارسات منظمة الجات لعام ١٩٤٧.

رابعاً. إجراءات التصويت (Voting Procedures)[١] :

لعملية التصويت هدف محدد في هذا الشأن. فعندما يظهر خلاف دولي بخصوص قضية تجارية تحسم هذه القضية بأخذ رأي الأغلبية في كل من المؤتمر الوزاري والمجلس العام في (WTO)، على أن تحصل "التفسيرات الخاصة بالاتفاقيات" على نسبة (٧٥٪) من أصوات الأعضاء (الدول) التي تصادق على ذلك التفسير حتى يتم إقراره.

ويحق للأعضاء أو المجالس المتخصصة المذكورة آنفاً أن تطلب أو توصي بإجراء التعديلات على أي جزء من الاتفاقية والتي تؤثر على الحقوق والالتزامات المتعلقة بتلك الاتفاقية، حيث تعرض أية توصية على التصويت فإذا ما حصلت على ثلثي الأصوات فإن التعديل يحرر ويجاز ؛ أي بعد حصوله على نسبة (٣/ ٤) من أصوات الدول الأعضاء، على أن هذا التصويت يكون ملزماً فقط لثلثي الأعضاء الذين وافقوا على التعديل وكذلك يلزم هذا التعديل أي عضو يقبل به في المستقبل[٢].

أما في حال إجراء التعديل بعد الاقتراع وحصوله على نسبة (ثلاثة أرباع) من أصوات الدول الأعضاء ؛ فإنه يعتبر ملزماً للجميع بغض النظر عن رفضهم أو موافقتهم لهذا التعديل؟ والعضو الذي لا يقبل الالتزام بهذه النتيجة عليه الانسحاب من منظمة التجارة العالمية أو التفاوض – بموافقة المؤتمر الوزاري – حول الحالة التي يجب عليه أن يحققها ليبقى عضواً في المنظمة[٣].

فإذا تضارب ما يطلب تعديله، من قوانين وأنظمة سواء الذي يفوز بالتصويت النسبي أي (٢/ ٣) أو الكلي الذي يفوز بنسبة (٧٥٪)، فإن إجراءات وأنظمة اتفاقية منظمة التجارة العالمية هي التي سيأخذ بها في حالة تضاربها مع أي من التشريعات الوطنية[٤].

---

(١) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٦٧ وكذلك : .http://www.wto.org

(٢) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ١٨٠. وكذلك : .http://www.wto.org

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٠

(٤) المرجع السابق، ص ١٨٠ .

خامساً. المهام والواجبات :

تقوم منظمة التجارة العالمية بالعديد من المهام والواجبات التي تهدف بالأساس إلى تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها وتسهيل انسياب البضائع والسلع، وذلك من خلال[1]:

١. إدارة النظام التجاري العالمي بكفاءة وفاعلية، وذلك بالتنسيق والتكامل مع صندوق النقد الدولي في السياسة النقدية من جهة والبنك الدولي في النظام المالي من جهة أخرى.

٢. تبني أسس شريفة في المنافسة الرئيسية التي تستجد في المستقبل.

٣. التعامل مع المسائل التجارية التي تستجد في المستقبل.

٤. رسم السياسة التجارية العالمية وتحديد اتجاهاتها.

٥. مراقبة حركة التجارة العالمية، ودرجة التزام أعضاء المنظمة بالمبادئ والقوانين والأنظمة التجارية العالمية.

٦. تقديم المساعدات والمشورات الإدارية والفنية للدول الأعضاء في كافة المجالات التجارية.

٧. حل الخلافات التي تنشأ بين الدول الأعضاء، ووضع الآلية المناسبة لحل هذه الخلافات.

تسعى منظمة التجارة العالمية، طبقاً لتلك المهام، إلى تسهيل تنفيذ وإدارة التشريعات التي صدرت بموجب جولة الاوروغواي وأية اتفاقيات تصدر عنها[2].

وتحكم المنظمة قبضتها من خلال مساندة صندوق النقد والبنك الدولي[3] لها في تحديد اتجاهات وإدارة الاقتصاد العالمي ؛ وذلك عن طريق ما يقوم به الصندوق من تحديد للسياسات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول المستهدفة وقيام

---

(١) انظر : عبد الواحد عفوري ص، ٥٧– ٥٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨ .

(٣) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص ١٧٣ .

البنك بتقديم القروض ضمن شروط متعددة، وأولها تطبيق الإجراءات التي يفرضها الصندوق[1].

وبعد أن كانت قواعد التبادل التجاري العالمي مقتصرة على التجارة في السلع عبر اتفاقية الجات، أصبحت تغطي الآن جميع المجالات إذ شملت التجارة والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة والاستثمار الذي له علاقة بالتجارة، كما أخضعت لتحكمها: تجارة الملابس، والمنسوجات، والزراعة التي كانت مستثناة ضمن اتفاقية الجات بل أصبحت منظمة التجارة العالمية توفر الإطار المؤسسي لحل الخلافات وتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء، وأصبحت سلطتها تطال أموراً كانت تعد من ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية، مثل : سياسات التسعير والمواصفات والمقاييس والإجراءات الصحية الحيوانية والنباتية منها[2].

سادساً. الاتفاقيات :

يترتب على الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية التزامات معينة، وتضمن لها المنظمة بالمقابل الحقوق والإجراءات الوقائية لحماية اقتصادها . ويعد التزاماً على الأردن ما هو حق للآخرين، في حين أن ما هو التزام على الآخرين هو حق للأردن. وقد تضمنت جولة الأورغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ ١٥/ ٤/ ١٩٩٤ (٢٨) اتفاقية وعدداً من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل، وهي تقسم إلى ثلاثة موضوعات[3]:

- النفاذ إلى الأسواق.
- مجموعة الاتفاقيات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات.
- الاتفاقيات المتعلقة بالموضوعات الجديدة.

١.النفاذ إلى الأسواق :

وهو أحد أهم المبادئ العامة للمنظمة والاتفاقيات وما يرتبه تنفيذ هذه الاتفاقيات

---

(١) أحمد مجد، الاتجاه الوطني العربي والتكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، في إسحاق الفرحان (محرر)، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ١٨١ - ٢٣٢، ص ١٨٦.

(٢) تمام الغول، انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، الآثار والفوائد، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) رزان الهندي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ٨.

من إجراءات قانونية يترتب على الدولة المنظمة أن تحققه، ومنها النفاذ إلى الأسواق (Market Access) [1]؛ إذ كان هدف الجات (GATT) وهو ما يزال هدف منظمة التجارة العالمية ضمان انفتاح الأسواق[2] . أمام صادرات أعضائها، وأيضاً الخدمات . وهذا يتطلب عدم التمييز في المعاملة بين أي من الدول الأعضاء عند القيام بالمتاجرة، سواء في السلع أو في الخدمات . وبناء على ذلك تلتزم الدول الأعضاء بما يلي :-

- عدم التفرقة في المعاملة بين السلعة المستوردة والسلعة الوطنية متى دفعت الأولى ما عليها من رسوم ودخلت البلاد[3].

ويتضمن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الأطراف المتعاقدة والمتمثلة في إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية ويضم[4] :

أ. اتفاق الزراعة: ويعد هذا الاتفاق الأول في تاريخه من حيث تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية . ويتضمن هذا الجانب في الاتفاق الالتزامات في المجالات التالية :

- إزالة القيود غير الجمركية بعد تحويلها إلى تعريفات جمركية.
- فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة لقيود غير جمركية بما لا يقل عن ٣٪ تزداد إلى ٥٪ في العام ٢٠٠٠.
- تخفيض دعم الإنتاج والتصدير بنسبة ٢١٪ و ٣٦٪ على التوالي .
- تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقاً تجارياً[5].

ب. اتفاق المنسوجات : يشمل هذا الاتفاق الإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية، ويتم الإلغاء تدريجياً اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٩٥ وفي خلال عشر سنوات بنسب ١٦٪ و ١٧٪ و ١٨٪ و ٤٩٪ على التوالي في العامين (٢٠٠٢-٢٠٠٥)[6].

---

(١) تمام الغول، مرجع سابق، ص ٥ .
(٢) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٧٦.
(٣) تمام الغول، مرجع سابق، ص ٥.
(٤) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٧٦.
(٥) د. عبد الواحد العفوري، مرجع سابق ٥ ص ٧٩.
(٦) المرجع السابق. ص ٨٢.

٢.مجموعة الاتفاقات ذات الصبغة القانونية المتعلقة بمنظمة الجات، وتشمل[١]:

أ. الاتفاق المتعلق بالدعم الذي يهدف إلى فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة الزراعية.

ب. اتفاقية مكافحة الإغراق : وتنص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغراق[٢] السوق وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية .

ج. اتفاقية التدابير الوقائية والتي بموجبها يحق للدولة اتخاذ إجراءات حكومية لحماية صناعتها المحلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب رسوماً إضافية عليها أو سحب الالتزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض.

٣.الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة :

توصلت جولة الاوروغواي إلى إضافة وإدراج مواضيع جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات (GATT). وتشمل هذه المواضيع:

أ. إجراءات الاستثمار (TRIMS)[٣] . وتنص على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والمساواة بين المشاريع المحلية والاستثمارات الأجنبية، وقد أعطيت الدول النامية مدة انتقالية لخمس سنوات لتوفيق أوضاعها حسب الاتفاقيات.

ب. الملكية الفكرية (TRIPS) : وتضمنت الاتفاقية المواضيع الرئيسية مثل حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الكمبيوتر الإبداعية وبراءات الاختراع[٤].

ج. تجارة الخدمات وتضم الخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوي وانتقال الأيدي العاملة.

---

(1) http://www.wto.org.

(2) http://www.wto.org.

(٣) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٤) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ٩٤.

المطلب الثاني : انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على السيادة الوطنية

يتناول هذا المطلب انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وآليات انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد تقدمت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بطلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) في كانون الثاني / يناير١٩٩٤ (وثيقة (L/7378) بتاريخ ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٤). وقد شكل المجلس التمثيلي للاتفاقية العامة للتجارة والتعريف فريق عمل للنظر في طلب حكومة الأردن للانضمام. وفق أحكام المادة ٣٣ من الاتفاقية العامة[(١)].

وقد تأخر الأردن في تقديم طلبه الانضمام؛ بسبب عدم فعالية الجات قبل عقد التسعينيات من القرن الماضي ولكن، ومع خلو الساحة الدولية من توازنات سياسية واقتصادية على غرار تلك التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة، أصبحت مؤسسات العولمة تعمل بوتيرة أسرع.

فكان أن تقدم الأردن بطلب عضوية إلى منظمة التجارة العالمية، بعد انتهاء جولة الاوروغواي، وفقاً لأحكام المادة ١٢ من اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية. وتبعاً لقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥ تم تحويل فريق عمل انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)[(٢)]، وقد قبلت عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية بتاريخ ١١ نيسان / إبريل ٢٠٠٠، وأصبح العضو رقم ١٣٦ في المنظمة[(٣)].

وقد قدم ممثل الأردن في عملية تمهيدية عام ١٩٩٦ ما مفاده أن الأردن يتقدم نحو القرن القادم ببيئة تختلف اختلافاً جذرياً عنها في عقوده التنموية الأولى. فقد استثمر

---

(١) تقرير فريق العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية، لمنظمة التجارة العالمية، عمان : وزارة الصناعة والتجارة، ٢٠٠١، ص ١ .

(٢) المرجع السابق. ص ١.

(3) WTO. New : 2000 Press Release : http://www.wto.org/english/news-e/press00.htm.

الأردن استثمارات كبيرة في السبعينات والثمانينات في مصادره البشرية معتمداً على مستويات عالية من التمويل الأجنبي وعائدات الأردنيين العاملين في الخارج[1] . وبدأ الاقتصاد يتوجه إلى إزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار والعمالة ورأس المال والخدمات.

وسيعالج هذا المطلب علاقة الأردن بمنظمة التجارة العالمية من خلال استعراض مراحل المفاوضات بين الأردن والمنظمة، وذلك من خلال دراسة جوانب مثل : تعديل القوانين الاقتصادية والسياسات والإجراءات التي التزمت بها الأردن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على النحو التالي :

أولاً. تعديل حزمة القوانين الاقتصادية :

وتطلب منظمة التجارة العالمية من الدول النامية، كالأردن، توفير البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية، وضمان حريتها، وإعطائها الامتيازات المغرية، إضافة إلى تقليص القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي[2]. وهذا ما تفرضه المنظمة من رفع للدعم عن الموارد الأساسية .

وطالبت المنظمة الأردن الالتزام بالأمور التالية:

- إعادة النظر بقانون الضرائب، (قانون ضريبة الدخل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥، الضريبة العامة على المبيعات التي حلت محل ضريبة الاستهلاك).
- قانون الشركات و قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥.

إذ يمنح قانون تشجيع الاستثمار إعفاءات ضريبية للمشاريع الصناعية والزراعية والنقل البحري والسكك الحديدية والمستشفيات والفنادق.....

وقد أعفى هذا القانون المستثمر الأجنبي من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من رسوم الاستيراد إضافة إلى ذلك فإنه يتم منح تخفيضات على ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبة تصل إلى (٢٥٪ أو ٥٠٪ أو ٧٥٪) بناء على طبيعة النشاط

---

(١) المرجع السابق. ص ٢.

(٢) عبد الله الطاهر، الاستراتيجيات الاقتصادية في الأردن في مواجهة العولمة، مرجع سابق ص ٢٥.

ومكان المشروع ويمكن لهذه التخفيضات أن تصل إلى (١٠٠٪) في بعض الأماكن التي يحددها مجلس الوزراء[1].

هذا وقد عملت الحكومة على تعديل حزمة القوانين الاقتصادية والإجراءات الجمركية الضريبية، وسيتم تناولها تالياً :

أولاً. تحرير الأسواق ومواءمة التشريعات الأردنية مع سياسات المنظمة الاقتصادية:

لقد قامت الحكومة بإقرار قوانين، تستقطب الاستثمارات الأجنبية ومنها قانون الاستثمار الذي ساو بين المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين ولا يربط الحوافز بالأداء التصديري أو متطلبات المحتوى المحلي . وقد نصت المادة (٢٤) من هذا القانون على أن المستثمر غير الأردني الذي يستثمر بأي مشروع تسري عليه أحكام هذا القانون ويعامل معاملة المستثمر الأردني. وقد ضمن القانون للمستثمر الأجنبي حرية إخراج رأسماله المستثمر وأرباحه وذلك استناداً للنظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧ الصادر بموجب المادة (٢٤) من قانون تشجيع الاستثمار . وقد حدد القانون بأن المستثمر الأجنبي يحق له التملك بنسبة (١٠٠٪) من رأسمال أي شركة أردنية ما عدا قطاعات المقاولات والتجارة والخدمات فيحق له فقط (٥٠٪) من رأس المال[2].

وذهب ممثل الأردن تحت البند ٤٣، إلى أنه إذا تعارضت القوانين والتشريعات الأردنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فإنه يجب تطبيق أحكام هذه الاتفاقيات والمعاهدات، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. كما أكد ممثل الأردن على أن أجهزة الحكومات المحلية لا تملك سلطة مستقلة فيما يتعلق بالدعم والضرائب والسياسات التجارية ولا أي أجزاء مشمولة بأحكام منظمة التجارة العالمية، وأن أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية - بما في ذلك بروتوكول انضمام الأردن - سيطبق بشكل موحد في المنطقة الجمركية وأية منطقة أخرى تحت سيطرة الأردن بما في ذلك المناطق التي تمارس فيها التجارة الحدودية والمناطق الاقتصادية الخاصة وذكر ممثل الأردن بأنه عندما يتبين بأن أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية لم تطبق أو طبقت بصورة غير موحدة، فإن السلطات المركزية ستعمل على إنفاذ أحكام منظمة التجارة العالمية دون اشتراط قيام الطرف المتضرر

(١) قانون – ضريبة الدخل – رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥.

(٢) قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥.

باللجوء إلى القضاء، وقد أخذ فريق العمل علماً بهذا الالتزام[1].

كما أقر ممثل الأردن بأن الأردن سوف يعدل قوانينه فيما يتصل بحق التوزيع غير المسموح به للمستثمر الأجنبي ؛ وأفاد بأن الأردن سوف يقوم بتعديل القوانين والأنظمة والمتطلبات المعنية لتسمح للأجنبي بالتسجيل كمستورد وموزع[2].

وأكد ممثل الأردن كذلك، أنه اعتباراً من تاريخ الانضمام سوف يضمن الأردن أن قوانينه وأنظمته ومتطلبات حق الاستيراد والتصدير وجميع الرسوم والضرائب المفروضة على تلك الحقوق سوف تكون متوافقة بشكل تام مع التزامات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المواد (٨/ ١/ أ) و (٣/ ٢) و (٤) من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف لسنة ١٩٩٤[3]. وقد تم تعديل قانون الجمارك بما يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

ثانياً. مساواة المنتج الأجنبي بالمنتج المحلي :

إن أهم متطلب للانضمام إلى منظمة التجارة هو قبول جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف وما فيها من التزامات وحقوق وحتى تقبل عضوية الأردن فلا بد أن تكون التشريعات الأردنية متوافقة مع متطلبات هذه الاتفاقية وعلى هذا يجب تعديل التشريعات بل وضع تشريعات جديدة.

وقد جرى تقديم تنازلات على مدى خمس سنوات ٣١/ ١/ ١٩٩٥ في مجال التعرفة الجمركية، وضريبة الدخل والمبيعات من ناحية، وتعديل القوانين المعنية بالاستثمار والاقتصاد والقوانين ذات العلاقة من ناحية أخرى.

وقد طالبت المنظمة (WTO) بأن تعدل نسبة الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وأن يلغى التمييز بين البضائع المستوردة والبضائع المصنعة خلافاً لأحكام المادة (٣) من اتفاقية الجات لسنة ١٩٩٤[4].

---

(١) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣١.

(٣) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٥٠.

وقد أفاد ممثل الأردن بأنه ومن تاريخ الانضمام سيتم تطبيق الضرائب الداخلية في الأردن[1].

ومن المعلوم أن تعديل الأوضاع الاقتصادية يجب أن يمر في مراحل تدريجية بشكل طبيعي؛ من أجل المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والنمو المتوازن، ولكن الثمن الذي يجب دفعه جراء بطء عملية الإصلاح هو الاستمرار في وجود الفجوة الواسعة بين أداء الاقتصاد الأردني وبقية العالم مما يؤدي إلى أضعاف فعالية السياسات[2]، وذلك حسب ما يراه فريق وزارة التخطيط.

ثالثاً. رفع القيود عن رخص الاستيراد :

كما ورد في تقرير فريق العمل إن المنظمة طالبت الأردن بإلغاء تطبيق قيود الكمية ورخص الاستيراد المخالفة للمادة (١١) من اتفاقية الجات (GATT) . ووافق الأردن على تعديل هذا الأمر، بما يتفق مع المادة (١١) من الاتفاقية المذكورة[3]، وطالبت المنظمة بتعديل وتوافق تطبيق الترخيص التلقائي لغايات إدارية وإحصائية وفقاً لأحكام المادتين (١،٢) من اتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد[4].

رابعاً. تعديل التشريعات الخاصة بالجمارك :

ومن أجل انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، تم تعديل قانون الجمارك رقم (٢٠) مرتين، بعد صدوره عام ١٩٩٨ ؛ ليتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وقد كانت مجمل التعديلات على قواعد التقييم الجمركي[5].

وقد طُلب من الأردن أن يلغي التعارض الوارد في أحكام القيمة الجمركية عند تعديل قانون الجمارك لتتوافق مع المواد (١/د) و (١/ ٢/أ) من اتفاقية التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالأشخاص المرتبطين، وأفاد ممثل الأردن بأن الأردن سيورد أحكاما تتوافق بصورة كاملة مع متطلب المادة (١٠) من اتفاقية التقييم الجمركي للمنظمة

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢) دليل الشراكة الأردني، مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٦٠

(٤) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٥) صلاح الدين البشير، مرجع سابق، ٤٤.

المتعلقة بالسرّية أيضاً[1]. وأجاب بأنه تم مراجعة قانون الجمارك رقم (٢٠) في آذار ١٩٩٩، وأن الأردن أعد مشروع تعديل يعالج أحكام التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية[2].

كان هناك شخص يُسمّى "المخمن" يقوم بتقدير قيمة الجمرك على البضاعة المستوردة إلى الأردن. أما في منظمة التجارة العالمية، فهناك منهجية منضبطة يجب اتباعها لمعرفة قيمة الرسوم الجمركية مسبقاً[3]، حيث ألزمت الدول الأعضاء باتخاذ خطوات مختلفة بهدف تأمين الوضوح والانضباط والشفافية للإجراءات التي تسير عليها في تحديد قيمة السلع المستوردة بغرض فرض الرسوم الجمركية[4].

وأوجبت منظمة التجارة على جمارك الدول إيجاد (سعر الصفقة)، ثم تظهر الفاتورة التي يكون على الجمارك إثبات صحتها أو عدم صحتها. وعن الفشل في إثبات قيمة الصفقة، هناك منهجية منضبطة في ست مراحل للحصول على التقييم الجمركي المطلوب والدقيق، وبالتالي يمكن استخدام الجمارك نسب أقل من (٢٠٪) كعائق من عوائق الاستيراد[5].

أما فيما يتعلق بحماية الإنتاج الوطني المسمى قانون تدابير الحماية، فقد أصبح نافذاً في الأردن منذ شهر تشرين الأول / أكتوبر من عام ١٩٩٨، إلا أن منظمة التجارة العالمية أفادت بأن قانون حماية الإنتاج الوطني قد لا يكون متفقاً تماماً مع أحكام منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتدابير الحماية ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية . وقد أفاد ممثل الأردن بأن الأردن لن يطبق أي تدابير تتعلق بمكافحة الإغراق أو رسوم تعويضية أو تدابير حماية على المستوردات من إعفاء منظمة التجارة العالمية إلا بعد إقرار التشريعات المتوافقة مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ومنها اتفاقيات إجراءات الدعم والرسوم التعويضية، واتفاقية الحماية . وبعد الإعلان عن هذه التشريعات أكد ممثل الأردن بأن جميع هذه التشريعات متوافقة مع أحكام المنظمة ذات العلاقة بما في ذلك المادة

---

(١) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٧٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.
(٣) صلاح الدين البشير، مرجع سابق، ص٤٤.
(٤) عبد الواحد العفوري، مرجع سابق، ص ١١٦.
(٥) صلاح الدين البشير، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٦) و (١٩) من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف لسنة ١٩٩٤[(١)].

ثانياً. آراء حول انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية :

وتنقسم الآراء حو انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية إلى ثلاثة اتجاهات هي :

الاتجاه الأول:الرأي المتفائل.

الاتجاه الثاني:الرأي المتشائم.

الاتجاه الثالث:الرأي القائل بالموائمة.

الاتجاه الأول. الرأي المتفائل :

ويقول به فريق العمل الأردني المفاوض للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية[(٢)]. وقد ذهب إلى أن تحديد الفوائد التي يمكن للأردن أن يحققها من انضمامه سيكون مبنياً على التوقعات التي سيحصل عليها من انفتاح أسواق الآخرين وأمامه، وكذلك زيادة شفافية نظامه الاقتصادي، ومنها[(٣)] :

أ. إعطاء صورة واضحة وشفافة عن الاقتصاد الأردني.

ب. اجتذاب الاستثمارات.

ج. زيادة فرص التصدير.

د. تقوية مركز الأردن التجاري.

هـ. زيادة فرص العمل.

و. تجارة الترانزيت .

ز. زيادة التجارة البينية العربية .

ح. زيادة إيرادات الموازنة العامة.

ط. سهولة الانضمام المبكر إلى منظمة التجارة العالمية.

وترى الباحثة نفسها أن جدول التعرفة الجمركية يبقي بشكل واضح ومستقر

---

(١) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) أصبحت تمام الغول وزيرةً للتنمية الاجتماعية، بعد أن نال الأردن عضوية منظمة التجارة العالمية.

(٣) تمام الغول، مرجع سابق، ص ١٣- ٢٠

الإجراءات الحمائية المسموح بها، كما أن مزيداً من مصداقية النظام التجاري الأردني يبين مقدار انفتاح السوق في الخدمات من حيث إمكانيات الاستثمار وانتقال الأشخاص. أما بخصوص جذب الاستثمار فهي ترى أن عضوية المنظمة (W.T.O) توفر أسواقاً للتصدير وضمان أسواق ضخمة غير مقيدة للتصدير، كما توفر بيئة استثمارية واضحة المعالم . وتضمينها وجود قوانين لحماية حقوق الملكية الفكرية، وجذب الاستثمار يجلب معه أساليب جديدة للإنتاج وانتقال التكنولوجيا والمعرفة وتوطينها. وترى الغول في منظمة التجارة العالمية الضابط لعملية الاقتصاد المتسارع من خلال اتفاقياتها. كما ترى أيضاً أن زيادة الصادرات معناه زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة فرص الإنتاج المتاحة ومن ثم زيادة فرص العمل للقوى العاملة الأردنية. وهي متفائلة بخصوص تزايد التعامل العربي الاقتصادي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بسبب ربط التعامل التجاري باعتبارات اقتصادية بحتة بعيدة عن الاعتبارات السياسية الطارئة بين الدول العربية.

ومع الزيادة المتوقعة للصادرات والاستثمارات نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة يتوقع تزايد إيرادات الموازنة العامة من عائدات الجمارك وضريبة الدخل.

وترى أيضاً أن الانضمام المبكر له قواعد وميزات، وأن شروط الانضمام تكون أقل صعوبة فيما لو أن دولاً كثيرة انضمت ؛ إذ ستطالب المنظمة بشروط أصعب. وقد استفاد الأردن من توقيعه لمعاهدة السلام في عملية قبوله وانضمامه إلى المنظمة.

ويذهب فريق العمل العامل على انضمام الأردن للشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية، [1] إلى أن انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية سوف يساعده على تطبيق الممارسات التجارية الصحيحة على نطاق موسع . وأهم من ذلك فإن منظمة التجارة العالمية لديها تصور مدروس وواضح بالنسبة للتغيرات الاقتصادية التي تبين الممارسات السليمة التي تطبق من قبل الدول. ويمكن للأردن الاستفادة من مثل هذه الترتيبات من أجل رفع سوية اقتصاده بشكل سريع، وإن عناية فائقة ودقيقة يجب أن تعطى قبل الشروع بتطبيق هذه الترتيبات ؛ لكي تكون أردنية الصيغة وعالمية معاً.

---

(١) يوسف منصور وآخرون، دليل الشراكة الأردنية والأوروبية، مرجع سابق، ص ١٤ الفصل (١) الجزء (٧) .

كان على الأردن أن يسرع في انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، لأن المتطلبات تزداد كلما ازداد عدد الدول الأعضاء مما يصعّب من عملية الدخول. فكلما ازدادت العضوية، ازدادت الأسئلة حول الظروف الكلية والجزئية للاقتصاد الأردني والى وضع المزيد من الالتزامات على الأردن.

كما أن معظم الأسئلة المقدمة إلى الأردن حول الانضمام قدمت من الدول الكبيرة التي لها علاقة تجارية مع الأردن، ومن ثم فإن هذه الدول سوف تتمكن من وضع شروط كثيرة على الأردن بالنظر إلى حجم التجارة التي تتمتع به هذه الدول معه. وقد تمكن شركاء التجارة الحاليون والمستقبليون من الحصول على بعض الالتزامات التجارية من الأردن من خلال المفاوضات التجارية الثنائية.

وقد غلب على الأسئلة الموجهة للأردن التساؤل عن السياسات والممارسات الاقتصادية الأردنية، مثل : نظام الضريبة الأردنية، القطاعات الأردنية الخاضعة للدعم، ميزان المدفوعات، الرسوم الجمركية . وتشمل التغيرات الجديدة تجارة الخدمات (السياحة، والبنوك، والاتصالات) والخصخصة[1].

الاتجاه الثاني. الرأي القائل بالمواءمة :

ويرى باحث آخر[2] أن ثمة فلسفات تقف وراء انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، وأهمها:

أ. الفلسفة الأولى: درء مفسدة كان يمكن أن تقع على الأردن نتيجة عدم انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها غالبية المجتمع الدولي ؛ إذ تضم (١٤٢) دولة . وكان الأردن الدولة الـ (١٣٦) بعدم الانضمام للمنظمة يعني عزلة السوق الأردني عن التجارة الدولية.

ب. الفلسفة الثانية: الأمل في الحصول على مكاسب، قد تؤدي إلى فتح فرص في الأسواق الجديدة.

ويخلص هذا الباحث إلى القول : إن الأردن سيصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي،

---

(١) المرجع السابق، نفسه.

(٢) حيدر فريحات، نتائج عضوية منظمة التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الأردن، مرجع سابق، ص ٥١. ٥٢.

وسيتوسع في تجارته، مما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل وزيادة الإيرادات من الضرائب. على الشركات الأجنبية المستثمرة في الأردن وإلغاء الحماية على المنتج والصناعات المحلية يؤدي إلى قدرة تنافسية داخلية وخارجية أكبر، ثم إن عضوية الأردن تتيح له إمكانية اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التابع للمنطقة[1].

الاتجاه الثالث. الراي المتشائم :

ويذهب أحد أنصار هذا الاتجاه[2] إلى : أنه بالرغم من وجود إيجابيات كثيرة، مثل : تأمين مظلة دولية لمساعدة الأردن على حماية مصالحه الاقتصادية، وتوفير أسواق ضخمة، تقلل معدلات البطالة من خلال زيادة فرص العمل، وزيادة مصداقية الأردن أمام المستثمرين الأجانب، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وعودة رؤوس المال الأردنية والعربية إلى الأردن، وزيادة معدلات المبادلات التجارية بين الدول العربية بسبب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلا أنه في الوقت ذاته، قد لا تتحقق كثيراً من هذه المميزات المزعومة، وقد لا يستطيع الأردن أن يحقق بعض المكاسب الاقتصادية، نظراً للظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

ويرى باحث ثان[3] : أن ثمة تخوفات تسود الأوساط الاقتصادية، تتعلق بالانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على قطاعات الإنتاج الصغيرة وعلى الصناعات النامية، ولا سيما البرمجية منها، وكذلك قطاع الأدوية، الذي يشكل مكوناً مهماً من مكونات الصادرات الأردنية، حيث أضيفت شروط متطلبات منظمة التجارة العالمية لهذه القطاعات.

ونخلص إلى إن هناك سلبيات وخطراً على الاقتصاد الأردني والمواطنين الأردنيين جراء انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية ومن هذه السلبيات :

١. المنافسة غير المتكافئة مع منافسين أقوياء يتمتعون بمزايا مرتفعة في الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية، علاوة على أنه إذا تم التحول إلى المنتج الأجنبي فإن الصناعة

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٦.

(٢) أنظر : صلاح الدين البشير، مرجع سابق، ص٤١. ٤٩.

(٣) أنظر : جواد الحمد، مدخل، انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية ... مرجع سابق، ص ص ٩ـ ١٥.

الوطنية ستخرج من الأسواق.

٢. قد تلجأ الحكومة لتعويض خسارتها من العائدات الجمركية عند تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات إلى رفع نسبة ضريبة المبيعات أو فرض رسوم محلية أخرى (لتغطية العجز في الإيرادات)، ومثل هذه الضرائب والرسوم تفرض عادة على المستورد والمنتَج محلياً بالتساوي، وهذا يأتي على عكس الرسوم الجمركية التي تفرض على المستورد فقط، مما يقلل من مستوى الحماية ويضعف الميزة النسبية لأسعار المنتجات المحلية.

٣. إن الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة من حقوق مؤلفين ومخترعين وعلامات تجارية وغيرها سوف يزيد كلف المنتجين لاضطرارهم دفع ثمن شراء براءات الاختراع واستعمال العلامات التجارية ودفع حقوق المؤلفين والناشرين . ومن الأمثلة على ذلك : الصناعات الدوائية، وبرامج الكمبيوتر، والأشرطة، والفيديو، والكتب.

٤. ستخسر الصناعات الوطنية المصدرة ميزة إعفاء دخل الصادرات باعتبارها من أنواع الدعم الممنوع بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية[١].

٥. عدم قدرة قطاع الخدمات على المنافسة نتيجة لضعف البنية الإنتاجية واعتمادها على كثافة العمال.

٦. عجز الحكومة عن فرض قيود للحد من الاستيراد، وعدم القدرة أيضاً على دعم الصادرات الوطنية ؛ وذلك لالتزامها باتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات العلاقة[٢].

ويرى أحد الباحثين أن تحرير المبادلات التجارية في الظروف الراهنة وبدون تحفظ، يعني. بكل بساطة. تحرير الأسواق الوطنية لصالح الإنتاج الأجنبي[٣].

---

(١) رزان المنداوي، مرجع سابق ص ١٣ وكذلك: احمد عبد الله الكوفحي، تأثير انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطني، مجلة الأبعاد العدد ١٢، عمان : كلية الحرب الملكية الأردني، ص ص ١٦-٢٢، ص ٢٢.

(٢) احمد عبد الله الكوفحي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) بغة الشريف، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٢٠٠٠، العدد العشرون السنة التاسعة، ص ص ٨٣- ٩٧، ص ٨٨.

ثالثاً. السياسات والإجراءات التي التزمت بها الأردن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

ويلحظ ذلك من خلال تنازلات والتزامات الأردن بانضمامه للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية التي اخذ الأردن على عاتقه تطبيق غالبيتها من تاريخ الانضمام إلى المنظمة. وظهرت هذه الالتزامات في المواضيع الآتية[1] :

١. الالتزام بالتطبيق الكامل لنظام التسعيرة، نظام الربحية.
٢. الالتزام بأنه وفي حال أن القوانين الأردنية أو أية أنظمة أخرى وجدت تتناقض مع المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية فإن شروط المعاهدات أو الاتفاقيات مثل اتفاقية (WTO) سوف تطبق.
٣. الالتزام بأن تكون القوانين والأنظمة المعمول بها والمتعلقة بحق التجارة في السلع والأجور والضرائب الأخرى المستوفاة متطابقة مع التزامات (WTO) من ضمنها المواد من الجات ١٩٩٤ V111:1 (a), XI: 1,111:2,4.
٤. الالتزام بعدم وضع أية ضرائب أو رسوم أخرى على المستوردات، باستثناء الرسوم الجمركية وأية رسوم أو ضرائب أخرى يجب أن تكون متفقة مع قواعد (W.T.O).
٥. الالتزام بإنهاء العمل بإعفاءات الرسوم الجمركية الممنوحة للشركات صاحبة الامتياز[2].
٦. سيطبق الأردن كافة الضرائب والرسوم المحلية على المنتجات المذكورة في الاتفاقية والخاص بالمنتجات الخاضعة لضريبة المبيعات محددة بما يتوافق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المادة رقم ١ والمعاملة الوطنية National Treatment المادة رقم (٣).
٧. الالتزام بإزالة جميع القيود الكمية على المستوردات، وعدم استعمال أو إعادة استعمال أي من القيود الكمية، وأن لا تستخدم أية إجراءات غير تعريفية مثل التراخيص، الحصص، الحظر، الاذونات، الموافقات المسبقة. وأن أي تعديل لاحق في هذه الأمور يجب أن يتوافق مع متطلبات (WTO) وبالأخص لمواد ١١، ١٢، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٠،

---

(١) جدول الالتزامات المحددة، منشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٤١٥ بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٠، عمان : الحكومة الأردنية، ص ٢١٧-٢٢١

(٢) ويقصد بها شركة الإسمنت الأردنية، شركة البوتاس الأردنية، شركة الدباغة الأردنية.

٢١، من الجات ١٩٩٤ والاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بالزراعة، واتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد، واتفاقية الحماية، واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، واتفاقية الصحة والصحة النباتية.

٨. الالتزام بتطبيق كامل ومباشر لبنود اتفاقية التقييم الجمركي إضافة إلى تنفيذ اتفاق المادة (رقم ٧) من الجات ١٩٩٤ بدون طلب فترات انتقالية.

٩. سيتوافق نظام التميز وعدمه في المعاملة والمرتبط بقواعد المنشأ الخاص بمنظمة التجارة العالمية.

١٠. الالتزام في حال الاستخدام مستقبلاً بخدمة التفتيش قبل الشحن انسجاماً مع وجوب العمل بمتطلبات اتفاقية التفتيش قبل الشحن بما يتوافق مع اتفاقيات وأسس منظمة التجارة العالمية.

١١. الالتزام بعدم اتخاذ أي إجراء حماية أو أي إجراء تعويضي أو أي إجراء ضد الإغراق على المستوردات من إعفاء منظمة التجارة العالمية قبل أن يتم إصدار وتطبيق التشريع المناسب والمتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمادة رقم (٥) والمتعلقة بالدعم والإجراءات التعويضية على الحماية.

١٢. الالتزام بأن تكون أية متطلبات تحكم التصدير – والمعمول بها من تاريخ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية – متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية وخاصة المواد ١١، ١٧، ٢٠، ٢١ من الجات ١٩٩٤.

١٣. الالتزام بإزالة دعم الصادرات الخاص بإعفاء الأرباح الصافية المتحققة جراء التصدير من ضريبة الدخل وكذلك إلغاء دعم الفائدة الممنوحة على القروض لتشجيع الصادرات الذي من قبل البنك المركزي الأردني.

١٤. الالتزام بأن تقوم مؤسسة المواصفات والمقاييس بإنهاء عملية المراجعة لـ ١١١٠ مقياس إجباري وتحويلها لمقاييس اختيارية أو ذات طبيعة فنية بها يتوافق مع المادة رقم (٢) من اتفاقية العوائق الفنية للتجارة في موعد أقصاه ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣.

١٥. الالتزام بالاستجابة لكل الالتزامات الخاصة باتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، بدون طلب أي فترات انتقالية لتطبيق الاتفاقية.

١٦. الالتزام بالبدء في عملية فحص المواصفات القياسية الأردنية لمدد الصلاحية للأغذية

في ضوء الممارسات العلمية الدولية، وإزالة المنتجات الغذائية ذات السمة المستقرة من المواصفتين القياسيتين JS: 288:1994, JS. 401: 1997 بتاريخ ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٠.

١٧. الالتزام بإلغاء الفحوصات غير الضرورية على اللحوم المستوردة أو اللحوم المذبوحة محلياً من مواشٍ مستوردة ومنحها المعاملة الوطنية. وتضمنت متطلبات اتفاقية التدابير الصحية والنباتية الواردة بقانون الزراعة الأردني الجديد. وسيتم إزالة أية محضورات على استيراد حليب البودرة للاستعمالات الصناعية.

١٨. الالتزام بمواءمة أنظمته للمقاييس المتعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية الأردنية، مع إجراءات اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بدون طلب أي فترة انتقالية.

١٩. الالتزام بتطبيق كامل لاتفاقية الاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIMs)، بدون طلب فترة انتقالية من تاريخ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية.

٢٠. الالتزام بتطبيق كامل في ما جاء بالمادتين XVII من الجات ١٩٩٤و VIII من GATS والخاصة بالشركات الحكومية والمعروفة بـــ State Trading Enterprise وبالأخص فيما يتعلق بالإبلاغ وعدم التمييز والعمل على أسس تجارية بحتة.

٢١. الالتزام بتطبيق كامل الالتزامات الموجودة في اتفاقية الانضمام إلى المناطق الحرة الأردنية، والمناطق الحرة الاقتصادية بما فيها اتفاقيات حماية الملكية الفكرية والمعروفة بـ (TRIPS) والالتزام الكامل بتطبيق التعرفة الجمركية المعمول بها والشكليات الجمركية الأخرى في حال دخول منتجات هذه المناطق إلى باقي مناطق المملكة.

٢٢. الالتزام بالبدء في التفاوض على الانضمام إلى اتفاقية المشتريات الحكومية، وفي حال كانت نتائج المفاوضات مرضية ولصالح الأردن والأطراف الأخرى، على الأردن أن يشكل مفاوضات للانضمام للاتفاقية خلال سنه من دخوله (W.T.O).

٢٣. الالتـزام بإلغاء الشروط المتعلقة بأعمار الأغنام المستوردة في موعد أقصاه ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٠.

٢٤. الالتزام بتخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين المحليين في قطاع الزراعة والبالغة قيمته (١٩٩, ٥٣٩, ١) ديناراً أردنياً بنسبة ٣٣, ١٣٪ على مدى (٧) سنوات من تاريخ الانضمام.

٢٥. الالتزام بالتطبيق الكامل لبنود اتفاقيات حماية الملكية الفكرية والمعروفة باتفاقية

(TRIPS)، من تاريخ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية دون طلب أية فترات انتقالية.

٢٦. الالتزام بالبدء في تقديم البلاغات (Notifications) المطلوبة وفق الاتفاقيات لسكرتارية منظمة التجارة العالمية خلال ستة أشهر من بدء العمل باتفاقية انضمام الأردن.

٢٧. الالتزام بملاحظة تطبيق المادتين XXIV من الجات ١٩٩٤ و V من GATS والخاصة في الاتفاقيات التجارية الثنائية ومناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية.

ويستخلص، مما سبق أن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية، يرتب التزامات أساسية في عدة محاور هي:

أ. التزامه بمواءمة تشريعاته وقوانينه وأنظمته وسياساته مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقية المنشئة للمنظمة والمسماة الجات ١٩٩٤.

ب. الالتزام بتزويد المنظمة بتقرير عن حالة اقتصاده من خلال مبدأ الشفافية والتزامه تحت البند ٢٤٠ من تقرير فريق العمل بإرسال بلاغات لسكرتارية المنظمة، وبهذا تصبح جميع المعلومات الخاصة بالاقتصاد الوطني دون أدنى سرية.

ج. إلزام الأردن بالمعاهدات وإدخالها حشواً في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، البند (٤٣) ويقصد بالمعاهدات هنا معاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل عام ١٩٩٤.

د. لا يستطيع الأردن، بعد توقيعه على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الدفاع عن اقتصاده الوطني، فقد أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه أمام قوى السوق والشركات دولية النشاط، ومن ثم يتم تقيد سياسته الداخلية والخارجية.

هـ. وفي ظل الظروف سابقة الذكر، نجد أن السيادة الوطنية الأردنية في ظل أداة العولمة الاقتصادية، قد أصبحت مقننة اقتصادياً وتجارياً وصناعياً وزراعياً داخلياً وخارجياً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومن خلال النظرة العامة على تقرير فريق العمل، نجد أنه تم تكييف القوانين التي لها علاقة بالاقتصاد الوطني في مجالات التجارة والاستيراد والتصدير ورفع القيود الجمركية والقيود الحمائية والجمارك وقانون الشركات وقانون توحيد الرسوم والضرائب وقانون

الضريبة العامة على المبيعات وقانون ضريبة الدخل وقانون حماية الإنتاج الوطني وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المواصفات والمقاييس.

ولم يبق قانون في المجالات الاقتصادية، إلا وخضع للتعديلات بل وإضافة تعليمات ومتطلبات حتى تتفق القوانين مع أنظمة التجارة العالمية من خلال تكيف التشريعات الأردنية جميعها وحسب ما يتفق مع اتفاقيات الجات المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية.

وقد ورد ما نصه في البند ٢٤٩ لتقرير فريق العمل المكلف بانضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية "بعد دراسة نظام التجارة الخارجية في الأردن في ضوء التفسير والالتزامات والتنازلات التي قدمها ممثل الأردن، قرر فريق العمل (منظمة التجارة العالمية) المقابل والمفاوض لفريق العمل الأردني، دعوة الأردن للانضمام لاتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية بموجب أحكام المادة (١٢)"[١]. وقد أعد فريق العمل بروتوكول الانضمام الذي ألحق بتقرير فريق العمل، ويعد جزءاً منه ويصبح الأردن بموجبه عضواً بعد ثلاثين يوماً من قبول البروتوكول[٢].

ويعتقد الباحث أنه من خلال استعراض مدى الالتزامات والتنازلات التي قدمها الأردن يتبين مدى انفتاح الاقتصاد الأردني بشكل لا يترك مجالاً للدولة اتخاذ تدابير لازمة في حال وقوع كارثة اقتصادية، كما حدث في المكسيك جراء فتحها أسواقها للاستثمارات العالمية[٣]. وكذلك تجربة تركيا ودخولها اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء اتحاد جمركي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٦؛ فقد أغرقت تركيا بالبضائع الأجنبية بأسعار زهيدة، مما أدى إلى تأثر الميزان التجاري التركي سلبياً وقد دفع ذلك تركيا لفرض ضريبة على الواردات بمعدل ٦٪ لفترة لا تزيد عن ٢٠ يوماً مما جعلها في مأزق[٤].

وينسحب هذا على بريطانيا، إذ ضارب جورج سورس على الجنية الأسترليني، ولم تستطع الحكومة البريطانية عمل شيء لوقف ذلك؛ مما أدى إلى تراجع الجنيه بنسبة ٩٪

---

(١) تقرير فريق العمل، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) بروتوكول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية، اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، البند (٣) من البروتوكول.

(٣) عبد الله الطاهر، الاستراتيجيات الاقتصادية في الأردن في مواجهة العولمة، انعكاس عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية، مرجع سابق، ص ص ١٩-٣٩، ص ٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٦.

من قيمته ولم يكن أمام المسؤولين عمل شيء لوقف هذا الخطر بسبب حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول[1].

وقد تكرر ذلك مع ما سمي النمور الآسيوية. فبسبب فتح أسواقها ورفع القيود عن حركة رأس المال شهدت البلاد أحداث الثاني من أكتوبر / تشرين الأول عام ١٩٩٧؛ فقد أطاح المضاربون بالأسواق المالية العالمية، مما أدى إلى خسائر فادحة على صعيد الاقتصاد والمال لدى دول جنوب شرق أسيا، فقد تحملت الدول الآسيوية الخمس على كاهلها أعباء ديون هائلة. وهذه الدول هي كوريا الجنوبية، أندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، الفلبين، حيث بلغت ديونها على التوالي في حدود ١٥٥ مليار دولار، ١٣٠ مليار دولار، ١١٠ مليار دولار، ٣٥ مليار دولار، ٦٠ مليار دولار[2].

إن تجارب هذه الدول تجعل المتفحص ينظر إلى تجربة الأردن بخطورة بالغة ذلك أن الأردن، مقارنة بتلك الدول ذو اقتصاد صغير الحجم قليل الموارد، فكيف له أن يواجه هذه الشراسة الرأسمالية التي تقودها منظمة التجارة العالمية.

---

(١) انظر هانس بيترمارتين، هارالد شومان، مرجع سابق، ص ١١٦ - ١١٩.

(٢) مجلة بيزنس ويك العدد الصادر في ٢٦/ ١/ ١٩٩٨: نقلاً عن عبد الحي يحي زلوم، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على السيادة الأردنية

- دراسة تطبيقية -

المبحث الأول: المظاهر والانعكاسات الاقتصادية: سياسات الخصخصة .

المبحث الثاني: المظاهر والانعكاسات السياسية

المبحث الثالث: المظاهر والانعكاسات الاجتماعية

الفصل الرابع

العولمة وانعكاساتها على السيادة الأردنية

ويعد هذا الفصل، فصلاً تطبيقياً لمعرفة مدى انعكاسات العولمة على الأردن من خلال مواضيع اختيرت بعناية لتمثيل مختلف المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي المجالات السالفة تم تحديد موضوعات بعينها، كحالات تطبيقية، فمثلاً تم إخضاع مصطلح وآلية الخصخصة في المجال الاقتصادي لدراستها كحالة تمثل انعكاسات العولمة في المجال الاقتصادي الأردني، وانعكاسات ذلك على السيادة الوطنية. وكما تم تناول المجال السياسي من خلال موضوعات مثل: التطور الديمقراطي والتعددية السياسية والحياة البرلمانية وقضايا حقوق الإنسان، كحالات دراسية لمعرفة انعكاسات العولمة السياسية داخلياً وكذلك انعكاسها على السيادة الأردنية الوطنية.

فيما تم معالجة المجال الاجتماعي، من خلال دراسة، وضع المرأة في المجتمع الأردني، كحالة تطبيقية لمعرفة انعكاسات العولمة اجتماعياً، وكذلك انعكاسها على السياسية داخلياً وكذلك انعكاسها على السيادة الأردنية الوطنية.

وهكذا، تتحدد خطتنا في تناول موضوع هذا الفصل، من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ على النحو التالي: المبحث الأول: المظاهر والانعكاسات الاقتصادية: سياسات الخصخصة، المبحث الثاني: المظاهر والانعكاسات السياسية، المبحث الثالث: المظاهر والانعكاسات الاجتماعية: وضع المرأة في المجتمع الأردني.

المبحث الأول

المظاهر والانعكاسات الاقتصادية: سياسات الخصخصة

لا شك في أن من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية تلك التي تتشكل عبر تحرير التجارة، هذا العنوان الذي يدخل فيه جميع الإجراءات والسياسات الاقتصادية؛ إذ تبين توجهات الاقتصاد الوطني في مساره: هل هو اقتصاد مفتوح أم اقتصاد مغلق؟ ومن هذه المؤشرات المعيارية ما تبدو واضحة الدلالة على نمط ونموذج الاقتصاد في هذا البلد أو ذلك.

ففي الأردن – مثلاً – يبدو واضحاً للعيان أن الحكومة الأردنية ماضية في اللحاق بقطار العولمة من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وبعض إجراءات العولمة المتمثلة في الخصخصة، وإشراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد الوطني، وفي رسم السياسات الاقتصادية. وكذلك من هذه المؤشرات تسهيل حرية انتقال رأس المال الأجنبي والوطني، وحرية التجارة، وحرية الاستثمار الأجنبي. إلا أننا في هذا البحث سوف نقتصر على دراسة حالة السياسات الاقتصادية المتمثلة بجانب واحد منها هو الخصخصة كمؤشر ومعيار دال على مظاهر العولمة في الاقتصاد الأردني.

يعالج هذا المبحث ظاهرة العولمة الاقتصادية في الأردن، من خلال الأداة الرئيسية للعولمة الاقتصادية، والتي توفر للمستثمر الأجنبي الدخول إلى السوق المحلي، من خلال الخصخصة.

وسوف يتناول هذا المبحث الخصخصة في الأردن، من خلال خمسة مطالب على النحو الآتي: المطلب الأول: في ماهية الخصخصة في التصور الأردني ومدى ضرورتها بالنسبة إلى الأردن، المطلب الثاني: وجهات النظر الأردنية المختلفة حول الخصخصة، المطلب الثالث: الإطار التشريعي للخصخصة، المطلب الرابع: المؤسسات والشركات الأردنية التي تمت تخصيصها اتساقاً مع الموقف الأردني من العولمة، المطلب الخامس: سياسات وإجراءات الخصخصة في الحالة الأردنية وانعكاساتها على السيادة الوطنية، وسيتم تناول هذه المواضيع على النحو الآتي:

المطلب الأول : في ماهية الخصخصة في التصور الأردني ومدى ضرورتها بالنسبة إلى الأردن

الخصخصة أو "التخاصية" أو "التخصيص" تعني كلها في المصطلح الانجليزي "PRIVATIZATION" . وبما أن أصل المصطلح(١) إنجليزي، فعمليات الخصخصة هي منهج مستورد لإدارة الاقتصاد الوطني أو لعملية الاستثمار دخل الدولة.

وهي تعني حسب بيان الحكومة الأردنية(٢): "إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، من أجل الوصول بالمقدرات الإنتاجية والأنظمة الخدمية إلى أعلى درجات الكفاءة والتنافسية. وهي لا تنحصر تبعاً لذلك في المفهوم الضيق الذي يعنى بيع أرصدة من القطاع العامة إلى القطاع الخاص". كما أن الخصخصة هي عملية منهجية مدعومة بإرادة سياسية ثابتة من أجل إعادة بناء مرافق الإنتاج والخدمات(٣).

وثمة مفهوم آخر للخصخصة عند الحكومة الأردنية، إذ ترى أن الخصخصة تشير إلى عملية مدروسة يتم فيها إعادة النظر في دور الحكومة، بحيث تتفرغ لمهماتها الأساسية في رسم السياسات والرقابة والتنظيم والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها: كالأمن، الصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، بينما تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص لتشمل المشاريع التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية(٤).

تعني الخصخصة حسب هذين المفهومين -إذن- تراجع دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وترك المجال للقطاع الخاص لأخذ دوره الطبيعي في ممارسة أعماله الاستثمارية الربحية على أسس تجارية، وتوجيه سياسات الحكومية نحو الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

ويرى الباحث أن الخصخصة هي تحرير التجارة من القيود الحكومية أياً كان شكلها

---

(١) بدأ العمل في الخصخصة في إنجلترا في عهد رئيسه وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر في الثمانينات ثم تبناه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ريغان.

(٢) جواد العناني نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية، الحكومة الأردنية، بيان الحكومة حول التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، عمان، الوحدة التنفيذية للتخاصية العدد ٥ تموز ١٩٩٨. ص٣-١٤ ص ٣.

(٣) المرجع السابق، ذات الصفحة.

(٤) الوحدة التنفيذية للتخاصية، الاستراتيجية الوطنية للتخاصية التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٩، ص ص ١-٣٢، ص١.

سواء بالتشريعات أو بامتلاك الدولة للأسهم أو كاملاً من خلال بيعها للقطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي بغض النظر عن الطريقة أو الإجراء أو النموذج الذي يتم من خلاله بيع تلك المؤسسات الحكومية.

ويستخلص من هذا المفهوم أن الحكومة تتخلى عن قطاعات مهمة مدرة للربح وتعد من المؤسسات الناجحة في استثماراتها رغم إدارة الحكومة لها. ومن ثم إزالة كافة القيود التي تمنع انتقال الملكية لهذه المؤسسات والقطاعات من ملكية الحكومة إلى القطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي.

وهذا يعد مظهراً أساسياً من مظاهر العولمة التي تسعى الجهات المتنفذة وأدوات العولمة إلى إقراره. وهكذا، سيتم تناول هذا الموضوع من خلال نقطتين، هما:

أولاً: لماذا الخصخصة؟

ويمكن القول، إن موضوع الخصخصة ليس قراراً داخلياً؛ ذلك أن الخصخصة أمر تسعى المؤسسات الدولية: البنك الدولي والصندوق النقد الدولي إلى إقراره[١]، في السياسات الوطنية لاقتصادات الدول النامية، ومنها الأردن[٢].

ومن وجهات نظر صندوق النقد الدولي أن معظم مشكلات وأسباب تردي الاقتصادات الوطنية وضعف الاستثمارات الناجحة في القطاع الخاص، تتمركز في تدخل الدولة بامتلاك المؤسسات وإحلال نفسها مكان القطاع الخاص في القطاعات الاستثمارية والإنتاجية والخدمات وتمويل الأسواق. فهي من وجهة نظر خبراء الصندوق، تحطم هذه الموارد، والنتيجة دائماً انخفاض معدل الاستثمار والنمو الاقتصادي، وكذلك استثمار ذي جودة فقيرة بين اقتصادات كثير من الدول النامية[٣].

وجاء في مذكرات التفاهم بين البنك الدولي والحكومة الأردنية-فيما يختص بالتوجه إلى الانفتاح على السوق الحر والعمل على خصخصة القطاع العام بناء على نصائح وتوجيهات البنك الدولي-ما مفاده: أن تقوم الحكومة بسحب أسهمها من الشركات وبيعها للقطاع الخاص. وكذلك بيع كل من قطاع الكهرباء، والاتصالات، وعدم بيعها في

---

(١) انظر اتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة لعام ١٩٧٧.

(٢) أنظر اتفاقية البنك الدولي http://www.worldbank.org

(3) IMF, World Economic Outlook, Survey By Staff Of Imf May 1997, Imf, Washington. D.C.P 85.

سوق عمان المالي؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تضرر أسعار الأسهم فيه[١] .

كما حث البنك الدولي الحكومة الأردنية، على فتح أسواقها تدريجياً للاستثمارات الأجنبية، والسماح للأجانب بالاستثمار في الأردن[٢] . هذا من ناحية. كذلك فقد جاء في إستراتيجية عمل مجموعة البنك الدولي الموجهة للأردن.

"Jordan: World Bank Group Strategy And Operations". ويستعرض البنك في هذه الوثيقة مع الحكومة الأردنية مجموع الديون ومجموعة من الشروط التي يذكر فيها البنك بإعادة الهيكلة والاصلاحات في قطاع الطاقة[٣] وإعادة الهيكلة في قطاع الزراعة، علاوة على التأكيد على عملية الهيكلة بشكل عام، وتحرير التجارة وإصلاح قطاع المال والسير في الخصخصة[٤] .

أما صندوق النقد الدولي، وفي تقرير لخبرائه صدر في عام ١٩٩٩، فقد طالب بخصخصة قطاعات محددة وهي: قطاع التعدين، وهذا الجانب جاء بالتعاون مع خبراء البنك الدولي (للبعثة المشتركة لخبراء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لعام ١٩٩٩). وقد ركزت على خصخصة قطاع المياه والملكية الأردنية وشركة الكهرباء الوطنية وشركة الاتصالات الأردنية وجعل سلطة المياه الأردنية تعمل على أسس تجارية بعد هيكلتها ومطالبة الحكومة بإيجاد جسم "Body" مستقل معني بتشجيع وتسيير عملية الخصخصة وتطوير استراتيجيتها[٥] .

أما الجانب الأردني، فقد رد على هذه المطالب في مذكرة التفاهم أو ما يسمى "خطاب النوايا" ومن المعروف أن خطاب النوايا هو موافقة الحكومة على شروط ومتطلبات الإقراض من الصندوق والبنك، اللذين يقدمان التوصيات لتخفيف العبء الاقتصادي الناتج عن اختلالات ميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

---

(1) World Bank, country Economic Memorandum: Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base of Sustainable Growth World Bank, December 30, 199 P76.

(2) I bid P 126.

(٣) حيث منح البنك الدولي الأردن ٨٠ مليون دولار لإعادة هيكلة قطاع الطاقة و٨٠ مليون لقطاع الزراعة. وينتهي التسديد في عام ١٩٩٧ في شهر (١٢) للأول وشهر (٥) للثاني.

(4) World Bank, Jordan : World Bank Group Strategy Operation, Appendix V of IMF, Staff Report for the 1999 Article IV consultation, Ibid, P. 54.

(5) IMF Staff Report April, 1999, P19, I bid.

هذا هو السبب المعلن بالنسبة للبنك والصندوق، أما السبب الحقيقي فهو يتلخص بنقطتين: الأولى – إطلاق يد البنك والصندوق في التدخل المباشر في رسم السياسات ووضع اتجاهات سير الاقتصاد الأردني بشكل عام والنقطة الأخرى والثانية المحافظة على الوضع الاقتصادي للاستمرار كما هو عليه الحال.

ويلاحظ أنه في بداية برنامج التصحيح الهيكلي، لم يتطرق الصندوق أو البنك لموضوع الخصخصة وذلك بدلالة رد الحكومة "بخطاب النوايا" مذكرة التفاهم التي بعثت بها الحكومة الأردنية بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٨٩[١]. ويرجع ذلك إلى أن عمر برامج البنك والصندوق كان حديثاً. فليس من المعقول أن يطلب البنك والصندوق شروطاً كهذه. أما خطاب النوايا الموجه بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٩٩، فقد أورد ذلك صراحة، إذ خصص باباً كاملاً لموضوع الخصخصة، وجاء على ذك القطاعات المذكورة في مذكرات التفاهم المرسلة من البنك بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٨[٢]" وكذلك التقرير المشترك لخبراء الصندوق والبنك بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٩٩[٣]" وغيرها من المذكرات السرية بين الحكومة الأردنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وإذا وضعت الحكومة الأردنية جميع شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في خطاب النوايا موضوع التنفيذ، فإنها شرعت في الوقت ذاته بتهيئة الرأي العام حول الخصخصة من خلال طرح الموضوع في البرلمان وفي الصحافة؛ وذلك بغية تأسيس فكرة ورأي عام حول موضوع الخصخصة كمشروع وطني. ولهذا كله أنشأت رئاسة الوزراء وحدة خاصة للتخاصية.

ثانياً: الإطار المؤسسي للخصخصة:

لا بد لعملية الخصخصة من إطار مؤسسي ينظم عملية الخصخصة ويعزز القدرة المؤسسية والفنية للحكومة، لتنفيذ برنامج للخصخصة. ثم تحديد إطاره المؤسسي وآلياته كما يلي[٤]:

---

(١) أنظر صحيفة الرأي الأردنية، العدد ٧١٣١، بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٩٠ ص١٩، ٢٣.

(2) See: World Bank, Country Economic Memorandum, Ibid.

(3) See: IMF, Staff Report, April 1, 1999, Ibid.

(٤) الوحدة التنفيذية للتخاصية، الإستراتيجية الوطنية للتخاصية، عمان، آب ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ٢٨.

١. اللجنة الوزارية العليا للخصخصة[١] :

شكلت هذه اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية الوزراء الاقتصاديين ورؤساء الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة، بمن فيهم رئيسا ديوان المحاسبة والوحدة التنفيذية للخصخصة. وتتولى هذه اللجنة رسم السياسات العامة للخصخصة وخطوطها العريضة، وإصدار القرارات أو التنسيب بها إلى مجلس الوزراء فضلاً عن الإشراف العام والمتابعة.

٢. الوحدة التنفيذية للخصخصة:

أسست هذه الوحدة في أواخر عام ١٩٩٦ ضمن دوائر رئاسة الوزراء، وهي تتولى اختيار المشروعات العامة المزمع إعادة هيكلتها أو خصخصتها، والمشاركة في تنفيذ عمليات الخصخصة بالتعاون مع المستشارين المختصين والوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بما في ذلك اختيار الأسلوب الأمثل للخصخصة في كل حالة على حدة، وتقديم التوصيات المناسبة بهذا الخصوص إلى اللجنة العليا، والمشاركة في اختيار المستشارين وفي تطوير معايير التأهيل والتصميم والعروض[٢].

٣. اللجان التوجيهية

تم إنشاء لجنة توجيهية لكل مشروع برئاسة الوزير المختص أو المدير العام المعني وعضوية رئيس الوحدة التنفيذية للخصخصة إلى جانب ممثلين آخرين لمراقبة عملية الخصخصة ورفع التوصيات إلى اللجنة العليا للتخاصية.

٤. فرق العمل:

وهي تشكل عادة من الخبراء من الجهات ذات العلاقة للمشاريع، - أي المشاريع التي يراد خصخصتها- وتتولى التقييم والإعداد للخصخصة وترفع توصياتها للجنة التوجيه[٣]. كان هذا الترتيب معمولاً به حتى صدور قانون ينظم عملية الخصخصة

---

(١) جدير بالذكر، أن مصطلح التخاصية، تستخدمه الحكومة الأردنية في تشريعاتها ووثائقها وأسماء اللجان والهيئات الخاصة بعمل الخصخصة.

(٢) الإستراتيجية الوطنية للتخاصية، المرجع السابق، ص٩.

(٣) المرجع السابق ص٩.

ويعطيها صبغة قانونية وسياسية واقتصادية، إذ صدر قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠، وتم نشره في الجريدة الرسمية[1].

ولكن قبل صدور هذا القانون، تمكنت وحدة الخصخصة خلال المرحلة السابقة من قطع شوط في خصخصة قطاعات مثل: شركات الإسمنت، الاتصالات، والنقل العام، والمياه، ومحفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار. لقد أسس قانون الخصخصة الإطار القانوني لعمل الهيئة التنفيذية للخصخصة، حيث تم إنشاء مجلس الخصخصة خلفاً للجنة الوزارية العليا للخصخصة، ليتولى مهام وضع السياسات العامة للخصخصة، وتحديد المؤسسات العامة أو المشاريع التابعة للقطاع العام التي يتقرر خصخصتها أو إعادة هيكلتها تمهيداً لإجراء الخصخصة عليها أو على حصة الحكومة فيها، واعتماد الأسلوب الأمثل لتحقيق هذه الغاية.

لقد أصبحت الخصخصة -إذن- ركناً أساسياً في برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني الهادف الإصلاح الهيكلي للمؤسسات الوطنية والمشاريع العامة[2].

المطلب الثاني: وجهات النظر الأردنية المختلفة حول الخصخصة

سوف نستعرض وجهات النظر الأردنية حول موضوع الخصخصة، ابتداء من وجهة النظر الحكومية، ومروراً بالمؤيدين لها، ومن ثم المعارضين لها والآراء التي تقف وسطاً بين هؤلاء. وهكذا تنقسم، هذه الآراء إلى:

أولا: الراي الحكومي:

يتلخص الموقف الرسمي تجاه الخصخصة، بما أوردته الجهة المنفذة والقائمة على البرنامج، الهيئة التنفيذية للتخاصية إذ تقول: "ومما لا شك فيه أن تنفيذ برنامج الخصخصة الأردني يسير بكل شفافية وعلنية وكفاءة، إذ أصبح نجاح هذا البرنامج موضوع الاهتمام والتقدير وبشهادة المختصين والمتابعين لبرنامج الخصخصة الأردني والمنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وكذلك بفضل الدعم والتأييد من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى رأسها الملك إذ يولي برنامج

---

(١) قانون التخاصية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠، مجلة أخبار التخاصية، العدد ٩ شباط ٢٠٠٠، ص ص ٢-١٥.

(٢) مجلة أخبار التخاصية العدد ٩ شباط ٢٠٠١، عمان، الهيئة التنفيذية للتخاصية، ص١.

الخصخصة جل رعايته واهتمامه سعياً وراء رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد الأردني لتوفير العيش الكريم للمواطن الأردني [1].

وقد جاء فيما يخص وجهة نظر الحكومة حول الخصخصة، ما يلي: إن برنامج الخصخصة في الأردن في إطار التزام الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية والتي تقضي بانسحاب الحكومة من القطاعات الإنتاجية المختلفة كما تم تبنيه كجزء من إستراتيجية شاملة للتنشيط وتفعيل دور القطاع الخاص..."[2]" وهذا هو موقف الحكومة النهائي تجاه الخصخصة، إذ يعتقد الباحث أن موضوع الخصخصة في الأردن قد أصبح من أولويات الحكومة الأردنية للاستمرار في نهجها الاقتصادي.

ثانياً: وجهة النظر المؤيدة للخصخصة:

يقول باحث وخبير في الشؤون الاقتصادية : في التجربة العملية التي عاشها الأردن كانت الخصخصة خيراً للمستهلك والعامل وللخزينة وللاقتصاد الوطني بشكل عام[3].

ويرى كاتب اقتصادي آخر أن برنامج الخصخصة المعتمد يمثل تطوراً مهماً في مجال تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن وزيادة جاذبية المملكة للاستثمارات المحلية فيها والأجنبية، الأمر الذي يقدم أفضل فرصة ممكنة لإنعاش الاقتصاد الأردني [4].

وهناك العديد ممن يؤيدون الخصخصة وكثير منهم يعملون في وظائف حكومية كرئيس هيئة الأوراق المالية أو من الذين عملوا مديرين عامين حكوميين أو مسؤولي بنوك أو وزراء سابقين وماليين[5].

ثالثاً: وجهة النظر المعارضة للخصخصة:

هناك مجموعة من الباحثين تعارض انتقال دور الدولة، ومن ثم ترفض الخصخصة

---

(١) مجلة أخبار التخاصية، الهيئة التنفيذية العدد ٩ شباط ٢٠٠١، ص٢.

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠١ مرجع سابق، ص ٥٥.

(٣) فهد الفانك، التخاصية: كيف حسمت المعركة مجلة التخاصية، العدد ٩ شباط ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦ ص ١٦.

(٤)عيسى الشعيبي، الخصخصة ضرورة اقتصادية أردنية، مجلة أخبار التخاصية، العدد ٨ كانون ثاني ٢٠٠٠، ص ١٨.

(٥) انظر: مجلة أخبار التخاصية، الأعداد من ٥ إلى ١٠، مرجع سابق.

منطلقة من مرجعيات عقائدية بحيث ترى أن برنامج الخصخصة هو أملاءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي أي الخصخصة ليست من البرامج والسياسات الأردنية الوطنية، وأن هذه الخصخصة هي امتداد للرأسمالية الغربية. وهذه الفئة يمثلها مجموعة من الباحثين(١)، ويقول أحدهم: ما مفاده إن البنك الدولي وضع شروطاً ومبادئ يجب إتباعها من قبل الدول النامية، ومن أهم شروط البنك، الخصخصة، وترى هذه الفئة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان وبالتنسيق فيما بينهما لأحكام ملفات التآمر على الدول الفقيرة والتي يسهم – إلى حد معين- بعض ساستها في إغراقها بالقروض تمهيداً للمشاركة بالسطو على مكاسب شعوبها الكادحة. وترى أن المؤسسات التي جرى تخصيصها لم تكن بحاجة إلا لقادة أيديهم غير قابلة للتلوث(٢).

ويرى المعارضون لعملية الخصخصة أن دخول الشريك الأجنبي يعبر عن سيطرة الدول الرأسمالية الاستعمارية بأدوات اقتصادية، وهذا يعطي الانطباع بسيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد الوطني، ويرون أن المجال يجب أن يعطى للمستثمرين الأردنيين أولاً والعرب ثانياً، وليس للأجانب، وأن هذه الخصخصة سوف ترفع أسعار خدماتها وتزيد من البطالة والفقر بسبب تسريح عدد من الموظفين العاملين في المؤسسات التي يتم خصخصتها.

رابعاً: الرأي الوسط:

هناك فريق ثالث يرى أن الخصخصة أمر لا بد منه، ولكن هناك مخاوف من عملية عدم التعامل معه اقتصادياً بالشكل المطلوب. ويمثل هذا التيار محافظ البنك المركزي السابق، إذ يرى أن هناك انتقادات موجهة لعملية الخصخصة من أهمها: عدم تحديد الأهداف العملية للتخاصية، وعدم تحديد واضح بخصوص الشراكة الإستراتيجية للمؤسسات المخصصة، وعدم تحديد موقف واضح بخصوص استعمال عوائد التخاصية، ويرى أن هناك آثاراً اجتماعية سلبية للخصخصة لم تتعامل معها الحكومة،

(١) انظر عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، مرجع سابق، ص ص ١٢٣-١٣٦. الفصل السادس، وكذلك: محمد مقدادي، العولمة، رقاب كثيرة وسيف واحد، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٠ ص ٨٧-٩٢، وكذلك: عبد الله الطاهر، الاستراتيجيات الاقتصادية في الأردن في مواجهة العولمة. انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص ص ١٩-٣٩-ص٢٧.

(٢) عبد الله الطاهر، مرجع سابق، ص ٨٩.

وكذلك عدم شفافية الخصخصة[1] . وهناك باحث اقتصادي يطرح أسئلة مهمة في هذا الشأن مثل: لماذا الخصخصة، وكيف؟ ولمن الخصخصة؟ ثم أين وكيف توجه عوائد الخصخصة ومكتسباتها؟ وهو يرى أن الخصخصة يجب أن تكون وطنية ومن ثم عربية إن كان لا بد منها[2] .

ويمكن القول إن الرأي الداعم لعملية الخصخصة يمثل الجهات والأفراد والمسؤولين المستفيدين من وجود عمليات الخصخصة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومنهم المسؤولون الذين هم على رأس عملهم والكتاب الاقتصاديون الذين ترتبط مصالحهم مع الحكومة دوماً، ومحور رأيهم أن الخصخصة تدر دخلاً لخزينة الدول وترفع من كفاءة العاملين بدخول شركاء استراتيجيين وتحفيز الادخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار طويل المدى، وتعزيز سوق رأس المال المحلي وتخفيض العبء المالي عن الخزينة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص، فهو الأصل الذي وجب أن يقوم بهذا الدور وإدخال الأساليب الإدارية الحديثة والتكنولوجيا في الأدوات الإنتاجية.

أما الفريق الثالث، فيرى أن الأردن حديث العهد بالخصخصة، وأنه يتخوف من أن تخرج الأمور عن السيطرة، وبالتالي لا تستطيع الحكومة العمل على إعادة الأمور إلى نصابها وهؤلاء يختلفون بالأسلوب والإدارة فقط.

ونخلص إلى القول بأن الأردن أصبح ملزماً، سواء أراد الخصخصة كنهج وطني أما تلبية لحاجات الحصول على القروض الجديدة وليعدل في ميزان مدفوعاته وأن يغطي الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني أو عجز الموازنة.

وإنه من الواضح أن الخصخصة تهدف بالدرجة الأولى إلى سداد الديون لمؤسستي بريتون وودز أولاً، ثم باقي المؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومهما خصخص الأردن من مؤسساته ولو باعها جميعاً، فأنى له أن يسدد القروض الكبيرة التي ما زالت في طريقها للحصول على دفعات أخرى قادمة للبرامج القادمة.

---

(١) محمد سعيد النابلسي، أخبار التخاصية، العدد (٧) أيار ١٩٩٩. مرجع سابق ص ص ١٣-١٩.

(٢) أنظر: خالد الوزني، الاقتصاد الأردني: رؤية مستقبلية، قضايا أردنية معاصرة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص ص ١٣-٣٧.

ولكن، كيف تنعكس العولمة الاقتصادية من خلال أداتها الرئيسية "الخصخصة" على السيادة الوطنية الأردنية وهذا ما سيعالجه المطلب الخامس.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي للخصخصة

ولتسهيل وتسريع وتيرة الخصخصة، قامت الحكومة بتعديل تشريعاتها الاقتصادية، وكذلك إقرار تشريعات وقوانين جديدة تنظم عملية فتح الأسواق وتحريرها، ومنها قانون التخاصية.

وسوف يتم تناول الإطار التشريعي للخصخصة طبقاً لقانون "التخاصية" من خلال الآتي: مجلس الخصخصة، والهيئة التنفيذية للخصخصة وصندوق عوائد الخصخصة وأهداف الخصخصة وأساليب الخصخصة على النحو التالي.

أولاً: نصت المادة (٦) منه على تأليف "مجلس التخاصية" برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من: وزير المالية، ووزير الصناعة والتجارة، ووزير التخطيط، ووزير العدل، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة، والوزير المختص عند بحث أي موضوع يتعلق بوزارته أو أي مؤسسة ترتبط به، وكذلك أربعة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد[١].

ويتولى مجلس الخصخصة حسب المادة (٧) وضع السياسات العامة للخصخصة، وتحديد المؤسسات العامة التابعة للقطاع العام المراد خصخصتها أو إعادة هيكلتها تمهيداً لخصخصتها، وتحديد الشركات التي تسهم بها الحكومة لإجراء الخصخصة على أسهمها، والموافقة على قرار البيع أو التأجير للقطاع الخاص أو تخويل هذا القطاع حق الإدارة والتشغيل واختيار الشركات الاستشارية المؤهلة التي تتولى إجراء الدراسات اللازمة لعمليات إعادة الهيكلة أو تخاصية المؤسسات والمشاريع، وكذلك التنسيب لمجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات القانونية لتأسيس هيئة تنظيم مستقلة تتولى تنظيم قطاع معين أو أكثر لإجراء الخصخصة أو مراقبتها[٢].

كما نصت المادة (٨) على طريقة اجتماعات المجلس وآليات التصويت واكتمال

---

(١) قانون التخاصية، مجلة أخبار التخاصية العدد ٩، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) قانون التخاصية، مجلة أخبار التخاصية العدد ٩، مرجع سابق ص ٣.

النصاب القانوني بحضور ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبة.

ويتخذ المجلس قراراته وتوصياته بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين في الاجتماع وعند تساويها يرجح صوت رئيس الاجتماع[1].

أما الإطار المؤسسي للخصخصة حسب هذا القانون فيكون في الهيئة التنفيذية للخصخصة:

ثانياً: الهيئة التنفيذية للخصخصة:

نصت المادة (٩) من القانون على إنشاء "الهيئة التنفيذية للتخاصية" وهي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئيس الوزراء. وتتولى الهيئة وفقاً للمادة (١٠) المهام الآتية: "دراسة عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة والتنسيق مع الجهات المختصة والتنسيب بذلك إلى المجلس، ومتابعة تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة والخصخصة بعد موافقة مجلس الوزراء على قرارات المجلس"[2].

وقد عملت الحكومة وضمن فلسفتها للإبقاء على الأموال المتأتية من الخصخصة بعيداً عن إنفاقها في النفقات الجارية للحكومة[3]" ومن ثم يتطلب الأمر إيجاد جهة أو صندوق لعوائد الخصخصة، فقد نصت المادة (١٣) من القانون نفسه على إيجاد صندوق لعوائد الخصخصة.

ثالثاً: صندوق عوائد الخصخصة:

نشأ بموجب قانون "التخاصية صندوق خاص يسمى "صندوق عوائد التخاصية" تودع فيه جميع عوائد الخصخصة، ويتولى مجلس الخصخصة الإشراف عليه ويتم تنظيم نشاط الصندوق وإدارته من قبل الهيئة[4].

وقد نصت الفقرة (د) من المادة ١٣ من قانون "التخاصية" على تحديد الأغراض والأهداف التي تستخدم فيها هذه العوائد بقرار من مجلس الوزراء، وهي تتمحور حول

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(٢) قانون التخاصية، مرجع سابق، ص ص ٣-٤

(٣) الاستراتيجية الوطنية للتخاصية، مرجع سابق ص ٩.

(٤) قانون التخاصية، مرجع سابق، ص ٤.

"سداد الديون التي تتحملها الحكومة والمترتبة على المؤسسات والمشاريع التي تتم إعادة هيكلتها وإجراء خصخصتها وتغطية النفقات المترتبة على ذلك. وكذلك شراء الديون المترتبة على الحكومة للاستفادة مما يتأتى لها من خصم على هذه الديون أو لتسديدها عن طريق المبادلة أو أي طريقة أخرى يقرها المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء"[١].

وبهذا نكون قد وصلنا إلى نتيجة أساسية، مفادها أن جميع سياسات الهيكلة بشكل عام والخصخصة بشكل خاص تقوم على أداء دور فاعل في بيع المؤسسات العامة للقطاع الخاص أو للمستثمر الأجنبي من أجل تحقيق سداد الديون أو شرائها أو مبادلتها، وذلك ضماناً لحصول أصحاب رؤوس الأموال على إعادة أموالهم مع فوائدها بغض النظر عن الطريقة كيفما كانت.

والراجح، أن هناك جوانب علنية وجوانب سرية في عملية الخصخصة، وهذا ما حدا بالمشرع واضع القانون أن يضمن المادة (١٩) حظر الإفصاح عن أي معلومة قد يطلع عليها الشخص العامل بالهيئة بأي صور كانت لأي شخص[٢].

لقد نجح الأردن في عملية الخصخصة، إلى حد دفع البنك الدولي إلى تعميم التجربة الأردنية كنموذج لدول العالم الثالث يحتذى به. فقد جاء في موقعه على الانترنت وتحت العنوان التالي: "Privatization: The Jordanian Success Story"، وضعت على شبكة الإنترنت تحت عنوان "قصة نجاح الخصخصة الأردنية" هذا بأن البنك الدولي يتابع بشكل حثيث مساعدة الأردن في إجراء عمليات الخصخصة منذ عام ١٩٩٥، وهي تطالبه بإيجاد مؤسسة لتنفيذ هذا البرنامج[٣]. وأصبحت الخصخصة تشكل عماداً رئيسياً لمحاور برامج التكيف الهيكلي، وأصبح الاعتماد عليها بشكل جوهري في عمليات سداد الديون أو إعادة شرائها من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وكذلك اعتمدتها الحكومة الأردنية كجزء من برنامج وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣، حيث أفردت لها فصلاً خاصاً[٤].

---

(١) قانون التخاصية، مرجع سابق، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(3) Privatization: The Jordan Success Story, PP, 1-10P1, http://www.worldbank.org.

(٤) انظر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣، مرجع سابق.

وقد جاء على لسان رئيس الهيئة التنفيذية للخصخصة أن البنك الدولي اعتمد برنامج الخصخصة الأردني، كنموذج ومثل يحتذى من قبل البلدان الأخرى[١].

رابعاً: أهداف الخصخصة في التصور الأردني:

تهدف الخصخصة إلى تحقيق عدة مزايا هي:

توسيع قاعدة الملكية، ومنح الإدارة قدراً كافياً من الاستقلال الإداري والاستثماري، وحرية الحركة، وترسيخ اللامركزية، وتوسيع وتفعيل دور القطاع الخاص، وتقليص البيروقراطية والروتين، وتحفيز الإدخارات المحلية، واجتذاب الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق، وتشجيع المنافسة، وتحقيق الجودة والشفافية في الأداء[٢].

وتستند الخصخصة إلى عدة مرتكزات أهمها: توفر الإرادة والدعم السياسي، وتوفر الإطار التشريعي، ووجود هيئة رقابية تعد إطاراً مؤسسياً، وإتباع أكثر من أسلوب أو نهج للخصخصة سواء من خلال البيع المباشر أو عقود الإدارة أو عقود الاستثمار والاستغلال أو الامتياز والبناء والتشغيل وإعادة الملكية وإعادة الملكية (B.o.t) وتفرعاته (B.o.ot, B.o.o, B.t.o)[٣].

خامساً: أساليب الخصخصة:

تبنت الحكومة الأردنية مجموعة متنوعة من أساليب الخصخصة؛ لتجنب المخاطر المترتبة على اعتماد أسلوب محدد. ومن أهم الأساليب التي تبنتها الحكومة، حسب كل حالة:

١. التخصيص الجزئي، المتمثل في بيع جزء من مساهمة الحكومة والاحتفاظ بالباقي وبصفة مرحلية.
٢. بيع الأسهم المدرجة في السوق المالي.
٣. اتفاقيات الامتياز.

---

(١) مجلة أخبار التخاصية، العدد ١٠، تشرين أول ٢٠٠١، ص١٩ وكذلك صحيفة الدستور الأردنية تاريخ ٢٠/٥/٢٠٠١.

(٢) مجلة أخبار التخاصية، العدد ٩، شباط ٢٠٠١ ص ٧.

(٣) أحمد حسين السويطي، إشكالية التخاصية، مجلة أخبار التخاصية العدد ٧، أيار ١٩٩٩، ص ص ٢٠-٢٣، ص ٢١.

٤. عقود الإدارة أو التأجير.

٥. أسلوب الشراكة (الشريك الاستراتيجي)، في الحالات التي تستدعي الاستعانة بشركة ذات خبرة متخصصة أو لديها تكنولوجيا متقدمة.

٦. استخدام صيغة تجمع بين التمويل والإدارة مع إعادة الملكية في نهاية المطاف إلى الدولة...

٧. أي أسلوب آخر، يقره مجلس الوزراء[1].

وبناء على ما تقدم، وضعت الإستراتيجية الوطنية للخصخصة[2]، وكذلك خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣ وخطاب النوايا المقدم من الحكومة وبرنامج التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١، وتم تنفيذ شروطه وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد على هذه الجهات مجتمعة، وأوصت بوضع أولويات للخصخصة اشتملت على القطاعات التالية[3]: قطاع الطاقة بتفرعاته، وقطاع النقل، ويشمل: النقل العام والسكك الحديدية والنقل الجوي بما في ذلك المطارات ومؤسسة الموانىء، قطاع البريد والاتصالات، قطاع المياه وقطاع الإذاعة والتلفزيون، وقطاع الفنادق والاستراحات السياحية وكذلك مساهمة الحكومة في المؤسسات العامة الرسمية.

المطلب الرابع: المؤسسات والشركات الأردنية التي تم تخصيصها اتساقاً مع موقف الأردن من العولمة.

ضمن السياسات المرسومة لخصخصة القطاعات المذكورة سالفاً واتساقاً مع موقف الأردن مع العولمة، تم تخصيص مؤسسات عدة بطرق وأساليب الخصخصة المشار إليها. وفيما يلي المشاريع أو المسماة العمليات المنجزة في برنامج الخصخصة الأردني وتنقسم هذه المؤسسات وتلك المشاريع إلى قسمين المشاريع المخصخصة، والمشاريع قيد الخصخصة.

---

(١) الاستراتيجية الوطنية للتخاصية، مرجع سابق ٨-٩.

(٢) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، ص١.

(٣) انظر خطة التنمية الاقتصادية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣ والخطط الاقتصادية السابقة ١٩٩٣-١٩٩٧ وكذلك خطاب النواب لعام ١٩٩٩ وخطاب النواب المحدد عام ٢٠٠١ وتقرر لجنة الخبر صندوق النقد الدولي لعام ١٩٩٩ وتوصيات البنك الدولي لعام ١٩٩٣ المذكرة سالفاً

أولاً: المشاريع المخصخصة:

لقد تم خصخصة مجموعة من الشركات والمؤسسات التي عملت الحكومة على إعدادها وتهيئتها للخصخصة، وهذه المشاريع هي.

١. شركة مصانع الإسمنت الأردنية: تم بيع ٣٣٪ من أسهم الشركة إلى شركة لافارج الفرنسية عام ١٩٩٨، وتوقيع عقد إدارة فني. وتم بيع ١٪ من أسهم الشركة لموظفي الشركة بسعر مدعوم، كما وافقت الحكومة على بيع حصتها البالغة ١٤,٣٪ من كامل أسهم الشركة[١].

وقد حصلت هذه الصفقة على شكل بيع أسهم الحكومة لشريك من القطاع الخاص، وحازت على هذه الصفقة الشركة الفرنسية.

٢. مؤسسة النقل العام: تم، في عام ١٩٩٨، عقد اتفاقيات مع ٣ مشغلين محليين من القطاع الخاص لتشغيل (٤) وحدات من خطوط النقل العام في العاصمة[٢]. هذا بعد أن تم خصخصة مؤسسة النقل العام بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٧، وهذا النمط من الخصخصة تم على أسلوب الامتياز لمدة عشرة سنوات[٣].

٣. منتج حمامات ماعين: تم توقيع اتفاقية تأجيره ولمدة ٣٠ عاماً مع شركة أكور الفرنسية، ومستثمر محلي[٤]. وأخذ بأسلوب عقود التأجير حيث أعطى حق الاستثمار لائتلاف شركة أكور/ غندور عام ١٩٩٨[٥].

٤. شركة الاتصالات الأردنية: تم بتاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٠ بيع الآتي: ٤٠٪ من الأسهم لشركة الائتلاف فرانس تيليكوم/ البنك العربي، و ٨٪ من أسهم الشركة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، و١٪ من أسهم الشركة لصندوق ادخار موظفي الشركة[٦]. وقد تم الأخذ بأسلوب تخاصية رأس المال، وقسم إلى مرحلتين: الأولى تم تحويل مؤسسة

---

(١) وثائق الهيئة التنفيذية . مرجع سابق، ص١.

(٢) المرجع السابق، ص٢.

(٣) عدلي قندح، انعكاسات تطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في: الأردن، في محمد أبو حمور (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٧٥، ص ٧٠.

(٤) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص٢.

(٥) عدلي قندح، مرجع سابق ص ٧٠.

(٦) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص ٢.

المواصلات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة عامة مملوكة من الحكومة- شركة الاتصالات الأردنية- في عام ١٩٩٦. وتم إعادة هيكلتها مالياً وإدارياً، ومن ثم المرحلة الثانية، فقد تم بيع ٤٩٪ من أسهم رأس مال الشركة في شهر كانون الثاني يناير عام ٢٠٠٠ إلى القطاع الخاص. ومن المنتظر بيع جزء كبير من أسهمها الباقية في سوق عمان المالي خلال سنتين[(١)].

وقد اتفقت الحكومة من حيث المبدأ على بيع ١٠-١٥٪ من أسهمها البالغة ٥١٪ في الشركة من خلال الطرح العام[(٢)].

٥. سلطة المياه الأردنية: تم توقيع عقد إدارة لمياه ومجاري عمان الكبرى في عام ١٩٩٩، مع ائتلاف فرنسي أردني، "سويس ليونيه ديزوا/ ابتك جردانه"، حيث تم إنشاء شركة "ليما"، لإدارة مرافق مياه ومجاري منطقة عمان الكبرى[(٣)]. وأخذ بأسلوب عقد الإدارة في هذا المجال.

٦. محفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار: تم بيع أسهم الحكومة في ٤٤ شركة تتراوح حصة الحكومة فيها بين ٥-١٠٠٪ من كامل الأسهم[(٤)]. وتم بيع أسهم في ١٩ شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق المالي في عام ١٩٩٨. وسيتم بيع الأسهم الأخرى عن طريق البيع في السوق المالي والبيع عن طريق طرح العطاءات. وقد تم في عام ١٩٩٩ بيع أسهم الحكومة في حوالي ٤٠ شركة في محفظة المؤسسة الأردنية للاستثمار[(٥)].

٧. الأسواق الحرة في المطارات الأردنية: تم بيعها إلى شركة الدياسا الاسبانية. وقد أخذ فيها بمبدأ التأجير لأجل أي لمدة ١٠ سنوات تعود ملكيتها للدولة بعد ذلك [(٦)].

٨. شركة مركز تموين الطائرات: تم بيعها إلى شركة ألفا البريطانية، وإبقاء ٢٠٪ من ٨٠٪ من أسهمها[(٧)] ملكاً لشركة الطيران الملكية الأردنية. وقد تم ذلك عن طريق تخاصية

---

(١) عدلي قندح، مرجع سابق ٦٩.

(٢) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص ٢.

(٣) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص ١.

(٤) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص١.

(٥) عدلي قندح، مرجع سابق، ٧٢-٧٣.

(٦) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص١.

(٧) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، مرجع سابق، ص١.

رأس المال، دفع المستثمرون في الأسواق الحرة ومركز التموين المذكور أعلاه نسبة ٨٪ من إجمالي المبيعات السنوية لكل من مؤسسة المناطق الحرة بالإضافة إلى دفع إيجارات سنوية لسلطة الطيران المدين[١] .

ثانياً: المشاريع قيد التنفيذ[٢] :

ويجري العمل على خصخصة قطاعات أخرى من خلال تهيئتها وتحضيرها[٣] لعمليات الخصخصة، وهذه المؤسسات هي:

١. المؤسسة الملكية الأردنية:

أ. شركة مركز التدريب : وافق مجلس الوزراء على العرض المقدم من شركة بوينغ بمبلغ ١٨ مليون دولار (أعلى عرض). ومن المتوقع أن يتم البيع حسب ما هو متوقع في عام ٢٠٠٢.

ب. شركة ترميم وصيانة المحركات.

ج. شركة صيانة الطائرات: تم تسجيلها كشركتين مساهمتين مملوكتين بالكامل للحكومة وسيتم عرضهما للبيع.

د. شركة الطيران: يجري العمل على الانتهاء من إعادة هيكلة نشاط الطيران تمهيداً لطرحه للقطاع الخاص(شريك استراتيجي و/ أو مستثمر مالي).

٢. قطاع الكهرباء: تم بتاريخ ١/ ١/ ١٩٩٩ تجزئة أنشطة شركة الكهرباء الوطنية إلى ثلاث شركات للتوليد والتوزيع والنقل، وسيتم[٤] خصخصة نشاطي التوليد (٦٪) والتوزيع (١٠٠٪) مع إبقاء نشاط النقل والتحكم الكهربائي مملوكاً بالكامل للحكومة. كما تقرر بيع حصة الحكومة (٥٥, ٤٪) في شركة كهرباء محافظة إربد.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(٢) وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية، ص٢، وكذلك: مجلة التخاصية، العدد ١٠، ٢٠٠٢، ص ٢٣-٢٤.

(٣) المشاريع قيد الخصخصة، تجري الحكومة عمليات إعادة هيكلة لهذه الشركات والمؤسسات، تمهيداً لخصخصتها وحتى إعادة هذه الرسالة لم يتم بيعها أو اتخاذ أي أجراء بخصوصها سوى الدراسات المتخصصة.

(٤) لقد تم تعيين شركة فختنر الألمانية الاستشارية للمساعدة في استكمال فصل الشركات الثلاثة ومعالجة موضوع التعرفة وإعداد اتفاقيات شراء الطاقة حيث باشرت عملها في ١/ ٣/ ٢٠٠٠.

٣. قطاع البريد: وافق مجلس الوزراء على قانون ا لبريد الجديد الذي سيتم بموجبه فصل البريد عن وزارة البريد والاتصالات تمهيداً للتعاقد مع مشغل بريدي عالمي لمدة أربع سنوات بهدف رفع درجة كفاءة وأداء البريد الأردني.

٤. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية: بصدور قانون إلغاء قانون أكاديمية الطيران الملكية، تم تسجيل الأكاديمية في شهر فبراير / شباط ٢٠٠٢ كشركة مساهمة مملوكة بالكامل للحكومة تمهيداً لطرحها للقطاع الخاص.

٥. مشروعات وزارة التموين سابقاً[١] (الصوامع والمطحنة والمستودعات العادية والمبردة): تم تسجيل الشركة الأردنية العامة للصوامع والتموين كشركة مساهمة عامة محدودة مملوكة بالكامل للحكومة يجري العمل حالياً على تعيين مستشار مالي لتقييم المشروعات واختيار الأسلوب الأمثل لتخاصيتها.

٦. شركة مناجم الفوسفات الأردنية: وافقت الحكومة على إعادة هيكلة وتخاصية الشركة، إذ ستبقى الحكومة نسبة ٢٦٪ من أسهمهما في الشركة والبالغة ٦٦ , ٦٥٪ من كامل أسهم الشركة. ويجري العمل حالياً على التعاقد مع مستشار مالي لإعادة هيكلة الشركة وخصخصتها.

٧. شركة البوتاس العربية: وافقت الحكومة على إعادة الشركة وخصخصة ما نسبته ٢٦٪ من أسهم الحكومة البالغة ٥٢٪ في الشركة. ويجري العمل حالياً على التعاقد مع مستشار مالي لتقديم المساعدة للحكومة في إجراء إعادة هيكلة وتخاصية الشركة.

٨. سلطة الطيران المدني: صدر قانون معدل رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٠ يقرأ قانون سلطة الطيران المدني رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢، تمهيداً لإعادة هيكلة السلطة وخصخصة المطارات الأردنية الثلاثة. (مطار الملكة علياء الدولي، مطار ماركا، مطار العقبة).

٩. مستودعات جمارك عمان: سيتم العمل على خصخصة ستة مستودعات وساحات في مركز جمرك عمان، ووفقاً لتوصيات اللجنة التوجيهية سيتم طرح العطاء التنافسي محلياً ودولياً.

---

(١) إذا تم إلغاء وزارة التموين في عام ١٩٩٦، تمهيداً لخصخصة قطاعاتها.

المطلب الخامس: سياسات وإجراءات الخصخصة في الحالة الأردنية وانعكاساتها على السيادة الوطنية

إذا كانت الخصخصة قد بدأت في الغرب أولاً، إلا أن وتيرتها قد زادت في دول الجنوب، وأنها تختلف في تأثيرها بين الدول. فالدول تختلف في أوزانها، تكنولوجياً واقتصادياً، ويمكن القول أنه في حل تساوي القدرة والأوزان بين الدول بالنظر إلى خصخصة المؤسسات العامة، وبيعها للقطاع الخاص- للمستثمر المحلي، أو المستثمر الأجنبي- يعتبر نوعاً من التنافس بين طرفين ندين، متساوياً في القدرات والأوزان النسبية لكل منهما أي الحكومة والمستثمر الأجنبي والشركات دولية النشاط.

أما في حال وجود الخصخصة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي في دول الجنوب لشراء مؤسسات القطاع العام، وعادة ما تكون في البنى التحتية والتي تقدم أصلاً خدماتها للمواطنين، بشكل مدعوم، فإنها هنا تصبح استثماراً بين دولة ليست مساوياً في الندية التكنولوجية، والاقتصادية، فالأمر يصبح مختلف تماماً، فهنا يطرح السؤال: كيف تكون السيادة ؟ باختصار لمن السيادة؟

يرى الباحث ان موضوع السيادة الوطنية محل نقاش في هذا المجال من قبل عدة أمور تفضي أحياناً لمقاسمة بعض مظاهر السيادة مع المستثمر الأجنبي والشركات دولية النشاط وأحياناً المشاركة السيادية، وأحياناً أخرى انتهاك السيادة الوطنية. وهذه الحالات ماثلة إلى حد ما، في الأردن بنسب متفاوتة. ولكنها بنظري موجودة.

ويؤدي امتلاك شركات دولية النشاط للمؤسسات الوطنية عن طريق الخصخصة، أو الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى عدة أمور تمس ولا شك السيادة الوطنية، منها:

١. خصخصة الشركات والمؤسسات العامة المملوكة للدولة الأردنية لشركات دولية النشاط:

وهذا يؤثر سلبياً على السيادة الوطنية إلى حد ما، فهذه الشركات تعمل على أساس الربح التجاري، ولا تلتفت لمصلحة المواطنين، أو الدولة بشكل عام، كما أنها تعمل على وضع لوائح داخلية تخضع لمصلحتها وتوجيهات إدارتها في الوطن الأم، وهي بذلك لا تترك للسيادة الوطنية سلطان عليها، في هذا المجال، فهي تنظر للأمور من زاويته التجارية، فحجتها بذلك إدارة استثمارها كي يدر دخلاً ويزيد من أرباحها، ورفع القيمة المضافة للشركة.

٢. حرية انتقال رؤوس الأموال، انتهاك للسيادة الوطنية:

يرى الباحث أن قضية انتقال رؤوس الأموال وخصوصاً ليس عبر البنوك المركزية والتجارية، بل عبر وسائل الاتصال الإلكتروني يغيب دور رقابة الدولة ويجعلها عاجزة عن أن تمارس دورها التقليدي، وهذا أيضاً مقنن بقوانين حرية انتقال رؤوس الأموال التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية، والدولة تفقد ممارسة سلطاتها السيادية إلى حد ما في هذا المجال، مما قد يوقعها في أزمة مالية، كما حصل في المكسيك[١] والأرجنتين[٢] وإندونيسيا وتركيا[٣]. أليس كل ذلك له علاقة بسيادة الدولة واهتزاز بل وفقدان سلطانها على الأموال وانتقالها بسهولة وهذا ناتج بداية عن التزام هذه الدول بوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً الداعية لخصخصة القطاع العام.

٣. فقدان سيادة الدولة على عملتها الوطنية:

ينتهك النظام المالي الإلكتروني، سيادة الدولة في ظلال استخدام العملية الإليكترونية وتهدد سيادة الدولة وقدرتها على إدارة النشاط الاقتصادي. فالعملة الإلكترونية هي البديل لكروت الائتمان. ومن خلال عملة الانترنت الجديدة، يصعب على البنوك المركزية أن تتبع حجم ونوع العملات التي يتم تداولها، إذا تتسم بأعلى درجة

---

(١) أنظر: أحمد السيد النجار، المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصاديات العربية، في سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام العالي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠، ص ص ١٩-٥٣.

(٢) صندوق النقد الدولي يناقش خطة لإشهار إفلاس الدول، بخصوص الأرجنتين، فقد أعلنت الأرجنتين بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٠١، أنها ستتوقف عن تسديد ديونها البالغة (١٣٢) مليار دولار لصندوق النقد الدولي، وتعمل الخطة على إعطاء الدولة حق إشهار الإفلاس، إذا حصلت على هذا الحق فإنها تتفاوض على الحصول على تسوية ذاتيها، وسوف يسمح الصندوق أيضاً لدول يفرط ضوابط لسعر العملات المحلية بهدف منع هروب الأموال الخاصة. اعتماداً على موقع: http:/www.islamonline.net.

(٣) أما في حالة تركيا، فقد دفعتها ظروفها الاقتصادية الصعبة التي تشهدها منذ عام ١٩٩٩ على اقتراض من الصندوق مقابل إصلاحات مالية واقتصادية، منها تعويم العملة مما أدى إلى انخفاض قيمتها بنسبة الثلث تقريباً، المرجع السابق، اعتماداً على موقع: http:/www.islamonline.net.

من السرية[1]. ويسهل هذه العملية أن المتعاملين بالعملات ليسوا بحاجة إلى الالتقاء وجهاً لوجه، مما يسهل عمليات غسيل الأموال.

وبهذه الطريقة تفقد الدولة سيادتها في مراقبة استخدام العملات وانتقالها عبر الحدود مما يلغي السيادة الجغرافية، وهذا أمر واقع، وبهذا يعتبر هذا الأسلوب في الخصخصة الذي يفسح المجال أمام الشركات دولية النشاط لتشترك في السيادة أو تتقاسمها، شأت الدولة أم أبت.

٤. دخول الشركات دولية النشاط، شريكاً استراتيجياً:

كما هو الحال في شركة الاتصالات الأردنية، وشركة الإسمنت الأردنية، وغيرها من الشركات التي فتحت المجال للشركات الأجنبية دخولها شريكاً استراتيجياً مع الشركات الأردنية، يعني هذا ان تتواءم هذه الشركات حسب أنظمة الشريك الاستراتيجي، في أنظمتها وتوجيهاتها الاقتصادية، كرفع أسعار الخدمات المقدمة للمواطن، دون النظر إلى الأوضاع المعيشية ومستواه، أو قدرته على الإيفاء بهذه المتطلبات، وذلك دون أدنى قدرة من الدولة للتدخل، لوقف تخفيف هذا العبء الجديد على كاهل المواطن.

ويعتقد الباحث أنه رغم وجود ضوابط أردنية على آليات عمل هذه المؤسسات المخصخصة إلا أن ممارستها تبقى بعيدة عن التطبيق، فقد تتحالف هذه الشركات، عند التقاء مصالحها، لفرض أمر معين على الدولة المضيفة لها، أو قد تلجأ إلى دولها، لفرض أمر واقع، جديد مخالف لما اعتادته الدول أن تمارسه، وتحت ضغط الحاجة للخصخصة وعوائدها، بغض الطرف عن هذه التدخلات في الدول تحت وطأة مطالب المؤسسات المالية بسداد قروضها[2]. ومن هنا، فإن الخصخصة كإجراء للعولمة تعمل على أضعاف السيادة الوطنية للدولة من خلال فرض توجهاتها لخدمة مصالحها، التي لا تأبه بالمصلحة الوطنية للدولة.

---

(١) بيسوني إبراهيم حمادة، حرية الإعلام الإلكتروني الدولي وسيادة الدولة مع إشارة خاصة إلى الوضع في الدول النامية، كراسات التنمية، القاهرة مركز دراسات وبحوث الدولة النامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١، ص٣١.

(٢) انظر: صلاح سالم زرنوقة، الشركات الدولية والتنمية (الجوانب السياسية)، قضايا التنمية، العدد ٢١، ٢٠٠٢، القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥. تغيير دور الدولة كنتيجة لتطورات ظاهرة العولمة وأثره على السيادة الوطنية:

نتيجة لعمليات الخصخصة المستمرة، وتحرير الأسواق ورفع الحماية الوطنية، عن الصناعات والمنتجات الوطنية، ونتيجة لدخول الاستثمارات الأجنبية المجالات التي كانت تقوم الحكومة بتقديمها كخدمات للمواطنين، فقد أصبح على الحكومات التخلي عن سياساتها الداعمة لهذه القطاعات، وترك المجال أمام المستثمر الأجنبي لتقديم هذه الخدمات، على أسس تجارية، كما هو الحال الحاصل في إدارة مياه العاصمة من قبل شركة ليما، الائتلاف الفرنسي- الأردني، إذ زيدت أسعار المياه المترية، وتم مضاعفتها بأسلوب مضاعفة استخدام المياه ذاتها. فكلما ارتفع استخدام المياه المترية، ارتفعت أسعارها بعد حد معين من الأمتار المترية المكعبة.

وعند احتجاج المواطنين والكتاب في الصحف الأردنية، بادرت الحكومة الأردنية إلى الدفاع عن هذه السياسة، وفسرتها بأنها الحاجة رفع مستوى الخدمات يتطلب ذلك، ومن أجل إصلاح خطوط المياه التالفة والقديمة وكذلك لتوسيع الشبكة لتصل الخدمة إلى جميع المواطنين، وحصراً على هذا المجال البسيط، فإن دور الدولة قد تغير وتبدل فبدلاً من تقديم الخدمة بذاتها للمواطنين بسعر مدعوم، أصبحت تدافع عن رفع أسعار الخدمات المقدمة فأصبحت حارساً على الاستثمارات الأجنبية وحماية مصالحها داخل الدولة.

فإنه نتيجة للتطورات الحادثة في مجالات الخصخصة وأدواتها وأساليبها في الحالة الأردنية، وما تتركه من آثار سلبية؛ من خلال التأثير سلباً على سياسات وإجراءات الحكومة الأردنية تجاه الاقتصاد الوطني على المستويين الداخلي والخارجي، أجبرت الدولة المعاصرة على أن تعيد تعريف وظائفها وأسلوب إدارتها[١]، حيث انتقلت سلطة الدولة في التقنين والتنظيم إلى مستويات دولية، فضلاً عن آليات الإدارة الذاتية[٢] للشركات دولية النشاط.

٦. إحلال قيم ثقافية جديدة[٣] :

تقوم الشركات دولية النشاط، في مجال دخولها شريك أو مستثمر في القطاعات التي كانت مملوكة لدولة، في محاولة بناء مجتمع خاص بهذه الشركات على أساس من الثقافة

---

(1) See: Stephen D. Krasner, Soverignty, Ibid, P25.

(٢) انظر: أحمد ثابت، مستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، في سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٩١-١٢٢، وكذلك أنظر: بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧.

(3) See: Benjamin R. Barder, Democracy at Risk , American Culture in Global Culture, Ibid.

الغربية وكذلك لغة الاتصال اليومية للشركة، إذ لا يمكن أن يعقل أن تفرض الدولة على المستثمر الأجنبي التعامل باللغة العربية، ومن ثم فإن اللغة المتعامل بها داخل إدارات هذه الشركات، هي اللغة الأم للشركة في موطنها. من هنا، فهي تفرض واقع جديد على مجتمع الشركة المحلي، - من أبناء العاملين بها- ومن ثم تصبح اللغة ليست وسيلة اتصال فحسب، وإنما أداة للتفكير.

وهذا بدوره يدخل أنماط جديدة على مجمل التصرفات الفردية المعاشة، وكذلك السلوكيات التي قد تمتد إلى خارج حدود المؤسسة. وبهذا يصبح هناك تطور تدريجي في تغيير أنماط القيم المجتمعية للأفراد العاملين في هذه المؤسسات، وعلاوة عن ربط مواطني هذه الدول بدورات رفع كفاءة في الدولة الأم للشركة، مما يسهل انتقال الثقافة الغربية وتسربها إلى الثقافات العربية، وهذا أمر بالغ الأهمية. فهذه الأمور لا يمكن لدولة ما أن تعترض على سياسة هذه الشركات في التعامل مع موظفيها، وقد يثور السؤال التالي: فهل تستطيع الدولة منع أحد مواطنيها رفع دعوة قضائية ضد الشركة دولية النشاط؟ في حال فصلهم أو انتقاص من حقوقهم؟ فعندما يختار الموظف المحلي محاكم بلد الشركة الأصلي؟ فهل تستطيع دولته منعه؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال يكمن تهديد أو انتهاك السيادة الوطنية.

وبعد استعراض مكامن الضعف ومواطن الخلل في معالجة السيادة الوطنية، من منظور تطور قوة الشركات دولية النشاط، وفرصها في شراء المؤسسات العامة، التي تم خصخصتها من القطاع العام، نجد أن هذه الشركات في حالة الأردن لم تقم باستثمارات جديدة، أي إنشاء مصانع جديدة من حيث استقدام رأس المال، واستقدام معدات وأجهزت وآلات وتكنولوجيا حديثة وإنما قامت بشراء مؤسسات القطاع العام، وأدخلت شريك استراتيجي مع شريك أردني للشراء مؤسسات وشركات قائمة ومنتجة ورابحة في نفس الوقت[١].

فلقد توفرت لها فرص الشراء ما قامت الدولة على مدى سنين طويلة بتأسيسه، أي - منذ استقلالها وحتى الوقت الراهن- وما أن أصبحت منتجة، هذه الشركات والمؤسسات- حتى طالب البنك الدولي ومنظمة التجارة بخصخصتها. إذن، من المستفيد من هذه العملية كلها؟ وأين موضوع السيادة منها؟

من التحليل آنف الذكر لانعكاسات الخصخصة على سيادة الدولة الوطنية على

(١) انظر المؤسسات التي تم خصخصتها في هذا المبحث.

المستويين الداخلي والخارجي، تبدو أمور عدة محل نقاش، ومنها:

١ ـ هل الدولة التي تقوم بخصخصة قطاعاتها قوية تكنولوجياً واقتصادياً وتستطيع موازنة الأمور السيادية داخلياً وخارجياً؟ فالدولة التي تساوي الشركات دولية النشاط في الندية، تستطيع أن توازن سيادتها وتسخرها لمصلحتها. أما الدول النامية، ومنها الأردن، فيعتقد الباحث أن موضع توازن وأعمال السيادة في هذه الحالة يكون غير مساواً أو متوازن.

٢. الأمر الثاني أن دول الجنوب لم تصل أصلاً لدولة كاملة السيادة نسبياً كما وصلت إليها بعض الدول في الغرب، كالدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مقارنة بدول الجنوب وهي بالتالي لم تستطع الوصول إلى هذه الحالة من السيادة. فمن الجدير ذكره، وفي ظل الظروف الدولية الراهنة ومع انتشار أدوات العولمة الاقتصادية وتدخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية في الشئون الدولية المالية والاقتصادية لدول الجنوب، ومنها الأردن. كما تقدم أن ثمة نوعاً من تآكل السيادة الوطنية وإتساع الفجوة التكنولوجية والمعرفية، بين دول الشمال ودول الجنوب. وهذه الشركات ودول الشمال تحافظ على المسافة والفجوة التكنولوجية بينها وبين دول الجنوب، مما يطرح موضوع السيادة للنقاش؟ وأن الدول بغض النظر عن سيادتها واستقلاها الداخلي والخارجي ستبقى هي الفاعل في العلاقات الدولية وأن تناقصت وتآكلت سيادتها ستبقى فاعل في العلاقات الدولية.

وسيتحول الأمر السيادي إلى موضوع نسبي تقارن به الدول مع أشخاص القانون الدولي والعلاقات الدولية من مؤسسات تمويل مالية دولية واقتصادية؛ أي أن موضوع السيادة بالنسبة للدول يعاد ترتيبه الآن حسب الوزن المالي والاقتصادي والسياسي للمؤسسات الدولية مع بقاء الدولة كأحد الفاعلين الدوليين، إذ تكمن ضرورة بقائها في تنفيذ متطلبات المؤسسات المالية الدولية والاقتصادية والدول الكبرى على السواء.

المبحث الثاني

المظاهر والانعكاسات السياسية

يتناول هذا المبحث بالوصف والتحليل أبرز المظاهر السياسية للنظام العالمي الجديد العولمة، ومتابعة أثرها وانعكاسها على واقع الحالة السياسية في الأردن، وذلك من خلال أربعة موضوعات أو مفردات تشكل مفاتيح للعولمة ومؤشرات دلت عليها في أي مجتمع سياسي داخل إطار الدولة، وهي: التطور الديمقراطي والتعددية السياسية الحياة البرلمانية وقضايا حقوق الإنسان.

ويعمد هذا البحث إلى بيان أهم المفردات الدالة على مظاهر العولمة والتي تعتبر مؤشرات واضحة على وجودها سياسياً داخل إطار الدولة. والعمل على تنميط نماذج الأنظمة السياسية والحكم، بحيث تتشابه مضامين الأنظمة السياسية في شتى بقاع الأرض التي تأخذ بهذه المفردات والمصطلحات، ولكنها تتوحد في المضامين توحداً يكاد يكون متوافقاً في أدوات المشاركة السياسية مع اختلاف بسيط في أشكال الحكم، وهي في الوقت ذاته تعتبر أدوات تدخل في شؤون الدول.

ولقد تم تناول هذه الموضوعات بشكل منفرد، أي خصصت لها مطالب بذاتها، ولكنها متصلة متشابكة يكمل الواحد منها الآخر.

ويهتم هذا المبحث بدراسة مظاهر وانعكاسات العولمة السياسية على السيادة الوطنية في الأردن من خلال مصطلحاتها ومفرداتها، سالفة الذكر، وذلك على النحو التالي: المطلب الأول: التطور الديمقراطية والتعددية السياسية، المطلب الثاني: الحياة البرلمانية، المطلب الثالث: قضايا حقوق الإنسان، المطلب الرابع: الآثار السياسية للعولمة في الحالة الأردنية وانعكاساتها على السيادة الوطنية.

المطلب الأول: التطور الديمقراطي والتعددية السياسية

لا شك أن المتغيرات الدولية، تؤثر بجميع أحوالها في السياسات الداخلية لدول

الجنوب، إلا أنها في ظل تزايد وتسارع وانتشار العولمة السياسية في العالم أجمع، فإن الأردن ليس بعيداً عن ذلك التأثير، فمن الناحية السياسية تأثر الأردن بالشكل الديمقراطي الغربي وأسلوب الحياة السياسية العامة؛ وسوف يتم تناول هذه المطلب من خلا مستويين، هما : المستوى الأول: التطور الديمقراطي، المستوى الآخر: التعددية السياسية.

ونعرض فيما يلي، لكل واحد من هذين المستويين على حده:

المستوى الأول : التطور الديمقراطي:

غالباً ما تستخدم كلمتا الديمقراطية والحرية ومفرداتهما وكأنهما تعنيان الشيء ذاته، لكنهما في الواقع ليستا كذلك فالديمقراطية هي مجموعة أفكار ومبادئ عن الحرية، غير أنها تتكون كذلك من مجموعة ممارسات وإجراءات تمت صياغتها خلال تاريخ طويل حافل بالمعاناة[1] . والديمقراطية هي القالب المؤسسي للحرية، ولهذا السبب يمكن القول إن العناصر الأساسية للحكم الدستوري وحقوق الإنسان والمساواة أمام القانون، هي الأمور التي ينبغي على أي مجتمع أن يتمتع بها، كي يوصف بأنه مجتمع ديمقراطي[2] .

وإذ يقوم التحليل على مناقشة مؤشرات الديمقراطية في هذا المطلب، الدالة على مظاهر أثر المتغيرات الدولية في الحياة السياسية في الأردن، فإنه سيقتصر الكلام على الديمقراطية بما هو واقع فعلاً في الأردن من ممارسة ديمقراطية عبر الأسلوب الديمقراطية التمثيلية، الذي يقوم من خلاله الأفراد بالاختيار والمفاضلة بين المرشحين عن طريق الانتخاب الحر لممثلي عنهم من أجل سن القوانين وإقرار السياسات التي تتخذها الدولة إضافة إلى أعمال الرقابة على السلطة التنفيذية ومراعاة مبدأ الفصل بين السلطات.

ويجد الباحث أن خير وسيلة لمعرفة مدى التزام القيادة السياسية العليا في الأردن بالمنهج الديمقراطي هي رصد ما عبرت عنها في الخطابات الملكية السياسية في افتتاح

---

(١) وحسب تعريف هوارد سينكوتا، فإن الديمقراطية معروفة لدى معظم الناس غير أنها مفهوم لا يزال يساء استعماله، وفهمه فالديمقراطية حسب تعريف القاموس السياسي هي حكم الشعب للشعب وتكون فيه السلطة العليا منوطة بالشعب يمارسها مباشرة أو بواسطة وكلاء عنه ينتخبهم في نظام انتخابي حر حسب هورد سينكوتا، ما هي الديمقراطية، نيويورك: وكالة الإعلام الأمريكية، ١٩٩٢، ص٤.

(٢) مجلس الأمة الأردني، مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية وانعكاسها السياسي في الخطاب السياسي الأردني. ١٩٨٩-١٩٩٣، عمان: مديرية الأبحاث والدراسات، ١٩٩٣، ص٣.

الدورات العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر التي بدأت بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٩؛ إذ أكد الملك الراحل الحسين بن طلال في خطابه المشار إليه: على ضرورة توجيه أقصى العناية والرعاية للحريات العامة، وإيجاد العوامل الدافعة نحو المزج الموضوعي والواقعي في مجال حماية الأمن الوطني وحقوق الإنسان والحريات العامة. وقد أكد الحسين على المشاركة العامة بوصفها ركيزة الديمقراطية، وبأنها ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن[١].

وسيتم التركيز على هذه الفترة التي شهدت التحولات الديمقراطية الحديثة في التسعينيات؛ لبيان مدى استقراء القيادة السياسية للرؤى العالمية الواقعة في مجتمع السياسة الدولية وانعكاساتها على الدول. وقد جاء استئناف المسيرة الديمقراطية سابقاً على انهيار الاتحاد السوفيتي وتحطيم جدار برلين.

وقد طالب الملك الراحل الحسين في خطابه في افتتاح الدورة العادية الثانية، لمجلس الأمة الحادية عشر، بالعمل على تجميد الأحكام العرفية، وتقديم مشروع جديد لقانون الدفاع والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة المفصولين منهم لأسباب سياسية إلى وظائفهم السابقة، مع التأكيد على صيانة الحريات العامة في العمل والتنقل والسفر، وتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني (المصالحة الوطنية بين القوى السياسية والنظام)، حتى يتبين في ضوئه إقرار ووضع تشريعات العمل الحزبي المطبوعات والنشر والتنظيمات المهنية[٢].

وقد توالت التأكيدات الملكية لمجلس النواب والشعب من خلال خطب العرش في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة[٣] الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر. ولعل ذلك جاء منسجماً مع التدرج في الانتقال المؤسسي نحو بناء دولة المؤسسات وفق أسس المنهج الديمقراطي، وهو ما عبرت عنه القيادة السياسة العليا في تكرار ذكر المفاهيم

---

(١) خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر، عمان ٢٧/١١/١٩٨٩.

(٢) خطاب العرش في أفتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني، الحادي عشر، عمان ٧/١١/١٩٩١.

(٣) تقليد ملكي نص عليه الدستور ويجوز للملك أن ينيب عنه رئيس الوزراء، (المادة ٧٩ من الدستور الأردني).

الديمقراطية وأدواتها والتأكيد على إصدار قوانين المرحلة الجديدة من قوانين الأحزاب، والتعددية السياسية، وقانون المطبوعات والنشر، مما شكل اتجاهاً نحو مأسسة الحياة الديمقراطية، وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية. فقد جاء خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأكثر تنوعاً وتعدداً وشمولية للمجالات الديمقراطية[١].

وأكدت كتب التكليف الموجهة للحكومات -خلال التوجيهات الملكية للحكومات الثلاث، إذ أكد كتاب التكليف الملكي لمضر بدران على: أهمية تعميق الديمقراطية وانتشارها وإيلاء الحريات العامة الاحترام والاهتمام والحماية، والتأكيد على سيادة القانون واحترام الرأي والرأي الآخر وتساوي المواطنين أمام القانون وصيانة هذا المبدأ[٢].

أما الحكومة الثانية، في عهد المجلس الحادي عشر، فقد جاءت التوجيهات العليا لها في كتاب التكليف الملكي لحكومة طاهر المصري، وركزت على ضرورة العمل على استصدار وتعديل القوانين ذات الصلة باستكمال بناء الديمقراطية والشروع في تطبيق التعددية السياسية وقانون الأحزاب السياسية وقانون الصحافة والمطبوعات، وكذلك التشديد على أن الديمقراطية هي من أسس قواعد الأمن الوطني، وأنها تمثل نهجاً عاماً وطريقة حياة ينبغي معها تكييف سائر مؤسسات الدولة فكراً وسلوكاً[٣].

وقد تجاوبت الحكومات المتعاقبة مع خطب العرش في ترسيخ النهج الديمقراطي من خلال: إعلان الحكومة عن نيتها الجادة إلغاء الأحكام العرفية، والعمل على إعادة جوازات السفر المحجوزة لأصحابها، والالتزام بضمان حرية العمل والسفر والتنقل، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإعادة المجالس المنتخبة للصحف الأردنية: الرأي والدستور والشعب -آنذاك-، وإلغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين، وتجميد العمل بالأحكام العرفية، والالتزام باحترام الدستور وتطبيقه نصاً وروحاً، والتأكيد على مبدأ المشاركة السياسية وأن الحرية والسلطة ليستا متناقضتين وإنما متكاملتان[٤]. ومعظم هذه الإنجازات تمت في عهد حكومة طاهر المصري.

---

(١) مجلس الأمة، مفهوم الديمقراطية.. مرجع سابق، ص١٦.

(٢) كتاب التكليف الملكي لمضر بدران لتشكيل الحكومة الأردنية، عمان ٢/ ١٢/ ١٩٨٩.

(٣) كتاب التكليف الملكي لطاهر المصري لتشكيل الحكومة الأردنية، عمان ١٩/ ٦/ ١٩٩١.

(٤) البيان الحكومي الوزاري لمضر بدران عمان ١٩/ ١٢/ ١٩٨٩. وهو الذي تقدمه الحكومة بين يدي مجلس النواب لتنال الثقة على أساسه كبرنامج عمل للحكومة، ويعتبر برنامجاً سياسياً يكمله خطاب الموازنة في الجوانب المالية والاقتصادية السنوي.

ويتضح مما سبق، أن التوجهات المذكورة آنفاً، جاءت لتلبي وتتواءم مع متطلبات خطاب العولمة السياسية وتركيزه الدعوة لتبني الأنظمة الديمقراطية، كنموذج للحكم. ولقد أحسن صانع القرار بالأردن بهذا التوجه، وقبل إعلان النظام العالمي الجديد، فإنه – أي النظام الأردني – بدء خطواته في هذا الاتجاه، فكان أن أعاد للمواطنين حقوقهم الدستورية بالإعلان عن الانتخابات النيابية العامة لعام ١٩٨٩.

أما فيما يتعلق بالقوى التي تتزعم الدعوة إلى العولمة السياسية، فقد كانت دعوتها للديمقراطية نشطة في إستراتيجيتها الدولية سواء بوصفها جزء من عملية الترويج لمنظومة المفاهيم الغربية [(١)] وفرضها حسب مصالحها وقد تتفاوت من دولة إلى أخرى حسب طبيعة المصلحة.

ومن الجدير بالذكر، أنه برغم مساس العولمة بسيادة الدول عموماً إلا أن تأثيرها على الدول الضعيفة تكون أكثر من غيرها تعرضاً لفرض نماذج العولمة السياسية في الأنظمة الانتخابية والحزبية والنهج الديمقراطي [(٢)] لأشكال الحكم والأنظمة السياسية في دول الجنوب.

وعلى الرغم من أن الدولة الأردنية اتخذت المنهج الديمقراطي كأسلوب للحكم وتفعيله بعد أن هبت رياح العولمة وتغيراتها على الدول، مما أضطر صانع القرار الأردني لاتخاذ الديمقراطية قراراً استراتيجياً لا رجعة عنه، وذلك كإحدى انعكاسات العولمة على سيادة الدولة الأردنية، إلا أن هذا النهج الديمقراطي، قد خفت وتيرته وتقدمه بسبب ما قد تفضي إليه من وصول تيارات حزبية معارضة لتوجهات العولمة.

المستوى الآخر – التعددية السياسية:

حسب ما ذكرنا سالفاً، فإن ا لديمقراطية الأردنية جاءت نتيجة عوامل داخلية وخارجية، ولكن للعوامل الخارجية أهمية متزايدة؛ إذ أن العوامل الداخلية كان من الممكن للدولة الأردنية أن تتجاوزها دون استئناف الحياة البرلمانية- أي المشاركة الشعبية السياسية- إلا أن تزايد الضغوط الخارجية المتمثلة بأدوات إصلاح الاقتصاد

---

(١) أنظر: محسن عوض، العولمة ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، في: سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٣٧٧-٤٠٦.

(٢) انظر: هدى متكيس، الآثار السياسية الداخلية للعولمة، في: صلاح سالم زرنوقة (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٥٣-١٠٧.

وما رافقها من إدخال مفاهيم سياسة يجب الأخذ بها؛ ولهذا فإن للعوامل الخارجية دوراً رئيساً في إدخال هذه التوجيهات. وقد ماثل هذه الضغوط انفتاح كثير من الدول على الديمقراطية والأخذ بالأنظمة البرلمانية في العالم وفي دول الجوار(١).

ولعل من المفيد الرجوع إلى خطاب الملك الحسين للجنة الملكية للميثاق الوطني؛ إذ أكد أن التعددية السياسية والأحزاب السياسية هي جوهر استكمال بناء المؤسسات الديمقراطية في البلاد(٢).

ولسنا معنيين في دراستنا هذه بالتطرق للحياة الحزبية الأردنية في الخمسينيات من القرن العشرين إلا أننا معنيون بدراسة تطور الحياة الحزبية ما بعد عام ١٩٩٠. وتأسيساً على هذا، يمكن القول أن عودة الحياة النيابية أدت إلى عودة الحياة الحزبية من خلال انتخابات عام ١٩٨٩ أولاً وإصدار قانون الأحزاب ثانياً.

لقد رسمت عودة الحياة النيابية مع نهايات العام ١٩٨٩، وما صاحبها من انفراج سياسي علني للنشاط الحزبي شكل لوحة سياسية جديدة وتحركاً جديداً أعاد رسم ملامح الحياة السياسية الأردنية.

لقد انطلقت الحياة الحزبية من جديد بعد عودة الانتخابات البرلمانية. وخرجت تلك الأحزاب غير المعلنة (السرية) لتمارس نشاطها العلني حتى قبل إشهارها رسمياً بعد إقرار مبدأ التعددية السياسية، إذا أعطت الانتخابات البرلمانية أول فرصة ديمقراطية تعمل من خلالها الأحزاب السياسية في العلن؛ لذا جاء عملها لأول مرة تحت الشمس مزعجاً لها ولم تتكيف معه بالسرعة المطلوبة، كما ظهر ذلك جلياً بالنسبة للحركة

---

(١) أعادت مصر العمل بالتعددية السياسية في انتخابات عام ١٩٨٤، وانتخابات عام ١٩٨٧، وبعدها أخذت تونس بالعمل على أسس حزبي وكذلك الجزائر في تجربتها الأولى عام ١٩٨٩، وعلى الصعيد العالمي نشأت حركات التحرر السياسي في رومانيا ويوغسلافيا وتشكوسلوفاكيا، وانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهت الحرب الباردة، وانكشف النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج وعمم النمط الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي.

(٢) الميثاق الوطني الأردني، مرجع سابق، ص١١.

الدينية- الإخوان المسلمين[1] إذا لم يتغير عليهم شيء، فلم تجمد مؤسستهم السياسية كما حدث مع الأحزاب السياسية في عام ١٩٥٧ ولم ينطبق عليهم قرار حظر الأحزاب.

وهذه الأحزاب والتنظيمات، وإن كانت تعمل بطريقة علنية، إلا أنها لم ترخص من قبل الحكومة فوسعت نشاطاتها في دفع مجلس الأمة لإصدار قانون الأحزاب لتعمل بموجبه ضمن أطر رسمية وعلنية.

علماً بأن الدستور الأردني كفل حرية العمل الحزبي والتنظيم السياسي؛ فقد نصت المادة (١٦/ ٢) على الآتي: للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام

---

(١) تعد جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، امتداداً للجماعة الأم التي أعلنت في مصر منذ عام ١٩٢٨، على يد مؤسسها ومرشدها العام حسن البنا. فقد باشر الشيخ عبد اللطيف ابو قورة الاتصال بالشيخ حسن البنا ليبايعه ويعاهده على السير معاً في طريق نشر الدعوة وتوسيع امتدادها عربياً وإسلامياً، وذلك بعد أن قرأ النشرات والمجلات الناطقة باسم الجماعة في مصر. وتعود العلاقة تحديداً إلى عام ١٩٤٣، حيث أعجب بها الشيخ أبو قورة لدعوتها إلى الجهاد ورفضها للوجود اليهودي في فلسطين. وبعد الاتصال بالبنا، تم اختيار أبو قورة عضواً في الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين في مصر، وعضواً في مكتب الإرشاد للجماعة، مما دفعه إلى لعودة إلى الأردن واتخاذ الإجراءات الرسمية لتأسيس الجماعة. وقد رافقه في ذلك سعيد رمضان وعبد الحكيم عابدين، وهما من نشطاء جماعة الإخوان في مصر. وقد وافقت الحكومة على تأسيس الجماعة وفقاً لقانون الجمعيات وقدر رأسها واستمر في إدارتها أبو قورة.

وتظهر الأدبيات المختلفة أنه تم افتتاح المركز العام للجماعة في الأردن تعود إلى العام ١٩٣٤، أي بعد ست سنوات على قيامه في مصر والتاريخ ذاته تثبته نيفين عبد المنعم مسعد جدلية الابتعاد والمشاركة (مقارنة بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن)، المستقبل العربي، العدد ١٤٥، ١٩٩١، ص ص ٥٤-٧٤. أما عوني جدوع العبيدي، في (جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين ١٩٤٥-١٩٧٠)، عمان ١٩٩١، ص ٣٤-٣٧، فيقول إلا أن الكثير من الإخوان المسلمين ممن عايشوا مرحلة التأسيس يؤكدون على أنه تم في عام ١٩٤٦، ونشر في : صفحات لا تنسى من تاريخ الحركة الإسلامية في الأردن، جريدة الرأي، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٦. وكذلك: هاني الحوراني وآخرون، الحركات الإسلامية في الأردن، عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٧، ص ١٦.

الدستور. وبينت الفقرة (٣) من ذات المادة طريقة تأليف الأحزاب السياسية ومراقبة مواردها من خلال القانون[1].

وجاء الميثاق الوطني ليؤكد أن التعددية السياسية ركن أساسي في عملية التحول والمسيرة الديمقراطية؛ إذ نص البند التاسع على ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة.

أما البند العاشر، فنص على أن: التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأهيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في شؤون الدولة، وهي ضمان للوحدة الوطنية، وبناء المجتمع المدني المتوازن[2].

أما على صعيد التشريع الذي ينظم العملية الحزبية والتعددية السياسية، فقد جاء بإقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢، إذ تضمن ثماني وعشرين مادة مفصلة لعملية تعدد الأحزاب ومبادئ وشروط تسجيلها وإشهارها ومسيرة نشاطاتها وطرق مواردها، وكذلك كيفية تعاملها مع القضايا الوطنية واحترام التعددية والمحافظة على الهوية الوطنية ...الخ[3].

وبعد صدور قانون الأحزاب، بادرت التنظيمات السياسية إلى تأطير نفسها ضمن مؤسسات حزبية مرخصة، تزاول أعمالها العلنية من خلال امتلاكها للمقار الرئيسية والفرعية التي انتشرت في محافظات المملكة، فشكلت سمة ومظهراً من مظاهر الديمقراطية الحية آنذاك، وسوف ندرس حالة الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في الانتخابات النيابية العامة.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال ثلاث نقاط على النحو التالي:

الأولى: الأحزاب السياسة والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣.

---

(١) الدستور الأردني، مرجع سابق.

(٢) الميثاق الوطني الأردني، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧.

(٣) قانون الأحزاب السياسية، رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.

الثانية: الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧.

الثالثة: انعكاسات العولمة السياسية على السيادة الوطنية.

وسيتم تناول دور الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية على النحو الآتي:

أولاً: الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣.

مع إطلاق العنان للأحزاب للتسجيل والإشهار عن وجودها، تزاحمت الأحزاب السياسية في المبادئ والأفكار، إذ بلغ الحماس أوجه وتشكل عشرون حزباً فكان أن طرحت التساؤلات حول مدى تناسبها مع حجم الساحة السياسية الأردنية. إن عشرين حزباً سياسياً، رقم كبير قياساً إلى بلد صغير المساحة[(١)]، وقليل في عدد السكان[(٢)].

وليس في ذلك تقليل من شأن الأحزاب؛ إذ لكل منها أيديولوجيات أو برامج دعت إلى قيامها. إن التيارات السياسية على الساحة الأردنية تعمل ضمن ثلاثة مسارات هي: الأول: ديني، والثاني براجمي (وسط)، والثالث قومي يساري. إلا أنها آثرت البقاء كما هي عليه حتى واجهت مشاكل التمويل وأسلوب وطرق إدامتها واستمرارها انظر الجدول رقم (٨).

وقد عملت الأحزاب الوسطية (البراجمية) على التفاوض على دمج هذه الأحزاب فاندمجت(٩) أحزاب شكلت فيما بعد الحزب الوطني الدستوري . وقد خاضت الأحزاب السياسية العملية الانتخابية النيابية لعام ١٩٩٣ لأول مرة من إدخالها في امتحان حقيقي لبيان وزنها السياسي وقوتها وتغلغلها في المجتمع ومدى تعاونها مع قضاياه وتطلعاته .

ومن المفيد إبراز جدول الأحزاب السياسية التي أعلنت أنها تخوض الانتخابات بقائمة حزبية، وكذلك الأحزاب التي خاضت الانتخابات وأعلنت عن مرشحيها أو أمنائها العامين حسب ما يبين الجدول الآتي:

---

(١) مجلس الأمة الأردني، واقع الأحزاب السياسية في الأردن، عمان: مديرية الدراسات والأبحاث، ١٩٩٣.

(٢) المساحة (٩٧ ألف كم^{2}) وعدد السكان العام ٢٠٠٠ (٥ مليون نسمة تقريباً).

جدول رقم (٨)

الأحزاب التي خاضت الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣.

الرقم	اسم الحزب المعلن عن ترشيحه	عدد المرشحين	عدد الفائزين
	الأحزاب التي أعلنت عن ترشيح أعضائها		
١	جبهة العمل الإسلامي	٢٦ مرشحاً	١٦
٢	البعث العربي الاشتراكي	٣ مرشحين	لم يفز أحد
٣	الشيوعي الأردني	٤ مرشحين	لم يفز أحد
٤	الوحدة الشعبية وحزب الشعب الديمقراطي	٣ مرشحين	لم يفز أحد
٥	التقدمي الديمقراطي الأردن	٤ مرشحين	لم يفز أحد
٦	الاشتراكي الديمقراطي	٧ مرشحين	لم يفز أحد
٧	التقدم والعدالة	٤ مرشحين	لم يفز أحد
٨	حركة دعاء	٦ مرشحين	لم يفز أحد
	الأحزاب التي لم تعلن عن ترشيح أعضائها		
١	حزب التجمع الوطني		٤
٢	حزب العهد		٣
٣	حزب اليقظة		٢
٤	حزب المستقبل		١
٥	حزب البعث العربي ا لأردني		١
٦	الحزب الوطني الديمقراطي		١
٧	الحزب التعليمي الديمقراطية		١
٨	حزب الشعب الديمقراطي حشد		١
	الأطياف السياسية غير المؤطرة حزبياً		
١	الأخوان المسلمين		٢
٢	الاتجاه الإسلامي المستقل		٣
٣	الاتجاه القومي غير الحزبي		٢
٤	الاتجاه اليساري غير الحزبي		٢

المصدر: ١- وثائق مجلس الأمة، مديرية الدراسات والأبحاث. ٢- وكذلك : مجلس الأمة الأردني واقع الأحزاب السياسية في الأردن، مرجع سابق، ص ٢٢، ٢٣، وكذلك : إيهاب الشلبي (محرر) الانتخابات النيابية العامة في الأردن-١٩٩٣، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٤.

ويلاحظ من الجدول أن الأحزاب الأردنية، ما عدا حزب جبهة العمل الإسلامي، لم تعبر عن وجودها السياسي رغم أنها عملت خلال الفترة التي سبقت الانتخابات. ورغم أن انتخابات عام ١٩٩٣ جرت على أساس التعددية الحزبية، إلا أن هناك عدة ظواهر تستدعي الملاحظة، لعل من أبرزها: أن الأحزاب التي أعلنت ترشيحها لحزبيين هي الأحزاب اليسارية والبعث والاشتراكي والحركة الإسلامية فقط، فيما أحجمت أحزاب الوسط عن الإعلان عن أسماء مرشحيها، حتى أن أمين عام حزب العهد وهو يعد من أكبر الأحزاب الوسطية ترشح على أسس عشائرية ولم يطرح نفسه كمرشح لحزب العهد الذي بلغ عدد مرشحيه ١٨ مرشحاً تقدموا بأسمائهم الشخصية اعتماداً على الدعم العشائري، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب المستقبل واليقظة[(١)].

أما حزب جبهة العمل الإسلامي الذي فاز بـ ١٦ مقعداً، فيعود ذلك لقدرته التنظيمية والمادية وانتشاره جماهيرياً، وكذلك درايته بالتعامل مع الانتماءات العشائرية ومسائل الخدمات في الوقت نفسه علاوة على التأييد الفطري للناس الذين التفوا حول شعار الإسلام هو الحل.

أما الأحزاب اليسارية، فإنها تعودت العمل في السر ولم تستطع أن تتعامل بأسلوب يضمن لها الفوز بمقاعد نيابية بل هي لديها إشكالية تنظيمية واضحة وتمزقات داخلية حولت الحزب الواحد إلى ثلاثة أو أربعة أحزاب ولديها أزمة برامج"[(٢)]. وهذه هي المرة الأولى التي تواجه بها هذه الأحزاب جماهيرياً بشكل علني، وبعض هذه الأحزاب تردد في طرح قوائم خوفاً من الخسارة، وبعضها الآخر أراد تأكيد وجوده الحزبي بغض النظر عن النتائج، علاوة على أن برامج هذه الأحزاب التي طرحتها أقرب إلى الوضع القديم، ولم تتطور لتتناسب مع توجهات الساحة السياسة آنذاك.

ثانياً: الأحزاب السياسية الأردنية والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧:

مع إعلان حزب جبهة العمل الإسلامي مقاطعة الانتخابات إثر إصدار مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين بياناً أعلنت فيه قرار مقاطعة الانتخابات النيابية في تموز/ أغسطس ١٩٩٧. وقد علل قرار المقاطعة باستمرار العمل بقانون الصوت

---

(١) إيهاب الشلبي (محرر)، الانتخابات النيابية العامة في الأردن- ١٩٩٣، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٤، ص ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧.

الواحد وإصدار الحكومة قانوناً مؤقتاً للمطبوعات والنشر (رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧) بدون العودة إلى البرلمان، مما أعطاها صلاحيات واسعة في فرض عقوبات قاسية على الصحف كما ربطت جماعة الأخوان المسلمين مشاركتها في الانتخابات بإقرار تعديلات على الدستور، وإقرار قانون انتخاب جديد، وإلغاء التعديلات الجديدة على قانون المطبوعات والنشر ووقف التطبيع مع إسرائيل[1].

ويبدو أن قرار المقاطعة من جانب جماعة الأخوان المسلمين وحزبه جبهة العمل الإسلامي، جاء كنتيجة لمحاولة رد اعتبار الحزب بعد أن فقد الكثير من شعبيته في أوساط الشرائح الاجتماعية غير المنتمية له، وتدعمه في الانتخابات، وذلك بسبب عدم استطاعته القيام بعمل سياسي من شأنه محاولة منع إقرار معاهدة السلامة الأردنية الإسرائيلية في المجلس السابق، إذ رغم وجوده كحزب معارضة في البرلمان إلا أنه عجز عن تعبئة الرأي العام وكذلك الشارع الأردني للوقوف في ثني البرلمان عن مصادقته على المعاهدة.

هذا، وقد انضمت أحزاب وطنية أخرى للمقاطعة (انظر الجدول رقم ٩). وقد حدا بهذه الأحزاب وكذلك مجموعة من القوى الوطنية كالنقابات المهنية والشخصيات الوطنية المستقلة والوزراء السابقين، انضموا إلى مقاطعة الانتخابات، وذلك لعدة أسباب تتمحور حول:

١. تغول السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وتهميش دور البرلمان في بعض القضايا المهمة، كما حصل في قضية رفع أسعار الخبز، حيث انطلقت أحداث في المدن الجنوبية، الكرك ومعان والطفيلة، إذ لم يستطيع البرلمان ممثلاً بمجلس النواب أن يثني الحكومة عن توجهاتها هذا رغم انعقاده، وهذه له دلالات عديدة منها:

أ. أن الحكومة تستطيع أن تقرر أي سياسة سواء كان مجلس النواب منعقداً أو غير منعقد.

ب. تشارك الحكومة مجلس النواب في صلاحيات سواء خلال عدم الفصل بين النيابة والوزراء حيث لم ينص الدستور الأردني على عدم مشاركة النواب في الحكومة.

ج. يخول الدستور الأردني السلطة التنفيذية، في المادة (٩٤) حق تشريع وسن القوانين المؤقتة، وهذا ما فعلته الحكومة في معظم التعديلات المطلوبة في قانون الانتخاب .

---

(١) فتحية أحمد الزعبي، مجلس النواب الأردني الثالث عشر، ١٩٩٧-٢٠٠١، عمان، الأمانة العامة لمجلس النواب، ص١٦-١٧، وكذلك : مركز الأردن الجديد، الأحزاب السياسية الأردنية، عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧، ص ٣٤.

د. إضعاف صورة وهيبة البرلمان أمام المجتمع وتهميشه.

٢. قيام الحكومة بتضييق هامش التعددية السياسية، والحد من الحريات العامة وتحديداً في مجال الحريات الصحفية.

جدول رقم (٩)

موقف الأحزاب الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧.

وتقسم إلى ثلاثة اتجاهات، هي:

رقم	الاتجاه الأول: الأحزاب المقاطعة		
١	جبهة العمل الإسلامي		
٢	حزب المستقبل		
٣	حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)		
٤	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي		
٥	حزب العمل القومي (حق)		
٦	حزب الجبهة العربية الدستورية		
٧	حزب الأنصار العربي		
٨	الحركة القومية الديمقراطية		
	الاتجاه الثاني: الأحزاب المشاركة المشروطه		
		عدد المرشحين	عدد الفائزين
١	الحزب الشيوعي الأردني	٢	لم يفز أحد
	الاتجاه الثالث: الأحزاب المشاركة		
١	الحزب الوطني الدستوري (١١ على قائمة الحزب و٢٣ مرشح فردي)	١١	مقعدان
٢	حزب البعث العربي الاشتراكي (٢ على قائمة الحزب و٣ مدعومين من الحزب)	٥	مقعد
٣	حزب الأرض العربية	١	مقعد
٤	الحزب الديمقراطي الوحدوي	٤	مقعد
٥	حركة دعاة	-	
٦	حزب الأمة	-	
٧	حزب السلام	-	
٨	حزب الأحرار	-	
٩	الحزب التقدمي	-	

المصدر: قام الباحث بإعداد هذا الجدول اعتماداً على المصادر التالية:

١. فتحية الزعبي، مرجع سابق، ص١٦-٣٥. ٢. مركز الأردن الجديد، مرجع السابع، ص١٦-٣٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن الحضور الحزبي في مجلس النواب الثالث عشر ١٩٩٧ لا يزيد عن ٢٥٪ من مقاعد المجلس الـ ٨٠ مقعداً. وهذا يعتبر خطوة كبيرة إلى الوراء، ومقارنة بالحضور الحزبي، في مجلس النواب الحادي عشر ١٩٨٩ كانت ٤٢,٢٪ في المقاعد ذاتها وكذلك ٤٦,٢٪ في مقاعد مجلس النواب الثالث عشر ١٩٩٣[1]. وهذا التراجع، ليس راجعاً إلى مقاطعة الأحزاب السياسية الأخرى للانتخابات، وإنما مرده تراجع دور الأحزاب في الحياة العامة الأردنية، ويدل على تضاؤل دور الأحزاب وهذا يعد مؤشراً لتراجع الأحزاب السياسية الأردنية، وهذا عائد إلى عدة أسباب منها:

١. تزاحم الأحزاب السياسية، فعددها بلغ ٢٦ حزباً حتى تاريخ ١٦/ ٣/ ٢٠٠٠ ومع ذلك فقد سجل لدى وزارة الداخلية ثلاثة أحزاب أخرى في العام التالي (انظر ملحق رقم ٣).
٢. الملاحظ من الأحزاب السياسية أنها لا تسعى لاستقطاب أعضاء جدد بل الجمود وعدم أخذ العمل الحزبي والمشاركة في الحياة السياسية العامة على محمل الجد.
٣. عدم مقدرة الأحزاب السياسية لامتلاك مقار لها، وذلك بسبب ضعف التمويل والاعتماد على الشخصية المحورية بالأحزاب- الأمين العام.
٤. أصبحت تعدد الأحزاب صيغة جديدة للعشائرية الأردنية، فيكفي للأمين العام أن يجمع حوله(٥٠) شخص ونظام أساسي-مكرر- للتسجيل لحزب جديد.
٥. عدم امتلاك صحف ناطقة باسم الحزب في أغلب الأحيان.
٦. تسارع الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية وعجز الأحزاب عن مجاراتها مما يجعل المواطن يحجم عن المشاركة والانتساب إليها.
٧. لم تتضح الثقافة السياسية لدى المواطنين، وكذلك الأحزاب، تعمل على تحمل المسئولية العامة، والمشاركة الفاعلة على مختلف الصعد.
٨. الأزمة الداخلية للأحزاب والانقسامات والانشقاقات داخل الحزب الواحد، مما جعل للأحزاب صورة غير واضحة وقاتمة لدى المواطنين.

---

(١) مركز الأردن الجديد، مرجع سابق، ص ٣٨.

٩. التجربة الحزبية السابقة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إذ تعرضت الأحزاب وأعضائها للسجن والمضايقة والملاحقة...الخ.

نستخلص مما سبق، أن الثقافة السياسية السائدة عن العمل الحزبي ظلت محكومة بهاجس المنع والملاحقة والسجن، وظلت عالقة في أذهان الجيل الذي صاحب العمل الحزبي في الخمسينات وما رافقه من معاناة لمنتسبي هذه الأحزاب من مضايقات وإرهاصات جعلت من هذا الجيل يؤثر في الأجيال الحالية، من حيث المشاركة في العمل الحزبي.

ومما ساعد على – عدم الانتساب – للأحزاب تدني مستوى تغلغل الأحزاب في المجتمع الأردني؛ إذ لم تستطع إقناع المواطنين بالانضمام والانخراط في العمل الحزبي. وكذلك لم يجد المواطنون في كثير من برامج الأحزاب حلولاً لمشكلاتهم اليومية الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والفقر مما أعطى انطباعاً بأنها غير قادرة على عمل شيء بهذا الصدد.

ثالثا: انعكاسات العولمة السياسية على السيادة الوطنية الأردنية:

ويلاحظ مما سبق أن العولمة السياسية قد أوجدت مصطلحاتها، وكذلك قامت بإيجاد النموذج الديمقراطي المتمثل بالتعددية السياسية والانتخابات البرلمانية. وقد سعت لفرضها ضمن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والسياسية وجعلتها شرطاً لذلك، ومع أن الأردن قد أخذ بها وأخرجها ضمن سياساته العامة واتخذت نهج حياة يومياً تأثراً بالعولمة السياسية وانعكاس ذلك على السيادة الوطنية للرضوخ لهذه الشروط وتفصيلها والعمل بها وكذلك تفعيل الجوانب الديمقراطية في الدستور الأردني والذي لم يفعله إلا عندما تغيرت ملامح النظام الجديد 'العولمة'.

ومع ما تسعى له العولمة من فرض نموذجها السياسي، إلا أنه في حالة الأردني قد تتغاضى عن الجانب السياسي في الممارسات الديمقراطية والتراجع عنها، أو تهميش أو تجميد هذه الأنظمة خدمة لمصلحة العولمة ذاتها وهذا عائد لعدة أسباب منها:

١. أن الأردن قد وقع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأن المعارضة ما فتئت تقاوم هذه المعاهدة وتدعو إلى إلغائها.

٢. دعوة قوى المعارضة لمقاطعة الهيئات والمؤسسات المطبعة مع إسرائيل.

٣. الدعوة العامة من قبل لأحزاب وقوى المعارضة لحث المجتمع الأردني على عدم التطبيع مع إسرائيل.

٤. الأحداث المضطربة في فلسطين المحتلة، وعدم تقدم عملية السلام، مما يجعل الحكومة في حرج من استمرارها بعلاقتها مع إسرائيل من ناحية، وتطبيق الديمقراطية النموذجية التي تطالب به العولمة، من ناحية أخرى بفسح المجال لقوى المعارضة للعمل على تعبئة الرأي العام ضد التطبيع مع إسرائيل.

٥. وكذلك موقف الولايات المتحدة المتحيز ضد العراق يعطي المعارضة أسباباً أكثر لإعاقة عمل أو إحراج الحكومة في اتجاهات زيادة وتيرة العلاقات مع الولايات المتحدة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

٦. الازدواجية في إعمال قواعد الشرعية وتطبيق قرارات مجلس الأمن في موضوع العراق والسكوت عنه في موضوع احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان.

٧. تخوف قوى العولمة والحكومة الأردنية معاً، من أنه في حالة تفعيل الديمقراطية، بشكل نموذجي، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، قد تفضي لتسلم المعارضة زمام الأمور في مجلس النواب مما يجعل الحكومة أمام بدائل حرجة لتعامل معها تجاه القضايا الوطنية والعربية والإقليمية والدولية.

لهذه الأسباب، تسكت العولمة عن تجميد الممارسات الديمقراطية الصحيحة في الأردن وإغفالها أعمال تعطيل الانتخابات النيابية وكذلك تهميش التعددية السياسية، وحتى أن وجدت في مضمونها الحقيقي التي أوجدت لأجله.

ومع هذه الحالة الراهنة، تتعزز السيادة الوطنية داخلياً بشكل كلاسيكي، يختلف عما تسعى له العولمة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في المجالات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والاجتماعية.

المطلب الثاني: الحياة البرلمانية

يعبر مجلس النواب الأردني عن ركيزة أساسية في بناء المؤسسات الديمقراطية في دولة القانون والمؤسسات، وهو الأداة الأهم في التعبير العملي عن إرادة الشعب، وهو يقف في أعلى سلم الأهمية تجاه بقية المؤسسات الديمقراطية قبل السلطة القضائية والسلطة التنفيذية وتكمن أهميته في كونه يمتلك صلاحيات دستورية ذات صيغة وظيفية أساسية في مجالات التشريع، من خلال سن القوانين ومراقبة أعمال الحكومة ومحاسبتها، كما يتملك سلطة وصلاحية منح أو حجب الثقة عن الحكومة- أي حكومة- ومناقشة السياسات العامة وإبداء الرأي فيها.

وقد اضطلع البرلمان الأردني على امتداد العقود السابقة- أي منذ إنشاء الإمارة حتى الآن- بدور فاعل لا يمكن إغفاله بالرغم من حالات المد والجزر التي مر بها[1]. انظر الملحق رقم (٤).

ويلاحظ على مسيرة الحياة البرلمانية الأردنية، ما يلي:

١. شهدت الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٢٩-١٩٤٧- وهي فترة ما قبل الاستقلال- استقراراً نسبياً أكبر من الفترة اللاحقة التي جاءت بعد الاستقلال؛ فمن بين خمسة مجالس تشريعية أكمل أربعة منها المدة الدستورية، في حين تم حل المجلس الأول؛ وذلك بسبب عدم تعاونه مع السلطة التنفيذية.

٢. ومن عام ١٩٤٧، وحتى الوقت الراهن، انتخب ثلاثة عشر مجلساً نيابياً، فقد أكمل مجلس واحد مدته الدستورية، بينما حلت المجالس الأخرى.

٣. تم حل ستة مجالس للأعيان، وأكمل ثمانية منها مدتها الدستورية، وقدم اثنان منها استقالتهما، ويبين الملحق رقم (٤) أن مجالس الأعيان قد شهدت استقراراً نسبياً كبيراً مقابل الحل الذي كان يواجه مجلس النواب. ويعود سبب ذلك إلى عضوية البرلمان الأردني في اتحاد البرلمانات الدولية وكذلك اتحاد البرلمان العربي، وهو ما يتطلب الحضور والمشاركة كل ستة أشهر في اجتماعات اتحاد البرلمان الدولي. وكذلك الإبقاء على جزء من المؤسسة التشريعية قائمة.

ويتوقف عمله على البروتوكولات والتمثيل الخارجي والداخلي للبرلمانات أي دون دور رقابي أو تشريعي أو محاسبي على أعمال الحكومة.

وسيتم لاحقاً تناول انعكاسات العولمة السياسية وآثارها على عودة الحياة البرلمانية من خلال موضوعين، هما: عودة المسيرة النيابية، والانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: انعكاسات المتغيرات الدولية والمحلية على المسيرة النيابية:

رافق عودة مسيرة الحياة النيابية، ظروف خارجية وداخلية اجتمعت معاً، لتشكل

---

(١) تأسس اول مجلس تشريعي عام ١٩٢٩، واستمرت المجالس حتى ١٩٤٧ حيث وصل عددها إلى خمسة مجالس ومن عام ١٩٤٧ بدأت مجالس الأمة.

خطوة البداية لوضع حجر الأساس لمسيرة ديمقراطية لا رجعة عنها كنهج للمشاركة السياسية الشعبية، وهي:

١. إن المتغيرات والعوامل الدولية قد أسهمت في إقرار المسيرة البرلمانية، وقول صاحب القرار الأول: "لقد بدأنا استئنافنا لحياتنا الديمقراطية في مرحلة دقيقة وعصيبة من مسيرة وطننا وأمتنا وبلدنا؛ إذ كان العالم قد خرج لتوه من مرحلة الحرب الباردة ليجد أمم كثيرة، ومنها أمتنا أمام وضع جديد مشحون بمختلف الاحتمالات". وبدت الصورة على درجة من الخطورة بحيث إن سقوط الخلافات بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما أحدثه ذلك من تبدلات في العلاقات الدولية فرض على مختلف الدول والشعوب التوجه الخالص نحو الاعتماد على الذات وبالنسبة لنا في هذا البلد، فإن تصاعد الضغوط السياسية والاقتصادية وضعنا أمام تحد كبير[(١)].

٢. جاء في الميثاق الوطني أنه نتيجة للاستقرار، وما شهدته البلاد من تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة ولم يواكبها تطور سياسي بالمستوى نفسه ونتيجة لغياب المشاركة الشعبية، والانفراد في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي فقد حدث أثر كبير في تراجع الأداء العام في السنوات الأخيرة وفقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة[(٢)].

وواضح، إن تراجع الوضع الاقتصادي، مع بداية الأزمة الاقتصادية واختلالات ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أمران، أديا إلى اتساع الخلل وتفاقمه في نهاية الثمانينات. وكانت النتيجة الحتمية لذلك كله تفجر الأزمة السياسية الاقتصادية التي مست معظم فئات الشعب الأردني وأدت إلى وقوع أحداث الجنوب في نيسان عام ١٩٨٩ ونشوء حالة من التوتر عمت بقية أنحاء المملكة[(٣)].

فقد أدت هذه الأحداث إلى بيان الخلل الفادح ووصول الأردن إلى مرحلة بات فيها عاجزا عن الالتزام بتسديد ديونه، وحاول معالجة الخلل الاقتصادي بزيادة أسعار المحروقات، مما كان له الأثر السيئ على شريحة من المواطنين، وخصوصاً في الجنوب،

---

(١) الحسين بن طلال، في افتتاحه للمؤتمر العام للميثاق الوطني الأردني، ١٩٩١/٦/٩ الميثاق الوطني الأردني، عمان: المطابع العسكرية، ١٩٩٠، ص ٣.

(٢) الميثاق الوطني الأردني، مرجع سابق، ص ٢٢، ٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣.

مما أدى إلى وقوع مواجهات بين المواطنين والحكومة. فكانت بداية مراجعة شاملة للسياسات والمواقف والممارسات الرسمية والشعبية على جميع المستويات، فقرر الملك الإسراع في استئناف الحياة النيابية التي انقطعت بعد قرار فك الارتباط بالضفة الغربية في ٣١ تموز عام ١٩٨٨[١].

٣. اما المتغيرات الخارجية الدولية، فيمكن القول إن وسائل الإعلام الغربية أسهمت في تعزيز ورفع شعار الديمقراطية، خدمة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والدول الغربية عامة، وتعميمه كنموذج للحكم والمشاركة السياسية جنباً إلى جنب مع مجموعة مفردات تخدم النظام العالمي الجيد كحقوق الإنسان والأقليات وحقوقها واستخدام هذه المواضيع بوصفها أوراقا سياسية، والتلويح بالمرحلة الديمقراطية والحقوق الإنسانية على أساس أنها راعية لهذه الحقوق، فهي تمثل رقيها الحضاري والأخلاقي والسياسي، وتعلن عن علو قيمها وعقائدها مقارنة بالنظم السائدة الأخرى[٢]، مما يمنحها وفق منظورها حق تنظيم السياسة الدولية حسب توجهاتها.

وبما أن أشكال الديمقراطية- حسب الرؤية الغربية- صالحة لكل النظم السياسية في كل مكان وزمان، فقد أضحت التعددية السياسية القائمة على تعددية الأحزاب، وحرية الرأي والرأي الآخر هي معيارها لهذا المنظور.

ولهذا نجد العديد من دول الجنوب تسارع بإطلاق الديمقراطية الشكلية، كالمجالس الشورية والمجالس الاستشارية والنظم النيابية البرلمانية.

ومع أن الديمقراطية وإشكال نظمها موجودة في دول كثيرة، إلا أن عدداً من الدول ما يزال محل تهديد ووعيد من الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فلم تسلم منه الدول الكبرى مثل الصين وروسيا، وما نجده من تهديدات للأنظمة العربية مثل سوريا في موضوع حقوق الإنسان ومصر في موضوع الأقليات وهلم جرى، وتتغاضى الولايات المتحدة عن هذه المصطلحات والمفردات في الدول التي ترتبط معها بمصالح حيوية.

---

(١) المرجع السابق ص ٢٣.

(٢) انظر: نظام عساف، مدخل إلى حقوق الإنسان في الوثائق الدولية والإقليمية والأردنية، عمان: أمانة عمان الكبرى، ط١، ١٩٩٩، ص ٢١١.

إن المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ليست غاية في ذاتها، ولكنها أداة لبناء نظام العولمة؛ مما يعكس التلاشي العلمي لهامش الاستقلال الذاتي للكثير من الدول، ويمهد في الوقت ذاته لعملية توحيد المصير العالمي والسياسة العالمية من وجهة مصالح القوى العالمية المنتصرة في المواجهة العقيدية[1].

وفي ظل المتغيرات الخارجية والداخلية سالفة الذكر، ومع بداية ارتباط الأردن بعجلة مشروطية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدلاً من أن تتخذ الدولة قرارات ذات مساس بأدق الأمور الحياتية، -أي الدولة- وجدت أن من المناسب مشاركة المجتمع في إدارة الأمور العامة للبلاد من خلال مشاركة سياسية عبر الانتخابات النيابية التي تضع مجلس النواب أمام مسؤولياته؛ إذ يقع على عاتقه إصلاح ما أفسدته الحكومات المتعاقبة والسياسات العامة التي أنتجت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أدت إلى خفض قيمة سعر صرف الدينار، أي أن المجلس جاء ليعالج مرضاً لم يشارك في صنعه.

ثانياً: الانتخابات النيابية العامة ١٩٨٩.

ستأخذ الانتخابات النيابية كمؤشر للمظاهر السياسية للعولمة في فترة الدراسة لأنها تعتبر أحد أهم المعايير الأساسية للديمقراطية[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) جاء الإعلان عن إجراء الانتخابات النيابية في أواسط آب/ اغسطس ١٩٨٩ بعد مرور أكثر من عام على حل مجلس النواب السابق الذي يرجع عهده إلى نيسان/ إبريل ١٩٦٧. وظل قائماً لمدة تزيد عن عشرين عاماً جرى خلالها حله مرتين: الأولى عام ١٩٧٤ وإثر قرارات مؤتمر قمة الرباط بعد أن أجرى تعديلاً دستورياً على المادة (٧٣) سمح بتأجيل انتخابات المجلس النيابي بعد حله لمدة لا تزيد عن عام، إلا أن دعوة المجلس للانعقاد في مطلع ١٩٧٦ أتاحت من خلال التعديلات الدستورية الجديدة التي اقرها المجلس تأجيل إجراء الانتخابات إلى اجل غير مسمى. ثم حل المجلس بعدها على الفور.

وظل منحلاً حتى مطلع ١٩٨٤، حيث دعى للنظر في تعديلات دستورية، هما إعادة المجلس المنحل واعتباره كما لو كان في دورة جديدة، وجرت في آذار من العام نفسه انتخابات تكميلية لملء المقاعد الشاغرة بسبب وفاة ثمانية من نواب الضفة الشرقية وقد حل مجلس النواب للمرة الثانية، على إثر صدور قرارا فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية المحتلة في ٣١ تموز ١٩٨٨، وما نجم عن ذلك من وضع دستوري جديد وفي ١٩٨٩ أقدمت الحكومة على تعديل قانون الانتخابات حيث تضمنت التعديلات إلغاء دوائر الضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية في الأردن وزيادة عدد مقاعد بعض الدوائر.

في يوم ٨/ ١١/ ١٩٨٩، توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ثمانين عضواً لمجلس النواب الحادي عشر من خلال الدوائر الانتخابية العشرين التي حددها قانون الانتخابات رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته، وتأتي هذه الانتخابات بعد انقطاع دام أكثر من (٢٢) سنة[١] .

وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية سياسية خاصة نظراً لغيابها لمدة طويلة، بحيث كانت الأولى من نوعها بالنسبة لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين تسعة عشر وأربعين عاماً يخوضون الدرس الديمقراطي الأول، سواء في الاقتراع أو الترشيح، ويشكل مجموعهم نصف من يحق لهم المشاركة في الانتخابات[٢] .

كما بلغ عدد المسجلين في الجداول الانتخابية (١,٠٢٠,٤٥٧) مليوناً وعشرين ألفاً وأربع مائة واثنين وخمسين الذين يحق لهم الانتخاب. إلا أن الناخبين الذين تسلموا بطاقاتهم الانتخابية وصل مجموعهم إلى (٨٧٧,٤٧٥) وثماني مائة وسبعة وسبعين ألفاً وأربع مائة وخمسة وسبعين ناخباً. وقد توجه (٥٥٥,٩٠٠) خمس مائة وخمسة وخمسون ألفاً وتسع مائة ناخب إلى صندوق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم وقد شكلت هذه الأصوات ما نسبته ٦١,٥٣٪ من الذين حصلوا على بطاقاتهم و ٥٤٪ مقارنة بالمسجلين الذين يحق لهم الانتخاب[٣] .

وهذه النسب لا تختلف كثيراً، عما أورده باحث آخر في تحليله لانتخابات ١٩٨٩ ويمنع قانون الانتخاب مشاركة أفراد القوات المسلحة والأمن العام من الانتخاب والتصويت.

ولقد جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة، فقد حصلت التيارات السياسية [٤]"على

---

(١) حامد الدباس وايهاب الشلبي، انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام، عمان: مركز الأردن الجديد، ١٩٩٣ ص ١٤، وكذلك : محمد القطاطشه، تطور الحياة السياسية في الأردن-في عهد المغفور له جلالة الملك الحسين، عمان: مركز سعد للخدمات، ٢٠٠، ص١٢٣.

(٢) أحمد أبو الحسن زرد، الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد ٩٩، يناير ١٩٩٩، ص ص ١٨٩-١٩٧، ص ١٨٩.

(3) Hasan A. Ayed, This is Jordan , Amman, Ministry of Culture, 1996, P48.

(٤) لم تشارك الأحزاب السياسية بصورة علنية وإنما شارك مرشحوها بصفاتهم الشخصية، ما عدا جماعة الإخوان المسلمين إذ أعلن عنهم على شكل قائمة تضم ٢٦ مرشحاً فاز منهم ٢٢ مرشحاً.

أعداد المقاعد التالية: الإسلامي ٣٢، المحافظ والوسط ٣٥، القومي واليساري ١٣، وتعادل هذه الأرقام النسب المئوية الآتية على التوالي: ٤٠٪، ٤٣,٧٪، ١٦,٣٪[1]. وبتحديد أكثر فاز الأخوان المسلمون بـ (٢٢) مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً، وتمثل نسبة ٢٧,٥٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب وهي مرتبة حسب الجدول الآتي:

جدول رقم (١٠)

التيارات السياسية التي فازت في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩

التيار السياسي	عدد المقاعد التي فاز بها	نسبة المقاعد إلى إجمالي مقاعد مجلس النواب
الإخوان المسلمون	٢٢ مقعداً	٢٧,٥٪
التيار الإسلامي المستقل	١٠ مقاعد	١٢,٥٪
مجموع التيار الإسلامي بشكل عام	٣٢ مقعد	٤٠٪
التيار المحافظ التقليدي	٣٥ مقعداً	٤٣,٧٪
التيار القومي واليساري	١٣ مقعد	١٦,٣٪

المصدر: ١. حامد الدباس، مرجع سابق، ص٢٨. ٢. انظر: محمد مصطفى زرير، الانتخابات الأردنية في عقد التسعينيات، المؤتمر السنوي التاسع للباحثين الشبان، الانتخابات العربية في العالم العربي، ٤ إلى ٥ أبريل / نيسان ٢٠٠١، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلم السياسية، جامعة القاهرة.

ولقد أظهرت الانتخابات النيابية العامة، التي أجريت بعد غياب طويل، مجموعة من النتائج، أهمها:

١. إعادة الحياة النيابية لأول مرة بعد انقطاع دام ٢٢ سنة (انظر الملحق رقم ٤).

٢. قدمت هذه الانتخابات درساً ديمقراطياً، إذ عملت على تثقيف المواطنين سياسياً، وترسيخ الثقافة السياسية لأول مرة بعد تجميد العمل بالتعددية الحزبية السياسية منذ عام ١٩٥٧.

ومن الآثار التي تركتها هذه الانتخابات، ما يلي:

(١) حامد الدباس، مرجع سابق، ص ٢٨.

أ. تعتبر درساً تثقيفياً في الثقافة السياسية بالنسبة للمرشحين من حيث التعامل مع الدعاية السياسية.

ب. عملت على ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية.

٣. رسخت مبدأ الأمة مصدر السلطات، من حيث انتخاب المواطنين لممثليهم والنيابة عنهم في وضع التشريعات. وإقرار السياسات ومراقبة الحكومة ومحاسبتها.

٤. كشفت مدى تمكن الحركة الإسلامية من إمساكها بخيوط اللعبة السياسية وأخذ دور فاعل فيها. وقد ساعدها ذلك على عدم تجميد حركة الإخوان المسلمين؛ إذ كان الإخوان يعملون وما زالوا تحت غطاء جمعية خيرية، ولم تعتبر حزباً ليتم تجميدها[١] .

٥. كشفت الانتخابات عن مدى تراجع القوى والأحزاب السرية اليسارية آنذاك.

٦. بينت هذه الانتخابات مدى التقدم نحو الثقافة السياسية والمجتمع المسيس من خلال انحسار الدور العشائري[٢] .

٧. بينت الانتخابات الخلل في قانون الانتخاب لعام ١٩٨٦ وتعديلاته وظلمه للمرأة، إذ كان عدد النساء اللواتي تقدمن للترشيح (١٢) اثنتي عشرة امرأة حصلت مجتمعات على (٢٠٥٣٠) صوتاً[٣] . وهذه القوة التصويتية ذاتها انتخبت ما يزيد عن أربعة نواب إلى ستة، إ كان معدل فوز الواحد منهم يتراوح ما بين ٢٥٣٣-٤٧٦٤ وذلك في حال عدم استثناء المقاعد المخصصة للمسيحيين والشركس والبدو؛ أي أنه لو تم تخصيص مقاعد أسوة بهؤلاء للنساء لتمكن من الفوز في هذه الانتخابات.

٨. سجلت هذه الانتخابات درساً في التعددية السياسية؛ فقد أغفلت الحكومة الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦ التي تحظر على الأحزاب غير المرخصة أن تخوض الانتخابات. ويلاحظ أن التعددية الحزبية قد فعلت وجاءت نتيجة مباشرة لانعكاسات العولمة على الحالة السياسية الأردنية.

---

(١) وبعد صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢، شكلت جماعة الإخوان المسلمين حزباً باسم جبهة العمل الإسلامي.

(٢) مجلس الأمة، "مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية.." مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) حامد الدباس، مرجع سابق، ص ٢٩.

المطلب الثالث: قضايا حقوق الإنسان

برز مصطلح حقوق الإنسان في سلم أولويات المجتمع الدولي بمختلف المستويات: الوطنية والدولية والحكومية وغير الحكومية. ولا شك في أن للتغيرات السياسية والأيديولوجية التي حدثت خلال العقد المنصرم ومن أهمها اختفاء مفهوم الحرب الباردة من أدبيات السياسة الدولية، والتطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، كل ذلك أدى بشكل متسارع إلى تغير النظرة تجاه حقوق الإنسان دولياً ومحلياً[(١)].

وحقوق الإنسان وحرياته الإنسانية من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى والحساسة[(٢)]، ولذلك، تعد الديمقراطية من اهتمامات النظام الدولي[(٣)].

وثمة ظاهرتان لاستغلال هذا الشعار بغية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهما:

١. توظيف هذا الشعار كسلاح أيديولوجي ضد الخصم. وهذا ما يقوم به الإعلام الغربي الأمريكي والأوروبي.

٢. منازعة عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باسم الخصوصية الثقافية[(٤)].

وإذا كانت قضية الديمقراطية تثير مسألة اختيار النظام السياسي الملائم لكل دولة بمحض اختيارها، فإن قضية حقوق الإنسان باتت اليوم منفذاً لطرح جديد لم تألفه الأسرة الدولية من قبل.

ففي مؤتمر برلين[(٥)] للأمن والتعاون الأوروبي مثلاً، أقر المؤتمر اتفاقية برلين التي تضمنت عشرين بنداً. وأقرت هذا الاتفاقية آلية غير مسبوقة في العلاقات الدولية، وهي أحقية الدول الأعضاء في المؤتمر بأن تتدخل لوضع حد لأية انتهاكات لحقوق

---

(١) مصطفى عبد الكريم العدوان، حقوق الإنسان-دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص ١٩٣.

(٢) انظر ميثاق الأمم المتحدة المادة الأولى – الفقرة ٣، المادة ٥٥ الفقرة ج، نيويورك: إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ص ٢٨، ٤٩.

(٣) ثامر كامل، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، عمان: مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠، ص ٣٥٤.

(٤) محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

(٥) عقد في برلين في الفترة الواقعة ما بين ٩-١٠ حزيران ١٩٩١.

الإنسان والقوانين الدولية داخل أية دولة عضو في المؤتمر. وتعد هذه الاتفاقية خطوة مهمة على طريق هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو على الأقل تقييداً لهذا المبدأ[1].

وتوفر هذه الخطوة البيئة المناسبة للتدخل لغايات إنسانية وإقرار ذلك ضمن أطر الشرعية الدولية؛ أي الأمم المتحدة.

ومع تزايد تسلط قوى العولمة واستخدامها حقوق الإنسان والتدخل الإنساني لخدمة مصالح العولمة السياسية والاقتصادية، التي تسعى لفرض هيمنتها وتنصب ذاتها حامية لحقوق الإنسان، كذريعة لتهديد الدول التي ليس لقوى العولمة (الولايات المتحدة) مصالح حيوية، وهي بذلك تقر وتفرض أعرافاً جديدة في مجال العلاقات الدولية والقواعد الدولية التي تعمل على تدوين قواعد قانونية دولية كانت غير مقبولة في السابق، وإحداث متغيرات دولية إنسانية في مناطق متعددة من العالم.

ويعزز ذلك، ما أورده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام ١٩٩١. فقد تناول التقرير لأول مرة في تاريخه موضوع الحق في التدخل[2] .وجاء فيه أن حماية حقوق الإنسان تشكل إحدى الدعامات الأساسية لقنطرة السلم، وأن حمايتها تقتضي ممارسة التأثير والضغط بشكل متضافر على الصعيد الدولي وكحل آخر وجود منظم للأمم المتحدة بأكثر مما كان يعد جائزاً بموجب القانون الدولي التقليدي[3] .

وفي هذا اعتبار لقضية الإنسان على أنها إحدى القضايا المبشرة أو المرسخة للسلم العالمي؛ بحيث إن تفاقم وضع إنساني جراء نظام حكم ما يجعل من حقوق الإنسان مسألة تثير مشاكل حدودية وإقليمية بسبب أقلية سكانية تخضع لحكم دولة أخرى.

بمعنى آخر، فإن أي انتهاكات لحقوق الإنسان تناقش على أنها في باب تعريض السلم و الأمن الدوليين للحظر والتهديد، علاوة على تحميل الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان المسؤولية الشخصية إضافة إلى المسؤولية الدولية [4] .

---

(١) تأمر كامل، مرجع سابق ص ٢٥٥.
(٢) مصطفى العدوان، مرجع سابق، ص ٢٠٣.
(٣) المرجع السابق ص ١٩٩.
(٤) ثامر كامل، مرجع سابق، ص ٢٥٣.

أصبحت قضية حقوق الإنسان-إن – مسألة دولية. وقد طرحت في نطاق المسؤولية الوطنية للدول في شعار يستخدم كسلاح ضد الدول التي لا تنضوي ضمن قطار الدول المرتبط بالمصالح الغربية الأمريكية.

أما موضوع حقوق الإنسان في الأردن، فإن النظام السياسي الأردني يتفهم أهمية استقرار الوضع العالمي، وأنماط العلاقات الدولية الحادثة في الساحة السياسية الدولية، وهو عادة ما يلتقط هذه الإشارات إما في بدايتها فيعمل على ترسيخها كنهج، وطني، وإما عن طريق التوقيع على الاتفاقيات والعهود الدولية بها الخصوص.

ويعتمد التحليل على المؤشرات الدالة على أخذ موضوع حقوق الإنسان على أساس ونهج وطني من خلال التشريعات الأردنية أولاً والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان ثانياً.

ولدى الحديث عن حقوق الإنسان في الأردن، فإنني أعني بها مكوناتها الأساسية، وهي: سيادة القانون، والتعددية السياسية، والتمثيل النيابي كأحد أهم المخرجات الانتخابية الحرة النزيهة. فالتسلح بالديمقراطية وممارستها كأداة للتقدم واحترام الرأي والرأي الآخر، يمنحنا دون شك القدرة على مجابهة التحديات الداخلية منها والخارجية على حد سواء[1].

فحقوق الإنسان، لا يمكن لها أن تتقدم وتتضاعف إلا في ظل مسيرة ديمقراطية يمثلها برلمان منتخب على أسس التعددية الحزبية وتداول السلطة بشكل دستوري.

وسيتم معالجة هذا الموضوع، من خلال تناول التشريعات والمؤسسات الأردنية التي عنيت بهذا الشأن من خلال ثلاثة عناصر، هي: الدستور الأردن والميثاق الوطني ومؤسسات حقوق الإنسان في الأردن على النحو الآتي:

أولاً: الدستور الأردني:

تناول الدستور الأردني[2] حقوق المواطنين بشتى أشكالها السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية.

وقد خصص الفصل الثاني لهذه الغاية، حيث حدد الحقوق والواجبات والأهم من ذلك أناط موضوع السيادة بالأمة، فقد نصت (مادته ٢٤/ ١) في الفصل الثالث على أن

---

(١) انظر: مصطفى العدوان، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(٢) الجريدة الرسمية، رقم ١٠٩٣، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٢.

الأمة مصدر السلطات، ومن أهم الحقوق التي تضمنها الدستور:

١. حق التمتع بالجنسية الأردنية (المادة ٥) .

٢. حق المواطن في المساواة أمام القانون دون تمييز في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. (المادة ٦/ ١).

٣. تكفل الدولة العمل والتعليم وتكافؤ الفرص. (المادة ٦/ ٢).

٤. الحرية الشخصية مصونة. (المادة ٧).

٥. لا يوقف أو يحبس أحد إلا وفقاً للقانون. (المادة ٨).

٦. لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة. (المادة ٩/ ١).

٧. تحمي الدولة حرية ممارسة شعار الأديان والعقائد طبقاً للقانون. (المادة ١٤).

٨. تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتعبير بشرط ألا يتجاوز حدود القانون. (المادة ١٥/ ١).

٩. الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون. (المادة ١٥/ ٢).

١٠. للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون. (المادة ١٦/ ١) .

١١. للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة.. (المادة ١٦/ ٢).

١٢. للأردنيين حق مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة... (المادة ١٧).

١٣. حق تولي المناصب العامة..(المادة ٢٢/ ١).

١٤. حق اللجوء السياسي وحماية اللاجئين السياسيين. (المادة ٢١/ ١).

١٥. حق الحصانة البرلمانية لأعضاء السلطة التشريعية.

١٦. الحق السياسي المتمثل في مبدأ الفصل بين السلطات.

وقد نص الدستور الأردني على جميع ما نادى به المجتمع الدولي من أسس ومرتكزات لحقوق الإنسان المعاصر. وكان الدستور متقدماً جداً في زمانه إلا إنه تعرض لعدة تعديلات أدت إلى تعطيل مؤسسات مهمة في المسيرة الديمقراطية نتج عنها إعاقة التنمية الثقافية السياسية، وأدت إلى إيجاد حالة سلبية لدى المواطن الأردني جراء

الانتكاسات والإرهاصات التي صاحبت التقلبات الداخلية- الخارجية التي عطلت الحياة البرلمانية والتمثيل الشعبي، مما ترك فراغاً سياسياً نتج عنه الاختلال في الاقتصاد الوطني وتفجر الوضع السياسي الاقتصادي الاجتماعي عام ١٩٨٩. مما اضطر الحكومة للإعلان عن الانتخابات النيابية التي عرضت لها من قبل.

ثانياً: الأسس المعنية بحقوق الإنسان في الميثاق الأردني:

جاء الميثاق الوطني نتيجة للمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، وهو حجر الأساس بعد الدستور الأردني في وضع قواعد بناء العمل الديمقراطي، ويتناول التحليل حقوق الإنسان في هذا الميثاق من خلال المبادئ العامة التي اشتمل عليها، وهي:[١].

١. الالتزام بأحكام الدستور نصاً وروحاً في أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

٢. الالتزام في ممارسة الديمقراطية استناداً إلى مبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها.

٣. التأكيد على أن تكون القوانين بعامة وقوانين الأحزاب والانتخابات والمطبوعات بخاصة ملتزمة باحترام حقوق المواطن الأساسية وحرياته العامة.

٤. اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في التعبير عن الرأي بعيداً عن كل أساليب الضغط وأشكال الإرهاب الفكري على جميع الأصعدة الرسمية والشعبية.

٥. قيام المؤسسات الحكومية جميعها بمواجبها في التعامل مع المواطنين والهيئات وتقديم الخدمات لهم على أساس من المساواة التامة، وعدم استغلال أي جماعة أو حزب أو تنظيم تلك المؤسسات لتحقيق أغراض سياسية أو حزبية، سواء أكانت تلك المؤسسات مدنية أو عسكرية، ودون أن يشكل ذلك انتقاصاً من حق المواطنين في التنظيم السياسي، واعتبار ذلك كله شرطاً أساسياً لنجاح النهج الديمقراطي.

وقد أكد الميثاق الوطني على أهم ضمانات النهج الديمقراطي، وتحقيق التعددية السياسية، وفق الالتزام بالمبادئ التالية:

---

(١) الميثاق الوطني الأردني، مرجع سابق، ٢٩-٣٠-٣٢. وكذلك: مروان الطيور الختالين وعمر الزريقات/ حقوق الإنسان السياسية في الأردن، مجلس الأمة الأردني، عمان: مديرية الدراسات والأبحاث، ١٩٩٣. ص ٨-٩.

أ. احترام قواعد العمل الديمقراطي في السلوك العام للتنظيمات والأحزاب السياسية الأردنية باعتبار ذلك ضماناً للعدل والاستقرار.

ب. ترسيخ قيم التسامح والموضوعية واحترام معتقدات الآخرين والنأي بالممارسات السياسية والحزبية عن الصراعات الشخصية الضيقة وعن تجريح الأشخاص والهيئات.

ج. ضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة في إطار الدستور.

وأكد الميثاق على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها. وفي هذا الصدد، فقد حدد قواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها، ومنها: أنه لا يجوز أن تنطوي القوانين الناظمة لعمل الأحزاب على أحكام تؤدي صراحة أو ضمناً إلى تعطيل الحق الدستوري في تأسيس الأحزاب السياسية الأردنية في تنظيماتها الداخلية وفي برامجها وتوجيهاتها وممارساتها ونشاطاتها العامة والحزبية.

اما الوحدة الوطنية- وهي من أهم الحقوق السياسية الواجب الحفاظ عليها للشعب الأردني ككل- فقد أكد عليها الميثاق الوطني الأردني لا سيما في تمكين وحدة الشعب الأردني وحماية أمنه الوطني، وكذلك التأكيد على حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع، والإبداع الثقافي والفكري والعلمي والفني والتأكيد على ضمان الدولة حق الأفراد والجماعات والمؤسسات الأردنية وحريتهم في امتلاك الصحف وإصدارها، وفقاً لمبادئ الدستور، والتأكيد على وسائل الاتصال الجماهيرية بأن تكون مؤسسات وطنية ملتزمة لا يجوز استخدامها أو استغلالها للترويج لفلسفة حزب أو تنظيم سياسي معين.

وهناك أيضاً قوانين أخرى، عملت على تعزيز وترسيخ حقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال:

أ. قانون الأحزاب السياسية.

ب. قانون المطبوعات والنشر.

ج. قانون إلغاء الأحكام العرفية.

د. وقف العمل بقانون الدفاع، وغير ذلك من القوانين الناظمة لمؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: مؤسسات حقوق الإنسان في الأردن:

منذ إعادة المسيرة الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة، نشطت مشاريع القوانين التي تناولت تنظيم مؤسسات الحرية والديمقراطية المعنية بحقوق الإنسان من خلال قيام المؤسسات الرسمية بتفعيل دورها أو من خلال السماح للنخب السياسية بإقامة وتأسيس روابط وجمعيات ومراكز معنية بحقوق الإنسان.

وتتمثل أهم المؤسسات، فيما يلي:

١. مجلس الأمة[١] : وتألفت منه اللجنة الخاصة بالحريات العامة، والتي لعبت دوراً أساسياً في حماية المواطن من الاضطهاد، وكذلك اللجنة الإدارية المعنية برفع الظلم عن الموظفين.

٢. اللجنة الملكية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٠م ترأسها الملكة رانيا، وتضم عشرة أشخاص من الوزراء وعلماء الدين الإسلامي، ورجال الدين والمسيحي وممثلين عن عدد كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية[٢] .

٣. دائرة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩: انبثقت عنها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٩، وأنشئت بهدف متابعة قضايا حقوق الإنسان في الأردن، إضافة إلى ديوان المظالم التابع لرئاسة الوزراء.

٤. مركز دراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

٥. مديرية حماية الأسرة في وزارة الداخلية عام ١٩٩٧، والتي تعالج قضايا الأسرة، خصوصاً المرأة والطفل في المجتمع الأردني، كذلك مديرية اللجوء والهجرة في الوزارة التي تعنى بقضايا اللاجئين والنازحين والأجانب في الأردن.

٦. مديرية حماية الأسرة في مديرية الأمن العام لسنة ١٩٩٧، ومكاتب شكاوى ورعاية حقوق الإنسان عام ٢٠٠١ الموزعة على مختلف مديريات الشرطة في

(١) مروان الطيور وعمر زريقات، مرجع سابق، ص ١٠.
(٢) مصطفى العدوان، مرجع سابق، ص ٢٢٢، ٢٢٣.

المملكة، وتعنى بحقوق المواطنين تجاه جهاز الأمن العام بما يضمن معاملته من قبل الجهاز معاملة كريمة ولائقة.

٧. المؤسسات التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية مثل: مؤسسة الحسين للعمل الاجتماعي ومديرية الأسرة والطفولة، ومديرية الدفاع الاجتماعي، ومديريات الأسرة والحالات الإنسانية في ديوان الخدمة المدنية.

هذا على الصعيد الحكومي، أما على الصعيد الشعبي، فهناك:

١. لجنة الحقوق والحريات العامة في مجمع النقابات المهنية ١٩٨٩.
٢. المنظمة العربية لحقوق الإنسان- فرع الأردن عام ١٩٩٠.
٣. الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٦.
٤. الجمعية الأردنية لحقوق المواطن ١٩٩٨.
٥. الاتحادات والجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة مثل: اللجنة الوطنية للمرأة عام ١٩٩٥، والملتقى الإنساني لحقوق المرأة عام ١٩٩٥، واتحاد المرأة الأردني عام ١٩٩٥، والاتحاد النسائي الأردني عام ١٩٧٤، واتحاد النساء العربيات عام ١٩٧٠، واللجنة الوطنية الخاصة بالطفولة عام ١٩٩٥.
٦. جمعية "ميزان من أجل حقوق الإنسان" ١٩٩٨.
٧. المعهد الدولي لتضامن النساء/ فرع الأردن ١٩٩٩.

المطلب الرابع: انعكاسات العولمة السياسية على السيادة الوطنية

من خلال إلقاء نظرة تحليلية على مفاهيم ومفردات العولمة السياسية ومؤسسات حقوق الإنسان في الأردن، نجد أنها قد أوجدت في عقد التسعينيات من القرن الماضي سواء الحكومية منها، أو الأهلية التي سمح لها بالتسجيل ومزاولة نشاطاتها. ولا شك في أن هذا التطور الحاصل في السياسية الداخلية ليس وليد صدفة أو تقدم في المسار الديمقراطي الأردني، وإنما جاء نتيجة لعدة ضغوط دولية، إذ جعلت قضايا عالمية[1].

فالقوى التي تتزعم العولمة، كانت دعواتها نشطة للترويج لمنظومة المفاهيم الغربية.

---

(1) See : Michael Jacbsen; Lawson, Stephania, Ibid, P12.

فقد أصبحت قضايا حقوق الإنسان ضمن أولويات السياسية الخارجية للولايات المتحدة عام ١٩٧٤، إذا أصبحت بنوداً تتعلق بحقوق الإنسان ضمن قانون المعونة الخارجية وقانون تبادل المساعدات وقانون الإصلاح التجاري وأضيفت هذه الشروط إلى المؤسسات المالية الدولية، وأصبحت شروطاً أساسية لتقديم المساعدات والقروض المالية للدول النامية، أو حجبها عنها، في حال وجود انتهاكات لحقوق الإنسان[١]. وقد ساعد هذه التوجيه تحول العالم إلى قرية صغيرة، واقتران ذلك بالدعوة إلى حقوق الإنسان بفئاتها : المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الترويج للنموذج الليبرالي الغربي، ووقوف المنظمات الدولية ذات التأثير إلى جانب هذه الحقوق[٢].

والأردن إحدى الدول التي تعيش أزمة المواءمة والتكييف وإعادة الهيكلة السياسية من خلال إطلاق الحريات العامة أو المؤسسات العاملة على تعزيز الوعي السياسي في مجال حقوق الإنسان، وبما أن حقوق الإنسان في دول الجنوب قد اتخذت نهجاً للمسيرة الديمقراطية، إلا أنها لم تأتي بقرار داخلي فهي مرتبطة أما بمعونات مادية أو فنية أو عسكرية..الخ. وهي بطبيعة الحال وإن لم ترتبط بهذه الصيغة فإنها تكون قد ارتبطت بالصيغة الثانية، ألا وهي شروط المؤسسات المالية الدولية التي تفرض هذا النمط من الشروط من وجهة نظر تقنية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال احترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والتعددية والانتخابات البرلمانية الحرة.

وطبقاً لأحد الباحثين، فإنه بذلك يكون قد تم اللجوء إلى مصطلح فني محايداً سياسياً في نطاق ممارسة تلك المؤسسات وتعاملها مع الدول، وذلك حتى يتيسر إدخال مبدأ الحريات العامة والحقوق الأساسية من زوايا غير منحازة وغير مثيرة[٣].

أما الصيغة الثالثة التي يراها الباحث وهو المعيار المزدوج للعولمة، فقد تلجأ قوى العولمة إلى تسويق قضايا حقوق الإنسان لا لغاية نبيلة وإنما لفرض سيطرة سياسية

---

(١) انظر : محسن عوض، العولمة ومستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، في سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٣٧٧. ٤٠٦.

(٢) مصطفى كامل السيد، الإدارة السليمة لآثار العولمة في الوطن العربي، في سمعان بطرس فرج الله (محرر)، من النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص ص ٢٩٥. ٣١٥، ص.

(٣) محسن عوض، مرجع سابق، ص ٣٨٠.

واقتصادية وهي لغايات التمهيد للتدخل في شئون الدول لغايات إنسانية، كما تدعي ولكن في حقيقية الحال، فإنها تعاقب دول تراها مارقة. أي تنتهك حقوق الإنسان فيها. كما تدعي وهذا لعدم ارتباط هذه الدول بمصالح حيوية. بترولية واقتصادية أو سياسية كما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني من قبل إسرائيل. وغيرها من المصالح، مما يجعل قضية حقوق الإنسان قضية ذات معايير مزدوجة تحرك وتستثمر سياسياً لمصلحة الولايات المتحدة متى شاءت.

وفي حالة الأردن، نجد أن الصيغ الثلاث السالفة الذكر، موجودة على أرض الواقع. فتلقي الأردن للمساعدات العسكرية والاقتصادية والزراعية وغيرها من الولايات المتحدة من الناحية الأولى وكذلك ارتباطه بعلاقات تمويلية مع المؤسسات المالية الدولية في الصيغة الثانية، والتلويح للأردن بين الفينة والأخرى بالمكيال المزدوج، من خلال التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من جهة أخرى، أو كلما كان هناك ابتعاد للأردن عن النهج السياسي الغربي الذي لا يخدم أهداف قوى العولمة.

ويستخلص الباحث أن مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية أصبحت، محكومة بعدة أمور، منها(١):

أ. تراجع السياسات المحلية لصالح السياسات العالمية. فلم تعد الدولة قادرة على حماية نفسها من الاختراق الخارجي، ولم تعد صاحبة للسلطة الوحيدة داخلياً أحياناً. فالدولة ليست وحدها المسئولة عن بعض مما يحدث داخل أرضيها.

ب. بروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية التي شرعت في التدخل في المجالات التقليدية للدولة، وخاصة في مجال صنع القرار المعلق بحقوق الإنسان والبيئة وغيرها من المواضيع المعولمة، مما أضفى بظلاله على عمل الدولة وعلى قدرتها على وضع قرارها الخاص في المجالات السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ، وهي بذلك قد مثلت نموذجاً اندماجياً، إذ تخلت بطوعها عن السيادة بمفهومها التقليدي، لشركاء جدد مثل منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات التمويل الدولية.

---

(١) أنظر : احلام السعدي فرهود، العولمة والدولة القومية أطروحات البقاء والزوال، ندوة الدولة والعولمة، المنعقدة بجامعة حلوان، ١٥. ٤. ٢٠٠٢.

ج. ظهور وازدهار حركة المنظمات الأهلية غير الحكومية[1] كقوة فاعلة ومؤثرة في المجال الدولي، وارتباطها بشبكات عالمية[2]، إذ تعمل باستقلال تام عن الدول، وهو ما أعطى تلك المنظمات فرصة العمل بحرية واستقلال تام عن الدولة، من خلال حشدها الرأي العام الدولي في قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وغيرها من الحقوق السياسية والمدنية.

وهذه الأمور سالفة الذكر تؤثر سلباً على السيادة الوطنية من خلال تعدد الفواعل. أشخاص القانون الدولي والعلاقات الدولية. في العلاقات الدولية، فلم تعد الفاعل والمؤثر الوحيد في هذه المجالات، إلى حد ما وأصبحت تواجه تحديات كثيرة. ويذهب باحث إلى القول : إن النظام الدولي لم يعد دولياً بل أصبح عالمياً أي أن العلاقات الدولية أصبحت علاقات أممية، بمعنى عدم اقتصارها على الدول كفاعل رئيسي وحيد في العلاقات الدولية الخارجية[3].

فالدولة اليوم تتشارك معها منظمات؛ مثل منظمة العفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات فيما يختص بحقوق الإنسان بشكل عام وتجد هذه المنظمات دوراً لها في التأكيد والضغط أحياناً على الدول في هذا الجانب من خلال إعلان التقارير الخاصة بحقوق الإنسان في بلدان دول الجنوب، وهي بذلك تنازع السيادة الوطنية بطريقة غير مباشرة. أما منظمات حقوق الإنسان الوطنية، أي المسجلة داخل حدود الدولة، فإنها تعرض سيادة الدولة لضغوط داخلية وخارجية في نفس الوقت، إذ باتصالها وارتباطاتها بالمؤسسات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تصبح عالمية أو تعولم المحلي من خلال تعميمه وإعلانه عالمياً مما يشكل ضغطاً على الدولة الوطنية وسيادتها.

وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات واختصار المسافات، يثور السؤال التالي: كيف يمكن أن تنتهك السيادة الوطنية ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، وجب تحليل واستعراض ما أدت العولمة إلى توفيره بكل

---

(1) See : Eyal Benvenisti, Exit and Voice in the Age of Globalization, Michigan Law Review, Oct. 99, Vol. 98. Issue 1, pp 167 – 210.

(2) See : Stephen D. Krasner, Sovereignty, Ibid.

(٣) عمر الجويلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان : تطور الآليات، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٧، ١٩٩٤، الأهرام، ص ص ١٥٦. ١٩٩، ص ١٥٧.

سهولة ويسر وإيصال أدواتها ووسائلها الاتصالية إلى المواطن العادي في كل بقاع الأرض، وقدت أدت العولمة إلى الحد من سيطرة الدولة في عدة مجالات، منها[1] :

١.تدفق المعلومات : أدى تدفق المعلومات إلى إيصال المعلومة للمواطن عن شئونه الداخلية من خلال وسائل اتصال ميسرة وسهلة وقليلة التكاليف -أي الإنترنت- مما جعل المواطن يعي ما يدور حوله من أحداث داخلية، لم يكن يستطيع الوصول إليها من قبل[٢]، وبالتالي يستطيع جموع المواطنين تشكيل رأي عام حول موضوع معين، من أعمال الحكومة، ويجعل مراقبته وتفعيل الرقابة[٣] عليها أسهل وبذلك يفعل دور المعارضة السياسية ويحد من نشاطات الحكومة غير المسؤولة، وهذا النوع من الرقابة وأن لم يكن فاعلاً في دول الجنوب بشكل عام، إلا أنه يجد طريقة في الأردن ويأخذ شكلاً فاعلاً أحياناً.

٢.مكنت تكنولوجيا الاتصالات من تنظيم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية المحلية والخارجية الدولية من توحيد جهودها، وأصبحت ذا تأثير بالغ الأهمية في إجبار الدول المعنية باتخاذ إجراء أو وقف إجراء أو قرار بحق سجين سياسي، أو قضية رأي معينة[٤]. وكذلك استطاعت هذه المؤسسات الضغط على بعض الدول المتقدمة العمل على التدخل لحماية حقوق الإنسان في بعض دول الجنوب أو التلويح بتهديدها والضغط بهذه الورقة السياسية خدمة لمصالح سياستها الخارجية.

---

(1) See : Stephen D. Krasner, Sovereignty, Ibid. p5.

(٢) استطاع الباحث الحصول على معلومات عن طريق الإنترنت في مجال الدراسة هذه، وتعتبر سرية أو ممنوعة من التداول في الوزارات الأردنية بينما كانت متوفرة على شبكات مواقع الإنترنت المحلية أو المواقع الدولية وعلى سبيل المثال لا الحصر : حصول الباحث على خطاب النوايا الموجهة لصندوق النقد الدولي والذي يعتبر من الأمور بالغة السرية في وزارة التخطيط الأردنية بينما هي متوفرة بسهولة ويسر على موقع www.imf.org وقد منعت هذه الوثيقة من التداول من قبل ولم تعطي هذه الوثيقة للباحث الاقتصادي د. فهد الفانك، حين طلبها من وزارة التخطيط مرجع سابق.

(٣) بسيوني إبراهيم حمادة، مرجع سابق، ص٢٣.

(4) Jordan : Sentence Against Toujan Al-Faisal, blow to freedom of expression; See: http://www.amnesty.org./ai.nsf/index/med1.

٣.مكنت وسائل الاتصال الحديثة إمكانية أن يتقدم الفرد بشكوى ضد دولته[1]، حيث أجازها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، دون رقابة مسبقة على البريد الإلكتروني، وهي بذلك لا تستطيع إيقاف هذه الرسائل الإلكترونية التي تنتقل بسرعة الضوء. تحتاج الرسالة الإلكترونية ١٦ ثانية لتصل إلى مُستقبلها. وهي بذلك أفقدت الدولة دورها السلطوي التقليدي في مراقبة المراسلات والتحكم بها، مما يعني عجز الدولة عن التصدي لهذه المشكلة التي تواجها، وتؤدي إلى انتهاك السيادة الوطنية في الوقت ذاته مما يجعلها أو يجبرها التكيف معها، بسبب عدم قدرتها التكنولوجية لعمل شيء ما تجاه هذا الأمر.

٤.سهلت ثورة الاتصالات للفرد الانتساب للجمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان، خارج حدود الوطن، دون الرجوع إلى حكومته. والمعلوم، أن جمعيات حقوق الإنسان لا تسجل ولا ترخص إلا بعد موافقة وزارة الداخلية مع إجراءات مشدودة، ولكن في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة أصبح المواطن جزء من مجتمع عالمي يمارس نشاطاته السياسية والاجتماعية والثقافية من حجرة نومه، مما فوت الفرصة على الدولة للإطلاع أو مراقبة نشاطاته السياسية وغيرها، وبالتالي تصبح سيادة الدولة على أفرادها شبه معدومة أحياناً.

والدلالات على خطورة وضع سيادة الدولة وتآكلها في ظل ثورة الاتصالات والمتغيرات العالمية، فإن الحكومة أو الدولة تستطيع تحجيم الأحزاب السياسية المعارضة في الدولة، من القيام بعمل جماعي؛ كالمظاهرات أو التجمعات السياسية، لتشكيل رأي عام، حول قضية معينة، من خلال منعها من التجول أو التجمع والتجمهر والتظاهر، إلا أن الدولة بكل قوانينها ووسائلها لا تستطيع إيقاف شخص أو جمعية أو مؤسسة حقوق إنسان من إرسال رسائل إلكترونية تهدف إلى وتخدم الغرض ذاته، التي تسعى الأحزاب السياسية العمل لإيقافه أو منعه ..الخ.

وبكل سلطة الدولة وسيادتها التقليدية في دول الجنوب، إلا أنها تقف عاجزة عن عمل شيء لإيقاف ذلك، فالسيادة تصبح موضوع تساؤل دائم إلى حد ما.

---

(١) ظريف عبد الله، حماية حقوق الإنسان وآلياتها الدولية والإقليمية، المستقبل العربي، السنة الثانية عشر، العدد ١٣٤، نيسان / ابريل، ١٩٩٠، ص ص ١٣ - ٢٣، ص ١٦.

ومما سبق، يتضح للباحث أن دول الجنوب في قضية حقوق الإنسان لا تعمل العولمة على دعم وتعزيز قضية حقوق الإنسان من تعددية سياسية، وانتخابات نيابية، وغيرها، لأنها تعلم بأن هذا النموذج الديمقراطي، أن تم العمل بها، فإنه يهدد مصالحها، وذلك لخوفها من ايصال جماعات وأحزاب لا تخدم أهدافها وهذا السبب قد يكون أحد الأسباب التي من أجله تم تأجيل الانتخابات النيابية الأردنية لمجلس الأمة الرابع عشر التي كان من المفترض أن يتم في شهر نوفمبر / تشرين ثاني لعام ٢٠٠٠.

ويرى الباحث، أن دول الجنوب، ومع تغول ظاهرة العولمة، ومن خلال مراجعة تقارير حقوق الإنسان، الصادرة عن المنظمات العربية لحقوق الإنسان، وكذلك تقارير منظمة العفو الدولية، يجد أن هذه الأنظمة السياسية أصبحت أكثر دموية، وهذا مؤشراً خطيراً له دلالات، ومنها:

الأول . أن العولمة قد تخفي بطياتها ميلاً لاستعمال هذا النمط الدموي لتمرير سياساتها، لفتح أبواب دول الجنوب وتحرير أسواقها من القيود، لنهب ثرواتها من خلال تحرير الأسواق وبيع المؤسسات الوطنية للمستثمر الأجنبي، وبهذا تتحول الدول وأجهزتها إلى قطيع من العسكر يقومون بحماية مصالح الرأسمالية الغربية.

ثانياً. العمل على تأمين مصالح العولمة، والتي تسعى لتدمير مقدرات الشعوب والأمم، لخدمة القوى المسيطرة على العولمة، وهي تعلم ذلك جيداً فهي بحاجة إلى تغير نمط دور الدولة لتصبح حارساً ووسيطاً لحماية استثماراتها وإفقادها دورها التقليدي وبالتالي انتهاك سيادتها إلى حد ما.

الثالث. أن العولمة السياسية والاقتصادية ما هي إلا قناع لتركيع شعوب دول الجنوب، وأعمال مقولة البقاء للأفضل، وأكل السريع البطيء، ومن ثم إحلال حماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وتدمير الصناعات الوطنية، وكذلك القضاء على الموارد الزراعية، من خلال رفع الدعم على عن هذه القطاعات، مما يترك أثر بالغ الخطورة على حياة شعوب دول الجنوب.

وهذه الأمور تفضي إلى :

أ. تحول دور ووظيفة الدولة وتفريغها من مضمونها، وبالتالي إزالة صفة السيادة عنها إذ تصبح دولة فاعلة، ولكن دون سيادة في حال أخذت هذا الدور عن علم ومعرفة بما تصل إليه الأمور مستقبلا.

ب. تصبح الدولة في الجنوب أقل فاعلية في العلاقات الدولية من مؤسسات المجتمع المدني العالمية والشركات دولية النشاط مما يسلبها سيادتها وتتنازل عن سيادتها لإدارة هذه الشركات، ومن ثم يصبح أشخاص القانون الدولي هم؛ الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. مجتمعاً. واليابان والصين، والمؤسسات المالية الدولية. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والمؤسسات الاقتصادية. منظمة التجارة العالمية. ومن ثم الشركات دولية النشاط ومنظمات حقوق الإنسان وأخيراً دول العالم الأخرى.

ويرى الباحث أن الأردن ليس بعيد عن محيط ما تتأثر به دول الجنوب وما ينسحب على دول الجنوب قد ينسحب على الأردن تماماً، لهذا فإذا ما بقيت موازين القوى بهذا الشكل، وكذلك ازدادت سلطة وسيادة المؤسسات الدولية، فأن الدول تكون في أخر قائمة أشخاص القانون الدولي والعلاقات الدولية.

مما ينبئ بعهد جديد، تظهر به الدولة دون سيادة أو تصبح السيادة ذات مفهوم جديد لا تفضي بالضرورة إلى عناصرها الأساسية التقليدية؛ إذ تصبح قابلة للتنازل والتجزئة والمشاركة في ظل فوضى العولمة وما بعدها.

المبحث الثالث

المظاهر والانعكاسات الاجتماعية

وضع المرأة في المجتمع الأردني

من مظاهر العولمة الاجتماعية في الأردن، الازدياد الملحوظ في إعطاء المرأة دوراً أكبر ومشاركة أوسع في الحياة العامة، وخاصة في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومع أن المرأة الأردنية تواجه إشكالية في المواقف السياسية المتناقضة، سواء من قبل المنظمات الحزبية أو من قبل النساء ومنظماتهن؛ إلا أنه ينظر إلى المرأة على أنها مستودع الأصوات المرجحة في أي عملية انتخابية . وهنا، يتجلى دور المرأة في الحياة السياسية، من حيث إنها ناخبة فقط، ودون أن يكون لها دور سياسي ومجتمعي واقتصادي قيادي أو ريادي في المجتمع.

وتحتل المرأة مرتبة أقل في المجالات القيادية، بشكل ملفت للنظر على الصعيد الرسمي والشعبي، وهذا ناتج عن عدة اعتبارات اجتماعية مرتبطة بالعادات والتقاليد، وهي :

أ. الموروث الثقافي والتجارب الشخصية.

ب. العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

ج. العوامل السياسية.

ويقصد بالموروث الثقافي، ما تشكل وتحدد عبر ما توارثته الأجيال حيال المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

لقد عبرت المرأة الأردنية تجارب سياسية مختلفة أوجدت لديها حالة من عدم اليقين والثقة في بعض مؤسسات العمل السياسي ؛ وكانت هذه العلاقة نتاج الذهنية المعرفية التي ترى وجودها في إلغاء الآخر أو اختزاله.

وصاحب هذه الممارسات تنشئة اجتماعية تعتمد على حماية مبالغ فيها تمارسها الأسرة والعشيرة، فشكل هذا النسق للتنشئة صيغة أخرى من صيغ التعسف .

وأدت هذه الصيغ في التعامل مع المرأة إلى إعاقة النمو السياسي لها بعامة، ونساء الريف والطبقات الاجتماعية الأقل حظاً بخاصة، وأثر هذا بدوره في نوع الأداء وشكله وأسلوبه واتجاهه[1].

وتقتصر الدراسة في هذا الجانب على اتجاهين محددين، يتعلقان بالمرأة : الأول موضوع تطبيق الجندر أو النوع الاجتماعي الذي تتبناه الحكومة الأردنية من خلال عدة مؤسسات. وسنأخذ حالة وزارة الزراعة في هذا المجال، ونبحث في سياسة الوزارة المتعلقة بموضوع النوع الاجتماعي والاتجاه الآخر، وهو وضع المرأة بشكل عام من خلال الاستراتيجية الخاصة بشؤون المرأة، استراتيجية وطنية عامة ملزمة لكافة المؤسسات ذات العلاقة . وفي هذا الجانب يتناول التحليل دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تتبنى هذه الاستراتيجية والاتحادات النسائية الأردنية.

وعليه، يتناول هذا المبحث انعكاسات العولمة الاجتماعية على الأردن من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول:انعكاسات العولمة الاجتماعية عموماً على المرأة الأردنية : التطورات الخاصة بأوضاع الجندر.

المطلب الثاني:المشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

المطلب الثالث:مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة.

المطلب الرابع:انعكاسات العولمة الاجتماعية على السيادة الوطنية الأردنية.

المطلب الأول: انعكاسات العولمة الاجتماعية عموماً على المرأة الأردنية والتطورات الخاصة بأوضاع (الجندر).

منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، سعت الحكومة الأردنية إلى تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي[2]. وبناءً عليه، عملت وزارة الزراعة على إعادة النظر في السياسة الزراعية فيما يتعلق بالجانب الزراعي؛ فقد تم إعداد وثيقة لسياسة زراعية جديدة تتناسب

---

(١) عيده المطلق، الأداء السياسي للمرأة الأردنية الواقع والآفاق، في حسين أبو رمان (محرر)، المسار الديمقراطي الأردني .. إلى أين، عمان : مركز الأردن الجديد، ١٩٩٤، ص ص ٢١٧-٢٢٩، ص ٢٢٠- ٢٢١.

(٢) وثائق خاصة بالنوع الاجتماعي، وحدة الجندر، عمان : وزارة الزراعة، ٢٠٠١ ص ٣.

مع التطورات العالمية[1]. ومن التوجهات الجديدة في السياسية الزراعية، إدماج الأسر الريفية في خطط التنمية؛ بحيث يتم دراسة احتياجاتها في ظل المتغيرات العالمية، وإعداد برامج تتناسب وتلك الاحتياجات، ولتحقيق هذا الهدف تم استحداث وحدة خصة بالنوع الاجتماعي في وزارة الزراعة.

وبناءً على ذلك، تأسست وحدة النوع الاجتماعي "الجندر" في وزارة الزراعة ضمن إدارة الإرشاد والتنمية الريفية والبيئية بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٨، بموجب نظام إدارةوزارة الزراعة رقم (٦٦) لعام ١٩٩٧، ومن خلال إعادة الهيكلية للوزارة. وتعنى هذه الرحدة بالمفاهيم الأساسية للعملية التنموية، ومكانة المرأة والرجل في المجتمع[2].

وسيتم تناول هذا الجانب لإجلاء جوانبه المتعددة من خلال؛ مهام وحدة النوع الاجتماعي "الجندر" أدوار النوع الاجتماعي، أليات عمل الوحدة، الجهات الداعمة وأخيراً النتائج المرجوة من عمل الوحدة.

أولاً. مهام وحدة "الجندر"[3] :

تسعى هذه الوحدة للنهوض بالأسر الريفية المعدومة لرفع مستوى الدخل والمستوى المعيشي؛ أي لمساعدة الأسر الفقيرة في تحسن أوضاعها المعيشية العامة. ولكنها تهدف بالنهاية إلى تمكين المرأة من الاعتماد المالي والاقتصادي على نفسها، ومن هذه المهام[4]:

١. وضع خطة سنوية للوحدة ومتابعة تنفيذها.
٢. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والتعاون معها في هذا المجال.
٣. نشر الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي في القطاع الزراعي حكومي وأهلي.
٤. تعميق مفهوم المشاركة المحلية لضمان ديمومة النشاطات الزراعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣.
(٢) وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الزراعة، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، ص٣.
(٣) الجندر: تعني النوع الاجتماعي لا يعني الجنس بل يعني المرأة والرجل معاً وبالتحديد العلاقة بينهما: فالنوع ليس الجنس. والنوع لا يولد به الإنسان ويتكون اجتماعياً بالتالي قابلاً للتغير. الجنس يولد به الإنسان بيولوجياً وبالتالي غير قابل للتغيير (وثائق وزارة الزراعة).
(٤) وحدة النوع الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩، عمان : وزارة الزراعة، ص ٣.

٥. إجراء المسوحات الميدانية في مجال الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

٦. إدخال مفهوم النوع الاجتماعي أثناء إعداد مقترحات المشاريع في وزارة الزراعة.

٧. اقتراح برامج عمل تنفيذية تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للمرأة.

٨. متابعة النشاطات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي والتعرف على المستجدات في هذا المجال وتعميمها.

وتعمل الوحدة على إرساء قواعد للمساواة بين الرجل والمرأة، من خلال مساعدة المرأة على تمكينها اقتصادياً.

ويعمل النوع الاجتماعي على تنمية المرأة ولكن ليس للمرأة، وحدها، وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل وإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع للمرأة مقارنة بالرجل.

ويقوم عمل الوحدة على أساس أن ما يمكن اكتسابه اجتماعياً من خلال نمط التصرفات والسلوكيات والفكرة المتوارثة عن دور المرأة في المجتمع يمكن تغييره من خلال إدخال مفاهيم معنية بالنوع الاجتماعي[1] نظرياً، وإعادة توزيع الأدوار بينهما عملياً من حيث العمل على تمكين المرأة من إدارة شؤون أعمالها ومشاريعها.

ويعتمد مفهوم الجندر الوارد في الورقة المتخصصة لمركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة حول مواضيع الجندر – ترى إحدى باحثته : أن النوع الاجتماعي يعنى به: المواصفات الحضارية والثقافية والاجتماعية التي يتصف بها أي من نوعي الجنس البشري وتمثل هذه المواصفات نتاج عملية تاريخية معقدة، لذلك فهي حالة غير ثابتة، أي هي قابلة للتغيير، والتغيير في المكان والزمان عكس المواصفات البيولوجية التي لا تقبل التغيير[2].

فوحدة النوع الاجتماعي لها هدف عام هو إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في برامج وسياسات وزارة الزراعة على مستوى متخذي القرار في المركز والقطاع الأهلي في الميدان من خلال بيان أدوار الرجل والمرأة.

---

(١) أنظر : بخصوص مفاهيم النوع الاجتماعي : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مفهوم النوع الاجتماعي، عمان : مكتب غرب أسيا ٢٠٠١، ص ٢، ٣.

(٢) مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، النوع الاجتماعي والتنمية،عمان ١٩٩٩ ص ١٨.

ثانياً. أدوار النوع الاجتماعي :

إن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة: الذكر والأنثى وقدراتهما واستعداداتهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع[1].

ويهدف التعريف بالأدوار للنوع الاجتماعي من خلال تحديد النوع الاجتماعي للأدوات، فهي تقوم على أربع ركائز : الإنجاب، والإنتاج، والمجتمعي والسياسي.

وتتمثل عملية أدوار النوع الاجتماعي[2]، في إقرار منهج التخطيط القائم على أساس النوع الاجتماعي؛ ذلك أنه في معظم المجتمعات يقوم الرجال والنساء ممن يتقاضون أجوراً متدنية بالأدوار الأربعة: الدور الإنجابي والإنتاجي، والمجتمعي والسياسي. ويرتبط الدور الإنجابي بالحمل والولادة وتربية الأطفال . أما الدور الإنتاجي، فيقوم به الرجال والنساء مقابل أجر نقدي . ويمثل هذا جميع الجهود المبذولة في وسائل الإنتاج ليشمل العمل لغرض إنتاج سلعة لها قيمة تبادلية، يمكن بيعها في السوق أو الإنتاج الذي تستهلكه الأسرة أو تقوم ببيعه بغرض شراء سلع أخرى[3].

أما الدوران الآخران، فهما الدور المجتمعي والسياسي ويمثله الأعمال المجتمعية التي يقوم بها الفرد سواء أكان امرأة أم رجلاً من أعمال تطوعية تقدم للمجتمع ككل من خدمات صحية وتعليمية وتوفير المياه، وهو عمل تطوعي غير مدفوع الأجر . أما الدور السياسي، فهو المرتبط بممارسة نشاطات سياسية على مستوى المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع الوطني ويشمل نشاطات دولية ويتمحور هذا الدور في يد الرجال أما النساء فغالباً تتوفر لهن هذه المواقع من خلال المنظمات النسائية المتخصصة التي يكون لها الدور القيادي

---

(١) تقرير مقدم لبرنامج الأغذية العالمي حول "ورشة عمل مفهوم النوع الاجتماعي، وأثره على المشروعات الزراعية، وحدة الجندر، عمان : وزارة الزراعة، ١٩-٢٠-١٠-١٩٩٩. ص ٢٩.

(٢) تقرير مقدم إلى برنامج الأغذية العالمي حول، ورشة عمل "إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج وزارة الزراعة، وحدة النوع الاجتماعي، عمان : وزارة الزراعة، ١٥-١٧/ ١١/ ١٩٩٩ ص ١٦.

(٣) تقرير مقدم إلى برنامج الأغذية العالمي "مفهوم النوع الاجتماعي"، وحدة النوع الاجتماعي، مرجع سابق ص ٣٠.

به فقط. أما على صعيد الانتخابات والدوائر الانتخابية، فهي محتكرة بيد الرجال[1].

وتهدف الوحدة إلى تحقيق عدة فوائد ومزايا للمرأة الريفية من خلال[2]:

١. تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية للمرأة.
٢. تحسين أدائها في المشاريع الزراعية.
٣. تخطي العوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
٤. تحقيق فرص متكافئة بين الرجل والمرأة.
٥. زيادة مشاركة المرأة في القطاع الزراعي من خلال تلك المشاريع.

ثالثاً. آليات عمل الوحدة:

وينطلق عمل وحدة "الجندر" من نقطتين أساسيتين؛ هما:

النقطة الأولى وهو عمل الوحدة على إدخال مفهوم الجندر إلى شرائح مستهدفة تحددها الوحدة، وفي الوقت ذاته تقوم على أساس توجيه نشاطاتها نحو صناع السياسات في وزارة الزراعة ومتخذي القرار من خلال عقد ورش عمل كتلك التي عقدت لمهندسي إقليم الوسط[3]. وقد هدفت إلى التعريف بمفهوم النوع الاجتماعي والأدوار والاحتياجات المتعلقة بهذا الدور، والتعرف على طرق تحليل النوع الاجتماعي، وأهمية ذلك في تخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية الزراعية[4].

وكذلك ورشة العمل المنعقدة تحت عنوان "إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في سياسات برامج وزارة الزراعة" وقد شارك فيه (٢١) مشاركاً يمثلون مديري الإدارات المركزية والميدانية في الوزارة[5].

أما النقطة الأخرى، فهو الاتجاه المعني بالناس البسطاء وهم المزارعون حيث عقدت ورشة "مفهوم النوع الاجتماعي وأثره في المشروعات الزراعية التي عقدت للمزارعين وركزت على العناية بالمفاهيم الأساسية للعملية التنموية. وتهتم بتوضيح العلاقة بين

---

(١) وحدة النوع الاجتماعي، ورشة عمل إدماج النوع الاجتماعي...، مرجع سابق، ص ١٧.
(٢) المرجع السابق، ص١٨.
(٣) عقدت في ١٥-١٧/١١/١٩٩٩.
(٤) وحدة النوع الاجتماعي، ورشة عمل "إدماج النوع الاجتماعي...، مرجع سابق، ص ٢.
(٥) وحدة النوع الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، عمان: وزارة الزراعة، ص ٧.

أدوار كل من الرجل والمرأة وأهمية هذه العلاقة لتحديد الاحتياجات المختلفة، والمساعدة في تجاوز الفجوة في سيطرة كل من الرجل والمرأة على الموارد والتحكم فيها[١].

رابعاً. الجهات الداعمة (المانحة) :

هناك منظمات عالمية تدعم هذا المشروع وتموله دون شروط مالية واقتصادية، إلا ما هو معني بجانب المساواة بين الرجل والمرأة وتفهم احتياجات كل منهما[٢]. ويقف على بعض هذه المنظمات التالية :

- برنامج الأغذية العالمي.
- المشروع الدانمركي للإصلاح الزراعي في الشرق الأدنى.
- GTZ- الوكالة الألمانية للتعاون الفني الإنمائي.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة [٣].

خامساً. نتائج مرجوة من عمل الوحدة :

لعل ما تريد أن تصل إليه وحدة الجندر في وزارة الزراعة والمؤسسات المانحة للتمويل هو إعادة ترتيب وتوزيع الأدوار التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تهدف تدريجياً إلى إجراء تغير في نمط العلاقة القائمة على توزيع وامتلاك السلطة من جهة الرجل والسيطرة الاجتماعية للرجل على المرأة في المجتمع. وتعمل على تمكين النساء من الوعي بحقوقهن انطلاقاً من توعيتهن بضعف مكانتهن وضعف المنزلة بالنسبة للرجل في المجتمع وضرورة توعيتهن بتحدي هذه العلاقة وهذه المكانة، والعمل على تغييرها. وعليهن العمل على تحقيق الإنصاف والحصول على عائد مواز ومساو للرجل. وكذلك تهدف إلى توعية الرجال لتحدي العلاقات الاجتماعية السائدة مثل المشاركة في تربية الأطفال، إذ يعد ذلك بمنزلة تحد للتقاليد السائدة والعلاقات التقليدية التي تحكم الرجال والنساء في مجتمعهم[٤].

---

(١) وحدة النوع الاجتماعي، تقرير حول ورشة عمل مفهوم النوع الاجتماعي ...' مرجع سابق، ص٢.

(٢) يكمل هذا الدور المؤتمرات التي عقدت بخصوص المرأة في كل من، القاهرة، وكوبنهاجن، وبكين.

(٣) أنظر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مأسسة النوع الاجتماعي ودمج المرأة في التيار الرئيسي للتنمية، عمان : غرب أسيا، ٢٠٠٠، وكذلك أنظر : وحدة النوع الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، مرجع سابق.

(٤) وحدة النوع الاجتماعي، ورشة عمل إدماج النوع الاجتماعي، مرجع سابق ص ١٩.

ويؤدي ذلك بالنتيجة إلى مساواة المرأة مع الرجال من خلال تملكها للمشاريع الموجهة لهذه الغاية عن طريق إدارتها وحق تقرير الاستقلال المادي والمعنوي، وكيفية استخدام المشروع، وإعطائها ميزة التمتع بمصدر دخل مستقل عن الزوج من خلال المشاريع التي تعطي المرأة أفضلية في الاستفادة منها . وهذه المشاريع التي عادة ما تكون قريبة من طبيعة عمل المرأة الريفية، مثل تربية النحل والدواجن والماعز، وصناعة الألبان والأجبان، وغيرها.

ويتلخص الهدف المركزي لهذه العملية في فرض المساواة عملياً ونظرياً بين الرجال والنساء، وإعادة صياغة منظومة قيم اجتماعية جديدة مبنية على أساس النوع الاجتماعي التي تسعى الدول والمؤسسات المانحة لهذه المشاريع إلى إرساء قواعدها داخل المجتمع الأردني.

وهذا ما يسعى إليه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) في عقد التسعينيات من القرن العشرين، من خلال[1] :

أ. التمكين : هو عملية تمكين النساء، وزيادة وعيهن، عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية، والمادية حتى يتمكن النساء من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد، التي تخصهن وهو مدخل يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس، لكن عن طريق الثقافة، والتعليم والعمل والتوظيف، وهذا المدخل، يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية للتأكد من أن النساء يمارس سيطرة كافية ومعاملة ومتساوية كمشاركات ومستفيدات.

ب. مدخل المشاركة : لابد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في المشاريع، ولأن لا ينظر لها كمستفيد فقط، وهذا يعني أنه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تسمح للرجل وتعطيه الحق في اتخاذ القرار لوحده والسيطرة أيضاً، باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة، لأن هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة، ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي.

---

(١) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التنمية والنوع الاجتماعي، مكتب غرب آسيا، ٢٠٠١، ص ١٢. ١٣. وكذلك : محمد قظام السرحان وآخرون، النوع الاجتماعي الجندور عمان : صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٠، ص ١١. ١٤.

ج. مدخل النوع والتنمية : وهو التحول في تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي باعتبار أن عدم إدماج المرأة بكافة الأنشطة الحياتية هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، والتي لم تؤثر سلبياً على النساء، فقط بل وعلى الرجل أيضا فأدت إلى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للدين، حسب ادعائهم. حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معاً، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي، وأهليته في دعم مسار التنسيق، بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقية.

يلاحظ مما سبق، أن الموضوع الجندر، موجه للعناية بالمرأة ويبدو في ظاهره أنه يريد أن يرتقي بالمستوى المعيشي للمرأة والرجل معاً، إلا أن في باطنه، أو ما يفهم منه هو دفع المرأة إلى الاستقلال المالي والشخصي، بعيداً عن الرجل. وهذا أمر بالغ الأهمية، فإن وجود الرجل والمرأة معاً كأسرة واحدة في مجالات التنمية أمر مطلوب ومستحب، ولكن ليس هذا المقصود على المدى البعيد، في هذه العملية، أي؛ دفع المرأة للاعتماد على نفسها في إدارة مشاريعها، واتخاذ القرار وإفساح المجال أمامها للمشاركة في الحياة السياسية العامة، من خلال تمكينها وظيفياً ومالياً، واستقلالها شخصياً، وإنما ترمي هذه المؤسسات إلى تغير الثقافات، ومنظومة القيم، وإلغاء الخصوصية لثقافة للشعوب والأمم. ولقد ورد معنا سابقاً. ما يسعى له البنك الدولي في سياساته لإدماج المرأة في الحياة العامة بجميع مجالاتها[١] وكذلك من خلال ما يسعى له البنك من وضع استراتيجية إدماج النوع الاجتماعي "الجندر" للمساعدة في دفع مسيرة تنمية الدول النامية، وقد جاء على لسان رئيسه أن موضوع الجندر أصبح جزء من عمل البنك وتهدف هذه الاستراتيجية الموضوعة من قبل البنك الدولي إلى : المحاولة للمساعدة في تغير الثقافة، لتسهيل آلية عمل الجندر وتعميمها[٢].

ومن خلال ما سبق، نجد أن أدوات العولمة تسعى إلى تنميط السلوك الإنساني على مستوى العالم، وتوحيد منظومة القيم لدى البشر، وكل ذلك والدولة الوطنية، لا حول لها

(١) أنظر الجدول رقم (٧) المبحث الأول من الفصل الثالث.
(2) http:/www.worldbank.org/html/extdr/extrme/jdwspo11502.htm

قبال ذلك، وبالتالي تصبح السيادة مرنة أو تتكيف أو تتقاسم مع أو تصبح السيادة للمنظمات الدولية والمؤسسات المالية شريكاً مع الدولة الوطنية.

وإن أخطر ما يدور من حولنا هو اهتمام المنظمات الدولية بصفة عامة إلى إرساء قواعد عولمة تحكم السلوك الإنساني في كل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، من خلال اهتمامها بتنظيم السلوك الجنسي والإنجابي للأفراد، وذلك عن توجيه سياسيات الدولة في هذا المجال.

ومن أمثلة هذا الاهتمام، ما ظهر من طبيعة مواضيع بعض المؤتمرات الدولية المنعقدة في العقد الذهبي للعولمة. التسعينيات. من استهداف لضمان التوجيه والسيطرة على السلوك الإنساني بصفته الفردية أو في إطار الأسرة أو المجتمع، ومن هذه المؤتمرات[1] :

- المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن سنة ١٩٩٤م[2].

---

(١) أحمد كمال الدين، المرأة والإسلام والنظام الدولي، على موقع
http:/www.muslimat.org.arabic/won_in_new_world.htm.

(٢) المرأة في مؤتمر كوبنهاجن (١٩٩٤م) :
تركزت دوائر الاهتمام في مؤتمر كوبنهاجن حول تقويم للواقع الاجتماعي للأمم، ووضع سياسات ومبادئ هادئة لتحسين الأوضاع الاجتماعية على المستوى الدولي؛ فضلاً عن التزامات عشر احتوى عليها، إعلان كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية. واشتمل تقويم الواقع على مسائل الإحباط والحرمان الاجتماعي خاصة بالنسبة للفئات الأضعف في المجتمع، مثل المرأة والطفل، وازدياد الفوارق بين الأغنياء والفقراء، وبقاء مليار إنسان في العالم تحت خط الفقر، للأنماط غير المستدامة في الاستهلاك والإنتاج.
أما التزامات الدول المشاركة في المؤتمر فاشتملت على عشر نقاط دارت حول السعي لإيجاد البيئة الصالحة والمناسبة لتمكين الأفراد من تحقيق التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، الاجتهاد نحو تحقيق العمالة للجميع، تطوير التكامل الاجتماعي، تحسين الاحترام الكامل لكرامة الإنسان ومبدأ المساواة والقسط بين المرأة والرجل، تسهيل الحصول على التعليم وأعلى مستويات الصحة العقلية والجسمانية، تحسين سرعة التطور في مجال الموارد البشرية والطبيعية في أفريقيا والدول الأقل نمواً، والتأكد من احتواء برامج الإصلاح الهيكلي على مكونات تخدم أهداف التنموية الاجتماعية، وتخصيص موارد مناسبة لتحقيق التنمية الاجتماعية وتقوية الإطار العام للتعاون الدولي والإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية.
ثم جاء برنامج العمل ليضع السياسات والتدابير اللازمة المراد بها إنزال المبادئ العامة المتفق عليها ونقاط الالتزام الدولي إلى واقع التطبيق. وورد في ذلك السياق الحديث عن الأسرة. في الفصل السادس من برنامج العمل، والدعوة إلى أن تقوية الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع،

• المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة سنة ١٩٩٤م[1].

=

الزوج والزوجة فيها شريكان متساويان، وتستحق العون في دورها المعيشي والتعليمي والإنشائي التربوي.

وهكذا فقد كان من الواضح أن مؤتمر كوبنهاجن حصر نفسه في عموميات القضية الاجتماعية، مركزة على قضايا الفقر والعمل والهجرة والنزوح وتوفير التعليم والصحة وتحقيق البيئة المناسبة لتطوير التنمية الاجتماعية لكنه لم ينفذ بأي قدر من التفصيل لقضايا الوحدات الأساسية للمجتمع وعلى رأسها الأسرة، وإنما استبقى ذلك لمؤتمر آخر انعقد بعد ستة أشهر من انعقاد مؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، وهو مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة.

لقد كان منطوق مؤتمر كوبنهاجن، أو منهجه، هو أن الإنسان سيكون سعيداً وراضياً إذا تحقق له الرفاه المادي وأن ثلثي الفقراء في العالم هم من النساء، لهذا فإن المؤتمرين يصوبون النظر إلى المرأة والطفل باعتبارهما من أضعف عناصر المجتمع وأكثرها حاجة للعون والدعم والحماية وأدى ذلك إلى التركيز المادي إلى إغفال المتطلبات الروحية أو الإيمانية للإنسان في إطار مجتمعه الذي يعيش فيه، وعدم اعتبار ذلك مصدر من مصادر السعادة والراحة النفسية والسلام الاجتماعي.

(١) المرأة في مؤتمر القاهرة (١٩٩٤م) :

بدأ اهتمام الأمم المتحدة بقضايا السكان منذ وقت ليس بالقريب، بل أن لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة تكونت منذ أكثر من خمسين عاماً، في سنة ١٩٤٦م، منبثقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمنظمة الدولية، ويجيء ذلك الاهتمام المبكر في إطار ما تقدم بشأن الرغبة في توجيه السلوك البشري من منبر الأمم المتحدة، باعتبار ذلك صورة من صور التوجه الحثيث نحو العولمة المبتغاة، التي يرجى لها أن تتبنى فكراً كونياً وثقافة وحضارة العولمة التي ترعاها الدول ذات السيطرة الكبرى على مجريات الأحداث المنظمة الدولية.

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة خلال الفترة ما بين الرابع والثالث عشر من شهر أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٤م لمناقشة السياسات الديمقراطية للدول في إطار الربط بين السياسات السكانية من جهة، والتنمية الشاملة من جهة أخرى. وقد أثارت القضايا التفصيلية للمؤتمر، لا سيما ما جاء بالفصلين السابع والثامن من الوثيقة الأساسية للمؤتمر، جدلاً كبيراً استند مثيروه، على اختلاف مشاربهم وجهاتهم ومنطلقاتهم، على أسس أخلاقية ودينية وسيادية تتعلق بكل فئة أو دولة على حدة.

وفي ما يتعلق بالمرأة بصفة خاصة فقد أثارت السياسيات والبرامج المقترحة بشأن الصحة الإنجابية ومشروعيته، والعلاقات الجنسية، والحمل قبل الزواج، وتعريف الأسرة، أثارت حفيظة الدول التي تعتمد في تنظيم حياتها على الدين والأخلاق والقيم الثقافية الحاكمة للحياة الاجتماعية.

ويأتي على رأس القائمة الطويلة لقضايا التحفظ والاعتراض في مؤتمر القاهرة موضوع الإجهاض ومشروعيته، والعلاقات الجنسية والحمل قبل الزواج واستخدام وسائل منع الحمل، والتباعد بين الولادات وما تسميه وثيقة المؤتمر بالإجهاض المأمون والعلاقة الجنسية السليمة، بينما يحكم سلوك

• المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في العاصمة الصينية بكين سنة ١٩٩٥[1].

= بعض المجتمعات، ومنها المجتمع المسلم، المشروعية في سلوك الفرد والجماعة، وليس فقط الأمان والسلامة.

ونتيجة لما تقدم فقد تحفظت دول كثيرة أغلبها مسلمة أو كاثوليكية، وشغل تحفظ الكرسي الرسولي بالفاتيكان مساحة واسعة، وتركز ذلك التحفظ حول رفض الإجهاض، والممارسات الجنسية قبل الزواج، وما يرتبط بذلك من قضايا ذات صلة بالمعتقدات الدينية للطائفة.

(١) المرأة في مؤتمر الصين (١٩٩٥م) :

أما المؤتمر العالمي الرابع في العاصمة الصينية بكين، والذي انعقد خلال الفترة ما بين الرابع والخامس عشر من شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٥م، فقد دارت مداولاته ومقرراته حول قضايا المرأة بصفة خاصة متجاوزاً عموميات الوضع الاجتماعي للدول والمجتمعات، ووضع الأسرة داخل المجتمع، إلى وضع المرأة داخل الأسرة وفي سياق البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية لكل دولة.

ويجيء مؤتمر الصين بعد أن هيأت المنظمة الدولية العالم لاستقبال مقرراته من خلال عقد مؤتمري كوبنهاجن والقاهرة، حول المجتمع والأسرة، ومؤتمرات أخرى ذات صلة منها مؤتمر المرأة في نيروبي (١٩٨٥م) ومؤتمر الطفل في نيويورك (١٩٩٠م)، ومؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو (١٩٩٢م) ومؤتمر حقوق الإنسان في العاصمة النمساوية فينا (١٩٩٣م) .

وجاء في الفقرة (١) من إعلان بكين الالتزام بـ "تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة والإنسانية المتأصلة، وسائر المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان الحق في التنمية. كما جاء في الفقرة (١٢) تمكين المرأة والنهوض بها بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال، فرادى وبالاشتراك مع غيرهم، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم .." وتخدم الفقرة سبل تحقيق الرؤية الغربية لمفهوم تحرير المرأة من كل القيود، بما في ذلك "الروحية" و"الأخلاقية" و"الفكرية"، وأن تمارس تلك الحرية وحدها أو بالاشتراك مع غيرها، تمهيداً لأنماط السلوك الغربي "التحرري" لكن هذا النص نفسه يمكن أن تستخدمه من لا يشارك الغرب أفكاره، ليتحقق بذلك مطالب عقدية إيمانية قد تكون إسلامية استناداً على ذات المبادئ، حماية مثلا للحق في ارتداء الحجاب في المدارس والمجالس التشريعية والأماكن العامة، ففي ذلك ممارسة لحرية "روحية" أو إيمانية .. لهذا فإن قراءة مقررات المؤتمرات الدولية ذات الصلة بنقاط الاختلاف تتطلب قدراً من الدقة والحذر اللازمين عند محاولة إنزال تلك المقررات منزل التطبيق في المستوى الوطني، حيث قد يكون فيها سما مدسوساً في الدسم، من الناحية العقدية، وقد يكون فيها سلاح ذو حدين، يستخدمه أصحاب المشارك الفكرية المتناهضة.

وتتناول الفقرة (١)) من إعلان بكين مسألة أثارت جدلا كبيرا بين النساء المتدنيات المحافظات، مسلمات كن أو مسيحيات، وهي موضوع الاعتراف الصريح بحق جميع النساء في التحكم في جميع

الأمور المتعلقة بصحتهن، وخاصة تلك المتصلة بخصوصيتهن.." فالاعتراف بالحقوق أمر لا غبار فيه، لكن من الحقوق ما هو اجتماعي أو جمعي، يرتبط بأكثر من فرد، ومنها ما هو شخصي فردي، مثل الحق في التدخين، والذي يسلب الحق في استنشاق الهواء النقي لغير المدخنين. فالإسلام ينظر للرجل وللمرأة في إطار كيان الأسرة، وينظر لهما وللأسرة في إطار الكيان المجتمعي المتكامل، ويضع أهداف الإنجاب باعتبارها أهدافاً اجتماعية كبرى والتناسل من المصالح والمقاصد الشرعية الأساسية التي تحكمها سياسات عامة لا يمكن أن يقرر بشأنها فرد واحد بأسلوب لا يتجانس ويتناغم مع تلك السياسات العامة. وهذا هو نقيض الرؤية الغربية التي تمكن الفرد من اتخاذ قرارات وتدابير قد تضر بالمصلحة الاجتماعية الكلية.

واشتملت التزامات الدول في مؤتمر الصين، كما جاء في الفقرة (١))، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة والطفلة وإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها ونعل هذه الفقرة وما يتعلق بها من اتفاقية دولية لا تزال محل نقاش بين المتدنيين من النساء المسلمات والمجتمعات المسلمة، وبين عناصر الطائفة الكاثوليكية من المسيحيين، وذلك لتعرضها لبعض المبادئ المنبثقة من القناعات الإيمانية التي لها الأولوية حيال كل القواعد الأخرى، مما يتطلب استمرار الحوار للوصول إلى قواعد لا تمس مقدسات الإنسان والمجتمعات.

وكان لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية من بين ما تقدم من قضايا حساسة النصيب الأكبر من الجدل والصراع في أروقة مؤتمر المرأة في بكين، فالمؤتمر بتعريفه الناقص لمعايير الصحة في الإنجاب والجنس، ساهم في إقصاء المتدينين، حيث جاء في الفصل الرابع الفقرة (١)) أن الصحة الإنجابية هي حالة سلامة كاملة بدنيا وعقليا واجتماعيا في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته .. و.. تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة.." كما جاء عن حقوق المرأة الجنسية (في الفقرة ٩٦ من الإعلان) الدعوة إلى الاحترام الكامل للسلامة المادية للفرد" كما تتحدث الفقرة ٩٨ من إعلان بكين عن الأمراض الجنسية وعلى رأسها متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز منادية بحق المرأة في الإصرار على الممارسات الجنسية المأمونة" بدلاً عن الدعوة إلى الابتعاد عن الممارسات الجنسية غير السليمة أو على الأقل غير المأمونة .. وبذلك كان عنصراً الرضا والأمان، والسلامة البدنية والعقلية والاجتماعية هي محاور التعريف الرئيسية ... بعيداً عن المعايير العقدية والإيمانية التي هي في صلب اهتمام المتدينين.

ويبدوا أن الصراع الفكري الخفي، كان هو المؤثر وراء ظهور بعض الكلمات المفيدة بالنسبة لأصحاب الأفكار والعقائد الإيمانية، التي ربما وضعت حماية للنص الأساسي، حتى يجد الإجازة عند عرضه للتصويت، ومن أمثلة ما جاء في الفقرة ١٠٨ (١) عند الدعوة إلى توفير معلومات كاملة ودقيقة عن السلوك الجنسي والإنجابي المأمون والمسؤول، حيث إن معيار المسئولية يمكن أن يفتح بابا لإدخال المعايير الدينية ضمن القواعد التي تحكم السلوكيات الإنجابية والجنسية، دونما إخلال بدواعي الوفاق الدولي. ويجدر في هذا المنعطف التذكير بأن من أساليب الدعوة إلى القيم والمبادئ العليا العمل على الاستفادة من كل الوسائل المتاحة وتوظيفها لخدمة الرسالة. جنبا لجنب مع رفض القواعد المتعارضة

ويلاحظ من هذه المؤتمرات أن موجهة نحو القيم والسلوك البشري وهذا بذلك تسعى بقوة وجدية لإحلال ثقافة العولمة بحيث لا تخضعها للمعتقدات الدينية ومنظومة القيم والعادات والتقاليد لدى الشعوب والأمم وهذه الوسائل هي من أسرع الطرق لتغيير مجمل تصرفات وسلوك المجتمعات وبالتالي تغيير بنى القيم لدى شعوب العالم.

= مع تلك القيم والمبادئ، بدلاً من الركون إلى الرفض الشامل الكاسح، بعيداً عن النظرة النقدية التفصيلية في عالم شديد المكر بالغ التعقيد.

إن الحديث عن مواضع الاختلاف بين المبادئ الإسلامية ومبادئ العولمة يجب ألا يحجب الرؤية عن بعض الدعاوى المتفق عليها في إعلان بكين، باعتبار التلاقي الإنساني العام في المسائل المتعلقة بالفطرة، خاصة تلك التي لا تمس القضايا الفكرية الأساسية في الغرب إذا ما عرضت في المنابر الدولية متعددة الثقافات.. ومن أمثلة هذه الدعاوى ما جاء في إعلان بكين من دعوة إلى محاربة البغاء وتجارة الرق الأبيض بين النساء والأطفال ورفع المستوى المعيشي للنساء والأطفال بزيادة مستويات وأعداد المتعلمين منهم ومحاربة وزعزعة استقرار الأسر والمجتمعات، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة (١)قا بالقوارير)، والمسألة بين الرجل والمرأة في حق الحصول على التعليم والرعاية والصحة، وضمان مشاركة النساء في أوجه الحياة العامة وتسهيل وصولها إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة والتدريب.

لكن في ذات الوقت الذي تمتنع فيه قوى العولمة عن المساس بقواعدهم ذات الجذور الحضارية والفكرية نجد أن بعض توصيات مؤتمر الصين عن المرأة يضرب بالقواعد الفكرية المناهضة عرض الحائط وكان ما جاء في الفقرة ١٧٤ (١) من إعلان بكين من أكثر الأمثلة صراحة ووضوحاً، حيث دعت الفقرة إلى إزالة ما تواجهه الطفلة من غبن وعقبات فيما يتعلق بالإرث حتى يتمتع كل الأولاد بحقوقهم دون تمييز، وذلك عن طرق جملة أمور منها القيام حسب الاقتضاء بسن وإنفاذ التشريعات التي تضمن لهم المساواة في حق الخلافة، وتكفل لهم المساواة في أن يرثوا بغض النظر عن جنس الطفل" . ويأتي ذلك في إشارة واضحة المغزى للتشريع الإسلامي بشأن الميراث، والنص على أن للذكر مثل حظ الانثيين عند الاشتراك في النصيب الشائع، لأنه النص الأكثر شهرة بين مناهضي الحضارة الإسلامية غير المطلعين على مغازي وحكمة التشريع بل غير المتفحصين للحقائق المجردة حول معاني النصوص القرآنية والخبرية السنية، وكان طبيعياً أن تتحفظ بعض البلاد الإسلامية على الفقرة ٢٧٤(د) ومنها مصر وإندونيسيا وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ولم تتحفظ الأردن عليه:

أنظر : أحمد كمال الدين، المرأة والإسلام والنظام الدولي، على موقع http:/www.muslimat.org.arabic/won_in_new_world.htm.

أنظر : صباح عبده هادي الخشيني، مشروع الجندر في وثائق الأمم المتحدة في الحرية والمساواة ... إلى التماثلية والشذوذ، على موقع http:/www.muslimat.org.arabic/gender_in_new_world.htm.

أنظر : مركز دراسات المرأة. السودان، مفهوم الجندر والمساواة بين الجنسين في المرجع السابق.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية للمرأة

يعامل الدستور الأردني جميع الأردنيين سواسية أمام القانون، دون تمييز بين الذكور والإناث أو الدين أو العرق أو اللغة المادة (٦/ ١ من الدستور).

ويؤخذ موضوع المرأة ومشاركتها في الحياة العامة حيزاً واسعاً لدى واضع السياسة الأردنية، مع الأخذ في الاعتبار انسجام السياسة الأردنية تجاه المرأة وما يحدث من تطورات دولية مباشرة وأخرى غير مباشرة على وضع المرأة في الأردن.

ونتناول المؤسسات المعنية بالمرأة، سواء الحكومية المنشأة بموجب توجيهات حكومية رسمية، وتلك التي تأتي من القاعدة بفضل العمل التطوعي للمرأة.

ويحلل البحث الدور القيادي الرئيسي للمرأة والدور الحكومي في هذا الجانب.

وتقسم المؤسسات التي تقوم على توجهات الحكومة للمرأة من حيث أهميتها للمرأة من خلال اتجاهين، الاتجاه الأول : الجهة المسئولة عن وضع السياسات الخاصة بالمرأة على مستوى الدولة بشكل عام؛ وهي اللجنة الوطنية الأردنية لشئون المرأة والأخرى : الاتحادات النسائية الأردنية وسوف يتم تناولها على النحو الآتي :

الاتجاه الأول. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المراة :

حرصاً من الحكومة على تفعيل مشاركة المرأة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تم في عام ١٩٩٢ تشكيل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال وعضوية ممثلين عن الجهات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة . وكان من أولويات عمل هذه اللجنة وضع استراتيجية وطنية للمرأة الأردنية تكون محوراً تلتقي عنده الجهود الوطنية[(١)].

وكان الأردن من أولى الدول العربية التي تجاوبت مع دعوات الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها لإنشاء لجنة وطنية خاصة بقضايا المرأة[(٢)].

---

(١) دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، في حسين أبو رمان وآخرين (محررون)، سلسلة المجتمع المدني، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠، ص ٢٨٠، وكذلك : اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، عمان : صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني،عام ١٩٩٣، ص ٢.

(٢) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مرجع سابق، ص ٣ .

وقد جاءت هذه اللجنة، بناءً على قرار من رئيس الوزراء بتاريخ ١٢/ ٣/ ١٩٩٢ بهدف رفع سوية المرأة الأردنية وإدماجها بفاعلية في جهود التنمية [(١)].

وتسعى اللجنة إلى تحقيق الأهداف التالية [(٢)] :

١. توحيد جهود الهيئات العامة في مجال المرأة، والتنسيق بين برامجها الهادفة لرعاية المرأة والنهوض بمكانتها، وتقييم أداء هذه البرامج، ومتابعة تنفيذها بما يحقق دمج المرأة بشكل فعال في عملية النشاط الاقتصادي.

٢. نشر الوعي العام بأهمية دور المرأة وترسيخ مكانتها في تقدم المجتمع الأردني.

٣. العمل على زيادة مشاركة المرأة في التنمية وخلق فرص عمل لها في القطاعين العام والخاص.

٤. العمل على تعديل التشريعات المعيقة لمشاركة المرأة في التنمية، والعمل على إيجاد تشريعات جديدة تكفل إقامة إطار قانوني يؤكد مشاركة المرأة وضرورة تعميقها .

وقد أعطى قرار رئيس الوزراء دفعة قوية لعمل اللجنة، إذ ناط بها صلاحيات واسعة لتشمل القطاع النسائي الأردني داخل المملكة وخارجها، وجعلها الهيئة العليا وإليها يرجع في كل صغيرة وكبيرة . وقد عملت اللجنة على حشد كافة الطاقات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة، لوضع استراتيجية وطنية للمرأة في مؤتمرات شعبية وعامة، وتم إقرارها في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٣[(٣)]، وجرى اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٣[(٤)]، وجاءت تتويجاً لمشاركة القطاعات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة في مختلف محافظات المملكة[(٥)].

---

(١) نظام عساف، مدخل إلى حقوق الإنسان في الوثائق الدولية، عمان : أمانة عمان الكبرى، ١٩٩٩، ص ٣٢٦.

(٢) طالب عوض، واقع المنظمات النسائية في الأردن، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥، ص ٢٨.

(٣) وثائق اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مرجع سابق، ص٤.

(٤) نظام عساف، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٥) سهير سلطي التل، السياسات والخطط الاستراتيجية حول النساء في الأردن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر القضايا المعاصرة للمرأة الأردنية، عمان : الجامعة الأردنية، ٢٨-٢٩/ ٣/ ٢٠٠١، ص٦.

وقد جاءت مهامها مقسمة على مجالات متعددة منها في المجال التشريعي[1] :

توعية المجتمع الأردني بشكل عام والمرأة بشكل خاص بحقوقها وواجباتها الشرعية والقانونية وسن التشريعات أو تعديل النافذ منها بما يسهم بإلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة والعمل على سن التشريعات التي تكفل للمرأة ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم والتثقيف .

أما المجال السياسي، فقد حدد مهام لاستراتيجية[2] بشكل أوضح حيث نصت هذه المهام على تطوير مساهمة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة ومشاركتها في رسم السياسات الحكومية وإشغالها للمراكز القيادية العامة، والتوعية بأهمية زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية والتطور الاجتماعي.

أما في المجال الاقتصادي، فقد تضمنت الاستراتيجية بنوداً تساعد المرأة على[3] زيادة مساهمتها في القوى العاملة، وضمان عدم التمييز ضدها في الاستخدام في جميع مجالات العمل وقطاعاته، وتأمين التسهيلات اللازمة لتشجيع دخول المرأة سوق العمل واستمرارها فيه، وذلك بتشجيع وتطوير الخدمات المساندة.

أما الجانب الاجتماعي، فقد عملت الاستراتيجية على التأكيد على دور المرأة في المجتمع من خلال[4] تعزيز مكانة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، وتطوير المفاهيم الاجتماعية لتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية، وتقديم المساندة للفئات الخاصة من النساء ومنها النساء المسؤولات عن أسر والنساء المسنات .

وقد تضمنت الاستراتيجية مهام في مجال التعليم والصحة تركز على تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمرأة، وتقديم التثقيف الصحي، وتحسين نوعية التعليم في المناطق والتجمعات السكانية، وتفعيل دور النظام التعليمي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع[5].

---

(١) الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٨.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢، ١٣.

وتأكيداً على دور اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ناط بها مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٦ المهام والمسؤوليات والصلاحيات التالية[١] :

١.وضع السياسات العامة المتعلقة بالمرأة في جميع المجالات وتحديد الأولويات والخطط والبرامج في القطاعين الحكومي والأهلي، وكذلك :

أ. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة والعمل على تحديثها وتطويرها.

ب. دراسة التشريعات النافذة وأية مشاريع قوانين وأنظمة متعلقة بالمرأة للتأكد من عدم وجود تمييز ضد المرأة.

ج. اقتراح القوانين والأنظمة التي تحقق مكتسبات للمرأة أو تحول دون التمييز ضدها.

د. المشاركة في رسم الخطط التنموية وخطط التطوير الخاصة بكل قطاع له مساس بشؤون المرأة.

هـ. المشاركة في اللجان والهيئات الرسمية والاستثنائية التي تشكلها الحكومة في كل ما يتصل بقضايا المرأة.

٢.تعتبر اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة. وعلى الجهات الرسمية كافة الاستئناس برأي اللجنة الوطنية قبل اتخاذ أي قرار أو إجراء يتعلق بذلك.

١. يناط باللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة تمثيل المملكة في الهيئات والمؤتمرات واللقاءات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بشؤون المرأة.

٢. ترفع اللجنة توصياتها وتقاريرها إلى رئيس الوزراء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

وتعتبر اللجنة الوطنية للمرأة الأردنية المظلة العليا التي تؤول إليها رسم السياسات ومراجعة القوانين والأنظمة وكل ما يتعلق بشؤون المرأة.

الاتجاه الثاني: الاتحادات النسائية:

وسنقتصر على دراسة أهم هيئتين معنيتين بعمل المرأة ومشاركتها السياسية والعامة، وهما : اتحاد المرأة الأردنية والاتحاد النسائي الأردني.

---

(١) نظام عساف، مرجع سابق ٣٢٦ و ٣٢٧.

أولاً. اتحاد المرأة الأردنية :

جاء إنشاء الاتحاد ضرورة ملحة في ظل التغيرات الدستورية التي أقرت حق المرأة الأردنية في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي(١). واستجابة لمتطلبات النهوض بأوضاع المرأة في الأردن، تأسس الاتحاد النسائي في الأردن بتاريخ ١٠/٨/ ١٩٧٤(٢)، وخلال مدة وجيزة بلغ عدد عضوات الاتحاد حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة امرأة، وانتشرت مراكز وفروع الاتحاد في مختلف محافظات المملكة، ونفذ الاتحاد برامج عديدة ومتنوعة لتحقيق أهدافه. كما أصدر الاتحاد مجلة الرائدة وارتبط بعلاقات عربية ودولية واسعة، إلا أن الاتحاد تعرض إلى الحل بموجب قرار وزير الداخلية عام ١٩٨١(٣). وعلى الرغم من صدور قرار محكمة العدل العليا عام ١٩٨٢ بإلغاء قرار الحل، فإن الاتحاد لم يعاود نشاطه لأسباب موضوعية مرتبطة بالمناخ العام وغياب الحريات الديمقراطية من جهة، ولأسباب ذاتية وشخصية تمثلت في الخلافات في أوساط هيئاته القيادية من جهة أخرى، وبذلك استمر تجميد نشاط الاتحاد حتى عام ١٩٨٩م(٤).

وفتحت المسيرة الديمقراطية الأبواب مجدداً أمام عضوات الاتحاد لاستئناف النشاط وتجاوز الخلافات والنهوض بالمهمات والأهداف التي تأسس الاتحاد من أجلها. والاتحاد الذي مضى قرابة عشرين عاماً على تأسيسه هو اتحاد لجميع نساء الأردن، على أساس العضوية الفردية، وتربطه علاقات تعاون وتكامل مع مختلف الجهات والهيئات المعنية بقضايا المرأة، وهو جاد في تطوير وتصعيد برامجه ووسائله بما يسهم بالنهوض الفعلي بأوضاع المرأة الأردنية، وقد أدخلت تعديلات جوهرية على نظامه الأساسي في عام ١٩٩٤(٥)، وتم تعديل تسجيله لدى وزارة الداخلية باسم اتحاد المرأة الأردنية وافتتاح مقر

---

(١) قانون الانتخاب الأردني، التعديلات بتاريخ ٨-١٩٧٤.

(٢) طالب عوض، واقع المنظمات النسائية، مرجع سابق ص ١٨ وكذلك كتب اتحاد المرأة الأردنية، النظام الأساسي وتعديلاته، عمان، منشورات الاتحاد، ٢٠٠٠.

(٣) منشورات الاتحاد، وطالب عوض، مرجع سابق ص ١٨ ونظام عساف، مرجع سابق ص ٣٣٩.

(٤) طالب عوض مرجع سابق، ص ١٨. وثائق اتحاد المرأة الأردنية.

(٥) النظام الأساسي، ص ٥، وكذلك كتاب وزير الداخلية رقم ٣/ ٢٧٦/ ١/ ٥٤٤١ تاريخ ٢٢/٦/ ١٩٩٤.

جديـد لـه، وكـذلك أجـرى الاتحـاد تعـديلات جديـدة عـام ١٩٩٨ ووفـق عليهـا في ١٣/ ١/ ١٩٩١[١] .

١.أهداف الاتحاد وغاياته :

يعمل الاتحاد كما جاء في المادة (٥) من نظامه الأساسي، لتحقيق الأهداف والغايات التالية[٢]:

أ. تنظيم وتوحيد جهود وطاقات المرأة الأردنية للدفاع عن مكتسباتها وحقوقها.

ب. التصدي لأي شكل من أشكال التمييز ضد النساء[٣].

---

(١) كتاب وزير الداخلية رقم ٣٠/ ٢٧٦/٢٧٦/ ١/ ٢٣٦١ تاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٩.

(٢) النظام الأساسي، ص ١٣.

(٣) مخرجات عمل الاتحاد والتنظيمات النسائية ومنها التعـديلات المتعلقـة بـالخلع في قـانون الأحـوال الشخصية الأردني والتي أدخلت حديثاً:

تنص التعديلات على قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة ٦ منـه علـى إضـافة سـبب جديـد للتفريق بين الزوجين يستند إلى ما يعرف شرعاً بالخلع.

ومن المهم توضيح قانون الأحوال الشخصية قبل التعديل قد نص على المخالعة أو ما يسمى الإبـراء مقابل الطلاق البائن، والذي يقصد به أن تبرئ الزوجة ذمة زوجها من كل أو بعض حقوقها الشرعية مقابل موافقته على طلاقها، وبهذا المعنى فان الموافقة على الإبراء إنمـا تكـون اختياريـة يحـق للـزوج الرضا بها أو رفضها.

على أن التعديل على قانون الأحوال الشخصية، قد نص على ذلك ولكنه لم يجعل الأمر بيد الـزوج، بحيث أصبح يحق للمرأة قبل الدخول أو بعده أن تبرئ ذمة زوجهـا مـن حقوقهـا الـشرعية فيطلقهـا القاضي دون الاعتماد على موافقة الزوج. وتم تفصيل أحكام ذلك في المـادة ٦ مـن القـانون المعـدل بحيث أوضحت أنه إذا طلبت المرأة الخلع من زوجها قبل الدخول فعليها أن ترد له مـا اسـتلمته مـن مهرها وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج عيناً أو نقداً حسب خيار الزوج، أما إذا طلبـت الخلـع بعد الدخول فعليها أن تتنازل عن حقوقها الشرعية وأن ترد عليه الصداق الذي استلمته.

ويقف اتحاد المرأة الأردنية من التعديل الأخير على النحو التالي :

إن القراءة المتمعنة في النص السابق توضح أنه لم يعالج حقيقة المشاكل والعقبات والإشكاليات المتعلقة بتطبيق قانون الأحوال الشخصية، بل لجأ إلى معالجة ظاهرية سـطحية تـستند إلى إنهـاء عقـد الـزواج مقابل تنازل المرأة عن حقوقها الشرعية، ليس ذلك وحسب وإنما رد ما استلمته من المهر أو الـصداق سواء تم قبل الدخول أو بعده.

إن المشرع عند إقرار هذه التعديلات لم يراعِ انه بذلك إنما جعل من المرأة الطرف المتضرر الحقيقي من المطالبة به، وقد حصر حق المطالبة به فعلياً للنساء القادرات على رد ما استلمنه من مهر، وبذلك فان التعديل لم يعالج مشاكل الأكثرية بل الأقلية من المقتدرات، وهذا عيب خطير.
كما أن المشرع عند أخذه بذلك لم يراعِ أن المرأة طرف حقيقي مساهم في دخل الأسرة سواء أكانت تعمل أم لا، ذلك أنها بعملها تقدم دخلها للأسرة بالإضافة إلى رعايتها شؤون البيت والأطفال، أما إذا لم تكن تعمل خارج البيت فإنها تقوم بعمل حقيقي في رعاية البيت والأطفال ومساعدة الزوج لتحسين عمله ودخله مما يشكل مساهمة في دخل العائلة، فكيف يطلب منها بعد ذلك إذ أرادت الطلاق أن تقوم برد ما استلمته أيضا من مهرها وإبراء الزوج من كافة حقوقها الزوجية.
وفي الواقع لا يرد على ما ذكر أعلاه أنه يجوز للمرأة المطالبة بالتفريق استناداً للأسباب الموجبة لذلك في قانون الأحوال الشخصية، ذلك أن هذه النصوص التي تحدد حصراً للمرأة المطالبة بالتفريق من زوجها معيبة، ولا تغطي كافة الأسباب التي تدعو المرأة للمطالبة بالطلاق.
م/٦ من هذه المادة القانون .
أ- يتوجب على القاضي قبل إجراء عقد الزواج المكرر التحقق مما يلي:-
قدرة الزوج المادية على المهر والنفقات.
أخبار الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بأخرى
ب- على المحكمة إعلام الزوجة الأولى بعقد الزواج المكرر وبعد إجراء عقد الزواج.
م/ ٦٣ (٣)زيادة في المهر والحط منه) تعديل على النص.
للزوج الزيادة في المهر بعد العقد والمرأة الحط منه إذا كانا كاملي أهلية التصرف على أن يوثق ذلك رسمياً أمام القاضي ويلحق ذلك بأصل العقد أو الحط منه.
م/ ٦٨ (٣)وم النفقة) يلغي النص ويستعاض عنه
(٣)تحق الزوجة التي تعمل خارج البيت نفقة بشرطين) :-
أن يكون العمل مشروعاً.
موافقة الزوج على العمل صراحة أو دلالة، ولا يجوز له الرجوع عن الموافقة إلا لسبب مشروع، ودون أن يلحق بها ضرر.
م / ١٢٦ تعدل بإضافة الفقرة (٣)و جـ) (فسخ النكاح) .
ب) للزوجة قبل الدخول أو الخلوة أن تطلب إلى القاضي التفريق بينها وبين زوجها، إذا استعدت لإعادة ما استعملته من مهرها وما تكلف به الزوج من نفقات الزواج، وللزوج الخيار بأن يأخذها عيناً أو نقداً.
إذا امتنع الزوج عن تطليقها يحكم القاضي بفسخ العقد مع ضمان إعادة المهر والنفقات.
ج) للزوجين بعد الدخول والخلوة الصحيحة أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعوتها بطلب الخلع مبين بإقرار صريح منها أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى أن لا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض وافتدت لنفسها بالتنازل عن جميع حقوقها الزوجية وخالعت زوجها وردت عليه الصداق الذي استلمته

ج. تأكيد وتعزيز مكانة المرأة الأردنية، ودورها في المجتمع، وتمكينها من ممارسة حقوقها بصفتها مواطنة وعاملة وربة بيت انطلاقاً من مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص والمشاركة واحترام كرامة الإنسان وحقوقه.

د. الارتقاء بوعي المرأة الأردنية لدورها وحقوقها وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات.

هـ. تطوير وتعزيز دور المرأة الأردنية في تنمية المجتمع المحلي، والسعي إلى تحسين مكانتها الاجتماعية وتمكينها من استثمار طاقاتها الإبداعية والإنتاجية على نحو أفضل.

و. السعي لتذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، تلك التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق المرأة. كما نصت عليها المواثيق الدولية (بما فيها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة)، والدستور الأردني والميثاق الأردني كحد أدنى.

ز. تفعيل دور المرأة الأردنية وتمكينها من أداء واجبها لتعزيز استقلال الأردن وترسيخ النهج الديمقراطي.

= منه، وحاولت المحكمة الصلح بينهما فإن لم تستطع أرسلت حكمين لمساعي الصلح بينهما خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً فإن لم يتم الصلح حكمت المحكمة بتطليقهما ثانياً.

م/ ١٣٤: الطلاق التعسفي الموجب للتعويض - هناك تعديل على النص.

إذا طلق الزوج زوجته تعسفياً كأن طلقها لغير سبب معقول طلبت من القاضي التعويض حكم على مطلقها بتعويض لا يقل عن نفقة سنة ولا يزيد عن نفقة ثلاث سنوات ويراعى في فرضها حال الزواج يسراً وعسراً . ويدفع هذا التعويض جملة إذا كان الزوج موسراً أو أقساطاً إذا كان الزوج معسراً ولا يؤثر ذلك على باقي الحقوق الزوجية الأخرى .

م/ ٦٣ (٣)حضانة)

أ- يتساوى حق الأم وحق الولي في مشاهدة الصغير عندما يكون في يد غيره منهن له حق حضانته.

عند الاختلاف في مشاهدة الصغير تحدد رؤيته للأم والولي مرة كل أسبوع والأجداد والجدات مرة في الشهر ولباقي من لهم حق الحضانة مرة في السنة.

ج- تحديد زمان المشاهدة ومكانها حسب مصلحة الصغير إذا لم يتفق الطرفان على ذلك.اعتماداً على : وثائق اتحاد المرأة الأردنية عمان، ٢/ ٢٠٠٢، وحبايب بنات، عمان : اتحاد المرأة الأردنية، رأي في التعديلات في قانون الأحوال الشخصية عمان ٢/ ٢٠٠٢.

ح. السعي لتمكين المرأة من الاستفادة والمساهمة في بناء المجتمع المدني وحماية وتعزيز حقوق الإنسان عموماً، وحقوق المرأة والطفل خصوصاً.

ي. دعم ومساندة المرأة الفلسطينية، وقضايا المرأة العربية، والتضامن مع نساء العالم[1].

ك. السعي للحصول على الرعاية والحماية الصحية.

ل. دعم ومساندة المرأة الفلسطينية في الدفاع عن حقوقها.

م. المساهمة في محو الأمية القانونية والثقافية.

ن. دعم ومساندة المرأة العربية.

ص. التضامن مع نساء العالم.

٢.العضوية :

عضوية الاتحاد مفتوحة لكل امرأة أردنية تتوفر فيها شروط العضوية دون أي تمييز. ويشترط في العضو، الأهلية القانونية، وبلوغ الثامنة عشرة من العمر. ويجوز قبول العضوية المؤازرة بناء على طلب الشخص أو الهيئة التي ترغب فيها ممن يتبنون أهداف الاتحاد رجالاً ونساءً وللعضو المؤازر أو من يمثله قانونياً (إذا كان هيئة اعتبارية) الحق في تلقي نشرات الاتحاد وحضور النشاطات والفعاليات التي يدعى إليها، وليس له حق الترشيح والانتخاب والتصويت على القرارات على أن يكون مسدداً للاشتراك السنوي المقرر. ويجوز قبول عضوية أي امرأة مقيمة إقامة دائمة في المملكة[2].

ويحق للعضو العامل الترشيح والانتخاب لعضوية الهيئة الإدارية للفرع أو المؤتمر العام أو المجلس المركزي أو اللجنة التنفيذية أو لأي موقع أو مهمة فيه، إضافة إلى حقه في الإدلاء بالآراء والتصويت على القرارات في الاجتماعات والمشاركة في أنشطة ولجان الاتحاد.

ومن واجبات العضو دفع الاشتراك السنوي والالتزام بأهداف الاتحاد ونظامه الأساسي ولوائحه الداخلية وتعليماته[3].

---

(١) النظام الأساسي، اتحاد المرأة الأردنية، مرجع سابق، ص ١٣-١٤، ونظام عساف، مرجع سابق، ص ٣٣٩ ؛ وطالب عوض مرجع سابق. ص ١٩.

(٢) النظام الأساسي، ص ص ١٩ - ٢٠ وطالب عوض مرجع سابق ١٩.

النظام الأساسي، ص ٢٢. وطالب عوض مرجع سابق ص ٢٠.

(٣) النظام الأساسي، وتعديلاته، مرجع سابق، ص ٢٥، وطالب عوض، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣.٤الهيئة العامة :

وتنص المادة (٤) أن للاتحاد هيئة عادية تلتزم قواعد العمل الديمقراطي وتسعى إلى تعزيز سيادة القانون في عملها من أجل تحقيق أهدافها، ويدار الاتحاد بموجب الهياكل والهيئات والقواعد التنظيمية المنصوص عليها في النظام الأساسي. ويتكون من هياكل مركزية وهياكل فرعية لكل منها استقلال إداري ومالي، وتمارس نشاطها تحت إشراف الهيئة التي تعلوها مرتبة ضمن الهيكل التنظيمي للاتحاد وحسب نص المادة (١٦)[١]:

أ. الاتحاد، وهو أعلى مرتبة تنظيمية ويمارس أعماله واختصاصاته من خلال الهيئات المركزية المنصوص عليها في النظام.

ب. الفرع، ويتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن مئة، وينشأ بقرار من المجلس المركزي بناء على طلب مشفوع بما يثبت توفر شروط إنشائه موقع من عدد لا يقل عن عشرة أعضاء، على أن يصادق المؤتمر العام على قرار إنشاء الفرع في أول اجتماع تال له. ولا يجوز إنشاء أكثر من فرع في المدينة أو البلدة.

ج. المركز، ويتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة وعشرين في المدن والبلدات أو القرى أو المناطق والأحياء المختلفة، ويتبع أقرب فرع وينشأ بقرار من الهيئة الإدارية للفرع بناء على طلب خطي موقع من عشرة أعضاء . ويمكن كذلك تشكيل اللجان الدائمة أو المؤقتة من عدد لا يقل عن ثلاثة.

٤.المؤتمر العام[٢] :

وهو، يعتبر أعلى سلطة في الاتحاد. ويتألف المؤتمر من أعضاء الهيئات الإدارية للفروع بالإضافة إلى المندوبات والمنتخبات من الهيئات العامة للفروع بنسبة مندوبة عن كل خمسة وعشرين عضواً في الفرع، شريطة أن لا يتجاوز نسبة المندوبات لأي فرع عن ٥٠٪ من عضوات المؤتمر . ويعقد المؤتمر اجتماعاً عادياً كل سنتين، ويكون قانونياً بالأغلبية العادية أو البسيطة (نصف +١)، وفي حالة عدم توفر النصاب يؤجل إلى أسبوعين، ويعقد عندها بمن حضر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٥، وكذلك طالب عوض مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) النظام الأساسي وتعديلاته، مرجع سابق، ص ٢٦، وكذلك : طالب عوض مرجع سابق، ص ٢١.

كما يحق لثلث أعضاء الهيئات الإدارية للفروع أو ثلث أعضاء الهيئات العامة للفروع أو ربع أعضاء المؤتمر أو بناء على قرار المجلس المركزي للاتحاد، أن يعقد اجتماعاً طارئاً. ويتوجب توفير النصاب القانوني في الدعوة الأولى، وإلا اعتبرت الدعوة لاغية.

٥. المجلس المركزي:

يعمل المؤتمر على انتخاب أعضاء المجلس المركزي، وإقرار السياسات العامة للاتحاد، ومناقشة التقرير الإداري والمالي للجنة التنفيذية، وأي أمور أخرى[١].

ويتألف المجلس المركزي من رئيسات الفروع إضافة إلى ثلاثة وعشرين عضواً يتم انتخابهن من بين عضوات المؤتمر العام بالاقتراع السري مرة كل سنتين. ويقوم المجلس المركزي بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسة الاتحاد بورقة منفصلة. وتعتبر رئيسة اللجنة التنفيذية المنتخبة من المجلس المركزي رئيسة للاتحاد والمجلس المركزي.

ويجتمع المجلس المركزي مرة كل أربعة شهور، ويعقد اجتماعات طارئة بناء على دعوة اللجنة التنفيذية أو ثلث عضواته.

تعتبر اللجنة التنفيذية هي القيادة اليومية للاتحاد، وتقوم بعد أول اجتماع لها بتوزيع المهام بين أعضائها. وتعتبر رئيسة الاتحاد هي الناطقة باسم الاتحاد وممثلة له أمام الغير وأمام الجهات الرسمية والقضائية، وتترأس اجتماعات المجلس المركزي واللجنة التنفيذية والمؤتمر لحين انتخاب هيئة رئاسة[٢].

وتتألف الهيئة العامة للفرع من جميع أعضاء الفرع والمراكز التابعة له المسددات لاشتراكاتهن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة، وتجتمع سنوياً، وتقوم بانتخاب الهيئة الإدارية للفرع ومندوبات الفرع للمؤتمر العام حسب النسب المقررة[٣].

ولا يجوز لأي عضو تولي موقع يجري إشغاله بالانتخاب أكثر من دورتين متتاليتين. ويعتمد الاتحاد على موارده المالية من الاشتراكات ورسوم الانتساب والتبرعات والهبات غير المشروطة وريع إيرادات المطبوعات والأنشطة والمخصصات المقررة للاتحاد أو لأي من فروعه من الجهات الرسمية.

---

(١) النظام الأساسي وتعديلاته، مرجع سابق، ص ٢٩. طالب عوض، مرجع سابق، ص ٢١.
(٢) طالب عوض، مرجع سابق، ص ٢١.
(٣) المرجع سابق، ص ٣٢.

ثانياً. الاتحاد النسائي الأردني :

أنشئ الاتحاد النسائي الأردني العام، بمبادرة شخصية من وزيرة التنمية الاجتماعية آنذاك بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٨١م بالاستناد إلى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات التطورية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦، من قبل وزارة التنمية الاجتماعية[1].

والاتحاد هيئة اعتبارية أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية وفقاً للقانون، ويستهدف تنمية قدرات المرأة الأردنية ومهاراتها في المجالات المختلفة، وتقوية دورها في المساهمة الواعية الفاعلة في تنمية المجتمع وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً.

١. الأهداف :

ويسعى الاتحاد لتحقيق الأهداف والغايات التالية[2]:

أ. العمل على دمج المرأة، في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

ب. العمل على تدريب المرأة وتأهيلها لتوفير فرص العمل الملائمة لها، وتقديم الخدمات اللازمة لها في هذا المجال.

ج. إعداد البرامج التدريبية والمشروعات التأهيلية لتثقيف المرأة وتدريبها كعضو أساس في بناء الأسرة وكمواطنة مشاركة في التنمية.

د. تكوين القيادات النسائية وتأهيلها وتدريبها.

هـ. تعزيز أواصر الصداقة وتنظيم التعاون مع الاتحادات والجمعيات والهيئات النسائية العربية والأجنبية.

و. تمثيل المرأة الأردنية في المؤتمرات العربية والدولية.

ز. المحافظة على حقوق المرأة ومقاومة أي إجراءات سلبية قد تحول دون قيامها بدورها الفاعل في تنمية المجتمع أو تحد من ذلك.

ح. القيام بالدراسات والأبحاث الخاصة بالمرأة على المستويين الوطني والقومي.

---

(١) النظام الأساسي، الاتحاد النسائي الأردني العام، عمان : منشورات الاتحاد النسائي وكذلك نظام عساف سابق، ص ٣٣٨. وطالب عوض مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) بنان العوض، المرأة في الأردن، عمان : دائرة المطبعة والنشر، وزارة الإعلام، ١٩٩٩، ص ٤٣، وكذلك : نظام عساف، مرجع سابق، ص ٣٣٨، طالب عوض مرجع سابق، ص١٠.

ط. إصدار مجلة ونشرات باسم الاتحاد، وفقاً لقانون المطبوعات المعمول به.

ويركز الاتحاد نشاطه في مجال العضوية، على توسيع قاعدته، وذلك بالعمل على تعديل النظام الأساسي بحيث يكفل الحق المتساوي لجميع نساء الأردن بالانتساب إليه، واستكمال بناء وامتداد فروع الاتحاد. أما في المجال الاقتصادي، فإن الاتحاد يوجه جهوده لتطوير كفاءات المرأة، وخلق فرص عمل ملائمة للنساء، وعلى محاربة البطالة، والتنسيق مع المؤسسات العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية للمرأة[1].

وفي المجال الاجتماعي – الثقافي، يسعى الاتحاد من أجل تطوير قوانين الأحوال الشخصية والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد الوظيفي، والعمل على مكافحة الأمية والتسرب المدرسي بين الفتيات، ورفع مستوى الوعي الصحي والتربوي والسياسي، وإصدار نشرة فصلية للاتحاد كوسيلة للاتصال والتواصل بين النساء في جميع أنحاء البلاد.

٢.عضوية الاتحاد[٢] :

عضوية الاتحاد، هي حق لكل جمعية أو هيئة اجتماعية نسائية مسجلة لدى المنظمة التعاونية وتعمل في مجال نهضة المرأة ورفع مستواها.

٣.مجالس الاتحاد :

ينشأ في كل محافظة فرع للاتحاد يتكون من أفراد عاديين ومن جمعيات وهيئات ولجان نسائية، ويكون لكل فرع مجلس يسمى مجلس المحافظة يتكون على النحو التالي:

أ. عضوان منتخبان من الهيئة الإدارية لكل جمعية أو هيئة نسائية منظمة للاتحاد.

ب. عضوان منتخبان يتم انتخابهما بإشراف مديرية التنمية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية من العضوات المستقلات في المحافظة.

ج. عضوان منتخبان عن كل لجنة نسائية في المحافظة بإشراف مديرية التنمية الاجتماعية، شريطة أن لا يقل عدد أعضاء أي لجنة عن ثلاثين عضواً[١].

---

(١) صوت المرأة الأردنية، إنجازات، عمان : الاتحاد النسائي الأردني، بلا تاريخ ص ٩، ونظام عساف مرجع سابق، ص ٣٣٨، وطالب عوض، مرجع سابق ص ١١.

(٢) طالب عوض، المرجع السابق، ص١١.

د. ينتخب مجلس المحافظة من بين أعضائه هيئة إدارية مكونة من رئيسة ونائبة رئيسة وأمينة سر وأمينة صندوق وخمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات، وتكون رئيسة الهيئة الإدارية رئيسة للمجلس[٢].

ويجتمع المجلس مرة كل شهرين والهيئة الإدارية مرة كل شهر على الأقل. ويكون الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي الأعضاء.

ويقوم المجلس بالمهام التالية[٣]:-

أ. اقتراح السياسة العامة التي يضعها الاتحاد.

ب. تشجيع العضوية في الاتحاد.

ج. تنسيق الجهود بين الجمعيات والهيئات واللجان النسائية في المحافظة.

د. تشجيع الدراسات والبحوث الخاصة بالمرأة .

٤.المؤتمر العام :

المؤتمر العام هو الهيئة العامة المركزية للاتحاد، ويتألف من ممثلات منتخبات من مجالس المحافظات بمعدل خمسة أعضاء عن كل محافظة على الأقل، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء عن كل خمسين عضواً في اتحاد المحافظة من خلال الجمعيات أو الهيئات أو اللجان النسائية كعضوات مستقلات[٤].

ويتولى مجلس المحافظة انتخاب ممثليه لدى المؤتمر العام في اجتماع عادي يعقده لهذه الغاية، ويدعى المؤتمر العام إلى الاجتماع العادي السنوي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانتهاء من تدقيق حسابات الاتحاد بقرار من اللجنة التنفيذية. ويكون الاجتماع قانونياً، بحضور أغلبية الأعضاء. وتؤخذ القرارات بأغلبية الحاضرين.

ويقوم المؤتمر العام بالمهام والاختصاصات التالية[٥]:

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) طالب عوض مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) النظام الأساسي للاتحاد النسائي، مرجع سابق، ص٥.

(٤) طالب عوض، مرجع سابق، ص ١٣.

(٥) النظام الأساسي للاتحاد النسائي، مرجع سابق، ص٦.

أ. رسم السياسة العامة للاتحاد.

ب. مناقشة تقرير اللجنة التنفيذية عن أعمال الاتحاد ونشاطاته خلال العام المنصرم.

ج. انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد وبطريقة الاقتراع السري.

د. إقرار خطط الاتحاد.

تتكون اللجنة التنفيذية للاتحاد من رئيسات فروع المحافظات ومن تسعة أعضاء، بمن فيها الرئيسية، يتم انتخابهم انتخابهن مباشراً من بين أعضاء المؤتمر العام. ويتم الاقتراع على منصب الرئيسة في ورقة منفصلة، كما يتم الاقتراع على أعضاء اللجنة التنفيذية في ورقة أخرى(١).

وتنتخب اللجنة التنفيذية في أول اجتماع تعقده نائبتان للرئيسة وأمينة للسر وأمينة للصندوق، وتوزع باقي المهام بين أعضائها.

ومدة عضوية اللجان التنفيذية ثلاث سنوات. ولا يجوز انتخاب رئيسة اللجنة التنفيذية أو أي عضو فيها لأكثر من دورتين متتاليتين. ويحق للمؤتمر العام في أجتماع غير عادي أن يطرح الثقة باللجنة التنفيذية أو بأي عضو من أعضائها بناء على طلب موقع من خمس عدد أعضائه، ولا يجوز إعفاء أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية أو اللجنة بكاملها من مسؤولياتها إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر(٢).

المطلب الثالث: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة

ويتناول التحليل هذا الموضوع من خلال اتجاهين، هما : الأول : مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة، والآخر انعكاسات العولمة الاجتماعية على حالة الأردن وذلك على النحو الآتي :

اولاً. مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة :

على الرغم، من دعم قوى العولمة للمرأة بشكل عام، والمرأة الأردنية بشكل خاص، ومع أنها تشكل نصف المجتمع، وتتمتع بحق الانتخاب السياسي، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية، مازالت منخفضة جداً. وبالرغم من ما حققته المرأة في الأردن من تقدم ملحوظ

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.

(٢) طالب عوض، مرجع سابق، ص ١٥.

في مشاركتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن دورها السياسي ومشاركتها العامة في المستويات العليا مازالت منخفضة ولا تعادل التقدم في المجالات الأخرى.

والجدول التالي يبين نسب هذه المشاركة:

جدول رقم (١١)

نسبة مشاركة المرأة في المواقع السياسية والإدارية العليا

المؤشر	السنة	النسبة
نسبة مشاركة المرأة في البرلمان (مجلسي الأعيان والنواب)	٢٠٠٠	٢,٥٠٪
نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية	٢٠٠٠	١,٤٠٪
نسبة مشاركة المرأة في وظائف الفئة العليا (الخدمة المدنية).	٢٠٠٠	٣,٢٠٪
نسبة مشاركة المرأة في وظائف الفئة الأولى (الخدمة المدنية).	٢٠٠٠	٧,٤٣٪
نسبة مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني:		
- النقابات المهنية	٢٠٠٠	٢١,٢٪
- النقابات العمالية	٢٠٠٠	١٠,٠٪
- المنظمات غير الحكومية (جمعيات).	٢٠٠٠	٢٥,٠٪
- المجالس البلدية القروية	١٩٩٩	٠,٣٢٪

المصدر : المرأة الأردنية، مؤشرات رئيسية، عمان : اللجنة الوطنية الأردنية، لشؤون المرأة، ٢٠٠٠، ص٢.

مع تزايد الجهود الرسمية والأهلية لتمكين المرأة من الانخراط في الحياة السياسية والبرلمانية وإشغال مناصب قيادية، وخصوصاً في القطاع العام، إلا إنها مازالت تحتل نسباً ضئيلة حسب ما بين الجدول السابق نسبة مشاركة المرأة في البرلمان النواب والأعيان، حيث وصل نسبة المشاركة إلى ٢,٥٠٪، وكذلك نسبة مشاركة المرأة في السلطة القضائية إذ بلغت ١,٤٠٪. وما يبينه الجدول واضح، إذ لا يتناسب مجموع النسب مع نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وبرغم الدعم والتسهيلات المقدمة لمشاريع تديرها النساء وتقوم عليها بمساندة مشاريع الجندر في المؤسسات المختلفة، إلا أن الجدول الآتي يبين أن نسب مشاركتهن في مجالات العمل الخاص والعام أو امتلاك المشاريع والعمل الخاص بهن مازالت أقل من تلك التي يستحوذ عليها الرجل.

جدول رقم (١٢)

نسب الإناث في قوى العمل

المؤشر	السنة	النسبة
نسبة الإناث في القوى العاملة إلى إجمالي العاملين (١٥) سنة فأكثر	٢٠٠٠	١٤,٦٪
نسبة البطالة بين النساء	٢٠٠٠	١٥,٦٪
نسبة الإناث المشتغلات من قوة العمل للإناث	٢٠٠٠	٨٤,٤٪
نسبة الإناث المشتغلات من قوة العمل الإجمالية	٢٠٠٠	١٢,٣٪
نسبة الإناث صاحبات العمل من مجموع المشتغلات	٢٠٠٠	٢,٤٪
نسبة الإناث اللواتي يعملن لحسابهن الخاص من مجموع المشتغلات	٢٠٠٠	٢,٣٪
نسبة الإناث العاملات بأجر من مجموع المشتغلين	٢٠٠٠	١٦,٤٪
نسبة الإناث العاملات إلى مجموع العاملين في القطاع الحكومي.	٢٠٠٠	٤٤,٠٪

المصدر : المرأة الأردنية، مؤشرات رئيسية،عمان : اللجنة الوطنية الأردنية، لشؤون المرأة، ٢٠٠٠، ص٢. مسح العمالة والبطالة والفقر ٢٠٠٠،الجولة الثانية، عمان : دائرة الإحصاءات العامة،

ثانياً. انعكاسات العولمة الاجتماعية على حالة الأردن :

تعمل العولمة على إدماج المرأة، في الحياة العامة بشكل تأخذ معه أدوار تقاسم الرجل مجالات وميادين العمل، والعولمة بذلك تسعى لإجبار الحكومات على موائمة سياساتها وتشريعاتها تجاه المرأة ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ من خلال الخطط الحكومية المتعاقبة.

وضعت السياسات والخطط الوطنية لإدماج المرأة في الحياة العامة وضعت ضمن أولويات الحكومية في خطتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣- ٢٠٠٣[1].

وتعد الخطتان من أهم الخطط على المستوى الوطني، كونها تمثل وثيقة السياسات العامة في الأردن . وبذلك، يكون من أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف النهوض بأوضاع النساء ودمج مفهوم الجندر في خطتي التنمية الاقتصادية الاجتماعية

---

(١) أنظر : وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣، ١٩٩٧، مرجع سابق، وكذلك أنظر: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩، ٢٠٠٣، مرجع سابق، وكذلك أنظر : سهير سلطي التل، مرجع سابق، وكذلك موقع : .http://www.jordanembassyus.org

١٩٩٣ - ٢٠٠٣، إذ هدفت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالعمل مع وزارة التخطيط إلى عدم تخصيص قطاع خاص بالنساء في الخطة، وإنما دمج قضاياهن ضمن القطاعات المختلفة للخطة، لضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في كافة المجالات. وبذلك، انطلقت الخطة في تناولها لمنظور النوع الاجتماعي من اعتبار أهمية توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في التنمية البشرية المستدامة وضمان حقوق الإنسان، وعالجت مواضيع المرأة على أساس وجوب القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء. واستناداً إلى كل ذلك، يمكن القول إن الخطة الأساسية في الأردن متضمنة لمنظور النوع الاجتماعي في المجالات كلها وذلك لتنفيذ ما جاء في المؤتمر العالمي للمرأة في (بكين)[١].

وتضمنت الخطة الأخيرة ١٩٩٩. ٢٠٠٣ ثلاثة أقسام رئيسية : الأول، يشتمل على استراتيجية تنموية طويلة الأمد تستند إلى جملة من الأهداف التنموية الاقتصادية التي تصوغ السياسات والإجراءات الكفيلة لتطبيقها. والثاني، يحتوي خطة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التفصيلية للسنوات الخمس القادمة. أما القسم الثالث، فيشمل الخطط القطاعية الأخرى . وقد جاء إدخال مفهوم النوع الاجتماعي في أقسام الخطة على النحو التالي :

جاء في الأهداف العامة ردم الفجوة القائمة بين الجنسين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية[٢].

أما في الأهداف الاجتماعية للخطة، فقد نصت على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها كاملاً، وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة[٣].

وفضلاً عن الأهداف العامة للخطة، جاء فيها في المجالات المختلفة، ما يلي:

في قطاع الصناعة والتعدين، نصت الخطة على إقامة المراكز الارشادية المتخصصة للأغراض الفنية والتشريعية والمعلوماتية والإعلامية والإدارية والمالية، لخدمة رعاية مصالح الصناعيين، وبخاصة صغار الصناعيين والنساء منهم، وتنويرهم بالتشريعات والقرارات والمتغيرات المستجدة وانعكاساتها[٤].

---

(١) تجمع لجان المرأة، وثائق مركز الأميرة بسمة.

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣، مرجع سابق ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤) ذاته، ص ٨٢.

في قطاع الزراعة، ركزت الخطة على أهمية مشاركة المرأة في هذا قطاع، فأشارت إلى أن النساء يشكلن حوالي ٦,٦٪ من القوى العاملة في هذا القطاع و٤٪ من مجموع العاملات في القطاعات المختلفة. وفي مجال عرضها لمشكلات القطاع الزراعي، بينت أن هناك أعداداً كبيرة تعزف عن العمل الزراعي لأسباب كثيرة . وأدى هذا العزوف إلى نقص نسبة العمل العائلي ونقص في مشاركة المرأة الريفية في هذا العمل. وبينت ضعف دعم التنظيمات الزراعية، وعدم توفر الظروف المناسبة لمشاركة المزارعين والعاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية وخاصة النساء. وينطبق ذلك أيضاً، على مواقع صنع القرارات ورسم السياسات الزراعية، فضلاً عن عدم كفاية برامج توعية النوع الاجتماعي الموجه للنساء الريفيات، وبرامج التوعية الكفيلة بتطوير مشاركتهن في التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة والموارد.

وفيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات، أكدت الخطة ضرورة توفير القروض الزراعية للنساء والتنظيمات بما فيها المنظمات النسائية التي تواجه الصعوبات في الحصول عليها من القطاع الخاص، وتوجيه خدمات الإرشاد الزراعي الحكومية نحو صغار المزارعين والنساء الريفيات، وايلاء الإرشاد التسويقي والإدارة المزرعية الأهمية اللازمة[1].

وفي برنامج حزمة الأمان الاجتماعي[2]، أدركت الخطة مشكلة الفقر لدى المرأة والرجل على حد سواء، فأشارت إلى ضرورة زيادة الفرص التشغيلية أمام الفقراء القادرين على الإنتاج بين الجنسين والباحثين عن العمل من خلال إعادة تأهيلهم وتدريبهم ودمجهم في سوق العمل.

وقد وجهت الخطة الأنظار إلى أهمية مساهمة الجمعيات النسائية في العمل على رفع مكانة المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية والحياة العامة. كما جاء في سياسات وإجراءات مجال الحكم المحلي، ضرورة توفير الخبرات الفنية والمالية وتدريب العاملين من الجنسين لرفع الكفاءات، وتشجيع مشاركة المرأة في مجالس الحكم المحلي[3].

---

(١) ذاته، ص ١٠٦- ١١١.

(٢) جاء هذا البرنامج بناءً على طلب البنك الدولي، وهدفه كما يدعي البنك تحسين البنى التحتية في الأرياف، ومناطق الكثافات السكانية ٌمخيمات، للتخفيف من حدة البطالة ومساعدة الفقراء. ولكن الأهداف الحقيقية وهذا البرنامج، لا تصل إلى الفقراء، بل هي مزيدا من البرامج التي تتطلب مزيداً من القروض من البنك الدولي وإن اختلفت المسميات.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٠- ١٥٠.

وفي مجال العلوم والتكنولوجيا، جاء في السياسات والإجراءات ضرورة إعطاء أهمية كبرى لتأهيل الكوادر البشرية من الجنسين في الاتفاقيات الثنائية التي يتم إبرامها كذلك الأمر في قطاع المعلوماتية. وعالجت الخطة المعوقات المتعلقة بالنساء، فأشارت إلى إزالة الصعوبة في الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة، وبالأخص فيما يتعلق بشؤون النساء فحددت من بين أهدافها: ضرورة توفير بيئة معلومات مناسبة، تكفل توفير الخدمة بكفاءة عالية، ومن خلال نظام معلومات متكامل على المستوى الوطني، يركز على تبويب المعلومات حسب مختلف القطاعات وحسب الجندر وموزعة على المناطق، ضمن ما جاء في السياسات والإجراءات والعمل لتبني سياسة تعليمية كفيلة بتزويد السوق بقوى عمل ماهرة من الجنسين(١).

وفي القطاع الصحي، تعمل الخطة على توفير تأمين حي لكافة المواطنين ضرورة التغطية الكاملة للمواطنين وخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٢٥ لكل مئة ألف حالة. وتطوير خدمات الصحة العامة والإنجابية المقدمة للنساء في مراحل حياتهن كافة، وتحسين نوعيتها في كافة المناطق والتجمعات(٢).

وفي مجال الإجراءات العملية، ركزت الخطة على ضرورة إعادة مراجعة شاملة للقوانين والأنظمة الصحية كافة وإصدار تشريع خاص بالفحص الطبي قبل الزواج، وتفعيل التشريعات الخاصة بالنساء وبالصحة الأسرية، ومواكبة التطور في المجال الصحي عن طريق التدريب والتعليم المستمرين، وتسليط الضوء على دور المجلس الطبي الأردني فيما يتعلق بالتدريب والتعليم للعاملين من الجنسين(٣).

وفي مجال التنمية البشرية الخاصة بإدماج مفهوم الجندر، عملت الخطة على ترسيخ مفهوم التنمية البشرية المستدامة ضمن أربعة اتجاهات رئيسة؛ هي : التنمية، والنمو الاقتصادي المؤديان إلى توفير فرص العمل، والحد من الفقر تمهيداً للقضاء عليه، وتحقيق العدالة بين الجنسين، وممارسة الحكم القويم في الإدارة العامة، وحماية البيئة وتجديدها والإدارة السليمة للموارد الطبيعية(٤).

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦١- ١٩٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠١.

وورد في الأهداف الكبرى للفصل تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين من خلال الأخذ بسياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة، ترمي إلى التخفيف من حدة الفقر.

وركزت الخطة على ضرورة تعزيز دور النوع الاجتماعي والمرأة تحديداً، في المجتمع وتوفير الفرص الاقتصادية لها ووضع استراتيجية وطنية لصالح الأسرة، لتعزيز تماسكها واستقرارها وتوازنها، وتحقيق التكافؤ التعاوني الأسري باعتبار الأسرة النواة الأساسية في المجتمع . كما ركزت على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التطوعية بما فيها الاتحادات النسائية العاملة في الحقل الاجتماعي(١).

كما اقترح إنشاء مؤسسة عامة للزكاة، تؤسس بموجب قانون جديد للزكاة، يأخذ في الاعتبار قدرات هذه الفريضة في تأمين حياة كريمة للمواطنين، بما يشمل الأسر الفقيرة التي تعيلها النساء (٢).

أما قطاع الثقافة، فقد أكدت السياسات والإجراءات المتعلقة به على ضرورة توثيق العلاقات المتبادلة بين التنمية الثقافية والتنمية الشاملة، مما يتطلب السعي إلى تعزيز مفاهيم ومنظومة قيم تهدف إلى التركيز على العمل، وتغير النظرة النمطية لدى المجتمع المتعلقة بدور المرأة ومكانتها وترسيخ المفهوم الديمقراطي بكل ما يمثله من احترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة والطفل وضمان تكافؤ الفرص وعدم التمييز، بما فيه التمييز القائم على نوع الجنس وحرية الرأي والتعبير(٣).

وأشارت الخطة في مجال الشباب إلى مبادئ تنظيم الطاقات الشبابية من الجنسين، وترسيخ قيم العمل الجماعي بما يكفل المشاركة في العملية التنموية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وتعميق احترام الوقت ومرونة الشخصية والتسامح والحوار وتقبل الغير والانفتاح على التجربة الديمقراطية التعددية(٤).

وسعت الخطة للعمل على التنسيق بين الجهات ومنها التعليم والتعليم العالي ودوائر التوجيه الوطني والإعلام ووزارة الشباب وشؤون المرأة، لوضع برنامج وطني متكامل موجه نحو الشباب والشابات وتنمية القيادات الشبابية بين الجنسين وتوفير المرافق الترفيهية لهما(٥).

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٨
(٣) المرجع السابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١.
(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٣.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٣٥.

ولإقرار المساواة بين الرجل والمرأة، صادق الأردن على معظم الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص.

ومن هذه الاتفاقيات[1]:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٣. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٤. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
٥. المعاهدة الدولية لمنع جريمة الفعل العنصري والمعاقبة عليها.
٦. معاهدة منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
٧. اتفاقية حقوق الطفل.
٨. اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
٩. اتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة.
١٠. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
١١. اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج.
١٢. الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفعل العنصري في الألعاب الرياضية.
١٣. اتفاقية الرق.

المطلب الرابع: انعكاسات العولمة اجتماعياً على السيادة الوطنية الأردنية

إن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان بشكل عام، إلا أن مثل هذه الحقوق قد لا تؤثر على مجريات الأمور السياسية العامة بشكل مباشر؛ كالتعددية السياسية، والانتخابات الحزبية، وتداول السلطة، وهي بذلك. أي حقوق المرأة -يتم التقليل من شأنها على المدى المنظور، يلاحظ استهانة دول الجنوب ومنها العربية بذلك النمط الغربي من الحقوق في المدى البعيد. فهذه الحقوق تكتسب أو تقر دولياً على مراحل وتدرج بطيء، على المدى البعيد. ولعل هنا يكمن الخطر، فعلى سبيل

(١) مصطفى العدوان، مرجع سابق، ص٢٢٤.

المقارنة لو تسلمت المعارضة زعامة الأغلبية البرلمانية، ومن ثم قامت بتشكيل الحكومة فإن خطر ذلك إن وجد يكون مكشوفاً وواضحاً أثره على النظام السياسي، ولكن تغير منظومة القيم الثقافية، الخاصة بالهوية وبشكل تدريجي يشكل خطراً كامناً وتبقى آثاره لعقود وعقود.

وتعمل قوى العولمة على تسيس هذه الحقوق وأن شكل جوهرها ظاهرا غير مسيس، إن لم تكن فوق السياسة أصلاً. وفي ظل إقرار المعاهدات والاتفاقيات. هذا أمر لا غبار عليه. ولكن بأن تقوم بتغيير السياسات العامة والتشريعات داخل النطاق الوطني للدولة(١)، وبما يخالف عاداتها وتقاليدها ودينها، فهذا أمر لا يخل بمبدأ السيادة فحسب وإنما يخلخل الهوية الثقافية للمجتمع والدولة.

بل أن بعض الاتفاقيات والمعاهدات. كما تقدم. تضطر الدول للموافقة عليها، ويقر وينظم لبعضها قيوداً صارمة ورقابة دقيقة على الدول(٢)، تحاسب كل من يخالف، أو يخل بتعهداته. فالسيادة بمفهومها التقليدي، التي عهدتها الدولة في ممارسة كل شيء بدون وازع أو رادع باتت مفقودة، وما كان مباحاً بالأمس، أصبح أغلبه محرماً اليوم، فهناك لجان وهيئات تعمل ليل نهار لمراقبة ومحاسبة كل من يتطاول على الحقوق المدنية والقضايا الإنسانية، وكل ذلك يحسب على السيادة شئنا أم أبينا(٣).

والنوع الاجتماعي الجندر، هو أحد هذه المفاهيم التي تعمل الدول على إدخاله دون إمعان النظر في نتائجه على المدى البعيد. ولكن، قد يثور السؤال التالي إلى ماذا ستؤدي ؟

---

(١) أنظر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مأسسة النوع الاجتماعي ....، مرجع سابق، ص٧.

(٢) خلال عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ . ١٩٨٥)، تم إنشاء كثيراً من المؤسسات الدولية تحديداً للنهوض بالمرأة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فعلى الصعيد الدولي إنشئ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة رصد تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولقد أصبحت هذه الأليات بالإضافة إلى لجنة مركز المرأة وأماناتها العامة، والمؤسسات الرئيسية في الأمم المتحدة المخصصة تحديداً للنهوض بالمرأة ورصد خطى هذا التقدم. وعلى صعيدا أخر فلقد أقر مؤتمر بكين مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تفضي إلى حدوث تغيير جذري، ويستلزم مبدأ المسائلة وصولاً إلى تحقيق الأهداف الموضوعة للنهوض بالمرأة. أنظر : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مأسسة النوع الاجتماعي ....، مرجع سابق.

(٣) على عبد الرضا، السيادة الوطنية: تحديات الوصاية ومشروعية التدخلات، مجلة النبأ، العدد ١١، كانون الثاني، يناير ٢٠٠٠، ص ٤ مأخوذ عن موقع :.http:/www.anabaa.org/nob41/seyadah.htm

وما هو تأثيرها على الثقافة العربية ؟ الأمر هنا بسيط هو إقرار وتشريع لما جاء في مؤتمرات المرأة التي عقدت في كوبنهاجن والقاهرة وبكين في المستقبل وهو خلخلة منظومة القيم الاجتماعية والدعوة إلى تحرير المرأة، كالنمط الغربي وإقرار ذلك في التشريعات الوطنية وهذه السياسة التي تسعى لها العولمة وبقوة بعد الفراغ من تحرير الأسواق والمجالات الاقتصادية، ومن ثم سيكون هدفها تحرير القيود والنظم الاجتماعية الحاكمة للمجتمعات ويتضح من خط مسارها أنها ستعمل مستقبلا على وضع وصفات اجتماعية يجب على الدول الأخذ بها لتحرير المجتمعات من منظومة القيم التقليدية على غرار الوصفات الاقتصادية التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدولي.

ويلاحظ إن الكثير من هذه التوجهات تلمس على أرض الواقع، ولكن بشكل يجعل معه الاستهانة بهذا التدرج، وكأنه أمر لم يحدث، بينما هو على أرض الواقع يأخذ أشكالاً ظاهرة تنبيء بتغير تدريجي لا أنماط السلوك اليومي المعاش للمجتمعات.

ولكن، كيف تؤثر هذه المؤتمرات وتوصياتها؟ وكذلك ما تقره الأمم المتحدة وما يطالب به البنك الدولي في إقرار هيكلة السياسيات وتوصيات بتبني النوع النوع الاجتماعي "الجندر" على السيادة الوطنية.

يمكن لنا تقسيم هذا التأثير، حسب التالي[1] :

- تأثير المنظمات غير الحكومية على السيادة الوطنية.
- تأثير المنظمات الدولية على السيادة الوطنية.
- تأثير المؤتمرات الدولية على السيادة الوطنية.

ويحلل البحث هذه المؤثرات الدولية الحادثة بسبب المتغيرات الدولية "العولمة" على النحو الآتي :

أ. تعمل المنظمات غير الحكومية التي برزت كقوة فاعلة داخل الدولة، وعلى الساحة العالمية في المؤتمرات العالمية السكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، ومؤتمر المرأة في بكين، ومؤتمر حقوق الإنسان في فيينا. ويأتي ضمن هذه المنظمات، منظمة حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، والمنظمات النسائية

---

(١) أنظر : أحمد ثابت : مستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٩١ - ١٢٢، وكذلك : السيد يسن العولمة والهوية، موقع النظام العربي من النظلم العالمي.. مرجع سابق، ص ص ٣١٩ - ٣٧٥.

الدولية[1]، التي تعمل على نسج تحالفات عابرة للحدود لمواجهة قضايا نسائية مشتركة. وهذه المنظمات أصبحت تعمل باستقلال تام عن الدول بهدف إيجاد مجتمع مدني عالمي، يراقب ممارسات الدول في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والقضايا الاجتماعية والإنسانية مما يضعف سيادة الدولة التقليدية[2]. وهذا الشكل من العمل التطوعي لدى المنظمات غير الحكومية أصبحت تأخذ بعداً دولياً مما يفرض على الدولة الوطنية، عدم تجاهل نشاطاتها وإعلاناتها وتقاريرها، بل وأبعد من ذلك حملاتها الإعلامية تجاه قضايا معينة، مثل : الجندر، المساواة بين الجنسين، المشاركة السياسية للمرأة ... الخ . وهذا الجانب تعمل دول الجنوب على أن تتفاده أو حتى مجاراتها لضمان سكوت هذه المنظمات والأخذ بتوصياتها، وهي بذلك تعمم القضايا والمشاكل. أي تدويلها. ومن ثم تلغي الحدود الجغرافية بين الدول، مما يفقد الدولة سيطرتها في هذا المجال وأن تحاول صد هذه الحملات من الخارج أو الداخل، وكذلك عجز الدولة عن منع مواطنيها المشاركة في هذه الحملات من الداخل وبالتالي تفقد سيادتها إلى حد ما في هذا الجانب وتقف عاجزة عن فعل شيء تجاه منظمات المجتمع المدني المعولم.

ب. تأثير المنظمات الدولية على السيادة الوطنية، لقد برزت قوى جديدة تنافس الدولة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولم يبقى مجال ولا حقلا ألا وتعمل على أساس تسييسه وجعل نطاقه دولياً (عولمياً) ومن هذه المؤسسات والمنظمات، السوق الأوربية المشتركة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لقد أصبحت هذه المؤسسات قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كما أن هذه المؤسسات أصبحت تنافس الدول الوطنية وخصوصاً دول

---

(١) هناك مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة على تحسين شئون المرأة وتطورها ومنها هذه المنظمات : المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، المجموعة الاستشارية الخارجية لخبراء البنك الدولي، المجلس الدولي للنساء، المنظمة العالمية للأسرة، الاتحاد الدولي الديمقراطي، الرابطة الدولية للمشاركة المدنية، أكاديمية البحر الأبيض المتوسط، الاتحاد العام للنساء العربيات، الاتحاد المغاربي للجمعيات النسائية، الرابطة الأفريقية للنساء.

(٢) أنظر : صلاح سالم زرنوقة، مفهوم العولمة، تعريف العولمة وتحديد أبعادها، العولمة والوطن العربي، قضايا التنمية، العدد ٢٣، مرجع سابق، ص ص ٧ – ٥١، ص ٢٧.

الجنوب في سيادتها ورسم سياساتها وتوجهاتها، ومن ثم أصبحت السيادة هنا محل مشاركة بل أصبحت الدول محل تبعية سياسة اقتصادية واجتماعية.

ج. تأثير المؤتمرات الدولية على السيادة الوطنية : تعمل المؤتمرات الخاصة بالمرأة على إيجاد حريات مماثلة لما هي عليه حريات المرأة في الغرب، وهذه المؤتمرات تعمل على فرض توجيهاتها وسياساتها من خلال آليات العمل والتشريعات التي تسعى لإقرارها، وتقف وراء هذه المؤتمرات قوى العولمة بكافة أنماطها والعمل على إقرار مواثيق تتعلق بالمرأة من خلال التركيز على حريتها في القضايا الأساسية مثل الصحة الإنجابية والخصوبة والعلاقات بين الجنسين وغيرها .. وهذه المؤتمرات مع مرور الزمن رغم تحفظ الدول الإسلامية على بعض بنودها إلا أنها ومع مرور الوقت، ستعمل القوى المسيطرة على العولمة على إقرارها رغم مخالفة الدول لجنوب لها. وقد يأتي ذلك من خلال :

- عن طريق ربط المساعدات المالية، وغيرها بشرط إقرار هذه المواثيق والمعاهدات.
- من خلال ربط هذه الشروط بقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- أو عن طريق الهيمنة العسكرية الأحادية وفرضها على دول الجنوب بالقوة.

ويتضح مما سبق، أن ظاهرة تقلص سيادة الدولة في ظل التغيرات الدولية الراهنة أمر لا مفر منه، ومع تعدد الفاعلين الدوليين. من غير الدول. هي ظاهرة شديدة الأهمية ويجد الباحث أن سيادة هذه المؤسسات والأدوات أصبحت سيادة عالمية. أي أن مجالاها. أصبح معظم دول العالم، وقد تأتي بمرتبة سيادية قبل دول الجنوب ذاتها، مما يعطينا مؤشراً أن السيادة أصبحت ليس حكراً على الدول، بل أن هناك مؤسسات المجتمع المدني الدولي، وكذلك المؤسسات المالية الدولية والمؤتمرات الدولية أصبحت تأخذ دوراً فاعلاً يصل إلى حد السيادة التنفيذية أي إقرار توجهاتها وسياساتها على أرض الواقع، من خلال فرضها على دول الجنوب ووضعها ضمن تشريعاتها الوطنية ومنها الأردن.

وبهذا، تكون السيادة قد تراجعت إلى حد ما عما كانت عليه في الماضي، أما الدولة فإنها ستبقى على ما هي عليه، لتصبح أداة تنفيذية، في أيدي قوى العولمة، وهي وأن اهتزت سيادتها ستبقى إحدى أهم المؤسسات التي تضمن تدفق الأموال وسداد الديون وفتح الأسواق لقوى العولمة.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى الخاتمة الاتية، ويمكن تلخيصها ضمن مستويين الأول عـام والآخر خاص على النحو الآتي :

المستوى العام ويتمثل في الآتي :

أولاً:ماهية العولمة

ثانياً: العولمة وآلياتها.

ثالثاً :العولمة وتعدد فواعل العلاقات الدولية.

رابعاً :العولمة وتدويل القضايا الوطنية.

خامساً :العولمة والدولة.

سادساً :العولمة والسيادة.

سابعاً :ما بعد العولمة.

أولاً. ماهية العولمة :

١. إن العولمة كظاهرة وتعريف لم تستقر عند بعض مفكري العرب وغيرهم فمنهم من يرى أنها تطور تاريخي أدت التراكمات المعرفية إلى تزايد سرعته في العقـد الأخـير من القرن الماضي.

٢. يعتقد بعض الباحثين أن العولمة هي عولمة سياسية بالدرجـة الأولى وظهـرت بعـد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية التي أعطت فرصة للولايـات المتحـدة أن تنفرد بزعامة العالم بحكم قيادتها للتحالف الثلاثيني ضد العراق.

٣. يرى البعض أن العامل الاقتصادي يعد أهم عامل من عوامل ظهور وبروز العولمـة الاقتصادية وأنه بدون شيوع النمط الاقتصادي الرأسمـالي لا توجـد عولمـة. وقـد

جاءت عولمة الاتجاهات الأخرى لتسهيل عملية العولمة الاقتصادية فهي تمهيد لها وتسهيل لولوجها وتغلغلها.

٤. يعتقد فريق آخر من الدارسين أن العولمة –أساساً– جاءت لتوحيد أنماط السلوك، وتوحيد الثقافات، ودمج الخصوصيات الثقافية والهويات الثقافية في هوية واحدة وحضارة واحدة، وتنميط العلاقات الاجتماعية وصهرها ضمن بوتقة النموذج الغربي أو الأمريكي تحديداً.

٥. يعتقد الباحث أن ظاهرة العولمة في طريقها للتبدل وبروز مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد العولمة ؛ نظراً للعوامل المتغيرة شديدة السرعة إذ إن النظام الرأسمالي والنموذج الغربي سرعان ما ينفلتان من أيدي الغرب ؛ بسبب تفرد الزعامة الأمريكية وما ينتج عنها من محاولة فرض سيطرتها حتى على شركائها .

يستخلص من دراسة العولمة، باتجاهاتها المختلفة، نتائج عدة وجد الباحث إبرازها من خلال مجالات العولمة؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذ تتداخل المجالات المتعددة للعولمة انعكاساً للمتغيرات العالمية فأصبح العالم قرية صغيرة تتأثر بمجريات الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية بشكل متسق وبطريقة يصعب معها فصل الدولي عن الإقليمي، والوطني، وأضحت قضايا العالم متشابكة، متصلة، مؤثرة، متأثرة بعضها ببعض.

وفي ظل توسع اتجاهات العولمة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قبل نهايات القرن العشرين، وبذلك تكون قد توفرت للقوى الغربية الرأسمالية فرصة العمل على فرض الفكر الرأسمالي على مستوى العالم أجمع، وهي بذلك. أي العولمة. أخذت تعمل بوتيرة أسرع وبمساعدة ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات.

وبناء عليه أخذت قوى العولمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية استغلال كافة المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة، أو سواء تلك التي تعمل كمؤسسات للمجتمع المدني إذ جرى العمل على جعل نطاقها ومجالها العالم كله، وأصبحت بفضل هذه المؤسسات التي تتوزع بين قضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة وقضايا الأقليات، أو قضايا الديمقراطية، وتخضع هذه القضايا لمصالحها، ونقل الاهتمام بهذه القضايا من

نطاقها المحلي 'الوطني' إلى مجال الاهتمام الـدولي،. أي جعلـها قـضايا عالميـة. وبـذلك استطاعت قوى العولمة أن توجد لنفسها، أسباب ومبررات للتدخل تحت مظلة الشئون الإنسانية، لتسخير هذه القضايا لخدمة مـصالحها القوميـة علـى مـستوى العـالم وبهـذا توفرت لهذه القوى عولمة العالم إلى حد ما.

ونظراً لصعوبة فصل جوانب العولمة بعضها عـن بعـض ولترابـط هـذه الجوانـب وتلازمها معاً، تعمل كمحركات تخـدم الواحـدة الأخـرى وهـذه الجوانـب قـد تعمـل مستقلة عن الجوانب الأخرى للعولمة إلا أنهـا تعتـبر جوانـب ومجـالات تفـسح وتمهـد للجوانب الأخرى إمكانية تغلغلها.

ثانياً. العولمة وآلياتها :

عملت العولمة على إيجاد أرضية قوية لها، لدى الدول، من خلال آليـات محكمـة، وإجراءات ملزمة، وسياسات مفروضة.

فوجدت قوى العولمة فرصتها المناسـبة في المؤسـسات الدوليـة : البنـك الـدولي، وصندوق النقد الدولي، وأخيرا منظمة التجارة العالمية أطـراً. تعمـل هـذه المؤسـسات على فرض النمط الرأسمالي في السياسات الاقتصادية لدول الجنـوب، بحيـث جعلـت من العـالم صـورة واحـدة، مـشابهاً في أنظمتـه الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعيـة، فاستمدت هذه المؤسسات قوتها وصلاحياتها وسلطتها من خلال زاويتين منعكـستين، تعبران عن القوة والضعف، وهما :

الأولى : قوة الدول 'القائدة' والمستفيدة من إدارة وتوجيه هذه المؤسـسات الدوليـة لخدمة مصالحها، وسيطرتها المحكمة على مجريات أمور هذه المؤسسات.

الأخرى : حاجة دول الجنوب للقروض والمساعدات من هذه الدول والمؤسسات الدولية، سواء في المجال الإقراضي. المالي. أو في مجال الضعف السياسي والاقتصادي وحاجة دول الجنوب للعضوية في منظمة التجارة العالمية، وتعتمد هذه الـزاويتين علـى أمرين، هما :

الأول : استغلال قوة الدولة القائدة سياسياً واقتصادياً ومالياً وعسكرياً في ترأسها للأحادية القطبية على مستوى العالم وهيمنتها العسكرية والتلويح بالقوة تارة والمنح والمساعدة المالية والعسكرية تارة أخرى.

الآخر : تعمل قوى العولمة على إيجاد طبقة ونخبة مستفيدة في دول الجنوب، من هذا الوضع الناشئ ومحاولة إبقاء وضع دولهم بهذا الشكل، حتى يضمنوا الاستقرار السياسي والاقتصادي وبالتالي بقاء مصالحهم من خلال ربطها بمصالح الدولة القائدة.

ثالثاً. العولمة وتعدد فواعل العلاقات الدولية :

تعمل العولمة إلى إضافة مزيد من أشخاص القانون الدولي والمجتمع الدولي. أي. في مجال العلاقات الدولية. وهي بذلك تضيف أشخاص للعلاقات الدولية، وتعزز موقعها وموقفها من خلال إعطائها صلاحيات فوق صلاحيات الدولة القومية بشكل عام. تتخطى الحدود القومية. والدول في الجنوب بشكل خاص، وهي بالتالي تؤثر/ تتأثر الدولة ضمن وجهين؛ هما :

الأول: العمل على فرض النمط الرأسمالي والليبرالي لدول العالم.

والأخرى : تقبل دول الجنوب لهذه السياسات، والعمل بها، وتوطينها تشريعياً ضمن قوانينها وبرامجها، وهي بذلك تضعف من مكانة الدول، وتقوي وتعزز من مكانة هذه المؤسسات الدولية، على حساب سلطاتها وسيادة الدولة في الجنوب، فتصبح هناك مؤسسات دولية ترسم السياسات والخطوط المالية والنقدية على مستوى العالم ومؤسسات دولية ترسم السياسات والخطط والبرامج الاقتصادية وأخرى ترسم السياسات والبرامج الاجتماعية والثقافية ..الخ.

فيتعدد مجموع الفاعلين الدوليين على مستوى النطاق العالمي في شتى المجالات وكذلك داخل النطاق الوطني للدولة ويسهم ذلك في :

رابعاً. العولمة وتدويل القضايا الوطنية :

تعمل العولمة على تدويل مجموعة من القضايا التي يمكن لقوى العولمة، استغلال هذه القضايا لتعزيز قبضتها وتقوية تحكمها وسلطانها على العالم، من خلال تدويل القضايا وهيمنتها على العالم، من خلال تدويل القضايا الإنسانية مثل : حقوق

الإنسان/ التدخل الإنساني، وقف التلوث، / حماية البيئة والتعددية السياسية/ الديمقراطية ومساواة المرأة / الجندر وغيرها من القضايا كما وتعمل على تدويل الفقر والبطالة والتفكك الأسري...الخ.

وهي بذلك. أي العولمة. تفقد الدولة صميم اختصاصاتها أو وظائفها التقليدية، فلا تصبح الفاعل الوحيد، حتى على أرضها.

وبهذا فلا يستبعد الباحث أن تطلب قوى العولمة تشكيل مجلس حكم دولي، لإدارة شؤون الدولة المحلي، مشكل من رئيس الدولة ذاتها وأعضاء من المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني الدولية، وذلك تحقيقاً للانسجام والتقدم والرخاء الإنساني. هذا إذا لم يكن فعلياً ما يشبه هذه المجالس تعمل على أرض الواقع بهذا الشكل أو بشكل آخر.

خامساً. العولمة والدولة :

والعولمة في ظل تغولها وتقدمها المتسارع، ينعكس مفهومها وآلياتها وأدواتها على مفهوم الدولة، وتجعل هذا المفهوم يعاد ترتيبه، حسب ما إظهاره تحليل آليات وتوجهات وسياسات العولمة، ولقد استنتج منه أن العولمة قد عملت على صعيدين بخصوص مفهوم الدولة :

الأول : عززت مكانة الدولة في الغرب بشكل غير مسبوق في العقد الأخير من القرن العشرين على الأقل وبداية هذا القرن إذا جعلت من الدولة قوة مركزية تسيطر على معظم بقاع العالم، سواء سياسياً أو اقتصادياً. مالياً. أو تكنولوجياً. إعلامياً أو صناعياً. إضافة إلى الصناعات الثقافية. وعسكرياً. هيمنة وانتشاراً واسعاً عدا عن فرض توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على العالم أجمع. وهي بذلك تصبح دولة 'قائدة' على مستوى العالم، تقف على رأس قائمة الدول المتقدمة ويمثل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

الآخر : أضعفت العولمة من مكانة الدولة في دول الجنوب بشكل ملفت للنظر، وتغير دور الدولة في الجنوب، من دول 'تابعة' أي تتبع الدول الكبرى في توجهاتها وسياساتها الخارجية ومصالحها القومية. إلى دول 'خاضعة' تخضع نفسها وشعبها

لسلطات ومصالح الدولة القائدة بل وتعدى دور الدولة ووظيفتها إلى أن أصبحت تلعب دور الدولة الحارسة إلى حد ما، بمعنى حارسة المصالح الغرب بشكل تلعب معه دور الوسيط بين الدول القائدة والشعوب في دول الجنوب.

ولم يتأتى ذلك من فراغ بل جاء بواسطة آليات محددة وسياسات تعتمد النهج الرأسمالي اقتصادياً وترتكز على الحرية الفردية والنهج الليبرالي سياسياً واجتماعياً.

سادساً. العولمة والسيادة :

يعتقد الباحث أن العولمة والسيادة ضدان لا يجتمعان وأن تضارب المصالح بينهما تضارب أفقي وعمودي، بمعنى أن العولمة تفرض على الدولة أمور تخضع لها تحت الحاجة الملحة للخروج من أزمة محددة، فهي تضطر لذلك، وهذا يشكل التضارب العمودي، أما التضارب الأفقي، فهو مشاركة أدوات وآليات العولمة بعض للصلاحيات والشئون الداخلية للدولة.

وهذا عكس ما يراه الباحث من تقابل وتقاسم المصالح بين الدولة والعولمة، فالعولمة، كما تقف السيادة عائق أمام انتشارها وتقدمها، بل وتأخر العولمة من فعل وتفعيل سياساتها بوتيرة أسرع نحو تغيير وتبديل اتجاهات الأمم والشعوب الحية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

في الوقت ذاته تعمل الدولة على خدمة العولمة بشكل لا تستطيع العولمة بمفردها القيام بما يمكن أن تقدم لها الدولة، وتقدمه من خدمة لتوجهاتها فالعلاقة تبادلية متينة، فكل منهما بحاجة للآخر والعولمة تسعى لإضعاف وإلغاء السيادة وتقوية الدولة.

ويثور السؤال التالي كيف ؟ وماذا تستفيد من إضعاف وإلغاء السيادة، وتقوية الدولة في الوقت ذاته ؟

تكمن الإجابة في أن السيادة تفرضها ضوابط وقواعد قد لا تقبل بها العولمة. وهنا نتكلم عن السيادة بمعناها التقليدي. أي بتكامل عناصر الدولة. إضافة إلى استقلال القرار السياسي بشتى مجالاته وللدلالة على ذلك، نسوق مثال الحقبة الباردة فالو لم ينهار الاتحاد السوفيتي لما كانت هناك عولمة اقتصادية وسياسية واجتماعية ... وهكذا.

فالدولة كاملة السيادة والاستقلال لا تقبل بشروط العولمة الاقتصادية. المثال الماليزي. كنموذج على رفض شروط العولمة. والمثال الأندونيسي على قبول شروط العولمة. وهكذا.

أما الشق الآخر من السؤال، وهو تقوية الدولة، فالعولمة بحاجة إلى من يعمل لخدمة مصالحها، وهي تجدهم في هذا الإطار الدولة. بل وتمد هذه الدولة، العولمة بأسباب القوة، إذ لا يتطلب الأمر التزامات مالية تطلب من قوى العولمة لقاء هذه الخدمة والعمل، بل نجد من يوفر لها فرص الاستثمارات وحرية انتقال رؤوس الأموال وخصخصة قطاعاتها .. الخ، بل وتعمل الدولة حارساً وسيط بدون أجر وعمولة، فالعولمة بحاجة لهذا النمط من الدول. ولا نستطيع أن نطلق هذا الحكم بشكل عام، على كافة الدول، لأن هناك من الدول القوية اقتصادياً وعسكرياً ومالياً وقوى بشرية كالصين تستطيع أن تمسك بزمام أمور إدارة المتغيرات الدولية إن هي فعلت دورها بشكل دولي، وهذا نابع من منطلق، مقولة يتبناها الباحث، بأن العولمة هي حركة تاريخية تخدم من يمسك بزمام إدارتها وتسخيرها لمصالحه القومية.

وبناء على ما تقدم يمكن لنا تصنيف السيادة إلى ثلاثة أصناف.

الصنف الأول : الدول ذات السيادة التي تستطيع أن تستغل وتمسك بزمام إدارة العولمة وتسخرها لمصالحها وهي بالطبع دولاً قوية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.

الصنف الثاني : سيادة تلك المؤسسات الدولية المالية والنقدية والاقتصادية التي تستطيع أن تفرض برامجها على الدول من خلال مشروطيتها، التي تزداد قوة يوم بعد يوم، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تفرض ذاتها دولياً وبشكل منتظم وتعمل خدمة للمصالح السياسية للدولة القائدة أي الولايات المتحدة الأمريكية.

الصنف الثالث : سيادة الدولة الخاضعة وهي سيادة مفرغة من شكلها ومن مضمونها، سيادة لا تتصل بالسيادة التقليدية للدولة في عهدها الغابر إلا بالشكل دون الجوهر.

وعليه استنتج من العولمة في المنظور القريب على أنها تعمل على إضعاف وإلغاء السيادة على النحو الآتي:

١. إحلال الفوضى الدولية من خلال :

أ. فرض فاعلين دوليين جدد في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، إلى جانب الدول مثل المؤسسات المالية الدولية والاقتصادية والاجتماعية.

ب. إضعاف مؤسسات الحقبة الباردة مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتحويلها إلى نادي للأمم، يفقد من فاعليتها في حفظ الأمن والنظام الدوليين والمحافظة على السلم على النطاق الدولي.

ج. إلغاء سيادة الدول، وتهميش ثقافاتها، من خلال إفساح المجال لمجموعة من الفعالين الدوليين الجدد والعمل مع الدولة في مجالها الوطني والإقليمي والدولي.

٢. استخدام العنف والإرهاب في تحقيق وسائلها وتتمثل في :

أ. تشجيع الدول على استخدام العنف ضد مواطنيها، كلما كان هناك معارضة لسياسات وتوجهات العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ب. حماية سلطات الدولة "الخاضعة" من القوى الوطنية، التي تسعى لتصحيح مسار الدولة "الخاضعة" وإعادته إلى مساره الوطني الصحيح.

ج. استخدام القوة العسكرية، من قبل قوى العولمة لفرض مصالحها بقوة السلاح في شتى بقاع الأرض، وذلك دون قاعدة شرعية. من مجلس الأمن دولياً أو العمل من خلال ازدواجية المعايير والكيل بمكيلين، أو دون موافقة الدولة المعنية على مستوى النطاق الوطني. كأن تقوم بتصنيفه أو اغتيال مجموعة من الإرهابيين كما تدعي وهذا قد يجعل ذلك الأمر في ظل تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العسكرية في العالم، أمراً ممكن الحدوث.

٣. توحيد الهويات الثقافية في العالم وكذلك إحلال منظومة السلوك ومجمل القيم الرأسمالية الداعية للاستهلاك وإشباع الرغبات الفردية، على حساب حاجات الجماعات والشعوب والأمم.

٤. إخضاع النظام الاقتصادي لقواعد السوق وعولمة الاقتصاد وإخضاعه لقواعد المنهج الرأسمالي وهذا بدوره يغير من دور الدولة ويرفع يدها من مجالات كثيرة تؤدي إلى :

أ. تحول دور الدولة من تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، إلى منظم لهذه الخدمات وحارس المصالح الشركات؛ دولية النشاط.

ب. زيادة إعداد العاطلين عن العمل على مستوى العالم، بسبب انتهاج مبادئ السوق والاعتماد على التكنولوجيا في وسائل الإنتاج والسلع والصناعات والزراعة.

ج. زيادة عدد الفقراء على مستوى العالم، وذلك نتيجة لأسباب سالفة الذكر وكذلك سبب تخلي الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها وإحلالها واعتمادها على مبادئ تجارية ربحية.

د. زيادة معدل الجرائم، بسبب الفقر والبطالة وإخلال بالأمن والاستقرار والسلم الوطني والعالمي.

هـ. زيادة التلوث البيئي على مستوى العالم وهذا بدوره يغير من دورة المناخ الطبيعية، وبالتالي يضر بالمحاصيل الزراعية ودورة لإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى اختلال الدورة الطبيعية للتغذية الإنسانية.

سابعاً. ما بعد العولمة:

وتخضع هذه المقولة إلى فرضيتين الأولى :

الأولى. قد تؤدي هذه الأمور مجتمعة إلى مناهضة العولمة بشكل مؤسسي على مستوى الشعوب وبطريقة فاعلة وقد تنجح هذه الحركات المناهضة للعولمة في استقطاب أكبر عدد ممن من الأفراد الشعوب على مستوى العالم وهي بذلك تكون أكثر زخماً وقوة، ومن جهة أخرى قد تنجح في إقناع دولاً إلى جانبها، وبالتالي يمكن الإخلال بموازين القوى من خلال انسحاب هذه الدولة أو الدول من منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات الدولية وهذه إن حصل أوجب لها النجاح والقوة والاستمرار اقتصاديا وعسكرياً وسياسياً.

الفرضية الثانية. هي احتمالية انهيار الدولة القائدة وتفككها أو فشلها في إدارة الصراعات الدولية، بسبب توسعها وانتشارها، ولعمل على استثمارها وصناعاتها. وإيجاد الصراعات الداخلية والخارجية. لصالحها، وكذلك عدم عدالة أفعالها الدولية من حروب قد تضر بمصالح أطراف أخرى قد تنهض مجتمعه لمجابهتها. وبالتالي سقوطها، فلم يشهد التاريخ الإنساني استمرار دولة عظمى إلى وحملت بذور فنائها.

ونخلص إلى القول ومما تقدم أن دول الجنوب مازالت تحتفظ ببعض نقاط القوة التي في حالة استغلالها وتسخيرها لحماية مصالحا مجتمعة، فإنها قد تنجح إلى حد معين في ذلك، فالدول الجنوب مازالت وحتى الآن تستخدم وسائل بدائية في إنتاجها واستخدامها، ومازالت تستورد التكنولوجيا البسيطة، إلا أنها مازالت الأقرب للطبيعة واستخداماتها الطبيعية، فتستطيع هذه الدول العودة إلى الطبيعة بشكل سهل ويسير، وكذلك الاعتماد على مواردها البشرية ومواردها الطبيعية، من خلال إعادة الاعتماد على النهج الوطني وعدم القفز إلى الاستخدامات التكنولوجية التي وصل لها الغرب حالياً. دون فهمها وإنتاجها وصناعتها. ، وهذا القفز، قد يضيع فرصة استغلال النمط الوطني من ناحية وفرصة الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا من ناحية أخرى، وهي بالتالي تضع مواردها في جيوب الغرب من خلال استقدام الخبراء وقطع الغيار وربط اقتصادها ومصالحها به..الخ.

وكذلك تستطيع هذه الدول جمع قواها الاقتصادية والسياسية وتوحيد قواها وتعزيز مصالحها من خلال العمل على إقامة تكتلات اقتصادية وسياسية تعزز من بقاء وجودها وتعزز من فرصتها في شتى المجالات.

كما تستطيع هذه الدول نبذ كل ما هو دخيل غريب من برامج اقتصادية واجتماعية، والعمل على تعزيز القدرة الوطنية، والاعتماد على ما هو وطني مدروس، فليس صحيح أن كل ما هو أجنبي صحي، لقد وصلت الأجيال العربية المتقدمة إلى مراحل متطورة ومتقدمة من العلم على قلة الموارد وقلة الإمكانات المادية آنذاك إلا أنهم استطاعوا بناء دولاً قوية استطاعت أن تجوب أنحاء العالم.

فكل ما تحتاجه دول الجنوب هو إدارة صادقة وعزيمة حقيقية، وإعادة تشكيل ثقافتها التي تعزز قيم التقدم والعمل والعدل والمساواة .. الخ وتعزيز فرص تعليم الجيل والنشء الجديد بما يلبي طموحات الأجيال القادمة.

المستوى الخاص :

أما النتائج -على مستوى انعكاسات العولمة على السيادة في الأردن تحديداً- فإن الدراسة خلصت إلى ما يلي:

أولاً. سعت القوى المسيطرة على العولمة إلى ربط الدول النامية بمؤسساتها المالية والنقدية، فأنشأت صندوق النقد الدولي ليسهل ويمهد الطريق في إقرار السياسات التي يراها مناسبة لخدمة أغراضه وأهدافه.

ثانياً. عملت القوى المهيمنة على دمج سياسات الدول المالية بالبنك الدولي الذي أصبح يتحكم بهذه السياسات مما يضمن له استمرارية ربطها ودمج اقتصادها بعجلته ومن ثم إبقاءها تحت سيطرته.

ثالثاً. قامت القوى المسيطرة على العولمة بتأسيس منظمة التجارة العالمية، لإجهاض المشاريع الوطنية وإلغاء دور الدولة وانتقاص سيادتها مع شقيقيها الصندوق والبنك، مما افقد الدولة دورها الأساس وغير وظائفها.

رابعاً. أوجدت مؤسسات بريتون ودز وصفات : الهيكلية، التثبيت، التصحيح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، وإعادة الهيكلية وغيرها من المسميات لكل من يلجأ إليها طالباً تصحيح مسار اقتصاده كما حصل في الأردن .

خامساً. لو لم تؤسس منظمة التجارة العالمية التي سهلت فتح الأسواق والاقتصاديات الحرة للشركات العابرة للقارات المتعددة للجنسية لوصل العالم إلى هذه المرحلة من خلال مؤسسات بريتون ودز وذلك من خلال أهدف كل واحد منهما إذ نصت على فتح الأسواق وتحرير التجارة.

سادساً. إن من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية وأبرز آلياتها الخصخصة وهذا ما نجده في مجمل الدراسة لـ الأردن. فقد اتخذت كسياسة استراتيجية اقتصادية وإرادة سياسية لا رجعة عنها ؛ أي أن الأردن عزز حالة العولمة اقتصادياً.

سابعاً. إن من أهم مظاهر العولمة السياسية مفرداتها: حقوق الإنسان، التعددية السياسية، الانتخابات النيابية وغيرها تمثلت في الأردن بصورة جلية من خلال التركيز على هذه المفردات في الخطاب الرسمي الملكي والحكومي بشكل لافت للنظر وكذلك إقرار التعددية والسماح للأحزاب بالعمل علناً والمواظبة على إجراء انتخابات نيابية.

ثامناً. تمثلت مظاهر العولمة الاجتماعية في التركيز على إعطاء المرأة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشاريع الجندر، والضغط في إدخالها الحياة العامة من أوسع أبوابها مثل الانتخابات النيابية وعضوية الحكومة والقضاء وغيرها من المجالات الحيوية.

تاسعاً. على الصعيد مفهوم الشرق أوسطية فقد تكرست العلاقات الإسرائيلية التركية، كما جرت محاولات دمج الأردن سياسياً واقتصادياً بهذا المفهوم بمساعدة الولايات المتحدة، وإدخال الأردن وربطه باتفاقيات اقتصادية مع إسرائيل وأمريكا من خلال توقيع اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً، وكذلك اتفاقية منظمة التجارة الحرة مع أمريكيا ؛ لإخراجه بعيداً عن محيطه العربي وإفشال أي محاولات عربية للتكاتف والتعاضد السياسي والاقتصادي.

عاشراً. إن تشجيع الدول العربية المطلة وغير المطلة على البحر المتوسط مثل الأردن والانخراط في شراكه يورو ومتوسطية ودمج إسرائيل في هذه الشركة وإبقاء الدول العربية الأخرى بعيداً عن هذا الجانب، هي محاولات ضرب عمق العمل العربي الموحد المشترك وفصل أقطاره عن بعضها البعض وتفتيت جهوده العربية الساعية للعمل العربي المشترك.

حادي عشر. إن الدول أو الأقطار العربية لم تستطع حماية استقلالها إبان الحرب الباردة فكيف بها تقف أمام تيار جارف لا تقوى عليه بمفردها . ومن ثم فإن التعاون العربي مطلوب وملح وضروري لإعادة العمل من خلال نظام عربي يضمن للدول العربية المحافظة على سيادتها وحمايتها .

ثاني عشر. إن سيادة الدول في ظل العولمة وفي ظل توقيع اتفاقيات ثنائية وعضويات في مؤسسات دولية كمنظمة التجارة العالمية لهو مؤشر على انقراض

السيادة الكلاسيكية وإحلال سيادة دولية محلها تتحكم بها مؤسسات دولية وشركات عابرة للقارات ومنظمات مجتمع مدني دولية لها هيبتها وقوتها أكثر من الدول نفسها، مثل الصندوق والبنك ومنظمة التجارة العالمية .

ثالث عشر. إن مفهوم السيادة قد تغير وطرأ عليه الكثير من التعديل، كما أن الدول تغيرت وظائفها وأصبحت السيادة مشتركة مرنة أو حتى زئبقية لا لون لها. فإن كانت دولة قوية كالولايات المتحدة سليمة السيادة، فإن سيادة دول العالم النامي على شكل قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية.

رابع عشر. إن الدول أصبحت وسيلة لحماية مصالح المؤسسات العالمية وضامنة لاستمرار ربحيتها حتى لو كان ذلك على حساب مواطنيها الفقراء.

خامس عشر. تصل الدراسة إلى أنه في جميع الظروف الحادثة في العلاقات الدولية، وفي ظل توغل مؤسسات العولمة، ستبقى الدولة بصورتها المهزوزة وحدة فاعلة في النظام الدولي، وأنه لا غنى عنها مهما تغيرت أدوارها ووظائفها أو حتى أشكالها.

الملاحق

ملحق رقم (١)

حصص الدول المشاركة في إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤

بالمليون دولار أمريكي

الدولة	الحصة	الدولة	الحصة
استراليا	٢٠٠	الهند	٤٠٠
بلجيكا	٢٢٥	ايران	٥
بوليفيا	١٠	العراق	٨
البرازيل	١٥٠	ليبريا	٠,٥
كندا	٣٠٠	لوكسمبرج	١٠
شيلي	٥٠	المكسيك	٩٠
الصين	٥٥٠	هولندا	٧٥
كولومبيا	٥٠	نيوزيلاندا	٥٠
كستاريكا	٥	نيكاراجوا	٢
كوبا	٥٠	النرويج	٥٠
تشكوسلوفاكيا	١٢٥	بنما	٠,٥
بارجواي	٢	دوميكان	٥
بيرو	٢٥	أكوادور	٥
الفلبين	١٥	مصر	٤٥
بولندا	١٢٥	سلفادور	٢,٥
اتحاد جنوب أفريقيا	١٠٠	الحبشة/ أثيوبيا	٦
اتحاد الجمهوريات السوفيتية	١٢٠٠	فرنسا	٤٥٠
المملكة المتحدة	١٣٠٠	اليونان	٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٧٥٠	جواتيمالا	٥
أوراجواي	١٥	هايتي	٥
فنزويلا	١٥	هندوراس	٢,٥
يوجوسلافيا	٦٠	ايسلنده	١

المصدر: اتفاقية صندوق النقد الدولي، النسخة المعدلة لعام ١٩٧٧، مرجع سابق.

ملحق رقم (٢)

جدول ديون الأردن المسحوبة من صندوق النقد الدولي بالمليون دينار

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
المبلغ	٦٢,٢	٦٠,٧	٨١,٣	٤٥,٠	١٠١,٢	١٧٨,٣	٢٤٠,٣	٢٨٦,٨	٣٣٢,٥	٣٥٣,٤	٣٢٨,١
الجموع الكلي											٢٠٦٩,٨ مليار

ملحق رقم (٣)

خارطة الأحزاب السياسية الأردنية ١٩٩٣- ٢٠٠١

الرقم	اسم الحزب	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء المؤسسين	الأمين العام	الصحف المرخصة
١	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٨/ ١/ ١٩٩٣	٧٥	تيسير سلامة الحمصي	بعث
٢	الحزب الشيوعي الأردني	١٧/ ١/ ١٩٩٣	٧١	منير حمارنه	الجماهير
٣	حزب جبهة العمل الإسلامي	٧/ ١٢/ ١٩٩٢	٣١٢	حمزة منصور	العمل الإسلامي
٤	حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد"	٢٤/ ١/ ١٩٩٣	١٠٠	سالم النحاس	الأهالي
٥	حزب المستقبل	٨/ ١٢/ ١٩٩٢	١٥٨	د. محمد الطراونة	المستقبل
٦	حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني	٩/ ٢/ ١٩٩٣	٩٤	سعيد ذياب علي مصطفى	نداء الوطن
٧	الحزب التقدمي	١٠/ ٢/ ١٩٩٣	٥٩	زياد البوريني	الحرية
٨	حزب البعث العربي التقدمي	١٣/ ٤/ ١٩٩٣	٧٦	محمود المعايطه	لا يوجد
٩	الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء"	١٠/ ٤/ ١٩٩٣	٧٢	يوسف أبو بكر	العصر الجديد

الرقم	اسم الحزب	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء المؤسسين	الأمين العام	الصحف المرخصة
١٠	حزب العمل القومي (حق)	١٠/١/١٩٩٤	٦٦	محمد حسين الزعبي	لا يوجد
١١	حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية	٣١/١/١٩٩٤	٦٥	مهدي التل	لا يوجد
١٢	حزب الأحرار	٢٠/١٠/١٩٩٤	١٠٥	د.احمد الزعبي	الأحرار
١٣	حزب اليسار الديمقراطي الأردني *	تاريخ الاندماج ٧/٩/١٩٩٥	٢٧٧	موسى المعايطه	لا يوجد
١٤	حزب الأنصار العربي الأردني	١١/١٢/١٩٩٥	٨٥	محمد فيصل المجالي	لا يوجد
١٥	حزب السلام الأردني	١٧/٦/١٩٩٦	١٠٦	د.شاهر خريس	لا يوجد
١٦	حزب الأمة	٢٥/٦/١٩٩٦	٥٩	علي سعيد الكردي	لا يوجد
١٧	حزب الأرض العربية	١٥/١٢/١٩٩٦	٦٧	د. محمد العوران	لا يوجد
١٨	الحزب الوطني الدستوري **	٧/٥/١٩٩٧	٩٥٠	د.احمد بشناق	النهضة
١٩	حزب الحركة القومية الديمقراطية	١٠/٧/١٩٩٧	٦٣	محمود النويهي	لا يوجد
٢٠	حزب العمل الأردني	٢٥/١/١٩٩٨	٦٤	محمد منذر الخطاينة	لا يوجد
٢١	حزب الأجيال الأردني	٢٣/١٠/١٩٩٩	٦٠	زاهي حمد قاسم كرم	لا يوجد
٢٢	حزب الفجر الجديد العربي الأردني	٢٧/١١/١٩٩٩	٧٠	محمد درويش الشهوان	لا يوجد
٢٣	حزب النهضة الأردني	٢٩/١٢/١٩٩٩	٢٣٦	مجحم الخريشه	لا يوجد
٢٤	حزب الخضر الأردني	١/١٠/٢٠٠٠	٥٧	د. محمد البطاينه	لا يوجد
٢٥	حزب حركة حقوق المواطن الأردنية "حماة"	١/١٠/٢٠٠٠	٥٣	د. يعقوب سليمان	لا يوجد
٢٦	حزب الشغيلة الشيوعي الأردني	١٦/٣/٢٠٠٠	٥٣	د. يعقوب زيادين	لا يوجد

الرقم	اسم الحزب	تاريخ التأسيس	عدد الأعضاء المؤسسين	الأمين العام	الصحف المرخصة
٢٧	حزب حركة لجان الشعب الأردني	٢٠٠١/٩/١١	٦٥	خالد داود عبد الكريم الشوبكي	لا يوجد
٢٨	حزب الرفاه الأردني	٢٠٠١/١٠/٢٢	٥٣	محمد رجا الشوملي	لا يوجد
٢٩	حزب الوسط الإسلامي	٢٠٠١/١٢/١٩	١٢٢	عاطف البطوش	لا يوجد

* تأسيس الحزب نتيجة دمج الأحزاب التالية: الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، الحزب العرب الديمقراطي الأردني، الحزب الديمقراطي الاشتراكي وتغير اسمه من الحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني إلى حزب اليسار الديمقراطي الأردني.

** تأسيس الحزب نتيجة دمج الأحزاب التالية: حزب التجمع الوطني الأردني، حزب الوحدة الشعبية الوحدويون، حزب العهد الأردني، حزب الوطن، حزب الجماهير العربي الأردني، حزب الحركة الشعبية الأردنية، حزب التقدم والعدالة، حزب اليقظة، الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي وعد.

المصدر: مديرية الأحزاب والانتخابات، وزارة الداخلية الأردنية، عمان ٢٠٠٢.

ملحق رقم (٤)

تطور الحياة النيابية الأردنية المجالس التشريعية (١٩٢٩- ١٩٤٧)

عدد أعضاءه	رئيسه	مصير المجلس	تاريخ بدايته ونهايته	المجالس التشريعية
(١٦)	حسن أبو الهدى	الحل	٢/ ٤/ ١٩٢٩-٩/ ٢/ ١٩٣١	الأول
(١٦)	عبد الله سراج	أكمل مدته	١٠/ ٦/ ١٩٣١-١٠/ ٦/ ١٩٣٤	الثاني
(١٦)	إبراهيم هاشم	أكمل مدته	١٦/ ١٠/ ١٩٣٤-١٦/ ١٠/ ١٩٣٧	الثالث
(١٦)	إبراهيم هاشم	أكمل مدته لعامين فقط	١٦/ ١٠/ ١٩٣٧-١٦/ ١٠/ ١٩٤٠ ١٦/ ١٠/ ١٩٤٠-١٦/ ١٠/ ١٩٤٢	الرابع
(١٦)	توفيق أبو الهدى	أكمل مدته ومدد لعامين إضافيين	٢٠/ ١٠/ ١٩٤٢-٢٠/ ١٠/ ١٩٤٥ ٢٠/ ١٠/ ١٩٤٥-٢٠/ ١٠/ ١٩٤٧	الخامس

تابع ملحق رقم (٤)

مجالس النواب (١٩٤٧- ٢٠٠٢)

المجالس التشريعية	تاريخ بدايته ونهايته	مصير المجلس	رئيسه	عدد أعضاءه
الأول	٢٠/١٠/١٩٤٧-١/١/١٩٥٠	الحل	هاشم خير عبد القادر التل	(٢٠)
الثاني	٢٠/٤/١٩٥٠-٣/٥/١٩٥١	الحل	عمر مطر سعيد المفتي	(٤٠)
الثالث	١/٩/١٩٥١-٢٢/٦/١٩٥٤	الحل	عبد الله الكليب حكمت المصري عبد الحليم النمر	(٤٠)
الرابع	٧/١٠/١٩٥٤-٢٦/٦/١٩٥٦	الحل	احمد الطراونه	(٤٠)
الخامس	٢١/١٠/١٩٥٦-٢١/١٠/١٩٦١	أكمل مدته	حكمت المصري مصطفى خليفة	(٤٠)
السادس	٢٢/١٠/١٩٦١-١٧/١٠/١٩٦٢	الحل	مصطفى خليفة	(٦٠)
السابع	٢٧/١١/١٩٦٢-٢١/٤/١٩٦٣	الحل	صلاح طوقان	(٦٠)
الثامن	٨/٧/١٩٦٣-٢٣/١٢/١٩٦٦	الحل	عاطف الفايز	(٦٠)
التاسع	١٨/٤/١٩٦٧-١٨/٤/١٩٧١	أكمل مدته	قاسم الريماوي كامل عريقات	(٦٠)
العاشر	١٦/١/١٩٨٤-٣٠/٧/١٩٨٨	الحل	عاكف الفايز	(٦٠)
الحادي عشر	٢٧/١١/١٩٨٩-٤/٨/١٩٩٣	الحل	سليمان عرار عبد اللطيف عربيات	(٨٠)
الثاني عشر	٢٣/١١/١٩٩٣-١/٩/١٩٩٧	الحل	طاهر المصري سعد هايل السرور	(٨٠)
الثالث عشر	٢٩/١١/١٩٩٧-١٦/٦/٢٠٠١	الحل	سعيد هايل السرور عبد الهادي المجالي	(٨٠)

تابع ملحق رقم (٤)

مجالس الأعيان (١٩٤٧ - ٢٠٠٢)

عدد أعضاءه	رئيسه	مصير المجلس	تاريخ بدايته ونهايته	المجالس التشريعية
(١٠)	توفيق أبو الهدى	الحل	١٩٥٠/٤/٢٠-١٩٤٧/١٠/٢٠	الأول
(١٠)	توفيق أبو الهدى	الحل	١٩٥١/٥/٣-١٩٥٠/٤/٢٠	الثاني
(٢٠)	إبراهيم هاشم	الحل	١٩٥١/١٠/٣١-١٩٥١/٩/١	الثالث
(٢٠)	إبراهيم هاشم	أكمل مدته	١٩٥٥/١٠/٣١-١٩٥١/١١/١	الرابع
(٢٥)	إبراهيم هاشم سعيد المفتي	أكمل مدته	١٩٥٩/١٠/٣١-١٩٥٥/١١/١	الخامس
(٣٠)	سمير الرفاعي سعيد المفتي	استقال جماعية	١٩٦٢/١١/٢٩-١٩٥٩/١١/١	السادس
(٣٠)	سعيد المفتي	اكمل مدته	١٩٦٣/١٠/٣١-١٩٦٢/٢٩١١	إعادة تشكيل المجلس السادس
(٣٠)	سعيد المفتي	أكمل مدته	١٩٦٧/١٠/٣٠-١٩٦٣/١١/١	السابع
(٣٠)	سعيد المفتي	أكمل مدته	١٩٧١/١١/١-١٩٦٧/١١/١	الثامن
(٣٠)	سعيد المفتي	استقالة ثلثي اعضاءه	١٩٧٣/٨/٢٠-١٩٧١/١١/١	التاسع
(٣٠)	سعيد المفتي	الحل	١٩٧٤/١١/٢٣-١٩٧٣/٨/٢١	العاشر
(٨٠)	بهجت التلهوني	اكمل مدته	١٩٧٩/١/٢٠-١٩٧٤/١٢/١	الحادي عشر
(٣٠)	بهجت التلهوني	الحل	١٩٨٤/١/١٠-١٩٨٣/١/٢٠	الثاني عشر
(٣٠)	أحمد الطراونه	الحل	١٩٨٤/١/١٠-١٩٨٣/١/٣٠	الثالث عشر
(٣٠)	أحمد اللوزي	أكمل مدته	١٩٨٨/١/١٢-١٩٨٤/١/١٢	الرابع عشر
(٣٠)	أحمد اللوزي	الحل	١٩٨٩/١/٢٣-١٩٨٨/١/١٢	الخامس عشر
(٤٠)	أحمد اللوزي زيد الرفاعي	أكمل مدته	١٩٩٧/١١/٢٣-١٩٩٣/١١/٢٣	السادس عشر
(٤٠)	زيد الرفاعي	اكمل مدته	٢٠٠٠/١١/٢٣-١٩٩٧/١١/٢٣	الثامن عشر
()	زيد الرفاعي	ما زال قائم	-٢٠٠٠/١١/٢٣	التاسع عشر

تابع ملحق رقم (٤)

المجالس الوطنية الاستشارية[1] (١٩٧٨- ١٩٨٤)

عدد أعضاءه	رئيسه	مصير المجلس	تاريخ بدايته ونهايته	المجالس التشريعية
(٦٠)	أحمد اللوزي	اكمل مدته	٢٠/ ٤/ ١٩٧٨-٢٠/ ٤/ ١٩٨٠	الأول
(٦٠)	احمد الطراونه	اكمل مدته	٢٠/ ٤/ ١٩٨٠-٢٠/ ٤/ ١٩٨٣	الثاني
(٦٠)	سليمان عرار	الحل	٢٠/ ٤/ ١٩٨٢-٧/ ١/ ١٩٨٤	الثالث

المصدر: مجلة رسالة الأمة، أعداد متفرقة، عمان: الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني.

---

(١) لقد تعطلت وجمدت الحياة النيابية الأردنية في الفترة المذكورة أعلاه وقد استعاضت عنها الحكومة الأردنية بالمجلس الوطني الاستشاري؛ ولم يكن له صفة تشريعية أو رقابية، وإنما كان مجرد مجلساً لمناقشة السياسات العامة فقط دون أية صلاحيات .

المراجع

أ- المراجع العربية :

- ابراهيم بدران، الثقافة الوطنية، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩.
- ابراهيم عز الدين، العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى (النموذج البريطاني والأمريكي)، في السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات، تحرير امين مشاقبة وآخرين، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، ١٩٩٩ .
- ابراهيم عز الدين، العولمة والهوية أوراق المؤتمر العلمي الرابع، لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان ١٩٩٩ .
- ابراهيم علوش، العولمة والعولمة المالية، مجلة أوراق، فصلية ثقافية تصدر عن رابطة الكتاب الأردنيين، العدد ١٤، عمان ٢٠٠٠.
- اتفاقية صندوق النقد الدولي (المعدلة)، ترجمة دائرة الأبحاث والدراسات البنك المركزي الأردن، عمان، كانون ثاني ١٩٧٧، ص١.
- احمد أبو الحسن زرد، الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص ص ١٨٩-١٩٧ .
- احمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٥-١٩٩٦.
- احمد الرشيدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة الحوار العلمي، قسم السياسة، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤ .
- احمد الرشيدي، العولمة، ومبدأ السيادة الوطنية، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محررون)، سلسلة الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية، بجامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠.
- احمد الرشيدي، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة القانون الدولي العام، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة ١٩٩٩.
- احمد الرشيدي، مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية، إمكانيات تعزيز العمل العربي المشترك، شؤون عربية، تصدرها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، العدد ٥٧٧ آذار ١٩٩٤.
- احمد حسن البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة، دار الفكر العربي د. ت .
- احمد حسين الرفاعي، أزمة المديونية، وبرامج التصحيح الاقتصادي، بحوث اقتصاديات عربية،

مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد السابع- ربيع ١٩٩٧ .

- احمد حسين السويطي، إشكالية التخاصية، مجلة أخبار التخاصية العدد (٧) أيار ١٩٩٩.
- احمد رشيد، العلاقة بين العولمة والبيروقراطية، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محررون)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠.
- احمد قاسم الأحمد، التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان ١٩٩٨ .
- احمد مجدلاني، الوطن العربي والتكتلات الاقتصادية الدولية في عصر العولمة، في إسحاق الفرحان محرر، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- احمد محمد الاصبحي، قراءة في تطور الفكر السياسي، ج١، ط١، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان بيروت، ٢٠٠٠.
- احمد يوسف أحمد، "العولمة والنظام الإقليمي العربي"، في د. حسن نافعة ود.سيف عبد الفتاح (محررون)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
- احمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، "العولمة: قضايا ومفاهيم" تحرير حسن نافعة وسيف عبد الفتاح، الموسم الثقافي (٢) قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- اسامة المجدوب، العولمة والإقليمية (مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.
- اسماعيل صبري عبد الله "الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق -٤ تموز – أب ١٩٩٧ .
- اعمال ندوة أكاديمية المملكة المغربية، الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية المنعقدة بتاريخ ٢٥-٢٨ إبريل ١٩٨٣ .
- الامير الحسن، كلمة تقديمية للخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣- ١٩٩٧.
- البنك الدولي، التقرير السنوي ١٩٩٩، الملامح الرئيسية لأنشطة البنك الدولي، السنة المالية ١٩٩٩.
- التقرير السنوي للبنك الدولي ١٩٩٩.
- الحسين بن طلال، في افتتاحه للمؤتمر العام للميثاق الوطني الأردني، عمان ١٩٩١/٦/٩ الميثاق الوطني الأردني، عمان ١٩٩٠، المطابع العسكرية.

- الدستور الأردني، نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٩٣، تاريخ ٨/ ١/ ١٩٥٢، المملكة الأردنية الهاشمية، مطبوعات مجلس الأمة. مديرية المطابع العسكرية، عمان ١٩٤.
- السيد يسين، العالمية والعولمة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.
- السيد يسين، العولمة الطريق الثالث، ميريت للنشر، والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠.
- السيد يسين، العولمة فرص ومخاطر، تحرير شبل بدران، ميريت للنشر والمعلومات ط١، القاهرة ٢٠٠٠ .
- الشرق العربي، العدد ١٨٨ تاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٢٨، المكتبة الوطنية، عمان.
- الفن توفلر، اشكال الصراعات المقبلة حضارة المعلوماتية وقبلها، دار الأزمنة الحديثة، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
- المستقبل العربي العدد ٢٥٦، ٦/ ٢٠٠٠. نقلاً عن جان شولت، العولمة: مقدمة نقدية ١٩٩٧.
- المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، حالة الاقتصاد الأردني، تقرير عن أداء الاقتصاد الأردني عام ٢٠٠٠، مركز الأردن الجديد، عمان ٢٠٠١ .
- الميثاق الوطني الأردني .
- الوف هوريين، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية، مواقف إسرائيلية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٣.
- أمين مشاقبة، حاضر ومستقبل علاقات الأردن ودول الجوار.
- انتوني جيدنز، عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا، ترجمة محمد محي الدين، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ٢٠٠٠ .
- انور الزعبي، العولمة وإعادة تشكيل السياسات الثقافية، مجلة أفكار العدد ١٤٦، ٢٠٠١، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠١.
- اولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة أبو العيد دودو، منشورات الجمل ط١ كولونيا، ألمانيا .
- ايماروتشيلد، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٠٣، الكويت ٢٠٠٠.
- ايمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية: الصين واليابان، الهند، الباكستان، أندونيسيا، السياسة الدولية العدد ١٤٧ .
- ايناس عبد الله التل واحمد السيد، الاتفاقية الثقافية والبرامج التنفيذية، قسم التبادل والنشر، مديرية العلاقات العامة والثقافة، عمان، ٢٠٠١.
- باسيل يوسف باسيل، سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٤٩، ط١، أبو ظبي ٢٠٠١.

- برهان غليون ود. سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة دار الفكر المعاصر، دمشق ط١، ١٩٩٩.
- برهان غليون، العرب والعولمة، المستقبل العربي العدد ١٢١ تموز ١٩٩٧.
- برهان غليون، العولمة وحوار الثقافات، مستقبل الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، برامج الثقافة، تونس ١٩٩٨.
- بروشور اتحاد المراة الأردنية .
- بسام كساسبة (٢)، الجزء السابع.
- بغة الشريف، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة ٢٠٠٠ العدد العشرون السنة التاسعة.
- بويترة علي، المساواة في السيادة بين الدول وعدم التكافؤ الاقتصادي، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي.
- بول هيرست وجراهام طومبسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٧٣ تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠١.
- تقرير حول العلاقات الأردنية الإماراتية، وزارة الخارجية الأردنية، عمان ٢٠٠٠.
- تمام الغول، انضمام الأردن الموفرة منظمة التجارة العالمية: الآثار والفوائد، ندوة الصناعة في المحيط العالمي في الأردن واتفاقية منظمة التجارة العالمية، غرفة صناعة عمان ١٦-١٧/ ١٢/ ١٩٩٨. ويذكر بأن الغول كانت عضواً في المفاوضات للانضمام للمنظمة لتجارة العالمية.
- تيسير رضوان العماوي، دور السياسة النقدية في تفعيل عملية التصحيح الاقتصادي في الأرباح، تحرير أثيل عبد الجبار الجومرد، تقسيم المساعدات الاقتصادية الخارجية للآخرين، ١٩٨٩- ١٩٩٩.
- تيسير عبد الجابر، الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار السيناريوهات المحتملة للتكتل الإقليمي، في خالد الوزني وحسين أبو رمان محررين، الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، دار سندباد للنشر، عمان ١٩٩٦.
- ثامر كامل، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط١، عمان ٢٠٠٠.

- جاري بيرتلس، روربرت ز. لورانس روبرت، إ. ليتان، روبرت. م. شابيرو، جنون العولمة، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشرة، القاهرة، ط١، ١٩٩٩.
- جلال أمين، العولمة والدولة، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت ب١، ١٩٩٨.
- جواد العناني نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية، الحكومة الأردنية، بيان الحكومة حول التخاصية، مجلة أخبار التخاصية، تصدر عن الوحدة التنفيذية للتخاصية العدد ٥ تموز ١٩٩٨. ص٣-١٤ ص٣.
- جودة عبد الخالق "العولمة والاقتصاد السياسي للدولة القومية"، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محررون)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠.
- حازم حسني أحمد "العولمة والمعلوماتية"، في د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (محررون)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠.
- حامد الدباس وإيهاب الشلبي، انتخابات ١٩٨٩ حقائق وأرقام مركز الأردن الجديد، عمان ١٩٩٣.
- حامد حوران، سياسة الولايات المتحدة نحو العرب المصالح الاقتصادية أولاً، امتعاض من الشراكة الأوروبية المتوسطية ومعاداة لمشروعات التكامل العربي، مجلة معلومات دولية، تصدر عن مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية، العدد ٦٧ شتاء ٢٠٠١.
- حسن حنفي، ود. صادق جلال العظم، ما العولمة؟ دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق ط١، ١٩٩٩.
- حسن عبد الله العايد، آثار و انعكاسات حرب الخليج على الإنسان الأردني، دار الإبداع للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٢.
- حسن عبد الله العايد، العدوان الثلاثيني على العراق وانعكاساته على الأردن، بحث مقدم إلى ندوة المواجهة العربية للغزو الأجنبي عبر التاريخ، ٢٦-٢٧ نيسان ٢٠٠١، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد ٢٠٠١.
- حكمت شبر، القانون الدولي العام ج١، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٧٥.
- حمد سعيد، دور إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج، معلومات دولية العدد ٦٧- شتاء ٢٠٠١.
- حمدي عبد الرحمن، أثر العولمة على التضامن والتكامل في الوطن العربي، تحرير إسحاق الفرحان في انعكاسات العولمة على السياسة. الثقافة في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق

الأوسط، ط١، عمان ٢٠٠١.

- حمزة أحمد جرادات، برامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٤.
- حمود عليمات، الثقافة الإسلامية وتحدي العولمة، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠.
- حيدر فريحات، نتائج عضوية التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الأردن، تحرير محمد أبو حمود، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان ٢٠٠١ .
- حيدر فريحات، نتائج عقوبة منظمة التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- خالد الوزني، اتجاهات الاقتصاد الأردني في عصر العولمة، في إسحاق الفرحان محرراً، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي .
- خالد الوزني، الاقتصاد الأردني: رؤية مستقبلية، قضايا أردنية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠١.
- خالد عبد الكريم الشقرات، العولمة في الفكر السياسي العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٢ .
- خالد عبد الله عبيدات، الخصوصية الأردنية الفلسطينية، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار.
- خالد واصف علي الوزني، سياسات التكييف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة القاهرة ١٩٩٤.
- خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية ١٩٢٠ – ١٩٥٢ المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان ١٩٩٤.
- دليل الشراكة الأردني الأوروبية، الفصل (١) ودخول الأردن لمنظمة التجارة العالمية والقواعد الرئيسية لاتفاقية ال GATT قواعد ال GATS . وكذلك الفصل (٣) الجزء (١) منع الأعراق وإجراءات الحماية.
- دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن، تحرير حسين أبو رمان وآخرين، سلسلة المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ٢٠٠٠ .
- ذوقان عبيدات، كيف نحمي الثقافة المحلية من العولمة، ملتقى عمان الثقافي التاسع، عمان ٢٠٠٠ .
- ذياب مخادمة، العرب بين العولمة وثقافتهم، ملتقى عمان الثقافي التاسع، عمان ٢٠٠٠.
- ذياب مخادمة، مستقبل العلاقات الأردنية– الفلسطينية في ضوء اتفاقية التسوية السياسية

الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات .

- رزان المنداوي، منظمة التجارة العالمية، ورشة منظمة التجارة العالمية، ١٠-١١، ١٩٩٨ المعهد الدبلوماسي الأردن، عمان ١٩٩٨.
- رسول حسين علي الجميلي، سيادة الدول على مواردها الطبيعية "دراسة تطبيقية على الوطن العربي" أطروحة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد ١٩٩٠ .
- زكي العايدي، التاريخ السري للبنك الدولي، ترجمة سينا للنشر مراجعة ريشار جاكمون، تحرير علي حامد، سيناء للنشر، القاهرة ط١ و١٩٩٢. ص١٠.
- سعيد النجار (محرر)، التصحيح والتنمية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ١٩٨٧.
- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج٢.
- سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب ج ١، عمان ١٩٨٨ص ١٩٨.
- سمير الزين، الشرق أوسطية، ومستقبل المنطقة العربية، عالم الفكر، العدد ١ المجلد -٣، الكويت، ٢٠٠١ .
- سهير سلطي التل، السياسات والخطط الاستراتيجية حول النساء في الإرشاد، ورقة مقدمة إلى مؤتمر القضايا المعاصرة للمرأة الأردنية، الجامعة الأردنية، ٢٨-٢٩/ ٣/ ٢٠٠١ .
- شيريل بيار، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد للبيع تقديم د. رمزي زكي، سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩٤.
- صادق جلال العظم، ما هي العولمة، الثقافة العربية وثقافات العالم، حوار الأنداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج الثقافة والاتصال، تونس، ١٩٩٩.
- صلاح الدين البشير، حزمة القوانين والتشريعات الأردنية التي تم إقرارها لتسهيل انضمام الأردن لعضوية منظمة التجارة العالمية، محمد أبو حمور، محرراً، انعكاسات عضوية منظمة.
- صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ودار سعاد الطابع ط ١، الكويت، ١٩٩٣.
- صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا ١٩٩٩ .
- طالب عوض، واقع المنظمات النسائية في الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ١٩٩٥.

- طه عبد العليم، ورثة الاتحاد السوفيتي ومصر وكومنولث، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، القاهرة ١٩٩٢ .
- عادل أبو سنينة، جولة الارغواي، ١٩٨٦-١٩٩٣م، البنك المركزي الأردني–عمان ١٩٩٥.
- عادل أبو سنينه، منظمة التجارة العالمية، مديرية الدراسات والأبحاث البنك المركزي الأردن، عمان ١٩٩٥.
- عادل القضاة، مجلة التخاصية، العدد ٨ .
- عبد الباري الدرة، العولمة وإدارة التعدد الحضاري والثقافي في العالم، وحماية الهوية العربية الإسلامية في العولمة مرجع سابق .
- عبد الحي زلوم، نذر العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨.
- عبد الرؤوف المريدي، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، العرب والعالم تحرير وليد عبد الحي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان ٢٠٠١ .
- عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية – ١٩٩٧ .
- عبد القادر سيد أحمد وإشراف جورج قرم وأحمد ملكت، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، معهد الإنماء العربي بيروت ١٩٧٧، ط١، ص٢٥.
- عبد الكريم أحمد وريكات، العولمة والتفاعل الحضاري، في العولمة من منظور شرعي .
- عبد الكريم علوان الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٧ .
- عبد الكريم محمود غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠ – ١٩١٨) دمشق ١٩٧٠، ب ن.
- عبد الله الطاهر، الاستراتيجيات الاقتصادية في الأردن في مواجهة العولمة، في محمد أبو حمور، محرراً، انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق .
- عبد الله جندل، العلاقات العربية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، معلومات دولية العدد ٦٧، شتاء ٢٠٠١.
- عبد المجيد الصلاحين، العولمة، مفهومها، مظاهرها آثارها موقف الإسلام منها . في العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر، عمان ٢٠٠٢ .
- عبد المجيد العزام، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، في تحرير أمين مشاقبة وآخرين في السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات، وثائق المؤتمر الأول، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان ١٩٩٩.

- عبد الهادي عباس، السيادة، دار الحصار للنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٤ .
- عبد الواحد العفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠ط١.
- عدلي قندح، التخاصية: المفهوم والأساليب، في محمد أبو حمور، محرراً.
- عدلي قندح، انعكاسات تطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن، في انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن .
- عدنان عباس علي مراجعة وتقديم: أ.د. رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ط١، ١٩٩٨.
- عدنان مسلم، العولمة والمشرق العربي (قراءة تاريخية) العولمة والهوية، أوراق المؤتمر العلمي الرابع، لكلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان ١٩٩٩.
- عصام نجيب، الدور الثقافي للجامعة بين خصوصية الحداثة وتنافسية العولمة، العولمة والهوية .
- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، ج١، ط٣، الإسكندرية ١٩٩٢.
- علي عقلة عرسان، العولمة والهوية، مجلة أوراق، فصيلة ثقافية، تصدر عن رابطة الكتاب الأردنيين، ٢٠٠٠.
- علياء حاتوغ، الثقافة والسياحة والبيئة، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٢.
- عيده المطلق، الأداء السياسي للمرأة الأردنية الواقع والآفاق، المسار الديمقراطي الأردني .. إلى أين، (أعمال مؤتمر) عمان ٣ أيار ٢ حزيران ١٩٩٤، إعداد هاني الحوراني تحرير حسين أبو رمان .
- عيسى الشعيبي، الخصخصة ضرورة اقتصادية أردنية، أخبار التخاصية، العدد ٨ كانون ثاني ٢٠٠٠ .
- غسان عبد الخالق، العولمة الإسلامية بين مقولة التفوق الكوني ومقولة التواصل الإنساني، العولمة والهوية، مرجع سابق .
- غضبان مبروك، بين العولمة والسيادة : مأخوذة عن : http: //WWW. univ-batna.dz /droit/ reghod. Htm. P19 .
- غيث فريز، حزمة الأمان الاجتماعي الخلفية والأهداف المنوي تحقيقها في مجال مكافحة الفقر والبطالة في الأردن، وزارة التخطيط، عمان ١٩٩٩ .
- فالح الطويل، الأردن في محيطه الإقليمي، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، وثائق المؤتمر الأردني – عمان ١٩٩٨، تحرير أمين مشاقبة وآخرين. منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية .

- فتح الله والعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، اليونسكو، عمان ١٩٩٦ .
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ترجمة حسين احمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣ .
- فرانك كيلش، ترجمة حسام الدين، مراجعة عبد السلام رضوان، ثورة الانفوميديا المعلوماتية، وكيف تغير عالمنا وحياتك ؟ سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٠ .
- فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي، ١٩٩٢-١٩٩٨ . مؤسسة فهد الفانك، ط١، عمان ١٩٩٢.
- فهد الفانك، التخاصية : كيف حسمت المعركة، مجلة التخاصية، العدد ٩ شباط ٢٠٠١.
- قاموس ويستر .
- كارفيلد كيتيل . العلوم السياسية، ج١، ترجمة فاضل زكي محمد، مراجعة حسين علي الدنون وايليا زغيب، ط٢، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٣.
- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط٢، ١٩٩٧.
- كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي السنة الثامنة، العدد الثمانون، تشرين الأول، أكتوبر ١٩٨٥ .
- مؤسسة الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، دراسة أسواق إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، عمان ١٩٩٦ .
- مجد الدين خمش، الثقافة وقيم العمل، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠.
- مجلس الأمة الأردني، مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية وانعكاسها السياسي في الخطاب السياسي الأردني. ١٩٨٩ - ١٩٩٣، مديرية الأبحاث والدراسات، عمان ١٩٩٣.
- مجلس الأمة الأردني، واقع الأحزاب السياسية في الأردن، مديرية الدراسات والأبحاث، عمان ١٩٩٣.
- محمد أبو حمور، السياسة المالية والتصحيح الاقتصادي في الأردن، تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن .
- محمد أحمد القضاه، الثقافة والتغير، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠ .
- محمد أحمد عواد، العولمة والحوار بين الثقافات، ملتقى عمان الثقافي التاسع، وزارة الثقافة، عمان ٢٠٠٠.
- محمد أنس قاسم جعفر، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٩.

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بروفيشنال للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٨٤.
- محمد القطاطشة، تطور الحياة السياسية في الأردن في عهد الملك الحسين، مكتبة سعد، عمان ٢٠٠٢.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٧.
- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، ط٣، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٢.
- محمد حمد القطاطشة، العولمة، بدون دار نشر، عمان ٢٠٠١.
- محمد خير مصطفى، العلاقات الأردنية – العربية منذ أزمة الخليج السعودية، مصر، سوريا، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق.
- محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، ماهيتها –نشأتها– أهدافها، الخيار البديل، دار البيارق، عمان ١٩٩٨.
- محمد سعيد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا، السياسة الدولية، السنة الثامنة والثلاثون، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢.
- محمد سعيد النابلسي، التنمية الاقتصادية العربية والمتغيرات العالمية، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، سلسلة حوار الشهر (١٥)، عمان ١٩٩٨.
- محمد سعيد النابلسي، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الأردن في مصطفى حمارنة (محرر) الاقتصاد الأردن المشكلات والآفاق.
- محمد صقر، عماد يوسف، هاني سليمان، جواد الحمد، مجدي عمر، أسامة محمود، المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، دراسة وتحليل، مركز دراسات الشرق الأوسط ط٢، عمان ٢٠٠٠.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١.
- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر إطروحات، العرب والعولمة.
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (العولمة ....) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٧.
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح الديمقراطي ونظام القيم –، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- محمد عبد الكريم الوافي، منهج البحث في التاريخ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ١٩٩٠.
- محمد عصام عايش، معاهدة وادي عربة، دار البيارق، عمان ٢٠٠١، ص٢١.
- محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، مع المعاهدة الأردنية

الإسرائيلية وملحقاتها، دار عمان، عمان ١٩٩٩ .
- محمد محمود الإمام، الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي مركز البحوث العربية، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٩ .
- محمد مصالحة، العلاقات الأردنية المصرية "رؤية أردنية"، السياسة الخارجية الأردنية، ودول الجوار، مرجع سابق .
- محمد مقدادي، العولمة، رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ٢٠٠٠ .
- محمود إسماعيل محمد، نحو استراتيجية السياسية مصر الخارجية، السياسة الدولية، العدد (٦٩)،١٩٨٢ .
- محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة، شؤون الأوسط العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٠، بيروت.
- مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٣، ط١، ص٧.
- مركز الأردن الجديد، الانتخابات النيابية العامة في الأردن، تشرين الثاني ١٩٩٣، المقدمات والنتائج والآفاق (ملف ندوة)، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية، عمان ١٩٩٤.
- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، النوع الاجتماعي والتنمية، عمان ١٩٩٩.
- مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاع للرأي العام حول الديمقراطية في الأردن، عمان ١٩٩٥ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية، استطلاع للرأي العام حول "الديمقراطية في الأردن"، الجامعة الأردنية، آذار ١٩٩٣، عمان.
- مركز الدراسات الاستراتيجية، استطلاع للرأي العام حول "الديمقراطية في الجامعة الأردنية، عمان أيار ٢٠٠٠.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص٢٢.
- مروان الطيور الختالين وعمر الزريقان/ حقوق الإنسان السياسية في الأردن، مجلس الأمة الأردني، مديرية الدراسات والأبحاث، عمان ١٩٩٣.
- مصطفى الحمارنة، خليل الشقاقي، روزماري هوليس، العلاقات الأردنية- الفلسطينية: إلى

أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل، ط٢، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان ١٩٩٨.
- مصطفى عبد الكريم العدوان، حقوق الإنسان – دراسة في النظام السياسي في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ط١، ٢٠٠١.
- مصطفى كامل السيد "العولمة والتحول الديمقراطي" في د. حسن نافعة و د. سيف عبد الفتاح (محررون)، العولمة: قضايا ومفاهيم، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠.
- ميثاق الأمم المتحدة المادة الأولى – الفقرة ٣، المادة ٥٥ الفقرة ج، نيويورك، إدارة الأنباء بالأمانة العامة للأمم المتحدة .
- ميشل كلوغ، أربع طروحات حول عولمة أمريكا، ترجمة محمد سيف، الثقافة العالمية، العدد ٨٥، ١٩٩٧!، الكويت .
- نبيل حشاد، الجات منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، دار إيجي مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، العدد٤، يوليو ١٩٩٧.
- نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، ١٩٩٩ .
- نزيه برقاوي، انعكاسات تطبيق سياسة التخاصية على مدخلات الاقتصاد الأردني ومستوى الإنتاجية، محمد أبو حمور، محرراً، مرجع سابق .
- نشرة صندوق النقد الدولي، أكتوبر ١٩٩٣ .
- نظام عساف، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية إلى أين؟ السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار .
- نظام عساف، مدخل إلى حقوق الإنسان في الوثائق الدولية: أمانة عمان الكبرى، عمان ١٩٩٩.
- هانس بيترمارتن وهارالد شومان، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة كتب ثقافية، يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – الكويت ١٩٩٨ العدد ٢٣٨.
- هاني الحوراني، الأحزاب السياسية الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان ١٩٩٧.
- وحيد عبد المجيد، الولايات المتحدة وعملية التسوية العربية – الإسرائيلية، العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى حمارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٤ .

- ولتر ريستون، أفول السيادة (كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا؟)، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة د. إبراهيم أبو عرقوب دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤.
- يحيى اليحياوي، العولمة أية عولمة، أفريقيا الشرق – المغرب، ط، ١٩٩٩.
- يوسف منصور نسرين بركات وحنان زيادة دليل اتفاقية الشركة الأردني الأوروبية، وثائق وحدة الشركة الأوروبية، وزارة التخطيط، عمان ١٩٩٩.

ب- مصادر ووثائق حكومة :

- اتفاقية التبادل الحر بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية مصر العربية، مديرية العلاقات الاقتصادية، قسم العلاقات العربية، عمان.
- اتفاقية التعاون في مجال الشؤون التجارية بين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وحدة العلاقات الاقتصادية والصناعية، وزارة الصناعة، عمان ١٩٩٥.
- اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وحكومة دولة إسرائيل، حول التبادل العلمي والثقافي، ملفات وزارة الثقافة، مديرية التبادل الثقافي، عمان ١٩٩٦.
- اتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة لعام ١٩٧٧.
- اتفاقية للتعاون التجاري بين الأردن والجزائر، مديرية العلاقات الاقتصادية، قسم العلاقات العربية.
- ارشيف مجلس الأمة، خطاب العرش، الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الحادي عشر عمان في ٢٧/ ١١/ ١٩٨٩.
- ارشيف مجلس الأمة، خطاب العرش، الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر عمان في ١٧/ ١١/ ١٩٩٠.
- الاستراتيجية الوطنية للتخاصية، الوحدة التنفيذية للتخاصية .
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.
- البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الوطنية الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١/ ٢٠٠٢، وزارة الثقافة الأردنية، عمان ١٩٩٩. المواد (١)، (٢)، (٣).
- البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي والعلمي والرياضة والشباب بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية. للسنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.
- البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين الأردن وروسيا، وزارة الثقافة الأردنية، مديرية التبادل الثقافي، عمان ٢٠٠٢.
- البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين حكومة الأردن ومصر. ١٩٩٩- ٢٠٠١، ص٤.

- البيان الحكومي الوزاري لحكومة طاهر المصري لنيل الثقة ١١/ ٧/ ١٩٩١.
- البيان الحكومي الوزاري لنيل الثقة لحكومة مضر بدران بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٨٩.
- الجريدة الرسمية العدد ٨٦١، تاريخ ٢٥ أيار ١٩٤٦.
- الجريدة الرسمية، العدد ٨٦٥، تاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦.
- الجريدة الرسمية، العدد ٩٧٨، تاريخ ٢/ ٤/ ١٩٤٩.
- الجريدة الرسمية، تصدر عن رئاسة الوزراء، عمان العدد ٣٨٠٥ تاريخ ١٠/ ٢/ ١٩٩٢.
- الجريدة الرسمية، رقم ١٠٩٣، تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٥٢.
- الحكومة الأردنية، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣- ١٩٩٧ .
- الحكومة الأردنية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٦- ٢٠٠٣ عمان ١٩٩٩ .
- الحكومة الأردنية، وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣- ١٩٩٧.
- الحكومة الأردنية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح ١٩٩٩-٢٠٠٣.
- الخطة الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٢- ١٩٩٧، وزارة التخطيط، عمان ١٩٩٢ .
- الخطة الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٣- ١٩٩٧، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط.
- السفارة الأردنية في أنقرة، تقرير مقدم للخارجية الأردنية، عمان – ٢٠٠٠.
- السفارة الجزائرية في عمان، العلاقات السياسية الأردنية، الجزائرية.
- العلاقات الأردنية الفلسطينية، البعد الداخلي، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ط٢، عمان ١٩٩٥ .
- العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية، وحدة التعاون الاقتصادي العربي، وزارة الصناعة والتجارة، عمان ١٩٩٧.
- العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنينة الإقليمية .
- العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وروسيا الاتحادية اعتماداً على موقع وزارة الصناعة.
- العلاقات الاقتصادية، والتجارية بين الأردن والإقليمية.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي

التطوعي الأردني، عمان ١٩٩٣.

- المرأة الأردنية، مؤشرات رئيسية، اللجنة الوطنية الأردنية، لشؤون المرأة .
- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة دولة السيد عبد الرؤوف الروابدة، التكليف والثقة، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩٩٩.
- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة التكليف والثقة منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩٩٩ .
- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي، التكليف والثقة عمان ١٩٩٦، وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر .
- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة السيد علي أبو الراغب التكليف والثقة منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩/ ٦/ ٢٠٠٢ .
- المملكة الأردنية الهاشمية، وثائق أردنية، حكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩/ ٣/ ١٩٩٧.
- النظام الأساسي، للاتحاد النسائي الأردني العام.
- الوحدة التنفيذية للتخاصية، الاستراتيجية الوطنية للتخاصية التي اقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٩٩.
- بروتوكول انضمام المملكة الأردنية الهاشمية، اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، البند (٣) من البروتوكول.
- تقرير فريق العمل عن انضمام المملكة الأردنية الهاشمية، لمنظمة التجارة العالمية، وزارة الصناعة والتجارة، عمان.
- جدول الالتزامات المحددة، منشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٤١٥ بتاريخ ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٠.
- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الحادي عشر، عمان ٢٧/ ١١/ ١٩٨٩.
- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر ١/ ١٢/ ١٩٩١.
- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر، عمان ٧/ ١١/ ١٩٩١.

- خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الحادي عشر ١/ ١٢/ ١٩٩٢.
- خطاب النوايا الأردن على موقع IMF.org. com
- خطاب النوايا لعام ١٩٩٠، الحكومة الأردنية صحيفة الرأي الأردنية العدد ٧١٣١ تاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٩٠.
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٣ وزارة التخطيط، عمان ١٩٩٩ .
- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣ .
- قانون – ضريبة الدخل – رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥.
- قانون الأحزاب السياسية، رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢.
- قانون الانتخاب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته، مطبوعات مجلس الأمة.
- قانون التخاصية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠، مجلة اخبار التخاصية، العدد ٩ شباط ٢٠٠٠ .
- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥.
- كتاب (تقرير عن العلاقات الثقافية بين الأردن والدول الصديقة). وزير الثقافة الموجه النية وزير الخارجية رقم ث/ ٩/ ٨١٧ تاريخ ١٨/ ٢/ ٢٠٠٢ .
- كتاب التكليف السامي لزيد بن شاكر لتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١/ ١١/ ١٩٩١.
- كتاب التكليف السامي لطاهر المصري لتشكيل الحكومة بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٩١.
- كتاب التكليف السامي لطاهر المصري لتشكيل الحكومة، عمان ١٩/ ٦/ ١٩٩١.
- كتاب التكليف السامي لمضر بدران لتشكيل الحكومة،عمان ٢/ ١٢/ ١٩٨٩.
- كتاب التكليف لمضر بدران في ٢/ ١٢/ ١٩٨٩.
- كتاب القائم بالأعمال بالإنابة، رقم ٥/ ٤٠٤ تاريخ ٢/ ٤/ ٢٠٠١.
- كتاب وزير الثقافة الموجه إلى وزير الخارجية رقم ث / ٩/ ٢٦/ ٣٤٨ تاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٢.
- كتاب وزير الثقافة رقم ث / ٩/ ٢٦/ ٣١٦ تاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٠.
- كتاب وزير الخارجية الأردني الموجه لوزير الثقافة، رقم ع ش/ إسرائيل/ ٣/ ٢٣٢٦ تاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٠.
- كتاب وزير الخارجية الأردني رقم، ٤ ش/ إسرائيل / ١/ ٥١٦١، تاريخ ٢٤/ ٩/ ٢٠٠١.

- كتاب وزير الخارجية رقم ٤ ش/إسرائيل / ٣ / ٢٤٤٤ تاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠١
- كتاب وزير الداخلية رقم ٣/ ٢٧٦/ ١/ ٥٤٤١ تاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٩٤.
- كتاب وزير الداخلية رقم ٣٠/ ٢٧٦/ ١/ ٢٣٦١ تاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٩.
- مجلة أخبار التخاصية العدد (٩) شباط ٢٠٠١، عمان الهيئة التنفيذية للتخاصية عمان.
- مجلة أخبار التخاصية، نشرة إعلامية تصدرها الهيئة التنفيذية للتخاصية، أعداد متفرقة.
- مديرية التعاون الاقتصادي، قسم العلاقات العربية، وزارة الصناعة والتجارة ملخص العلاقات الاقتصادية والتجارية الأردنية – الجزائرية، عمان ١٩٩٧ .
- مديرية التعاون الاقتصادي، قسم العلاقات العربية، وزارة الصناعة والتجارة ملخص العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية – الأردنية، عمان ٢٠٠٠.
- مذكرات مجلس النواب الأردني الثاني، العدد ٤ تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٥٠ ص٢٢.
- مذكرات مجلس النواب الثالث، العدد (٥)، تاريخ ٩ تشرين أول ١٩٥١.
- مذكرات مجلس النواب العدد ٤ .
- مسودة اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري بين الأردن وروسيا – غير موقعة، وحدة التعاون الثنائي، وزارة الصناعة والتجارة، عمان.
- ملحق مذكرات المجلس التشريعي الرابع، العدد ٢٠٩، تاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٣٩، ١٩٨١ وثائق مجلس الأمة الأردني.
- ملخص التعاون الأردني الجزائري .
- ملفات وزارة الخارجية.
- ميشيل مارتو، وزارة المالية، خطاب مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٠.
- وثائق أردنية، المسار الأردني الإسرائيلي، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، عمان ١٩٩٤ .
- وثائق اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وبروشوراتها.
- وثائق الهيئة التنفيذية للتخاصية.
- وثائق دائرة المكتبة الوطنية، الوثيقة رقم (١٤).
- وثائق مجلس الأمة الأردني.
- وثائق مجلس الأمة، مديرية الدراسات والأبحاث .
- وثائق وزارة التخطيط، وحدة WTO.
- وحدة الجندر، وزارة الزراعة، تقرير مفهوم البرنامج الأغذية العالمي حول "ورشة عمل

مفهوم النوع الاجتماعي، وأثره على المشروعات الزراعية، عمان ١٩-٢٠-١٠-١٩٩٩.
- وحدة الجندر، وزارة الزراعة، وثائق خاصة بالنوع الاجتماعي ٢٠٠١.
- وحدة المساندة الفنية لاتفاقية الشراكة الأوروبية، وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص١٠.
- وحدة النوع الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.
- وحدة النوع الاجتماعي تقرير مقدم إلى برنامج الأغذية العالمي "مفهوم النوع الاجتماعي".
- وحدة النوع الاجتماعي، الأرشيف.
- وحدة النوع الاجتماعي، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.
- وحدة النوع الاجتماعي، تقرير حول ورشة عمل مفهوم النوع الاجتماعي ...".
- وحدة النوع الاجتماعي، ورشة عمل "إدماج النوع الاجتماعي.
- وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الزراعة، التقرير السنوي لعام ١٩٩٩.
- وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الزراعة، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، ص٣.
- وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الزراعة، تقرير مقدم إلى برنامج الأغذية العالمي حول، ورشة عمل "إدماج النوع الاجتماعي في سياسيات وبرامج وزارة الزراعة، عمان ١٥-١٧/ ١١/ ١٩٩٩.
- وزارة الخارجية، تقرير حول العلاقات الأردنية الإماراتية، الدائرة السياسية .
- وزارة الخارجية الأردنية، الدائرة السياسية، جمهورية إيران الإسلامية ٨ شباط ١٩٩٨ عمان ص١ .
- وزارة الخارجية الأردنية، ورقة حول الجمهورية الجزائرية .
- وزارة الخارجية، ورقة حول الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عمان ١٩٩٧ .
- وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، مذكرة التفاهم – الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين الأردن وإيران، ٢٧، ٩-٢/ ١٠/ ١٩٩٧، عمان .
- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٩٩- ٢٠٠٠.

ج- **الصحف اليومية :**

- صحيفة الدستور الأردنية، أعداد متفرقة .
- صحيفة الرأي الأردنية، أعداد متفرقة .
- صحيفة العرب اليوم، أعداد متفرقة .
- صحيفة صوت المرأة الأردنية، إنجازات، بلا تاريخ .

د- المراجع الانجليزية :

- Agreement Between The Hashemite Kingdom of Jordan and Israel, On Irbid Qualifing Industrial Zone .
- Ali, Abbas J. Globalization of Business: Practice and Theory. New York: International Business Press 2000 P -10-13 نقلاً عن Ibid.
- Angela Wood, For Richer, for poorer? G8 Proposals for IMF Reform. Hamlyn House, London September 2001, project. Orgt PP1-9 P8 .
- Angela Wood, structural adjustment for the IMF, options for reforming the IMF'S governance structure, wood project. Org. html, January 2001, PP1- 50 P8.
- Anthony Giddens, The Great Globalization Debate, Report. prepared by Taylor Boas, June 15,2000, P.1 web. info@ceip.org.
- Bank.org. :Articles of Agreement, (As amended effective February 16, 1989)
- Barber, Benjamin R., Democraey at Risk- American. Culture in a Global Calture, world policy Journal, Summer 98, Vol. 15 Issue 2, P P 29-42, P 29.
- Dilip Ratha, Demand for world Bank Lending, July 2001 PP, - 127- P2.
- Driscolly, David, D. the IMF and the world Bank, How do they differ? Washington, D.C. 1992, IMF.
- Drucker, Peter, The Global Economy and the Nation state, Foreig Affairs, Sep / Oct. 97, Vol. 76 Issue 5, P 159- 172 - P 160 .
- Eshag , Eprime, Fiscal and Monetary Policies and Problems indeveloping Countries, Cambridge University Press, Cambridge 1985 P252.
- Eshage, Eprime, Fiscal- and Monetary Policies and Problems in Developing Countries, Cambridge University Prees 1985 .
- Fuller, Graham E., Redrawing the worlds borders, world policy journal, spring 97, voi –14 Issue 1 PP11-22- P17.
- G. Marshall : Parliamentry sovereignty and the common wealt – Oxford. 1957, P 70.
- Gabriel A. Almond, Gbingham Powell, Jr. Mmerind, Comparative politics, A developmental approach, Publishing Co. Prt. Lted. New Delhi, 1972.
- Gherson, Giles, The Press Looks At the Political Future of Canada and the United States In the 21st Century – where do we stand, and where are we headed? (A Canadian perpectived), Canada – United States law Journal, 1998, Vol. 24, PP347 – 357.
- Globalization and Democracy, International conference at the friedrich Ebert foundation, Berlin spring 2002. web saitt, httpp.www.domglob.de, concept.html.

- H.K.J, Jordan Mem Orandum on Economic and Financial Policies 1999-2001 , government of Jordan.
- Hasan A. Ayed, This is Jordan, Ministry of Culture, Amman 1996 .
- Ibid, P 215.
- Ibrahim F, I, Shihata, The World Bank Inspection Panel: In practice second edition, oxford university press, world Bank, world Bank, New York 2000,P 37.
- Ibrahim G. Aoude, Global impact on Hawaiis Public Policy, Transnationalism: The Impact of Transation processes on the Nation-State- and National Culture, 19-21 June - Amman 2001 P4.
- IBRD. Management's discussion and Analysis, June 30,2000.
- IMF Survey Nov. 30, 1992 .
- IMF Survey, March 16, 1992, IMF 1992.
- IMF ، ,Staff Report for the 1992 Article IV Consultation and Review Under Stand – By Arrangement" June 11, 1992.
- IMF, Back ground to the Issues, http: //www.bretton a woods- project.org. htm
- IMF, Jordan Staff Report for the 1999 Article IV Consultation, Request for Extended Arrangement, and Request for Purchase under the compensatory and contingency financing facility, April, 1999.
- IMF, Jordan: Recent Economic Developments 1993 .
- IMF. News Brief No. 99/68 October 5,1999: IMF Approves 10.66 Million SDR Outlay to Jordan, http: //www.imf.org. external /np/see/nb/1999. Nb9968. Htm.
- IMF, Reports, Jordan: Transactions with fund from January 1, 1984 to January 31, 2002. / http: //www. imf. Org .
- IMF, Staff Report for the 1992 Article IV.
- IMF, Transaction with the fund: Jordan.
- IMF, Treasury Department financial organization and operations of the IMF, 2ad, ed, Washington, D.C, 1991 .
- IMF, WORLD Economic outlook, survey by staff of IMF May 1997, IMF, Washington. D.C.P 85.
- International Monetary find, The Role and Functions, Washington, D.C. 1985.
- International Monetary fund, summary proceedings, Annual meeting 1998, Washington D.C 1988 P13.
- Jacobsen, Michael, Lawson, Stephania, between globalization and localization: A case study of human rights versus state sovereignty, global governance, Apr- Jun

99, Vol. 5 Issue 2 PP 203- 220 P. 204

- Jordan an – Letter of Intent, Memorandum on Economic and financial policies, and Technical Memorandum of understanding, August 7,2001. PP-10. Htt:// www.IMF.org.
- Kevin H. O'Rourk and Jefferey G. Williamson, Globalization and History, The Evolution of Minetenth. Century Atlantic Economy, The MIT press, Cambridge, Massachusetts. London, End and, Third printing, 2000.
- Krasner, Stephen D. Sovereignty, Foreign Policy, Jan / Feb 2001, Issue 122 PP20-27.
- Laxer, Gordon, Social Solidarity, Democracy And Global capitalism, Canadian Review of Sociology & Anthropology, Aug 95, Vol. 32 Issue 3, PP287-314.
- Mazrui, Ali A, Globalization and cross- cultural values: The politics of Identity and Judgment, Arab studiess qurterly, summer 99, vol 21 Issue PP 97-110, P 98 .
- Petras, Janes, Globalization, Canadian Dimension, Jan / Feb 99, Vol.33 Issue 1, PP11-19 P18. C.D.
- Privatization: The Jordan Success Story, PP,1-1OP1.
- Saskia Van Hoyweghen, Mobility, Territorality and Sovereignty in Post – Colonial Tanzania, Transnationalsim : The Impact of Transnational Processes on the Nation- State and National Cultures, Royal institute for Inter. Faith Studies 19-21 June 2001- Amman PP1- 22 P.6
- Schaefer, Matthew, The grey areas and " yellow zones" of split sovereignty exposed by Globalization ...., Canada – United States Law Journal, 1998, Vo. 124 PP 35- 73, P41.
- Schmitter, Philipp C. The future of Democracy: Could It Be A Matter of Scale? Sccial Research, fall 99, Vol.66 Issue 3, P933, 26P, P 963.
- Smith, stuart, the impact of globalization on sovereignty and the environment, Canada – United State law Jcurnal, vo1 24, P 266. Ibid .
- The Free Trade Agreement with USA
- Trimble, Phillip R, Globolization, International Institutions, and the Erosion of National Sareveignty and Democracy, Micihigan Law Review, May 97, Vol. 95 Issue 6, PP 1944- 1976 P 1944 .
- Wolf, Martin, Will the Nation – State Survive, Globalization Foreign Affairs, Jan / Feb 2001, Vol; 80, Issue 1, PP 178- 201, P 179. (D. Academic – search Elite (
- Woods, Ngaire (ed). The Political Econom of Globalization. New St. Martin's press,

2000 P2.

- World Bank, " Jordan Industrial and Trade policy Adjustment Loan" 1989, P 18.
- World Bank, Bretton wood project, Ibid. and see the articles of Agreement, Article V, section 3 bara (a) & (b).
- World Bank, Country economic Memorandum: Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base of sustainable Growth World Bank, December 30,1993 P76 .
- World Bank, Jordan: world bank Group Strategy operation, Appendix V of IMF, Staff Report for the 1999 Article IV Consultation.
- World Bank: A proposal for a comprehensive development fromwork. January 21, 1999.

هـ- مواقع الانترنت :

- www.mit.gov.jo/is-1.htm
- www.wto.org.
- htt:/Awww.mit.gov.jo/pa.htm
- http: // www.mitgov. jo/iran - 1.
- http: // www.mitgov.jc / egypt. htm.
- http: //www.mit.gov.go/iran, -htm
- http: //www.mit.gov.jo/ palestin.htm.
- http: //www.mit.gov.jo/usa-1htm.
- http:www.domglob.de, concept.html.
- http:// www.imf.org.
- (database: academic search elite).

تنسيق وإخراج
صفاء نور الأبصار
00962 796507997
safa_nimer@hotmail.com

انعكاسات العولمة

على السيادة الوطنية





Bibliotheca Alexandrina
0672847





دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس 4655877 6 962+ موبايل 5525494 79 962+

ص.ب 712577 عمان 11171

E-mail: dar_konoz@yahoo.com